

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان  
كلية العلوم الاقتصادية، التسيير  
و العلوم التجارية

**السياسة الجبائية  
و دورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر  
(دراسة تجريبية)**

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية

إشراف الأستاذ الدكتور:  
بلمقدم مصطفى

إعداد الطالبة:  
بن محاتق حنان

**لجنة المناقشة:**

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	– الأستاذ الدكتور بن بوزيان محمد
مشرفا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	– الأستاذ الدكتور بلمقدم مصطفى
ممتحنا	جامعة مستغانم	أستاذ التعليم العالي	– الأستاذ الدكتور يوسف رشيد
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر	– الدكتور يحيى بروفقات عبد الكريم
ممتحنا	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر	– الدكتور عدالة العجال
ممتحنا	جامعة معسكر	أستاذ محاضر	– الدكتور مختاري فيصل

2014/2013

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(...وقل اعملوا فسيرى الله عملكم

ورسوله و المؤمنون...)

صدق الله العظيم



# الإهداء

إلى من قال فيهما الرحمة  
(... ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقد لهما قول  
كرِيمًا...) الذين - هواتهما ذلت لي كثير من  
الصباح - أطال الله في عمرهما  
إلى الزوج الذي لم يدخل علي بأي مجهود  
إلى اللذان طالما - اجبا القلم بأناملهما وهم لم  
يدركوا بعد معنى القراءة والكتابة  
- ياسين و منصف حفظهما الله

## التشكرات

أقدم بالشكر إلى مشرفي الأستاذ البروفيسور بلمقدم مصطفى على نصائحه القيمة التي مكنتني من إخراج الأطروحة في شكلها النهائي، كما أقدم بالشكر أيضا إلى السادة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة. وأقدم بخالص شكري وعظيم امتناني إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إعداد الأطروحة؛ خاصة زوجي، وأخوتي بوعلام ، عمر و فتحي.



## المحتويات

الإهداء

التشكرات

المحتوى	4
قائمة الجداول والأشكال	14
المقدمة	أ-و
الفصل الأول: السياسة الاقتصادية	24
مقدمة الفصل	25
المبحث الأول: السياسة الاقتصادية مكوناتها، مضمونها و مبادئها.	26
1- مفهوم و مكونات السياسة الاقتصادية:	26
1-1 مفهوم السياسة الاقتصادية:	26
1-2 مكونات السياسة الاقتصادية:	27
2- مضمون السياسة الاقتصادية:	29
1-2 تحديد الأهداف:	29
2-2 وضع تدرج بين الأهداف	29
3-2 تحليل الارتباطات بين الأهداف:	29
4-2 اختيار الوسائل:	30
3- أنواع السياسات الاقتصادية:	30
1-3 سياسة الضبط:	30
2-3 سياسة الإنعاش:	30

3-3	سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي:	31
4-3	سياسة الانكماش:	31
5-3	سياسة التوقف ثم الذهاب (stop and go):	31
4-	مبادئ السياسة الاقتصادية:	32
1-4	التساوي العددي بين أهدافها و أدواتها:	32
2-4	التناسق:	37
	المبحث الثاني: الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية	39
1-	أهداف السياسة الاقتصادية	39
1-1	مستوى التشغيل:	40
2-1	النمو الاقتصادي:	52
3-1	التحكم في التضخم:	55
4-1	البحث عن التوازن الخارجي:	62
2-	علاقة أهداف السياسة الاقتصادية بالمشاكل الاقتصادية للمجتمع:	66
3-	مدى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في ظل وجود الاقتصاد الخفي و غسيل الأموال:	67
	المبحث الثالث: السياسة الاقتصادية و النظام الاقتصادي	69
1-	تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بين التأييد و المعارضة:	69
1-1	حجم أنصار التدخل الحكومي:	69
2-1	حجم معارضي التدخل الحكومي:	70
2-	سياسة عدم التدخل: تلقائية نظام السوق:	70
3-	تفسير و قياس حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:	71
3-1	تفسير Wagner لتوسع حجم الدولة:	72
3-2	تفسيرات أخرى لتوسع حجم الدولة:	73
	المبحث الرابع: العولمة و السياسة الاقتصادية	73

74	1- العوامة الاقتصادية: .....
76	2- تأثير العوامة على السياسات الاقتصادية: .....
76	1-2 تأثير على السياسة النقدية: .....
76	2-2 التأثير على سياسة الميزانية .....
77	2-3 التأثير على سعر الصرف .....
78	3- فعالية السياسة الاقتصادية في ظل اقتصاد العوامة: .....
78	1-3 تسبب النتائج: .....
79	2-3 تأثير العوامل: .....
82	خلاصة الفصل الأول .....
83	الفصل الثاني: السياسة النقدية .....
84	مقدمة الفصل الثاني .....
85	المبحث الأول: مدخل عام عن السياسة النقدية .....
85	1- ماهية السياسة النقدية: .....
86	2- السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي: .....
86	1-2 المدرسة الكلاسيكية: .....
87	2-2 المدرسة الكينزية: .....
89	2-3 المدرسة النقدية: .....
91	3- أهداف السياسة النقدية: .....
91	1-3- الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية: .....
99	2-3 الأهداف النهائية للسياسة النقدية: .....
103	4- أدوات السياسة النقدية: .....
103	1-4 الأدوات الكمية: .....
111	2-4 الأدوات الكيفية .....
112	5- آلية عمل السياسة النقدية .....

المبحث الثاني: السياسة النقدية في البلدان المتقدمة و النامية	115
1- السياسة النقدية في البلدان المتقدمة:	115
2- السياسة النقدية في البلدان النامية:	116
3- المشاكل المصرفية و النقدية للبلدان النامية:	118
المبحث الثالث: الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية في الجزائر:	120
1- الوضعية النقدية:	120
1-1 الوضعية النقدية بالجزائر 1988-1994	122
1-2 الوضعية النقدية بالجزائر 1994-1998	125
1-3 الوضعية النقدية بالجزائر 1995-2000	127
1-4 الوضعية النقدية بالجزائر من 2000-2007	130
2- سير السياسة النقدية بالجزائر:	133
المبحث الرابع: حدود فعالية السياسة النقدية و ضرورة اللجوء إلى السياسة المالية:	
المالية:	138
1- علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية:	139
1-1 كيفية التمييز بين السياسة النقدية و السياسة المالية:	139
1-2 طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية و المالية:	141
2- التنسيق بين السياستين النقدية و المالية:	143
1-2 أهمية التنسيق بين السياسة المالية و النقدية:	143
2-2 إجراءات التنسيق بين السياسة المالية و النقدية:	145
3- الفعالية النسبية للسياسة المالية و النقدية:	146
1-3 الفعالية النسبية للسياسة المالية:	147
2-3 الفعالية النسبية للسياسة النقدية:	149
خلاصة الفصل الثاني	152
الفصل الثالث: السياسة المالية	153

154	مقدمة الفصل الثالث
155	المبحث الأول: ماهية السياسة المالية
155	1- مفهوم السياسة المالية وتطورها
155	1-1 مفهوم السياسة المالية
156	1-2 الفكر الاقتصادي و السياسة المالية
161	2- أهداف السياسة المالية
161	1-2 تحقيق الاستقرار الاقتصادي
163	2-2 السياسة المالية و تخصيص الموارد
164	2-3 السياسة المالية و إعادة توزيع الدخل الوطني
166	2-4 السياسة المالية و التنمية الاقتصادية
166	3- أدوات السياسة المالية
167	1-3 الأدوات التلقائية للسياسة المالية
167	2-3 الأدوات المستقلة أو المقصودة للسياسة المالية
173	4- محددات صياغة السياسة المالية في الدولة
175	المبحث الثاني: السياسة المالية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية
175	1- السياسة المالية في البلدان المتقدمة
176	2- السياسة المالية في البلدان النامية
177	1-2 السياسة المالية والتنمية الاقتصادية
179	2-2 السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي (ودورها في تكوين رأس المال):
181	2-3 السياسة المالية وإعادة توزيع الدخل:
183	المبحث الثالث: آلية عمل السياسة المالية
183	1- حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني:
184	1-1 الفجوة الانكماشية:
186	1-2 الفجوة التضخمية:



189	2- التدخل المالي للدولة ونموذج التوازن الاقتصادي:
193	3- دور الموازنة العامة في تحقيق التوازن الاقتصادي:
196	المبحث الرابع: السياسة المالية في الجزائر
197	1- فترة ما بعد الاستقلال (1963-1969):
197	2- فترة التخطيط (1970-1990):
199	3- الفترة الانتقالية (1991-1998):
201	4 - فترة الإنعاش الاقتصادي (1999-2007):
203	خلاصة الفصل الثالث
204	الفصل الرابع : السياسة الجبائية و النمو الاقتصادي
205	مقدمة الفصل الرابع
206	المبحث الأول: مفاهيم عامة عن الجباية والنمو الاقتصادي
206	1- مفاهيم عن الجباية
206	1-1 تعريف الجباية:
207	1-2 نظرة مختلف المدارس الاقتصادية لمسألة الجباية
211	2- النمو الاقتصادي وكيفية قياسه
211	1-2 تعريف النمو الاقتصادي
211	2-2 نظرة مختلف المدارس للنمو الاقتصادي
214	2-3 العوامل المحددة للنمو الاقتصادي
216	المبحث الثاني : النظام الجبائي الجزائري
216	1- ماهية النظام الجبائي الجزائري
216	1-1 تعريفه ومقوماته
218	1-2 فعالية النظام الجبائي
219	1-3 كفاءة النظام الجبائي
220	2- خصائص النظام الجبائي في البلدان النامية

220	1-2 ضعف الحصيلة الضريبية.....
222	2-2 أنظمة جبائية مختلفة التوازن.....
223	3-2 نظم ضريبية غير عادلة وتدفع إلى التبذير:.....
224	3- البنية الحالية للنظام الجبائي الجزائري : .....
224	3-1 الصعوبات التي تعوق دون بناء نظام جبائي وطني.....
227	3-2 البنية النوعية والتكوينية للنظام الضريبي الحالي.....
231	3-3 تقييم النظام الجبائي.....
238	المبحث الثالث: النظريات الرابطة بين الجباية والنمو الاقتصادي.....
238	1- نماذج الكيترين المحدثين للجباية كمتغيرة محفزة لمعدل النمو المتوازن:.....
238	1-1 نموذج سميت ووايت: white and Smith : .....
249	2-1 "نموذج K.K.Kurihara : .....
251	2- النماذج النيو كلاسيكية للجباية.....
252	2-1 نموذج J.Cornowall .....
254	2-2 الهيكل الجبائي في خدمة النمو الاقتصادي الأمثل نموذج K.Sato :.....
256	المبحث الرابع : السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر.....
257	1- السياسة الجبائية خلال المرحلة (1967 – 1985).....
261	2- السياسة الجبائية الجزائرية و النمو الاقتصادي ضمن برامج التعديل الهيكلي.....
261	(1985 – 1998) .....
265	3- النمو الاقتصادي والوضع الجبائي خلال الفترة (1999 – 2004) .....
270	4- النمو الاقتصادي والوضع الجبائي خلال الفترة (2005 – 2010) .....
272	خلاصة الفصل الرابع.....
273	الفصل الخامس: الدراسة القياسية.....
274	مقدمة الفصل الخامس.....
275	المبحث الأول :النماذج الاقتصادية.....

1- الأساليب النظامية في التنبؤ.....	277
1-1 نماذج سببية.....	277
2-1 نماذج غير سببية.....	280
2- الأساليب النظامية.....	282
1-2 أساليب التناظر و المقارنة.....	282
2-2 الأساليب المعتمدة على آراء ذوي الشأن و الخبرة.....	282
المبحث الثاني: النماذج العملية للتنبؤ بالمداحيل الجبائية.....	284
1- المعادلات الجبائية المتخذة في المخطط الخماسي 1965-1970.....	285
1-1 الضريبة على مداخيل الأشخاص الطبيعيين.....	286
2-1 الضريبة على رقم الأعمال.....	286
3-1 الضريبة على أرباح الشركات.....	287
2- المعادلات الجبائية المتخذة في المخطط VI.....	287
1-2 الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين.....	288
2-2 الضريبة على أرباح الشركات IBS.....	289
3-2 الرسم على رقم الأعمال المسمى رسم على القمة المضافة منذ 1968....	290
3- المعادلات الجبائية المتخذة في المخطط VII (1975 - 1980).....	291
المبحث الثالث: دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن.....	293
1- نظرة عامة حول تقنية التكامل المتزامن.....	293
1-1 أصول مفهوم التكامل المتزامن.....	293
2-1 مراحل اختبار التكامل المتزامن.....	294
2- دراسة اقتصادية قياسية لمدى تأثير الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر...299	299
1-2 تحليل العلاقات بين الناتج الداخلي الخام، الاستثمار الأجنبي، النفقات العامة، التضخم، سعر الصرف، الجبائية العادية، الجبائية البترولية و الانفتاح الاقتصادي خلال الفترة (1970-2010).....	300

317.....	2-2 اختبار التكامل المتزامن.....
334.....	خلاصة الفصل الخامس.....
335.....	الخاتمة العامة.....
340.....	قائمة المراجع.....
360.....	الملاحق.....

# قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
50	تطور مستوى البطالة و مستوى التشغيل بالجزائر من 1998-2009	1-1
53	تطور معدل النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1990-2007	2-1
59	معدل نمو الكتلة النقدية و نسبة التضخم من 1991-1999	3-1
61	معدل تطور التضخم من 2000-2007	4-1
64	تطور أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2007	5-1
123	تغيرات الكتلة النقدية والنتائج الخام للفترة " 88-96 "	1-2
130	تطور الكتلة النقدية في الجزائر ما بين 1998-2005	2-2
132	تطور مقابلات الكتلة النقدية من 1998 إلى 2005 الوحدة: مليار دج.	3-2
200	تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر للفترة 1993-1998	1-3
201	تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر للفترة 1999-2007	2-3
232	هيكل الجباية العائدة للدولة من 1991 إلى 2002:	1-4
234	توزيع الأعباء الجبائية لفئات المجتمع	2-4
236	تطور مؤشر تنفيذ الجباية العادية وخلال الفترة 1992 - 2001	3-4
259	تطور الإيرادات الضريبية خلال الفترة (1970 - 1984)	4-4
263	تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1993-1998	5-4
264	عرض معدلات النمو القطاعية	6-4
301	اختبار Phillips-Perron	1-5
302	اختبار Phillips-Perron	2-5
317	جدول تحديد التأخرات حسب معياري SCHWARZ و AKAIKE	3-5
318	اختبارات Granger	4-5

320	جدول تحديد التأخرات حسب معياري SCHWARZ ، AKAIKE	5-5
321	اختبار الأثر La trace مع وجود ثابت في العلاقة الطويلة الأجل وغيابه في نموذج تصحيح الخطأ ECM	6-5
323	اختبار الأثر La trace مع وجود ثابت في العلاقة الطويلة الأجل ووجوده كذلك في نموذج تصحيح الخطأ ECM	7-5
325	قيم الثابت المستخرجة من النموذج المقدر VECM مع خاصية وجود الثابت في نموذج تصحيح الخطأ ECM	8-5
326	تقدير نموذج VECM مع خاصية وجود الثابت في نموذج تصحيح الخطأ ECM	9-5
328	مخطط سلسلة البواقي المعادلة الأولى	10-5
328	مخطط سلسلة البواقي المعادلة الثانية	11-5
329	مخطط سلسلة البواقي المعادلة الثالثة	12-5
329	مخطط سلسلة البواقي المعادلة الرابعة	13-5
330	مخطط سلسلة البواقي المعادلة الخامسة	14-5
330	مخطط سلسلة البواقي المعادلة السادسة	15-5
331	مخطط سلسلة البواقي المعادلة السابعة	16-5
331	مخطط سلسلة البواقي المعادلة الثامنة	17-5

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
31	مسار سياسة التوقف ثم الذهب	1-1
40	المربع السحري لكالدور	2-1
49	تطور مستوى البطالة و مستوى التشغيل بالجزائر	3-1
53	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007	4-1
59	معدل تطور التضخم السنوي و معدل نمو الكتلة النقدية من 1991-1999	5-1
60	معدل تطور التضخم السنوي و معدل نمو الكتلة النقدية من 2000-2007	6-1
65	تمثيل بياني لتطور أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2007	7-1
97	الهدف الوسيط هو التحكم في العرض النقدي	1-2
98	الهدف الوسيط هو سعر الفائدة	2-2
122	تغيرات الكتلة النقدية والنتاج الخام للفترة " 88-96 "	3-2
133	تطور الكتلة النقدية مقارنة بالنتاج المحلي الإجمالي من 1998 إلى 2005	4-2
147	التوازن في سوقي السلع والخدمات والنقود	5-2
148	فعالية السياسة المالية	6-2
184	الفجوة الانكماشية	1-3
187	الفجوة التضخمية	2-3
199	تطور تغير الإنفاق الحكومي و الناتج المحلي الخام المتأتي من المحروقات	3-3



217	هيكل النظام الجبائي المتكامل	1-4
236	تطور مؤشر تنفيذ الجباية العادية خلال الفترة 1992 – 2001	2-4
258	تطور الإيرادات الجبائية من سنة 1970-1984	3-4
276	أساليب التنبؤ	1-5
300	تطور الناتج الداخلي الخام من 1970 إلى 2010	2-5
303	تطور الجباية العادية من 1970 إلى 2010	3-5
305	تطور الجباية البترولية من 1970 إلى 2010	4-5
307	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر من 1970 إلى 2010	5-5
309	تطور الانفتاح الاقتصادي من 1970 إلى 2010	6-5
311	تطور سعر الصرف من 1970 إلى 2010	7-5
313	تطور معدل التضخم من 1970 إلى 2010	8-5
315	تطور النفقات العامة من 1970 إلى 2010	9-5
332	الشكل 5-10: دوال الاستجابة الدفعية	10-5

المقدمة

يعتبر عادة الاقتصاديون، السياسة الاقتصادية كاختيار اقتصادي من بين عدة اختيارات: بحيث يتعلق الأمر بالعمل على تحقيق بعض الأهداف و هذا بتسيير بعض القيود أو المشاكل باستعمال بعض الوسائل بأحسن طريقة ممكنة(النقود، معدل الفائدة، معدل الصرف، ميزانية الدولة). فالسياسة الاقتصادية عبارة عن مجموعة من الإجراءات و التدابير التي تتخذها السلطات العمومية رغبة في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية المسطرة و على رأسها الاستقرار الاقتصادي للبلد.

تجد الدول النامية و من بينها الجزائر صعوبة كبيرة في وضع السياسة الاقتصادية و تكييفها مع الخصوصيات المحلية الداخلية و التغيرات العالمية الديناميكية، مما أوقع العديد منها في أخطاء الاختيار و فشل الاستنساخ الآلي الأوتوماتيكي للتجارب الغربية الناجحة في دول التقدم الحضاري.

و تأسيسا على ذلك لابد على صناع القرار الاقتصادي في الجزائر العمل على برمجة السياسة الاقتصادية التي تتفاعل مع إيجابيات العولمة الاقتصادية و تتجنب سلبياتها من خلال رفع كفاءة الأداء و زيادة فعالية التطبيق و تحسين معدل التحقيق. فالسياسة الاقتصادية بمختلف أشكالها ، السياسة النقدية و السياسة المالية و السياسة الجبائية تعدّ مظهرا من مظاهر تدخل الدولة في الاقتصاد ، و هي تسعى من خلالها إلى تحقيق جملة من الأهداف عبر عنها الاقتصادي كالدور ضمن المربع السحري ، في مقدمتها النمو الاقتصادي.

يمكن القول إذن أن فعالية السياسة الاقتصادية المحلية مرهونة بأدائها النقدية، المالية، و الجبائية بحيث تعتبر السياسة النقدية جزءا من السياسة الاقتصادية، ذلك أنها تساهم في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، كما أنها إحدى الوسائل الهامة التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق أهداف محددة مثل استقرار الأسعار أو خفض البطالة أو النمو الاقتصادي أو التضخم.

و تختلف أهداف السياسة النقدية تبعاً لمستويات التقدم والانتعاش الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة، وتتبع الدول في هذا المجال بعض السياسات

النقدية كعمليات السوق المفتوحة أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي النقدي لدى البنوك والمؤسسات المالية، أو السياسات النقدية النوعية مثل التأثير في الائتمان الاستهلاكي أو الائتمان لأغراض المضاربة، إلا أن السياسات النقدية وحدها لا تعد كافية في تحقيق هذه الأهداف، مما قلل من أهميتها وزاد من الاعتماد على السياسات المالية المتعلقة بالإنفاق العام والضرائب والإقراض الحكومي، بحيث تعتبر السياسة المالية من أقوى الأدوات التي تعمل على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

فالسياسة المالية في البلاد النامية تلعب دورا إيجابيا بناء لتعجيل التنمية الاقتصادية والارتقاء بمستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع فهي تسخر في هذا السبيل كل إمكانياتها لتوفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

كما أنها تعتبر أداة لسياسة الاقتصاد الكلي تسعى للتأثير على الرقابة على المصروفات الحكومية والضرائب ذلك أن المقصود منها هو تحقيق أهداف معينة عن طريق ميزانية الدولة أو الميزانية العمومية، كما تهدف إلى التأثير على سياسة الدورة المضادة بحيث تتعادل الرواجات والكسادات في أثناء الدورة الاقتصادية مما يؤدي إلى ضرورة استخدام السياسة الضريبية للضبط الدقيق للاقتصاد.

فالسياسة الضريبية تعبر عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة و التأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، حسب التوجيهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية، فغالبا ما تبحث الدولة من وراء الجباية عن طريق أو مسار لتحقيق التطور الاقتصادي الذي أصبح في يومنا هذا الشغل الشاغل لكل السياسات المنتهجة من طرف مختلف الدول وذلك يعود لأسباب تملئها التحولات الاقتصادية العالمية، فعولمة الاقتصاد، توحيد الأسواق العالمية وضرورة الانضمام إلى حلقة اقتصاد السوق أصبح ينادي بضرورة تصحيح الهياكل الاقتصادية ومنها الضريبية لتكون أكثر تجاوبا مع مؤشرات الاقتصاد العالمي.

## إشكالية البحث

قد بادرت الجزائر إلى وضع إصلاحات جبائية للرفع من المردود المالي من جهة خصوصا أن الجزائر تعتمد بكثرة في إيراداتها على العائدات البترولية والتي تبقى دائما عرضة للأزمات الدورية التي تتعرض لها أسعار البترول، فهي تبحث عن تنويع العائدات الجبائية لتغطي بها الارتفاع الكبير الذي تشهده النفقات العمومية في الآونة الأخيرة، ومن جهة أخرى فهي تسعى من وراء هذه الإصلاحات إلى تحسين فعالية الهيكل الضريبي ليساهم هو أيضا في تحقيق النمو الاقتصادي والتمكن من القضاء على الركود الاقتصادي الذي تعاني منه الجزائر وبالمقابل شهد العقد الحالي إصلاحات واسعة النطاق في معظم البلدان النامية تهدف إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وإحداث توازن في ميزانيتها العمومية ، وكذا في ميزان مدفوعاتها، وذلك من خلال ترشيد الإنفاق العام والرفع من الموارد الضريبية وتشجيع الصادرات ومحاولة جذب الاستثمارات الأجنبية ، وكذا إنعاش دور القطاع الخاص في التنمية الوطنية ، وهو الأمر الذي يمكننا من ملاحظة التدخل الكبير الذي أصبحت تقوم به الدولة في الاقتصاد من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية ، وذلك عبر أدوات هذه السياسة والتي من بينها السياسة الجبائية، ومن هنا استخلص الدور الذي تلعبه المتغيرة الجبائية ، فهي تعدّ ورقة هامة في يد الدولة تمكنها من التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية كما تمكنها من استهداف معدل النمو الاقتصادي.

فما مدى مساهمة السياسة الجبائية في تحقيق النمو الاقتصادي، مع العلم بأنها جزء ضمن سياسة اقتصادية متكاملة؟

من أجل الإجابة على الإشكالية التالية تم صياغة الأسئلة التالية:

- ماهية السياسة الاقتصادية، و ما هي أهدافها؟
- ما مدى التنسيق بين السياسات النقدية المالية و الجبائية؟

- هل يمكن للسياسة الجبائية باعتبارها أداة من أدوات السياسة الاقتصادية المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي؟

### فرضية البحث:

إن الفرضية التي تندرج ضمن هذه الإشكالية تتمثل في:  
ضعف النظام الجبائي الجزائري و عدم كفاءته، يؤثر على فعالية السياسة الجبائية وقدرتها على التأثير على النمو الاقتصادي.

### أهمية البحث:

تتجلى أهمية الموضوع في النظر إلى الجهود التي تبذلها الدولة في إتباع سياسة اقتصادية فعالة من أجل الارتقاء بالاقتصاد الوطني و الرفع من معدل النمو الاقتصادي، من هنا تكمن أهمية السياسة الاقتصادية و السياسة الجبائية خاصة في تحقيق هذا الدور.

### أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة أولا إلى الإجابة على التساؤلات السابقة، و إبراز الدور الذي تلعبه السياسة الجبائية في الجزائر باعتبارها سلاح ذو حدين، يمكن لها إن أحسن توجيهها سياسيا أن تؤدي دورها المنوط بها، فتكون عامل بعث و دفع للتنمية الاقتصادية نراقب توازنها و تكاملها و نشاطها. فالسياسة الجبائية هي وسيلة فعالة في يد السلطة من أجل القضاء على النقائص و توجيه التشريعات المالية في خدمة النمو الاقتصادي وهذا بالتنسيق طبعا مع السياسة النقدية و المالية.

### المنهج المستخدم:

تم استخدام في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، و صفي من أجل التمكن من سرد كل التعاريف الخاصة بالسياسة الاقتصادية و مختلف أدواتها، و تحليلي للتمكن من تحليل السياسة الجبائية في الجزائر من خلال مختلف الإحصائيات المتعلقة بذلك.

## محتويات الدراسة

تتضمن هذه الدراسة مقدمة عامة يتبعها خمسة فصول، ثم نتائج الدراسة والتوصيات. خصص الفصل الأول والثاني والثالث والرابع للجزء النظري لموضوع الدراسة وذلك على النحو التالي:

**الفصل الأول:** سوف يتم فيه التطرق إلى مفهوم السياسة الاقتصادية، مكوناتها، مبادئها، أهدافها، وتأثير العولمة على السياسة الاقتصادية من خلال أربعة مباحث وهي:

- المبحث الأول: السياسة الاقتصادية مكوناتها، مضمونها و مبادئها.

- المبحث الثاني: الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية.

- المبحث الثالث: السياسة الاقتصادية و النظام الاقتصادي.

- المبحث الرابع: العولمة و السياسة الاقتصادية.

**الفصل الثاني:** تعرضنا فيه إلى السياسة النقدية من خلال:

- المبحث الأول: مدخل عام عن السياسة النقدية.

- المبحث الثاني: السياسة النقدية في البلدان المتقدمة و النامية.

- المبحث الثالث: الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية بالجزائر.

- المبحث الرابع: حدود فعالية السياسة النقدية و ضرورة اللجوء إلى السياسة المالية:

**الفصل الثالث:** يشتمل على أربعة مباحث وهي:

- المبحث الأول: ماهية السياسة المالية.

- المبحث الثاني: السياسة المالية في البلاد النامية.

- المبحث الثالث: آلية عمل السياسة المالية.

- المبحث الرابع: السياسة المالية في الجزائر.

**الفصل الرابع:** تطرقنا فيه إلى السياسة الجبائية و النمو الاقتصادي، من خلال التعرض للمباحث التالية:

- المبحث الأول: مفاهيم عامة عن الجباية والنمو الاقتصادي.
  - المبحث الثاني: النظام الجبائي الجزائري.
  - المبحث الثالث: النظريات الرابطة بين الجباية و النمو الاقتصادي.
  - المبحث الرابع: السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- أما في الفصل الخامس فقمنا بدراسة العلاقة بين الجباية و النمو الاقتصادي من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: النماذج الاقتصادية.
- المبحث الثاني: النماذج العملية للتنبؤ بالمداخيل الجبائية.
- المبحث الثالث: دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن.



# الفصل الأول

## السياسة الاقتصادية

## مقدمة الفصل الأول

تجد الدول النامية و من بينها الجزائر صعوبة كبيرة في وضع السياسة الاقتصادية و تكييفها مع الخصوصيات المحلية الداخلية و التغيرات العالمية الديناميكية، مما أوقع العديد منها في أخطاء الاختيار و فشل الاستنساخ الآلي الأوتوماتيكي للتجارب الغربية الناجحة في دول التقدم الحضاري.

و تأسيسا على ذلك لابد على صناع القرار الاقتصادي في الجزائر العمل على برمجة السياسة الاقتصادية في الدول النامية عامة و الجزائر خاصة التي تتفاعل مع إيجابيات العولمة الاقتصادية و تتجنب سلبياتها من خلال رفع كفاءة الأداء و زيادة فعالية التطبيق و تحسين معدل التحقيق.

و يهدف هذا الفصل إلى تقديم عرض واف عن السياسة الاقتصادية يتضمن مختلف أدواتها و أهدافها ثم نتطرق إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بين التأييد والمعارضة، و أخيرا عن العولمة و السياسة الاقتصادية من وجهة نظر المؤسسات المالية.

## المبحث الأول: السياسة الاقتصادية مكوناتها، مضمونها و مبادئها.

مضى وقت طويل قبل أن ينظر الاقتصاديون المتخصصون إلى السياسة الاقتصادية كوحدة متكاملة، حيث اقتضت جل الكتابات التي تناولت هذا الموضوع على مناقشة موضوعات جزئية منفصلة: كالسياسة الائتمانية أو السياسة الزراعية أو سياسة الأجور، مثلا. و في مثل هذه الأحوال فان أهداف و أدوات كل من هذه السياسات الجزئية تناقش في عزلة عن أهداف و أدوات غيرها من السياسات، دون التنبه إلى ما بينها من علاقات متبادلة.

بالتالي تقتضي المعالجة السلمية لمثل هذه الموضوعات أن يكون هناك تناول آني لكل الوسائل الاقتصادية الموضوعية موضع التنفيذ في وقت ما، أو تلك المقترح تطبيقها معا في المستقبل. و هذا ما يسمى بالسياسة الاقتصادية.

**1- مفهوم و مكونات السياسة الاقتصادية:****1-1 مفهوم السياسة الاقتصادية:**

هناك عدة تعاريف للسياسة الاقتصادية حيث أن:

السياسة الاقتصادية هي مجموع توجيهات كل التصرفات العمومية والتي لها انعكاسات على الحياة الاقتصادية: نفقات الدولة، النظام النقدي، العلاقات الخارجية: <sup>1</sup>

كما يعرفها Jaun Timbergen (1952): باجتماع عدد من الأدوات لتحقيق عدد من الأهداف. و بالنظر إلى الاقتصاد كعلم تجميع الثروات الناذرة لتحقيق أهداف محددة، تعبر السياسة الاقتصادية عن اختيار تقرره الحكومة يقود النشاط الاقتصادي إلى تحقيق عدد من الأهداف.

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية" ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية - بن عكنون- الجزائر، 2003، ص 29.

كما تعبر عن تصرف عام، واع، منسجم و هادف تقوم به السلطات العمومية في كافة المجالات الاقتصادية، أي تصرف يتعلق بالإنتاج، استهلاك السلع والخدمات وتكوين رأس المال.

وتعتبر السياسة الاقتصادية مظهرا خاصا من مظاهر السياسة عامة و تتضمن:

\* تحديد الأهداف التي تسعى السلطات إلى تحقيقها مثل النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، توازن ميزان المدفوعات و استقرار الأسعار... الخ.

\* وضع التدرج بين الأهداف، لأن الأهداف قد تكون غير منسجمة.

\* تحليل الارتباطات بين الأهداف بوضع نموذج اقتصادي يوضح هذه العلاقات والارتباطات.

\* اختيار الوسائل التي تمكن من تحقيق الأهداف الموضوعة و تتكون هذه الوسائل عموما من فروع السياسة الاقتصادية و هي: السياسة النقدية، سياسة الصرف، السياسة الجبائية، سياسة الميزانية، سياسة المداخيل، السياسة الاجتماعية.

كما يمكن أن تطبق السياسات الاقتصادية في العديد من المجالات مثل سياسة التهيئة العمرانية، سياسة البحث، سياسة المحافظة على البيئة... الخ.

## 1-2 مكونات السياسة الاقتصادية:

لم تعد السياسة الاقتصادية بمفهومها المعاصر في النظم الاقتصادية المختلطة مجرد مجموعة من الإجراءات التصحيحية، وإنما أصبح دورها هو العمل على تحقيق المصلحة العامة، أي كان التعريف المحدد لهذا التعبير.<sup>1</sup>

و المصلحة العامة، كهدف إجمالي و لنعبر عنه مثلا بالرمز V تكون عادة دالة في عدد من المتغيرات التي تحدد لها الدولة قيما مسبقة يرجى تحقيقها، و تسمى أهدافا.

و تتلخص مشكلة السياسة الاقتصادية في اختيار القيم المناسبة لهذه الأهداف، التي من شأنها أن تؤدي إلى تعظيم قيمة V.

<sup>1</sup> J.Timbergen «On The Theory Of Economic Policy», North Holland Publishing Company, Amsterdam, 1966, P 1.

و لذلك فإن مجموعة الإجراءات التي تؤدي إلى تحقيق هذه القيمة القصوى، يمكن أن تسمى " سياسة مثلى"<sup>1</sup> .

و تنقسم الإجراءات التي يمكن اتخاذها للعمل على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية إلى طائفتين:

**1- إجراءات نوعية:** تهدف إلى تغيير بعض المظاهر النوعية للبيان الاقتصادي ( كتغيير نظم المنافسة، أو الاحتكار، أو التكتلات،...).

**2- إجراءات كمية:** و تتمثل في تغيير بعض المعاملات أو الأدوات داخل الإطار النوعي القائم للبيان الاقتصادي موضع البحث.

كانت هذه عبارة عن مكونات السياسة الاقتصادية، إلا أنه يمكن الملاحظة بأن تحديد الدالة V، و التي تعبر عن المصلحة العامة، مسألة صعبة من الناحية التطبيقية. ولذلك ففي الحياة العملية تسقط السلطات المسؤولة عادة من الاعتبار، مرحلة تحديد هذه الدالة و تعظيمها، و تقوم مباشرة باختيار قيم الأهداف الاقتصادية المرجوة. من هنا تتلخص المشكلة في إيجاد القيم العددية للأدوات، كدوال في الأهداف الموضوعية، و توضيح العلاقة بين هذه الدوال و هيكل الاقتصاد موضع الدراسة. و تشمل السياسة الاقتصادية كما يناقشها Timbergen، على أنواع متميزة من المتغيرات أهمها:<sup>2</sup>

❖ **البيانات:** و هي المتغيرات الخارجة عن الكيان الاقتصادي للدولة موضع الاعتبار، و يتناولها نموذج السياسة الاقتصادية كمعطيات مثل: أسعار الأسواق العالمية، السياسات و الاتفاقات الدولية... الخ.

❖ **المتغيرات الهدفية:** كالدخل القومي الحقيقي، و توزيعه، و حجم التشغيل، و حجم الاستثمار، و استقرار الإنتاج،... و يلاحظ أنها جميعا تتعلق بمستوى رفاهة المجتمع و تقدمه الاقتصادي. كذلك قد يكون للمتغيرات الهدفية أهمية إستراتيجية

<sup>1</sup> - د. سلوى علي سليمان " السياسة الاقتصادية" وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الأولى، 1973، ص 66.

<sup>2</sup> - J.Tembergen, Op. Cit, P 6-12.

لوضع توازني معين، مثال ذلك استهداف درجة معينة من الاستقرار لمستوى التشغيل، أو المحافظة على حجم معين للعجز في ميزان المدفوعات. و لا تعتبر كل المتغيرات الهدفية في حد ذاتها عناصر رفاهية اقتصادية، فبعضها قد يكون مجرد تعبيرات فنية عن السياسة السليمة.

❖ **الأدوات:** و أقدمها معدلات الضرائب، كضريبة الدخل، و الضرائب غير المباشرة، و الضرائب على الواردات. و هناك أيضا المعونات، و معدل التبادل، وإنتاجية العمل، و معدل الأجر الحقيقي<sup>1</sup>.

و قد استخدمت هذه الأداة الأخيرة في بعض الدول الغربية في ظروف الحرب العالمية الثانية بالذات. كما استخدمت بصورة أعم في دول أخرى بعد الحرب، حيث وضع معدل الأجور تحت سيطرة الدول، و من ثم أصبح أداة هامة للسياسة الاقتصادية.

## 2- مضمون السياسة الاقتصادية:

تعتبر السياسة الاقتصادية مظهرها خاصا من مظاهر السياسة عامة و تتضمن<sup>2</sup>:

**1-2 تحديد الأهداف:** التي تسعى السلطات إلى تحقيقها. إلا أن العادة جرت أن يكون للسياسة الاقتصادية أهداف مثل النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، توازن ميزان المدفوعات، تقليص الفوارق، تنمية القطاعات الإستراتيجية و استقرار الأسعار... الخ.

**2-2 وضع تدرج بين الأهداف:** لأن بعض الأهداف تكون غير منسجمة. فخفض معدل الربح مثلا يمكن أن يساعد في التقليل من الفوارق، و لكنه يمكن أن يؤدي إلى إحداث أزمة في نظام يكون فيه الربح هو أساس الاستثمار. مما يؤدي إلى عرقلة نمو المداخيل و التشغيل.

**2-3 تحليل الارتباطات بين الأهداف:** عند وضع التدرج بين الأهداف لا بد من وضع نموذج يوضح العلاقات، مثل رفع معدل الربح بكبح الكتلة الأجرية، أخذا

<sup>1</sup> - لسنا نقصد بكل من إنتاجية العمل و معدل الأجر الحقيقي، قيمة المتغير كلها، و إنما فقط الجزء التلقائي منه أي الذي لا يخضع لتأثير المتغيرات الأخرى.

<sup>2</sup> - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 30.

بعين الاعتبار أن ذلك يمكن أن يؤثر على الاستثمار لأن ضعف الطلب لا يشجع على زيادة القدرات الإنتاجية.

**2-4 اختيار الوسائل:** التي لا بد من وضعها قيد التنفيذ لتحقيق أفضل وضعية بدلالة الغايات المجسدة في الأهداف. و ترتبط الوسيلة في العادة بالهدف المراد. تتكون هذه الوسائل على العموم، من فروع السياسة الاقتصادية و هي:

- السياسة النقدية.

- سياسة الصرف.

- السياسة الجبائية.

- السياسة الميزانية.

- سياسة المداخيل.

- السياسة الاجتماعية.

و هناك العديد من المجالات أين يمكن تطبيق السياسات الاقتصادية: فمثلا يتم الحديث عن سياسة التهيئة العمرانية، سياسة البحث، سياسة الانتشار الصناعي، سياسة المحافظة على البيئة، السياسة الزراعية، سياسة الأسعار... الخ.

**3- أنواع السياسات الاقتصادية:** يمكن التمييز بين الأنواع التالية للسياسة الاقتصادية<sup>1</sup>:

**3-1 سياسة الضبط:** تتعلق سياسة الضبط بالمحافظة على التوازن العام بخفض التضخم، المحافظة على توازن ميزان المدفوعات، استقرار العملة، البحث عن التوظيف الشامل هذا المفهوم الضيق، أما بالمفهوم الواسع فتعني مجموع التصرفات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه ( تقليص الضغوط الاجتماعية، السياسات المضادة للأزمة).

**3-2 سياسة الإنعاش:** يهدف الإنعاش إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية، مستخدما العجز الموازي، تحفيز الاستثمار، الأجور و الاستهلاك، تسهيلات القرض،... الخ.

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي ، مرجع سابق، ص 32.

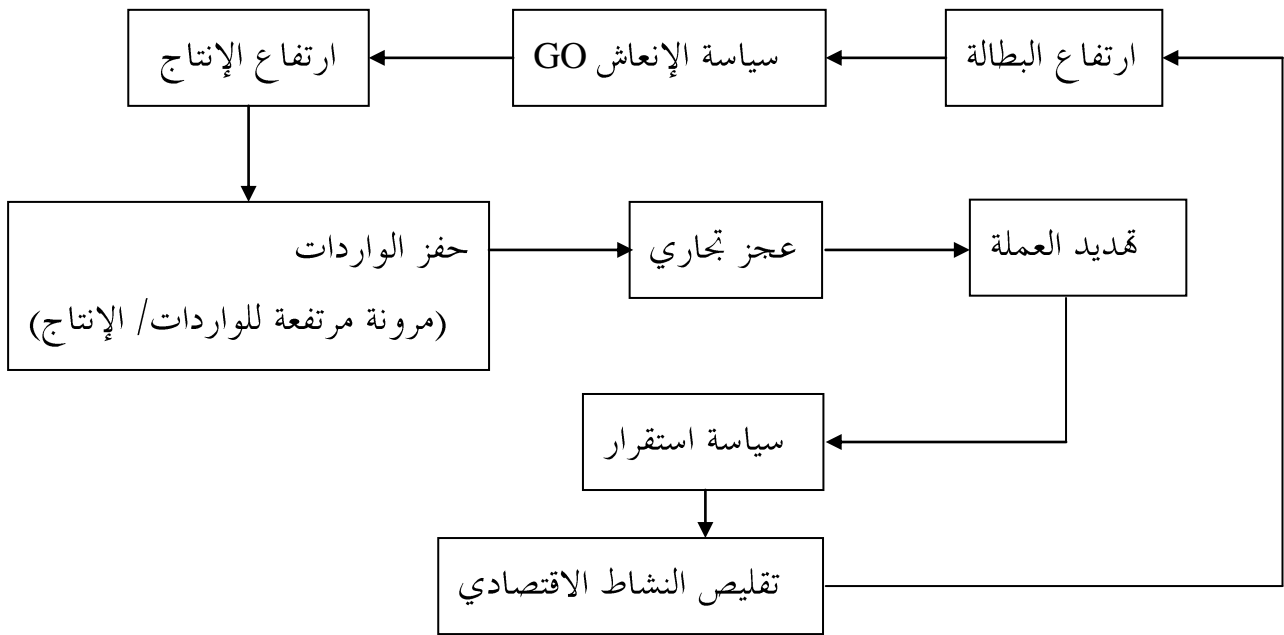
و هي مستوحاة من الفكر الكيترى. و نلجأ في بعض الأحيان إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك و الإنعاش عن طريق الاستثمار.

**3-3 سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي:** تعبر سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي عن سياسة اقتصادية تهدف إلى تكيف الجهاز الصناعي مع تطور الطلب العالمي. و تتميز بإعطاء الأولوية للقطاعات المصدرة، تفضيل التوازن الخارجي كعامل محفز للنشاط الاقتصادي و التشغيل.

**3-4 سياسة الانكماش:** و هي سياسة تهدف إلى التقليل من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية على الدخل، تجميد الأجور، مراقبة الكتلة النقدية. و تؤدي هذه السياسة في العادة إلى تقليص النشاط الاقتصادي.

**3-5 سياسة التوقف ثم الذهاب (stop and go):** و هي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا و تتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي.

### الشكل 1-1: مسار سياسة التوقف ثم الذهاب



Source: Bermond J, Geledan. A, « Dictionnaire économique et social », Paris, 1981, P 311.



## 4- مبادئ السياسة الاقتصادية:

تتلخص مهمة السياسة الاقتصادية في البحث عن حل لقيم المتغيرات التي تربط معطيات السياسة الاقتصادية (أهدافها) بمجموعة من العلاقات الهيكلية الآنية. فإذا افترضنا أن هذه العلاقات جميعها خطية، فسيكون النموذج الذي يجمعها خطياً. ولكي تكون السياسة الاقتصادية كمجموعة من الأهداف و الأدوات يربطها علاقات بنيانية دالية و قابلة للتطبيق، يجب أن تلتزم بعدد من المبادئ الأساسية و هي:

1-4 التساوي العددي بين أهدافها و أدواتها: <sup>1</sup>

يجب أن يراعى كقاعدة عامة، أن يكون عدد أدوات السياسة الاقتصادية مساو لعدد الأهداف التي تتضمنها:

مثال: إذا كان مثلاً للسياسة الاقتصادية في دولة ما هدفان: موازنة ميزان المدفوعات (D)، و تحقيق مستوى معين مرتفع من التشغيل (L)، فإن المعادلات الهيكلية المكونة للنموذج يجب أن تشمل على وسيلتين، و لتكن مثلاً معدل التبادل، و مستوى الإنفاق العام. فإذا توفر هذا الشرط استطعنا التوصل إلى تحديد مستوى الإنفاق العام، و معدل التبادل اللازمين لوازنة ميزان المدفوعات في ظل مستوى معين مرتفع من التشغيل.

لنأخذ مثال آخر في الوضع الذي طرح للمناقشة في هولندا عام 1950، بحيث ظل ميزان المدفوعات الهولندي يعاني عجزاً لعدة سنوات. و كان الاعتقاد السائد أنه من الممكن حل هذه المشكلة خلال العامين التاليين الذين كان من المتوقع أن تحصل فيهما هولندا على معونة خارجية. و كان السؤال هو ما إذا من الممكن إغلاق فجوة ميزان المدفوعات في مدة العامين، مع المحافظة على مستوى الإنفاق القومي الحقيقي، و معدل الأجور الحقيقية، و مستوى التشغيل، و ذلك باستخدام الأسلوب الضريبي، و سياسة الأجور و الأسعار، و رفع إنتاجية العمل. و على ذلك فالأهداف الأربعة المذكورة كان يقابلها أربع أدوات هي: معدل الضريبة غير المباشرة، و معدل الأجر النقدي،

<sup>1</sup> - سلوى علي سليمان، مرجع سابق، صص 71-72.

وهامش الربح، و إنتاجية العمل. و هذه حالة يتوفر لها شرط التساوي العددي بين الأهداف و الأدوات.

مثال 3: و لتوضيح خطوات الحل البسيط للنموذج الخطي الذي يوفي هذا الشرط لنفرض:

1- أن المتغيرات التي تمثل أهداف السياسة الاقتصادية هي: مستوى التشغيل، مستوى الأسعار.

2- إن كلا من المتغيرين أي الهدفين يرتبط بعلاقة دالية خطية بكل من حجم الإنفاق الحكومي، و معدل الأجور.

أي أن مستوى التشغيل يتحدد بعاملين: الإنفاق الحكومي، و معدل الأجور و ذلك في الصورة الخطية.

$$L = a_1G + b_1W \quad (1)$$

كذلك مستوى الأسعار يتحدد بنفس العاملين وفقا للعلاقة الخطية:

$$P = a_2G + b_2W \quad (2)$$

حيث تمثل:  $P, L$ : مستوى التشغيل، و مستوى الأسعار على التوالي (أهداف).  
و تمثل كل من:  $G, W$ : الإنفاق الحكومي، و معدل الأجور على التوالي (أدوات).  
و تمثل  $a_1, a_2, b_1, b_2$ : معاملات ثابتة.

و بما أن  $P, L$  تمثلان الأهداف، فإن هناك قيما محددة لكل منهما، و لتكن  $L^*, P^*$  أي أنها تظهر في النموذج كمعطيات، و ليست متغيرات. بالتالي فإن المطلوب هو معرفة قيم كل من الأداتين: مستوى الإنفاق الحكومي ( $G$ ) و معدل الأجور ( $W$ )، اللتين تؤديان إلى تحقيق هذه الأهداف.

و على ذلك يمكن إعادة صياغة المعادلتين (1) و (2) على النحو التالي:<sup>1</sup>

$$L^* = a_1G + b_1W \quad (3)$$

$$P^* = a_2G + b_2W \quad (4)$$

ثم تحل هاتان المعادلتان الآتيتان على النحو التالي:

<sup>1</sup> - لمزيد من التفاصيل حول حل نموذج المعادلات الأينية الخطية و غير الخطية، أنظر:

G.Tintner : Mathematics And Statistics For Economists, Holt, Rinehart And Winston, New York, 1963, PP 11-33.

1- لىتم الحصول على قيمة  $G$ : يضرب طرفي المعادلة (3) في  $b_2$  و طرفي المعادلة (4) في  $b_1$  نحصل على:

$$b_2L^* = a_1b_2G + b_1b_2W \quad (3)$$

$$b_1P^* = a_2b_1G + b_1b_2W \quad (4)$$

و بطرح (4) من (3):

$$b_2L^* - b_1P^* = (a_1b_2 - a_2b_1)G \quad (5)$$

$$G = \frac{b_2L^* - b_1P^*}{a_1 - b_2 - a_2b_1} \quad (6)$$

2- للحصول على قيمة  $W$ : يضرب طرفي (3) في  $a_2$  و طرفي (4) في  $a_1$  نحصل على:

$$a_2L^* = a_1a_2G + a_2b_1W \quad (3)$$

$$a_1P^* = a_1a_2G + a_1b_2W \quad (4)$$

و بطرح (4) من (3) نحصل على:

$$a_2L^* - a_1P^* = (a_2b_1 - a_1b_2)W \quad (7)$$

$$W = \frac{a_2L^* - a_1P^*}{a_2b_1 - a_1b_2} \quad (8)$$

يبدو واضحاً أن الجانب الأيمن في كل من المعادلتين (6) و (7) له قيمة ثابتة (كل عناصره معطيات). و معنى ذلك وجود حل فريد للمتغيرات (الأداتين)  $W$ ,  $G$  و هذا يعني أن قيمة كل منهما التي يمكن أن تحقق الهدف  $L^*$  في المعادلة (3) هي نفسها التي يمكن أن تحقق الهدف  $P^*$  في المعادلة (4).

حالة الاختلاف بين عدد الأهداف و عدد الأدوات: وهناك احتمالين:

1- وجود عدد أكبر مما يجب من الأدوات (أي زيادة عدد الأدوات على عدد

الأهداف): ففي المثال السابق 3 إذا أبقينا فقط هدف التشغيل مع بقاء كل

من الإنفاق الحكومي و معدل الأجور، فإن عدد الأهداف في هذه الحالة

هو واحد و يكون أقل من عدد الأدوات (التي تساوي اثنان). أي يكون

لدينا فقط المعادلة:

$$L^* = a_1G + b_1W$$

التي تعطينا الحلول التالية:

$$W = \frac{L^* - a_1G}{b_1} \quad G = \frac{L^* - b_1W}{a_1}$$

يبدو واضحا من خلال هذه الحلول أنها تعطي قيما لانهائية لكل من  $G$ ,  $W$  أي أنه لا يمكن التوصل في هذه الحالة إلى حل محدد لأدوات السياسة الاقتصادية.

2- وجود عدد أقل مما يجب من الأدوات (أي نقص عدد الأدوات عن عدد

الأهداف): فإذا أخذنا المثال الثالث، و استبعدنا واحد من الأدوات  $W$  أو

$G$ ، يكون ذلك بمثابة تخفيض عدد المتغيرات التي في الجانب الأيمن من

المعادلتين 3 و 4.

فلو فرضنا مثلا أن معدل الأجور ثابت أي لم يعد أداة تستخدم في تحقيق الأهداف فإن المعادلتين تصبحان:<sup>1</sup>

$$L^* = a_1G + \text{constant.}$$

$$P^* = a_2G + \text{constant.}$$

و يتضح بذلك أن هدف السياسة الاقتصادية يجب أن يكون قاصرا إما على المستوى المحدد للتشغيل، أو المستوى المحدد للأسعار. و لكن لا يمكن إلا بمحض الصدفة تحقيق الهدفين معا.

أما إذا زاد عدد الأهداف، دون أن يقترن ذلك بزيادة مقابلة في عدد الأدوات فإن ذلك يعطي معادلة إضافية دون حدوث زيادة في عدد المتغيرات في الجانب الأيمن.

فمثلا: إذا تطلعت السياسة الاقتصادية إلى تحقيق هدف معين لمستوى الاستثمار  $I^*$  دون أن تقوم بإضافة أي أداة إلى النموذج السابق، يصبح لدينا:

$$L^* = a_1G + b_1W$$

$$p^* = a_2G + b_2W$$

$$I^* = a_3G + b_3W$$

<sup>1</sup> - J.Tembergen, Op. Cit, PP, 38-39.

و في هذه الحالة فإن أي اثنين من المعادلات الثلاثة السابقة، يمكن أن تؤدي معا إلى تحديد قيم أداتين من الأدوات في آن واحد، و لكن هذا الحل يعني أن الهدف الثالث متروك دون تحقيق. و هكذا يصبح من الضروري إذا أردنا الوصول إلى حل يتفق مع الأهداف الثلاثة. أن نضيف أداة ثالثة إلى الأداتين  $G$  و  $W$  و لتكن إنتاجية العمل  $h$  مثلاً.

و هكذا تصبح مجموعة المعادلات الآتية التي لدينا كما يلي:

$$L^* = a_1G + b_1W + c_1h$$

$$P^* = a_2G + b_2W + c_2h$$

$$I^* = a_3G + b_3W + c_3h$$

يبدو واضحاً في هذه الحالة أنه يمكن العثور على قيم أي حلول للمتغيرات:  $h, G, W$  التي تتفق مع الأهداف الثلاثة في آن واحد.

يمكن إذن الاستخلاص: وجوب وجود عدد من المتغيرات مساو لعدد المعادلات إذا أريد التوصل إلى حل فريد لمتغيرات مجموعة من المعادلات الآتية. و هذا المبدأ الحسابي نعبر عنه بالأسلوب الاقتصادي بقبولنا انه يجب أن يكون لدينا عدد من أدوات السياسة الاقتصادية مساو لعدد الأهداف التي تتضمنها. بقي بعد ذلك اثنان من التحفظات الهامة على هذا المبدأ العام، الأول للسياسة الاقتصادية: إن التساوي العددي بين عدد الأدوات و عدد الأهداف ليس دائماً بالشرط الضروري و لا بالشرط الكافي لتحقيق كل الأهداف التي تسعى إليها السياسة الاقتصادية موضع البحث فهو ليس دائماً بالشرط الضروري، لأن بعض الأهداف قد تتحقق تلقائياً نتيجة لتحقيق أهداف أخرى.

و هو ليس دائماً بالشرط الكافي لأن بعض الأهداف تكون بعيدة المنال في كافة الظروف. كما أن بعض الأهداف الأخرى و إن كان يمكن تحقيقها فرادى، لا تتفق مع بعضها البعض.

## 4-2 التناسق:

و المقصود هنا بشرط التناسق أمران:

\* أن لا تخصص أداة بذاتها لتحقيق هدف واحد بذاته.

\* و إن قيمة أي أداة بذاتها لا يجب تحديدها بمعزل عن تحديد قيم كل الأدوات الأخرى.

فمثلا التعارض الذي أشرنا إليه في المثال السابق بين تحقيق كل من هدف التوسع الصناعي و الاستقرار الدوري، من السهل أن نتبين أنه راجع أساسا إلى قيام المسؤولين بالبحث عن أداة لكل من الهدفين على انفراد. و من ثم فإن التصحيح المتمثل في إعادة النظر في إحدى الأدوات على ضوء الأداة الأخرى أدى إلى إمكانية تحقيق التناسق.

يمكن أن نستخلص مثال ثاني من النموذج البسيط التالي<sup>1</sup>:

$$Y = a_1G + b_1M$$

$$P = a_2G + b_2M$$

حيث تمثل:

Y : مستوى الدخل، و قيمته المستهدفة  $Y^*$ .

P : مستوى الأسعار، و قيمته المستهدفة  $P^*$ .

G : الإنفاق الحكومي.

M : كمية النقود.

$a_1, a_2, b_1, b_2$  : معاملات ثابتة.

فإن فرضنا أن: قيمة Y أقل من القيمة المستهدفة لها  $Y^*$ ، بينما قيمة P مساوية لقيمتها المستهدفة  $P^*$ .

- يمكن للدولة التأثير في الأداة G، و تعرف أن مهمتها تنحصر فقط في تحقيق المستوى المستهدف للدخل.

<sup>1</sup> - T.F.Dernburg et D.M.Mcdougall : Macroeconomics, 3 Rd, Ed, Mcgraw-Hill Company, 1968, P, 345.

- أن السلطات النقدية، و هي التي تسيطر على الأداة M ترى بدورها أن مهمتها تنحصر فقط في العمل على استقرار الأسعار.
- و بناء على هذا الوضع سوف يحدث ما يلي:
- تستخدم الدولة معادلة الدخل، بأن تزيد G بالقدر المطلوب للوصول بالدخل القومي إلى المستوى المستهدف له. و لكن هذا الإجراء سوف يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار، و هو ما سوف يدفع السلطات النقدية إلى اتخاذ إجراء مضاد لإصلاح الوضع و ذلك بأن تقلل من عرض النقود حين تنخفض الأسعار إلى مستواها الأصلي (هدف استقرار الأسعار).
- غير أن هذا بدوره يؤدي إلى تخفيض مستوى الدخل، و هو ما سوف يدفع الدولة إلى القيام بإجراءات إنفاق توسعية، و بهذا تكون النتيجة هي حدوث تقلبات متتالية في كل من مستوى الدخل و مستوى الأسعار. أي أن الأثر النهائي لافتقار التناسق بين أداتي السياسة الاقتصادية (M,G) هو تعرض الدخل و الأسعار لتقلبات يأخذ مداها في الاتساع المستمر.
- و يلاحظ في هذا المثال أن السياسة المالية دائما ذات طبيعة توسعية، بينما رد الفعل من جانب السياسة النقدية ذو طبيعة انكماشية. و انعدام التناسق هذا من شأنه أن يؤدي إلى تشويه خطير لقيم الأدوات المختلفة: ذلك أن مستوى الإنفاق الحكومي G يميل في هذه الحالة إلى الارتفاع المستمر، بينما عرض النقود M يميل في نفس الوقت إلى الانكماش المستمر.
- أما إذا كانت السياسة الاقتصادية كاملة التناسق، أي إذا عملت كل من السلطات النقدية و السلطات المالية على السعي في آن واحد إلى تحقيق المستويات المستهدفة لكل من الدخل و الأسعار، فإمكان تفادي ما رأيناه من آثار مقلقة للاستقرار الاقتصادي.

## المبحث الثاني: الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية

يعتبر عادة الاقتصاديون، السياسة الاقتصادية كاختيار اقتصادي من بين عدة اختيارات: بحيث يتعلق الأمر بالعمل على تحقيق بعض الأهداف و هذا بتسيير بعض القيود أو المشاكل باستعمال بعض الوسائل بأحسن طريقة ممكنة (النقود، معدل الفائدة، معدل الصرف، ميزانية الدولة...)<sup>1</sup>.

## 1- أهداف السياسة الاقتصادية

يتميز « Jan Tinbergen » بين أربعة أهداف أساسية للسياسة الاقتصادية

وهي:

1- مستوى التشغيل.

2- مستوى الإنتاج.

3- النمو الاقتصادي.

4- التوازن أو الاستقرار الاقتصادي.

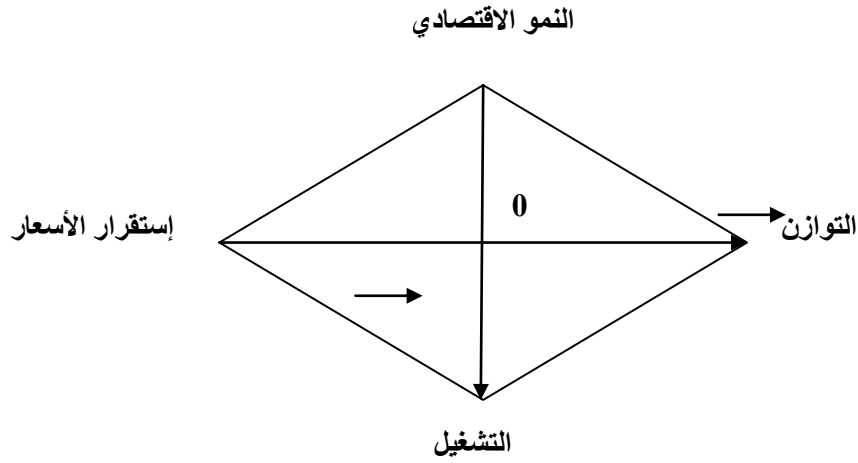
و قد اقترح الاقتصادي البريطاني « Nicholas Kalder » على تلخيص الوضعية الاقتصادية لبلد ما فيما يسمى ب"المربع السحري"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> – Jacques Généreux « Introduction à la politique économique » 3 ème édition du seuil, Pris, 1999, p 89.

<sup>2</sup> – Claude Alquier « Economie Politique » 3 ème édition, Economica, Paris, 1990, P 382.



الشكل 1-2: المربع السحري لكالدور.



**Source :** Thomas, Jean Paul. « Les Politiques Economiques au Xxe siècle » Armand Colin, Paris, 1994, P 6.

### 1-1 مستوى التشغيل:

إن الدولة تسعى دائما إلى رفع مستوى المعيشة، و هذا ما يقتضي بها قبل توسيع طاقتها الإنتاجية كما و نوعا إلى التأكد من أنه ليس هناك طاقة معطلة بشرية كانت أم مادية.

فبالنسبة للطاقة البشرية، فقد أصبح من المفروغ منه، أن تأخذ الدولة على عاتقها مسؤولية العمل على تحقيق هدف التشغيل الكامل، الذي يعني بمفهومه الواسع، الاستعمال الكامل لكل عوامل الإنتاج و التي من بينها طبعاً العمل.<sup>1</sup> غير أنه مفهوم التشغيل الكامل ليس انعدام البطالة حيث أن جزءاً من البطالة يعكس التغيرات في سوق العمل، و يعرف الاقتصاديون التشغيل الكامل بأنه مستوى التشغيل الذي يتحقق من الاستخدام الكفء لقوة العمل مع السماح لمعدل عادي من البطالة ينتج عن التغيرات الديناميكية و الظروف الهيكلية للبيان الاقتصادي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> – Jacques Généreux « Introduction à la politique économique » Op. Cit, P 90.

<sup>2</sup> – جيمس جواتيني، الاقتصاد الكلي، الاختيار العام و الخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، السعودية، دار المريخ، 1999، ص 206-207.

**1-1-1 معدل البطالة:**

لتقدير حجم البطالة في المجتمع يتم التمييز بين:  
إجمالي السكان و يضم فئتين من السكان: النشطين و غير النشطين، بحيث ينقسم السكان النشطين بدورهم إلى عاملين و عاطلين.  
و قد عرف مكتب العمل الدولي العاطل على أنه كل من هو قادر على العمل وراغب فيه و يبحث عنه و يقبله عند مستوى الأجر السائد و لكن دون جدوى.  
ومنه فإن معدل البطالة: عدد العاطلين/مجموع السكان النشطين.

**1-1-2 أنواع البطالة:**

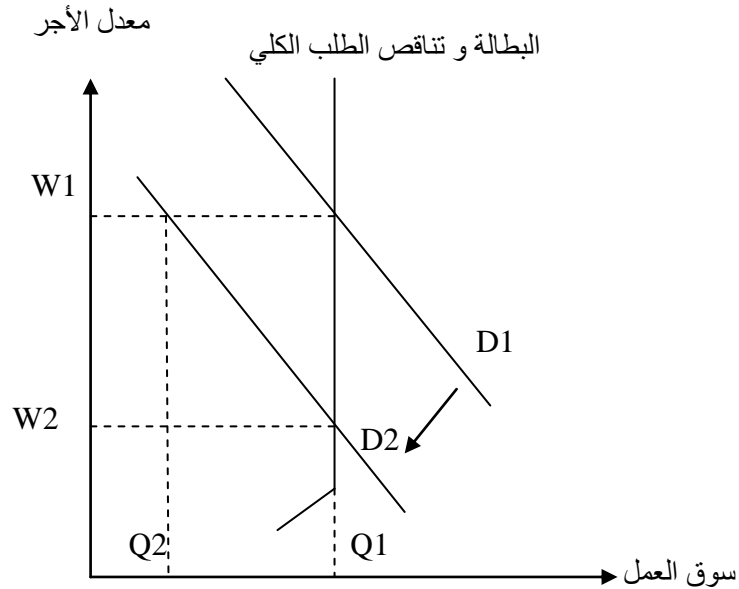
يمكن التمييز بين عدة أنواع من البطالة:  
\* **البطالة الدورية:** لهذا النوع من البطالة ارتباط بالدورة الاقتصادية، و هي التقلبات الدورية التي تطرأ على مجموعة النشاط التجاري و الاقتصادي في الدولة.<sup>1</sup> و تضم هذه الأخيرة مرحلتين، مرحلة رواج بحيث يتجه فيها حجم الدخل و التوظيف إلى التزايد إلى أن يصل التوسع إلى منتهاه و هذا يبلوغ نقطة الذروة و نعي بها قمة الرواج. ثم ينتقل بعدها النشاط إلى الهبوط ليدخل الاقتصاد مرحلة الانكماش إلى أن يبلغ الهبوط منتهاه بالوصول إلى نقطة القاع. ثم ينتقل بعد ذلك النشاط إلى الارتفاع و الانتعاش و التوسع.

وعادة ما تؤدي فترات الانكماش إلى:

- انخفاض المشتريات من السلع الاستهلاكية بشكل حاد و تزايد المخزونات غير المرغوب فيها من السلع الاستهلاكية المعمرة. و يكون بذلك رد فعل أرباب العمل هو خفض الإنتاج و منه انخفاض الدخل القومي و بالتالي انخفاض الإنفاق الاستثماري.

<sup>1</sup> - هيثم الزغبي، حسن أبو الزيت، مبادئ و أسس الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، الأردن، 2000، ص 148.

- انخفاض الطلب على العمالة و يأخذ هذا الانخفاض في البداية صورة خفض ساعات العمل، مما يؤدي إلى تريح العمال و بالتالي ارتفاع معدل البطالة<sup>1</sup>. و هذا ما يمثله الشكل التالي:



المصدر: جيمس جواتيني، مرجع سابق، ص 255.

يمكن ملاحظة من خلال الشكل أن التناقص في الطلب من D1 إلى D2 يؤدي إلى انخفاض مستوى العمالة من Q1 إلى Q2 فإذا لم يتناقص معدل الأجر من W1 إلى W2 حيث يتوقع العمال أن يجدوا فرصا للعمل عند الأجر W1 فإنهم لا يقبلون الأجر المنخفض في البداية و تنتج بذلك بطالة دورية قدرها Q1-Q2.

- يؤدي انخفاض الإنتاج إلى انخفاض الطلب على المواد الأولية و الوسيطة مما يؤدي إلى انهيار أسعار كثير من السلع، مع بقاء الأجور في بداية الكساد على حالها.

\* **البطالة الاحتكاكية:** و هي ناتجة عن تنقل العاملين المستمر بين المناطق و المهن المختلفة، و تنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل و لدى أصحاب

<sup>1</sup> - رونالد ابرفميرج، روبرت سميث، تعريب د. فريد بشير طاهر، مراجعة د. محمد حمدي السباخي، اقتصاديات العمل، دار المريخ للنشر، السعودية، 1994، ص 592.

الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل<sup>1</sup>. لأن انتقال عامل من منطقة إلى أخرى، أو من مهنة إلى سواها، يتطلب فترة يتم فيها البحث عن الإمكانيات المتاحة و المفاضلة بينها. و قد تطول فترة البحث عن العمل لعدم توفر المعلومات بقدر ما تقلص فترة انتظار العمل. و يقل هذا النوع من البطالة كلما ارتفعت تكلفة البحث عن العمل والتي هي عبارة عن فاقد الدخل الناتج عن التعطل بالإضافة إلى تكاليف التنقلات والمقابلات و النشر و الإعلان في الصحف و وسائل الإعلام.

\* **البطالة الهيكلية:** هذا النوع من البطالة يحدث بسبب تغيرات هيكلية تمس الاقتصاد القومي كالتغير في هيكل الطلب على المنتجات، أو تغير الفن الإنتاجي أو انتقال الصناعات للتوطن في أماكن جديدة، بالتالي هذا النوع من البطالة يحدث نتيجة انخفاض الطلب على نوعيات معينة من العمالة بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانوا يعملون بها و ظهور الطلب على نوعيات معينة من المهارات اللازمة لإنتاج سلع معينة لصناعات في طور الازدهار<sup>2</sup>.

يمكن أن تحدث هذه البطالة أيضا نتيجة تغير هيكل في سوق العمل كدخول فئات جديدة إليه بأعداد كبيرة.

### 1-1-3 أسباب البطالة:

كقاعدة عامة ترجع البطالة الواسعة الانتشار إلى قصور الطلب الكلي، و يمكن أن تزيد حدة، أو يصبح علاجها أكثر صعوبة، نتيجة للاتجاه نحو الآلية، وعدم انتظام التوزيع العمري للسكان، و بالذات فيما يتعلق باحتمالات الأعداد الكبيرة من الشباب الآتية إلى سوق العمل في المستقبل<sup>3</sup>.

و التطور التكنولوجي هو في واقع الأمر سلاح ذو حدين: فهو من ناحية يمكن أن يؤدي إلى تعطل العمل عن طريق إحلال الآلة مكان الأيدي العاملة. وهو من ناحية

<sup>1</sup> - د. البشير عبد الكريم، تصنيف البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحيطة منها خلال التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا السنة أولى عد د 00 السداسي الثاني 2004، جامعة حسينية بن بو علي، الشلف، الجزائر، 149

<sup>2</sup> - د. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل تجريبية الجزائر، دار حامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص 234.

<sup>3</sup> - د. بسلوى علي سليمان، مرجع سابق، ص 124.

أخرى يمكن أن يؤدي إلى خلق مزيد من الطلب على العمل، و ذلك عن طريق خلق قدر ضخم من الاستثمارات الجديدة.

هذه كلها أسباب عامة قد تفسر انتشار البطالة في ظروف دون أخرى. و لمعرفة الأسباب الفعلية في كل حالة يجب أن تكون هناك دراسة للظروف الخاصة بها.

### 1-1-4 وسائل معالجة البطالة:

#### \* زيادة الطلب بالإجراءات النقدية و المالية:

كقاعدة عامة، يمكن القول بأن كل من شأنه أن يزيد من الطلب الكلي يؤدي أيضا إلى ارتفاع مستوى التشغيل في الاقتصاد موضع البحث. و على ذلك فإن رفع مستوى الناتج القومي الإجمالي، سواء عن طريق إنعاش الاستثمار الخاص أو تشجيع الإنفاق الاستهلاكي أو الزيادة في الإنفاق الحكومي أو تشجيع الصادرات، كل ذلك من شأنه أن يخلق المزيد من العمالة.

أما فيما يتعلق بالإجراءات النقدية التي تستهدف إنعاش الاستثمار الخاص فلا يبدو أنه يمكن الاعتماد عليها وحدها للمحافظة على مستوى معقول من التشغيل في اقتصاد معرض لضغوط اقتصادية عنيفة من الداخل أو الخارج أو من كليهما. و لعل كل ما تستطيعه هذه الإجراءات هو المساعدة، و لا شيء أكثر من ذلك. يؤكد A.W.Phillips هذا الرأي بقوله "إن التغيرات في سعر الفائدة و في شروط الائتمان من المحتمل أن يكون لها آثار قوية على الطلب و لكن فائدة هذه الإجراءات لتصحيح التقلبات قصيرة الأجل محدودة جدا، بسبب فترات التخلف الطويلة في استجابة الاستثمار للتغيرات في سعر الفائدة<sup>1</sup>.

#### \* سياسة الأجور:

إذا كان ارتفاع الأجور يمكن أن يعوق التوسع في خلق فرص العمل، فإن انخفاض الأجور يعني بالضرورة تشجيع ذلك التوسع، فالمسألة ليست بهذه البساطة

<sup>1</sup> -A.W.Phillips, « Employment, Inflation and Growth » Economica, News Series Vol 29, 1962, Reprinted in , M.G.Mueller, Readings In Macroeconomics, 2<sup>nd</sup>, Holt, Rinehart and Winston, New York, 1970, p 437.

الظاهرية. لأنه يترتب عن انخفاض الأجور آثار اقتصادية متعارضة. فهو يؤدي من ناحية إلى تخفيض نفقات الإنتاج و تشجيع أرباب العمل على التوسع في تشغيل العمال، و لكنه من ناحية أخرى يؤدي بعد فترة من الوقت إلى انخفاض مستوى الإنفاق الاستهلاكي مما يكون له تأثير سيء على مبيعات قطاع الأعمال، و بالتالي توقعاتهم عن المستقبل و من ثم فإن الأثر الصافي لتخفيض الأجور لا يمكن التنبؤ به على وجه الدقة.

يمكن القول إذن أن المحافظة على مستوى الأجور في مواجهة الانكماش الاقتصادي و كبح ميلها إلى الارتفاع في ظروف الانتعاش الاقتصادي هي انصب خطة لتشجيع أقصى عمالة ممكنة. و لكن لا تخلو هذه الطريقة من عقبات، و ذلك في النظم الاقتصادية غير المخططة مركزيا. فمنع الأجور من الانخفاض في ظروف الانكماش الاقتصادي يقتضي وجود تنظيمات عمالية قوية. و لكن متى تحسنت الظروف الاقتصادية فإن سلوك هذه النقابات القوية نفسها هو الذي سيشكل عقبة أمام تحقيق الشق المقابل من هذه السياسة في ظروف الانتعاش. ذلك أنه من الصعب أن نتصور ممارستها لضبط النفس، بالتخلي عن المطالبة بالمزيد من الارتفاع في الأجور، حتى يذهب القدر الإضافي من الإنفاق إلى تشغيل المتعطلين من العمال.

#### \* إنقاص عرض العمل:

إن هذا الإجراء الأخير يتمثل في مواجهة البطالة من جانب العرض، بدلا من جانب الطلب و المقصود بذلك هو اللجوء إلى تخفيض عدد ساعات العمل اليومية أو عدد أيام أسبوع العمل. و على ذلك يمكن أن يلجأ المسؤولون إلى تخفيض حجم القوة العاملة عن طريق منح الإعانات مثلا التي من شأنها أن تشجع الشباب على الاستمرار في الدراسة لمدة أطول، أو بزيادة مدفوعات الضمان الاجتماعي، لإغراء كبار السن على ترك العمل مبكرا. هذه السياسات يمكن أن تفيد في تخفيض معدل المشاركة في القوة العاملة، و من ثم تخفيض مستوى البطالة.

إن وصول اقتصاد ما إلى درجة التوظيف الكامل لا تعني بالضرورة أن معدل تشغيل القوة العاملة يساوي 100% و أن معدل البطالة يساوي الصفر. ذلك أن هناك قدرا من البطالة يوجد في كل لحظة و لا يمكن ذهابه. فعند مستوى التوظيف الكامل تختفي البطالة الدورية. و يسود عندئذ معدل البطالة الطبيعي الذي يضم البطالة الاحتكاكية و البطالة الهيكلية.

و بالتالي يعبر هذا المعدل عن السير العادي لسوق العمل و هو غير قابل للضغط. وهناك علاقة بين النمو و البطالة، ذلك أن زيادة وتيرة النمو الاقتصادي تؤدي بالضرورة إلى انخفاض البطالة.

و كل انخفاض في وتيرة النمو الاقتصادي تقود إلى ارتفاع في درجة البطالة و يجسد ذلك قانون (أوكن<sup>1</sup>) الذي يعتبر معدل البطالة يرتفع لما ترتفع فجوة أوكن بحيث:

معدل البطالة الفعلي - معدل البطالة الطبيعي =  $X$  فجوة أوكن.

و يساوي هذا الثابت 5/1 في حالة الاقتصاد الأمريكي.

و تعني المعادلة أن أي انخفاض في البطالة الفعلية يؤدي إلى تقليص فجوة أوكن.

### 1-1-5 التشغيل و البطالة في الجزائر:

إن سوق العمل في الجزائر عرف تسييره و تقويمه و تطهيره في ظل حركة الإصلاحات الاقتصادية نقائص و عجز كبير على مستوى وسائل التقويم و كذلك على مستوى القياس الإحصائي. و لم تستغل في هذه الأثناء مرونة سوق العمل استغلالا كبيرا، و بالتالي فإن عدم الانسجام هذا يجد من نجاحته، إضافة إلى عدم التناسق بين أجزائه المختلفة يطرح و يتسبب في عدم تكيفه حسب الأوضاع الجديدة المتسمة بالتعديل الهيكلي.

و في هذا الإطار فإن العمل الذي يتجه إلى الحد من البطالة يتطلب إجراءات متعلقة بتكييف الإطار القانوني و التنظيمي (تشريعات العمال) و بالتالي تحسين أدوات

<sup>1</sup> - Okun Arthur, "Potentiel GNP: its measurement and significance", in Proceedings of the Business and Economics Statistics Section, American Statistical Association, Washington DC, 1962.

و آليات الإعلام و التنظيم و التسيير بالنسبة لسوق العمل، من أجل تحسين نظام علاقات العمل و تكييف ذلك مع الواقع الاجتماعي تماشياً مع هدف السياسة الاقتصادية التي تسعى إلى إنشاء مناصب عمل جديدة و الحفاظ على المناصب الموجودة في ظل أوضاع اقتصادية تعرفها الجزائر و هي أوضاع غير متوازنة منها تعرض البلاد للصدمات الخارجية (عدم استقرار سعر البترول المورد الرئيسي للجزائر من العملة الصعبة) و كذا التعديل الهيكلي الذي أضر كثيراً بالمناصب الموجودة، عن طريق تسريح العمال و غلق المؤسسات<sup>1</sup> بعد أن كان في ظل التخطيط المركزي سابقاً ضمان بالتشغيل الكامل من خلال المؤسسات المملوكة و للدولة و التي أصبحت بصورة مزمنة غير منتجة و متخمة بالعمل.

إن دراسة سوق العمل في الجزائر و تداعياته في ظل الإصلاحات و آفاقه المستقبلية تبرز لنا الطابع الهيكلي الحالي للبطالة التي ازدادت تفاقماً من خلال الإصلاحات، و تمس حالياً ثلث السكان زيادة على تدهور المداخل و القدرة الشرائية للأسر.

على الرغم من كل هذه النتائج إلا أن الجانب الاجتماعي زاد في التدهور و تصاعدت حدة البطالة بسبب ما رافق عملية الإصلاحات من تسريح للعمال و غلق الوحدات. كما شهدت عملية إنشاء مناصب الشغل تراجعاً كبيراً من 125000 منصب شغل سنة 1985، إلى 74000 منصب شغل سنة 1986 و 64000 منصب سنة 1987 إلى 80000 منصب سنة 1988، و إلى 76000 منصب سنة 1989<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - بن عنتر عبد الرحمان، مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و آفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 02، جوان 2002، الجزائر.

<sup>2</sup> - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول تقويم أجهزة الشغل في الجزائر، 2002، ص 52.



### • أسباب البطالة في الجزائر:

- يمكن القول أن أسباب هذه الزيادة و التفاقم موجودة بسبب:
- تراجع النمو الاقتصادي بحيث لم يتجاوز حدود 03 % خارج المحروقات في هذه الأثناء<sup>1</sup>.
  - قلة الاستثمار الداخلي و الذي لم يتجاوز 220 مليون دولار سنة 1998.
  - تراجع مناصب الشغل منذ سنة 1986.
  - تزايد اليد العاملة سنويا بمعدل 250 إلى 300.
  - فقدان أكثر من 360 ألف منصب خلال الإصلاحات 1994-1998 (فترة التعديل الهيكلي).
  - زيادة على ظاهرة التسربات المدرسية التي تقدر ب 600 ألف تلميذ سنويا.
- بالإضافة إلى عوامل أخرى منها تراجع نمو القطاع الصناعي الذي يحقق معدلات نمو سلبية منذ 1991، رغم استئناف النمو سنة 1998 بنسبة 10.5 % و سوء استعمال الطاقة الإنتاجية.
- و في ظل الظروف التي عرفها الاقتصاد الجزائري المتسم بعوامل غير متوازنة سبقت الإشارة إليها، فإن التحديات و الرهانات الاجتماعية ( تراجع التشغيل، زيادة البطالة) كانت من أخطر ما يواجه الاقتصاد الوطني من عوائق على المستوى الداخلي بسبب أن تقليص عدد العمال و تفاقم البطالة يؤدي زيادة على ظاهرة الإقصاء الاجتماعي إلى زيادة حدة الفقر، مع العلم أن هدف السياسة الاقتصادية في ظل الإصلاح هو التخفيف من ضغوط سوق العمل، و تخفيض التكلفة الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي.

### • التشغيل في فترة ما بعد الإصلاح (1999/2008):

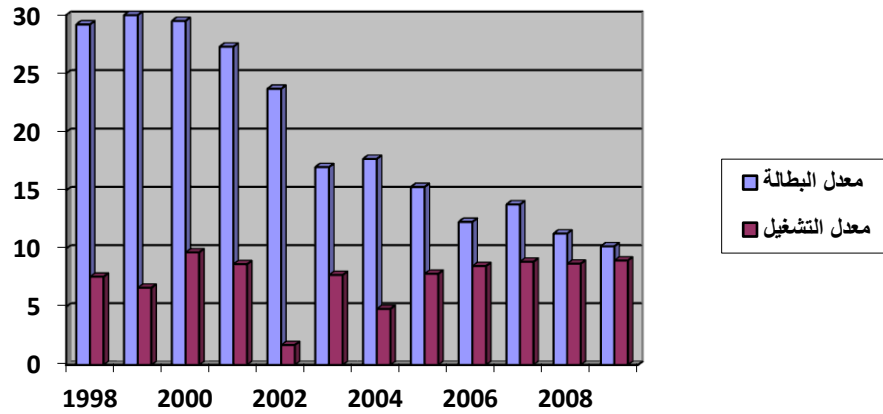
لقد عرفت الفترة ما بين 1999-2008 تطورا ملحوظا على كل المستويات، من خلال بداية برنامج دعم النمو الاقتصادي (2001 إلى 2004) و البرنامج

<sup>1</sup> -مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 144.

التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) والبرامج الخاصة بمنطقة الهضاب العليا والجنوب و التي تهدف إلى تطوير المنشآت القاعدية.

كما عرفت الاستثمارات الإنتاجية نموا كبيرا مقارنة بالفترة السابقة حيث تم تسجيل 51.456 مشروع مسجل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أدت إلى خلق 843.000 منصب شغل خلال الفترة 1999 - 2008<sup>1</sup>. هذا التحسن في الاقتصاد الوطني خارج المحروقات أدى إلى خلق حوالي 626.000 منصب شغل سنويا خلال نفس الفترة (1999-2008) وارتفاع الفئة الشغيلة من 6.2 ملايين سنة 2001 إلى 9.1 مليون سنة 2008 بنسبة ارتفاع 47% سنويا. الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستمر لنسبة البطالة حيث انتقلت من 30% سنة 1999 إلى 11.3% سنة 2008 وهي النسبة التي قاربت مستوى بعض الدول الأوروبية و العربية. و هذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل 1-3: تطور مستوى البطالة و مستوى التشغيل بالجزائر



المصدر: من إعداد الباحث انطلاقاً من الجدول رقم 1-1

<sup>1</sup> - المجلس الاقتصادي والاجتماعي: تقويم أجهزة الشغل الدورة 20، 2002 ص55.

## الجدول 1-1: تطور مستوى البطالة و مستوى التشغيل بالجزائر

السنوات	معدل البطالة %	معدل التشغيل %	السنوات	معدل البطالة %	معدل التشغيل %
1998	29.2	7.58	2004	17.7	4.82
1999	30	6.63	2005	15.3	7.84
2000	29.5	9.68	2006	12.3	8.5
2001	27.30	8.66	2007	13.8	8.9
2002	23.7	1.71	2008	11.3	8.87
2003	17	7.73	2009	10.2	8.98

المصدر: منظمة العمل العربية و وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، المؤتمر العربي الأول حول تشغيل الشباب فندق الأوراسي من 15 إلى 17 نوفمبر 2009.

لقد مست البطالة خصوصا فئة الشباب باعتبار أن 75% من مجموع السكان هم شباب حيث ما نسبته ثلاث بطالين على أربعة لا تتعد أعمارهم 30 سنة و 88% تتجاوز أعمارهم 35 سنة أما حاليا فإن 70% من طلبات العمل هي لطالبي عمل مبتدئين إذ نسجل ما يقارب 300.000 طلب عمل سنويا وهو ما تأكده معطيات المعهد الوطني للإحصاء لسنة 2008 .

ومن بين أهم الأسباب التي أدت إلى هذا الانخفاض المحسوس في نسبة البطالة، الدور الذي لعبته السلطات في مكافحة البطالة وترقية التشغيل من خلال مختلف أجهزة التشغيل التي أنشأتها الدولة والتي مكنت من خلق 3.100.000 منصب شغل خلال الفترة 1999 - 2008 أي ما يعادل نسبة 49 % من مجموع مناصب الشغل التي وفرتها الدولة خلال نفس الفترة. لقد قدرت قيمة النفقات المسجلة لصالح المستفيدين من التشغيل خلال نفس الفترة بـ 193.7 مليار دج:

- 53.5 مليار دج خلال الفترة 1999-2003.

- 140.2 مليار دج خلال الفترة 2004-2008.

تحرص الدولة الجزائرية على مواصلة برامج ترقية التشغيل ومحاربة البطالة خلال الفترة 2010-2014 حيث تتطلع إلى خلق 3 ملايين منصب شغل. وقد أولت الحكومة الجزائرية عناية بالغة لملف التشغيل وهو ما حولها لاحتلال مكانة مرموقة على مستوى الوطن العربي.

### 1-1-6 البطالة و التضخم:

قد أشار بعض الكتاب أن سبب التضخم ليس مرتبطا دائما أو بالضرورة بالتشغيل الكامل، ذلك أن الفرق بين مستوى الإنتاجية في صناعات الإنتاج الكبير، ذات الطبيعة الديناميكية المتطورة، و مستوى الإنتاجية في مجال الخدمات التي تقل عنها كثيرا في المستوى التكنولوجي، يمكن أن يترتب عليه نتائج تضخمية. ففي صناعات الإنتاج الكبير تكاد توازي زيادة الأجور زيادة مقابلة في إنتاجية العمل ولكننا أشرنا إلى أن ارتفاع الأجور في هذه الصناعات قد يؤدي أيضا إلى ارتفاع الأجور في قطاعات أخرى دون أن يقابل ذلك ارتفاع في الإنتاجية في تلك القطاعات. و نتيجة لذلك، أن يميل إجمالي مدفوعات الأجور إلى الارتفاع بمعدل أسرع من معدل ارتفاع الناتج الكلي من السلع و الخدمات، مما يترتب على ذلك من ارتفاع مطرد في الأسعار.

و الواقع أن ميل الاقتصاد إلى توليد اختناقات و زيادات في الأجور تفوق زيادات الإنتاجية من شأنه أن يخلق مشكلة بالغة الخطورة، تلك هي الخيار بين نسبة من التضخم أو نسبة من البطالة. فمن تجربة الخمسينات و الستينات من القرن العشرين يبدو أنه لا ضرر من أن يتعرض الاقتصاد لبعض الارتفاع في الأسعار، إذا أريد له أن يعمل عند مستوى مرتفع من الإنتاج و التشغيل. فعندما تكون معدلات البطالة عالية، يكون معدل تغير الأسعار و الأجور منخفضا و العكس بالعكس. وهذه الحقيقة تعني وجود علاقة تبادلية بين البطالة و التضخم.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - هيثم الزغبي، حسن أبو الزيت، مرجع سابق، ص 149.

و قد حفزت هذه المشاهدة إلى القيام بعدد كبير من الدراسات حول طبيعة ومدى استقرار هذه العلاقة التبادلية. و من رواد الباحثين في هذا الموضوع A.W.PHILLIPS الذي قام بعمل رسم بياني للعلاقة بين معدلات البطالة الفعلية وتغيرات الأجور في بريطانيا للفترة من 1861-1957 حيث كان المنحنى الذي توصل إليه على مدى كل دورة على شكل حرف L<sup>1</sup>.

هذه العلاقة ذاتها، والتي تعرف الآن باسم "منحنى فيليبس" قد تأكدت أيضا للوم، أ، كما وسع الباحثون نطاق الدراسة لتشمل العلاقة بين تغيرات الأسعار و معدلات البطالة، بالإضافة إلى تغيرات الأجور.

بحيث توجد علاقة عكسية بين معدل البطالة و مدى ارتفاع الأسعار، فكلما انخفضت نسبة البطالة (أي كلما ارتفع مستوى التشغيل) كلما ازدادت سرعة ارتفاع الأسعار و الأجور (أي كلما ازدادت حدة التضخم)<sup>2</sup>.

و في النهاية يجب أن تؤكد أن هذه العلاقة بين معدل كل من البطالة والتضخم لها في واقع الأمر جذور عميقة في هيكل كل النظم الصناعية الأوربية والأمريكية على حد سواء، مما يجتم عليها في نهاية الأمر الاختيار بين تحاشي التضخم العنيف مقابل القبول بمستوى بطالة مرتفع، أو التخلص من مشكلة البطالة مقابل تعرض الاقتصاد لمخاطر تضخمية عنيفة.

## 1-2 النمو الاقتصادي:

عادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو الاقتصادي، بحيث تعمل الدولة على الارتقاء أو الوصول إلى نمو اقتصادي قوي و مستمر.<sup>3</sup> و تجدر الإشارة أنه إذا كان معدل النمو يساوي معدل التغير في الناتج المحلي الخام الحقيقي فإنه من الضروري القيام بمقارنة الناتج المحلي الحقيقي بالناتج المحلي المحتمل أو الكامن الذي يعبر عن مستوى الإنتاج القابل للتحقق باستخدام كامل الطاقة الإنتاجية

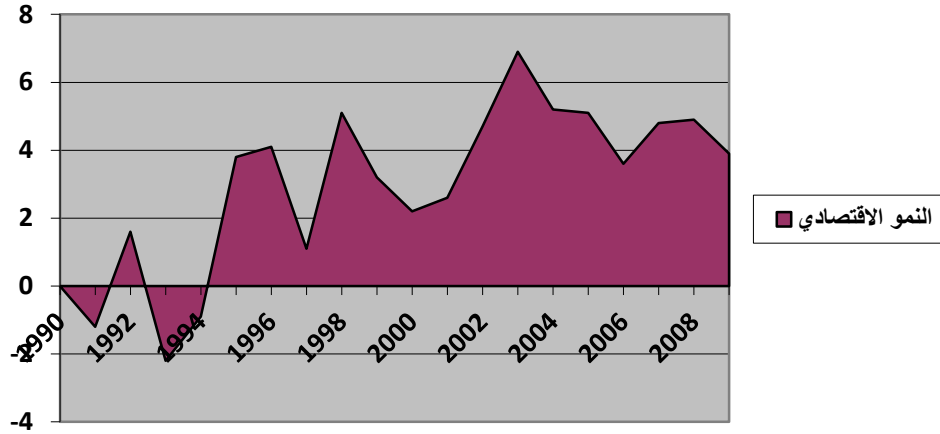
<sup>1</sup> - A.W.Phillips, « The Relation Between Unemployment and The Rate Of Change In Money Wage Rates In The United Kingdom, 1862-1957 » *Econometrica*, 1958, PP 283-299.

<sup>2</sup> -R.J.Bhatia, « Unemployment and The Rate Of Change In Money Earnings In The United State, 1900-1958 » *Econometrica*, August 1961, PP 285-296.

<sup>3</sup> -د.علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص 40.

لكل عوامل الإنتاج و يسمى الفرق بين الناتج المحلي الخام الكامن و الناتج الفعلي بفجوة أو كـ<sup>3</sup> . و يمكن تحليل تطورات معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر من خلال الشكل التالي:

الشكل 1-4: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007



المصدر: من إعداد الباحث انطلاقاً من الجدول رقم 1-2

الجدول رقم 1-2: تطور معدل النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة

2007-1990

السنوات	النمو الاقتصادي	السنوات	النمو الاقتصادي
1990	-	2000	2.2
1991	1.2-	2001	2.6
1992	1.6	2002	4.7
1993	2.2-	2003	6.9
1994	0.9-	2004	5.2
1995	3.8	2005	5.1
1996	4.1	2006	3.6
1997	1.1	2007	4.8
1998	5.1	2008	4.9
1999	3.2	2009	3.9

<sup>3</sup> - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 37.

لقد كان النمو الاقتصادي سلبى و ضعيف في بداية 1990، ثم أصبح إيجابى منذ 1995 حيث قدر ب - 2.2 % و - 0.90 % في 1993 و 1994 ثم قدر ب 3.8 % سنة 1995 و 4.1 % في 1996 ثم عرف انخفاضا ليصل إلى 1.1 % سنة 1997. و مما يدل على عمق الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد، تراجع معدل النمو الاقتصادي عام 1999، متخلفا بذلك عن أغلب الاقتصاديات العربية، فعلى الرغم من الارتفاع الذي سجلته أسعار النفط خلال عام 1999 و بالتحديد منذ مطلع أبريل عام 1999 بعد قرار أوبك بخفض الإنتاج، و رغم ارتفاع قيمة العائدات بمقدار 80 مليار دينار جزائري أي نحو 1.2 مليار دولار، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي سجل تراجعا بمقدار 1.2 % عن العام 1998، و استنادا إلى تقارير اقتصادية مستقلة لمؤسسات بحثية عديدة فقد سجل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي عام 1999 و بالأسعار الحقيقية نسبة 2.8 % و بقيمة 46.81 مليار دولار<sup>1</sup> متراجعا عن معدل 4 % كان عليه النمو عام 1998 و بقيمة 45.53 مليار دولار و قد صرح البنك المركزي الجزائري، أن النمو الاقتصادي في الجزائر بلغ 5.2 % سنة 2004 بعد نمو متوسط بلغ 5 % في السنوات الأربع السابقة، و أشار على أن قطاع النفط و الغاز كان قاطرة النمو و شهد نموا بنسبة 5.8 % .

و ارتفعت أسعار النفط العالمية بنحو 42 % العام الماضي و زاد إنتاج الجزائر بنسبة 5.7 % . كما زادت إيرادات قطاع الطاقة إلى 45.49 مليار دولار في 2005 من 31.35 مليار في عام 2004 و من 23.99 مليار في عام 2003.

و قامت الحكومة بإطلاق خطة خماسية بتكلفة 80 مليار دولار لتحفيز نمو الاقتصاد وتوفير الوظائف التي تحتاجها البلاد بشدة مدعومة باحتياطات نقد أجنبي تزيد على 60 مليار دولار. لكن البنك المركزي أبدى قلقه بشأن حالة الصناعات التصديرية غير المرتبطة بقطاع الطاقة.

<sup>1</sup> - أشيبى عبد الرحيم ، أ.د بن بوزيان محمد، أ. شكوري سيدي محمد، الآثار الاقتصادية الكلية لصددمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية، جامعة تلمسان الجزائر.

و زادت الصادرات غير النفطية إلى نحو 790 مليون دولار في العام الماضي من نحو 670 مليوناً في 2004 و من 470 مليوناً في 2003.

و نما القطاع غير النفطي بنسبة 4.7 % في العام الماضي و زادت أنشطة البناء والأشغال العامة بنسبة 7.1 % و صناعة الخدمات بنسبة 5.6 %.

و تباطأ بذلك معدل التضخم إلى 1.6 % عام 2004 و من 2.6 % عام 2003، وبلغت الواردات 19.57 مليار دولار العام الماضي مقارنة مع 17.95 مليار عام 2004<sup>1</sup> أما عن معدلات النمو الاقتصادي فقد بلغت 4.6 % في سنة 2007، 4.9 % سنة 2008 و 3.9 % سنة 2009.

### 1-3 التحكم في التضخم:

من المتفق عليه بين مفكري الاقتصاد و المالية أنه ليس لكلمة التضخم معنى واحد أو مفهوم محدد، و بالتالي فقد اختلفت تعاريفهم ووجهات نظرهم لهذا المصطلح باختلاف المقصود منه و الزمن الذي حل فيه .

فكلمة تضخم تعني معاني كثيرة عند علماء الاقتصاد و المالية و كل منهم يبني مفهومه لهذه الكلمة و يحدد المقصود منها بناء على أسس و ضوابط اقتصادية اختلفت بها<sup>2</sup> .

وعموماً فإن التضخم يعرف على أنه ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار يعاني منه الاقتصاد على مدى فترة زمنية قد تطول كثيراً.<sup>3</sup>

و يقاس هذا المستوى العام بمتوسط سعر السلع و الخدمات في اقتصاد ما، و هو متوسط بين أسعار المستهلك و المنتج، و ذلك الارتفاع لا يكون بالضرورة في جميع الأسعار، فحتى أوقات التضخم الشديدة فإن بعض الأسعار المعينة قد تكون نسبياً ثابتة، و البعض الآخر قد ينخفض فعلاً.

<sup>1</sup> — عبد المنعم السيد علي "اقتصاديات النقود و المصارف" الأكاديمية للنشر، الأردن، 1999، ص 425.

<sup>2</sup> - د. كمال الغالي "مبادئ الاقتصاد المالي" مطبعة دمشق، الطبعة الثالثة، 1969 ص 255.

<sup>3</sup> - الوزني خالد، الرفاعي أحمد ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق، عمان دار وائل للنشر ، 2003، ص 249.



كما عرف بأنه الانخفاض المستمر و المتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد<sup>1</sup>، ومن خلال هذه التعريفات يتضح بأن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود المتداولة إلى تلك الدرجة التي تؤدي إلى حدوث انخفاض في قيمتها.

### 1-3-1 السياسات المضادة للتضخم في الجزائر:

تميز الاقتصاد الجزائري منذ بداية الثمانينات بأزمة حقيقية للفعاليات، أدت إلى ظهور مشاكل أولية مست التوازنات المالية الداخلية و قد تجلّى ذلك في ظهور إطار داخلي للتضخم إذا العرض المتاح لم يستطع مواكبة الطلب الفعلي في السوق نتيجة سياسة نقدية توسعية. إن هذا المشكل الذي أصبح هاجسا أمام مواصلة برامج التنمية كان ناتجا بصفة أساسية عن السياسات الاقتصادية غير المتماشكة التي كانت سائدة في الثمانينات، و التي أفضت إلى ظهور ثلاث مؤشرات للتضخم و المتمثلة في:

\* وجود فائض 4% في السيولة:

و هذا ناتج عن العجز النقدي للخزينة العامة و كذا عجز المؤسسات العمومية المغطى من طرف البنوك التجارية بفضل إعادة التمويل من بنك الجزائر إضافة إلى أن الاقتصاد كان ينشط بعيدا عن أي نظام للتعامل المصرفي إذ أن 50% من الكتلة النقدية أي ما يعادل 170 مليار دينار جزائري كانت متداولة خارج النطاق البنكي في نهاية 1990. و أخيرا تطور الأجور الذي لم يتلاءم مع تطور الإنتاجية، إذ أن حركية الأجور كانت مرتبطة دائما بتطور مستوى المعيشة بدلا من أن تكون مرتبطة بالإنتاجية (بينما عرفت هذه الأخيرة تراجعا فإن الأجور ارتفعت بنسبة 33%).

### \* وجود طلب داخلي متنامي:

إنه لمن المؤكد أن السوق الجزائرية قد توسعت بصفة ملحوظة تحت تأثير النمو التوسعي، و قد كان طلب المؤسسات و خاصة طلب الأسر هام جدا و ذلك يرجع إلى ثلاث عوامل نسبية:

- تداول كمية هامة من النقود.

<sup>1</sup> - البكري أنس، صافي وليد، النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق، عمان، دار المستقبل للنشر و التوزيع، 2002، ص 197.

- وجود مداخيل خاصة بالأجور و غير الأجور جاهزة للاستهلاك و توافر عدة أجور لدى الأسرة الواحدة.
- عدم توافر الضروري من السلع التي تتجلى في التضخم المقموع (الطواير، ندرة الموارد،...).
- \* العرض الداخلي بقي متصلبا: كان نمو العرض فيما يخص الأموال و الخدمات ضعيفا لعام 1991، ارتفع مستوى الإنتاج الشامل للبلاد بنسبة 8% فقط بالمقارنة مع المستوى المحقق عام 1984، و تعود صلابة العرض هذه إلى سببين:
- ظهور إنتاجية ضعيفة لعاملي رأس المال و العمل، و ذلك في معظم قطاعات النشاط الاقتصادي، و العدد المتزايد للعمال الذي كان يثقل كاهل الإنتاجية الجزئية للعمل.
- إن أداة الإنتاج الوطني كانت تخضع دائما للضغط، إذ أن ارتفاع مستوى الإنتاج لا يمكن تحقيقه دون رفع مستوى الواردات.

### 1-3-2 السياسات المتبعة لمواجهة التضخم (1990-1999):

إن السياسة الاقتصادية المختارة و المطبقة منذ 1990 لم تخرج عن العادة، إذ أن طريقة العلاج تلك كانت معروفة و مطبقة بصورة واسعة في عدة دول و لكن منذ 1994 و بتوقيع اتفاقية تستاند باي في أبريل 1994 ثم اتفاقية التمويل الموسع من أبريل 1995- ماي 1998 فإن السياسات المتبعة كانت تهدف أساسا إلى احتواء التضخم و ذلك لن يتأتى حسب خبراء صندوق النقد الدولي إلا من خلال تسيير أفضل للطلب الشامل عن طريق تخفيضه و توفير الشروط الكفيلة بتوسيع مجال العرض، و ذلك من خلال إعادة الاستقرار لميزان المدفوعات.

و سوف نجد كل المراحل المتوقعة في برنامج التطهير الذي تم إعداده في بداية 1990 بحيث:

- يجب القضاء في مرحلة أولى على كل عجز في الميزانية، و ذلك بوضع سياسة صارمة لتسيير الميزانية التي تشجع على رفع ادخار الدولة، و بما أن ادخار الأسر

ضعيف فإن الادخار العمومي هو وحده الكفيل بإنعاش الاستثمار الإنتاجي و بالتالي العودة ثانية إلى النمو الاقتصادي.

- إن تحقيق الحد الأقصى للادخار في الميزانية لا يمكن تحقيقه إلا بالتخفيض من النفقات العمومية و كذا بتنمية عائدات الميزانية (الإصلاح الجبائي).

- كما يجب في مرحلة ثانية أن تكون السياسة النقدية دقيقة و محددة، وذلك بفضل رقابة صارمة لتطور الكتلة النقدية، إذ أصبح الحصول على القروض يتطلب تسييرا صارما و لم يبق مكانا للسياسة النقدية المتساهلة و بالتالي فإن طريقة العلاج دائما بقيت كلاسيكية، ما دام الطلب الشامل قويا إذا ما قورن بإمكانيات العرض.

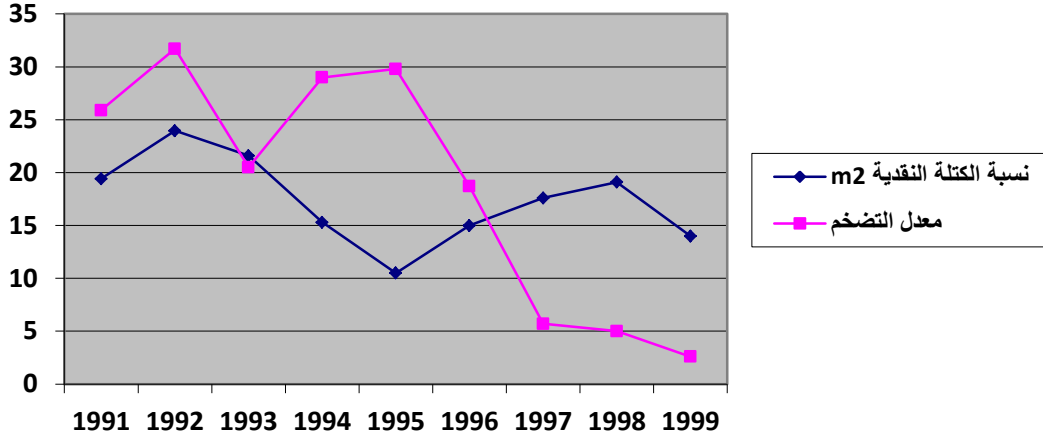
كما تم في نفس الوقت تحرير الأسعار و إلغاء الدعم، و بذلك ستعبر الأسعار عن المستوى الحقيقي للإنتاجية و مردودية مختلف للمؤسسات.

#### أثر السياسة المتبعة على التضخم:

أدى التسيير الصارم لكل من الميزانية و النقد إلى انخفاض التضخم بصفة فعلية بحيث انخفض من 29% في 1994 إلى 2.6% سنة 1999<sup>1</sup>. و يمكن توضيح معدل تطور التضخم السنوي و معدل نمو الكتلة النقدية في الشكل التالي:

<sup>1</sup> - د. محمد لكصاسي "التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائر" سنة 2003، بنك الجزائر 2004، ص 21-22.

الشكل 1-5: معدل تطور التضخم السنوي و معدل نمو الكتلة النقدية من  
1991-1999



المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من الجدول رقم 1-2

الجدول 1-3: معدل نمو الكتلة النقدية و نسبة التضخم من 1991-1999  
الوحدة: %

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل نمو الكتلة النقدية M <sub>2</sub>	19.42	23.95	21.6	15.3	10.5	15	17.6	19.1	14
نسبة التضخم	25.9	31.7	20.5	29	29.8	18.7	5.7	5	2.6

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، إحصائيات 2006.

1-3-3 السياسات المتبعة لمواجهة التضخم (ما بين 2000-2003):

تميز التطور النقدي بتعزيز الاستقرار المالي الكلي، حيث مثلت سنة 2000 نقطة العودة إلى الاستقرار المالي الكلي بعد صدمة 1998-1999، بحيث عرفت السوق النقدية تطورا مستمرا خاصة من خلال تدخل بنك الجزائر بصفة أكثر ديناميكية لامتناس فائض السيولة و بتهيئة مجموعة الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية والمتمثلة في:

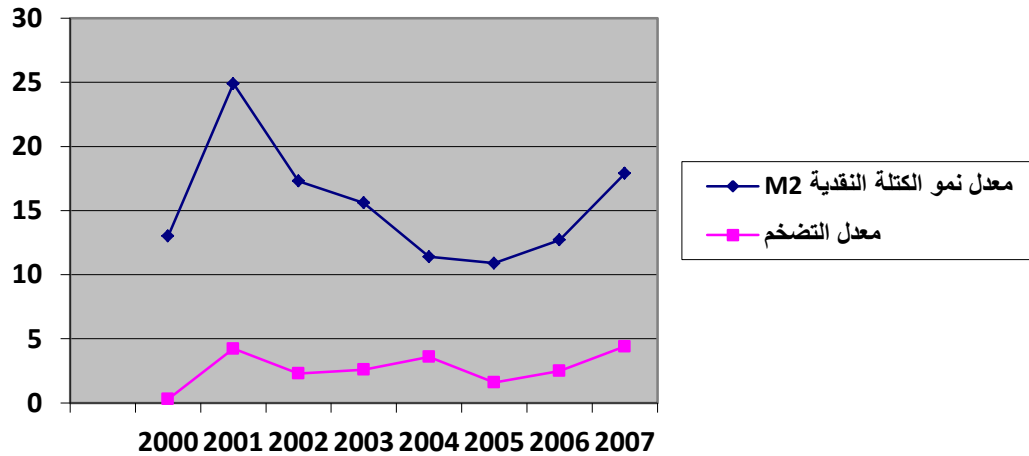
- تنشيط نظام الاحتياطات الاختيارية.
- أخذ السندات كودائع و إعلان مناقصات القروض.

تم تدعيم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة بتقديم أداة جديدة في أبريل 2002. وارتبطت منطقيًا بحالة فائض السيولة، وهي امتصاص السيولة عن طريق إعلان المناقصات (مناقصات سلبية).

علاوة على تنشيط أداة الاحتياطي الإجباري منذ 2001 لحمل البنوك نحو تسيير للسيولة و تفادي الأثر السلبي للصدمات الخارجية، بحيث رفع هذا الاحتياطي إلى 6.5% بعد أن كان 4.25%<sup>1</sup>

و عموماً إن الهدف المراد تحقيقه من السياسة النقدية هو استقرار الأسعار على المدى المتوسط علماً أن معدل التضخم كان أقل من 3% سنة 2003، ليرتفع من جديد حيث وصل إلى 4.4% في 2007. إضافة إلى ذلك سمح تراجع وتيرة النمو الاقتصادي لسنة 2003 بتحقيق الهدف الوسيط للسياسة النقدية وهو امتصاص السيولة وذلك بتبني منظم لأدوات السياسة النقدية غير المباشرة. ويمكن توضيح تطورات معدل التضخم و الكتلة النقدية في الشكل التالي:

### الشكل 1-6: معدل تطور التضخم السنوي و معدل نمو الكتلة النقدية من 2000-2007



المصدر: من إعداد الباحث انطلاقاً من الجدول 1-4

<sup>1</sup> - د. سلمان بودياب "اقتصاديات النقود و البنوك"، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 1996، ص 206.

## الجدول 1-4: يمثل معدل تطور التضخم: من 2000-2007

الوحدة: %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل نمو الكتلة النقدية $M_2$	13	24.9	17.3	15.6	11.4	10.9	12.7	17.9
نسبة التضخم	0.3	4.23	2.3	2.59	3.6	1.6	2.5	4.4

- المصدر: د. محمد لكصاسي "التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائر" سنة 2003، بنك الجزائر 2004، ص 21-22.

إن الحقيقة التي تنتهي إليها الدراسة تكمن في أن التضخم يعبر عن الخلل التوازني بين الطلب الكلي و العرض الكلي سواء كان ذلك الخلل نتيجة تحقق مرحلة التشغيل الكامل بالنسبة للاقتصاديات الآخذة بالنمو، كما تكمن في أن طرق علاجه تتطلب التحكم فيه و ذلك بتحديد ماهيته، أنواعه و أسبابه و من ثم الاختيار والتوزيع و المزرج لأفضل الوسائل و أنجحها في محاربتة.

إذ تم ذلك في الجزائر من خلال دعم السياسة المالية مع التحكم في التوسع النقدي داخل الاقتصاد و ذلك بتحديد معدل نمو الكتلة النقدية  $M_2$ ، و التحسين من أدوات السياسة النقدية بإدخال نظام الاحتياطي القانوني الإجمالي منذ 1994، و تسقيف معدل إعادة الخصم للبنوك التجارية من طرف بنك الجزائر و إدخال نظام المناقصات لسحب الأرصدة الفائضة لدى البنوك كأدوات رئيسية للتحكم في عرض النقود.

و رافق الإجراءات النقدية إتباع تسيير مالي صارم بضبط المالية العامة، وكذا ترقية النظام الجبائي و محاربة الغش و التهرب الضريبي، الذي يبعد السلطات العمومية من اللجوء إلى التمويل بالعجز إلا أنه و على الرغم من كل ما تم تحقيقه فإنه يجب:

- السيطرة على الطلب الكلي و ذلك بإحداث تغيير جذري في هيكل الاقتصاد بما يتلاءم مع مقتضيات التنمية السريعة.

- دعم عمليات الزيادة في الحقن و التوسع النقدي بعمليات إصلاح شاملة لهيكل قطاعات الإنتاج و خاصة هياكل النظم المالية و المصرفية من أجل التمكن من استعمال باقي أدوات السياسة النقدية غير المباشرة (سياسة السوق المفتوحة...).

- دفع العرض الكلي نحو الارتفاع لمواجهة فوائض الطلب الكلي.

#### 1-4 البحث عن التوازن الخارجي:

و يعبر عن توازن ميزان المدفوعات. إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد القومي تجاه باقي الاقتصاديات، كما يقصد بالتوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات الحالة التي تتكافأ في ظلها الإيرادات التي تتحصل للدولة عن صادراتها من السلع و الخدمات و التحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الداخل مع المدفوعات الناشئة عن وارداتها من السلع و الخدمات و التحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج.<sup>1</sup> و أن العجز في ميزان المدفوعات يعني أن الدولة تكون مدينة للخارج بمقدار ذلك العجز و بذلك هي في تبعية لغيرها باستمرار و لهذا العجز آثار اقتصادية و اجتماعية من فقدان لقيمة البلد المدين، انخفاض الطلب على عملتها، ضعفها بين الدول، انهيار السمعة الاقتصادية للبلد بين المؤسسات المالية و الدولية، كل هذه الآثار لها انعكاسات على التنمية الاقتصادية، حجم الاستثمار، زيادة معدلات البطالة... الخ، نتيجة لتغطية العجز عن طريق الموارد المالية الخارجية.

إن تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات يتطلب إجراء تغييرات في نظام الأسعار و نظام الصرف، احتياطات الصرف، و تغيير السلوك الاستهلاكي و تحسين منظومة القوانين لتسيير و هيكلية المؤسسات.

و يعبر التوازن حسب صندوق النقد الدولي عن تساوي مجموع البنود الدائنة مع مجموع البنود المدينة أي أن الرصيد الكلي يساوي صفراً.

و يتكون ميزان المدفوعات من:

\* **الميزان التجاري:** الذي هو الفرق بين صادرات و واردات السلع، و تحليله مفيد من الناحية العملية كونه مؤشراً ملائماً لمعرفة اتجاهات ميزان الحساب الجاري.

\* **ميزان الحساب الجاري:** و يمثل الفرق بين القيود الدائنة و المدينة للسلع و الخدمات و الدخل و التحويلات، و يقيس التغيير في صافي وضع الأصول الأجنبية

<sup>1</sup> - جودة عبد الخالق "الاقتصاد الوطني من المزايا النسبية إلى التبادل المتكافئ" دار النهضة العربية، 1992، ص 132.

لاقتصاد ما، و لا يشير عجز الحساب الجاري بالضرورة إلى الحاجة إلى تصحيح السياسة العامة، لأن الاختلال قد يكون مؤقتا نتيجة انخفاض أسعار الصادرات. أما إذا استمر العجز فيجب إجراء تصحيحات في السياسات، لأن البلد لا يستطيع مواصلة تمويل العجز على ما لا نهاية عن طريق الاقتراض من الخارج أو السحب من الاحتياطات الدولية.

\* **الحساب الرأسمالي و المالي:** من الضروري أن يتم تمويل عجز الحساب الجاري عن طريق زيادة الخصوم الأجنبية أو انخفاض الأصول الأجنبية: و تشكل هذه التدفقات المالية الحساب الرأسمالي لميزان المدفوعات، حيث يسجل صافي الاقتراض الأجنبي والتحويلات الرأسمالية لاقتصاد ما. أما التحويلات المالية غير النقدية المكونة للحساب فهي حاصل مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر و صافي الاقتراض الأجنبي. يؤثر إذن الوضع العام لميزان المدفوعات على مدى ضعف أو قوة الاقتصاد القومي ويعكس في ذات الوقت درجة تنافسية الاقتصاد من خلال زيادة حصة سوق منتجات البلد. و لا تعود هذه التنافسية إلى عامل واحد كتكلفة عوامل الإنتاج أو سعر المنتجات، و إنما بالإضافة إلى ذلك هناك عوامل أخرى مثل أصالة المنتجات وجودتها، و أساليب التسيير المعتمدة، و التحكم في تقنيات التسويق الدولي... الخ. ويمكن تلخيص وضعية موازين مدفوعات الجزائر في الجدول التالي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> - Bulletin statistique de la banque d'Algérie, statistique de la balance des paiements 2000-2007.

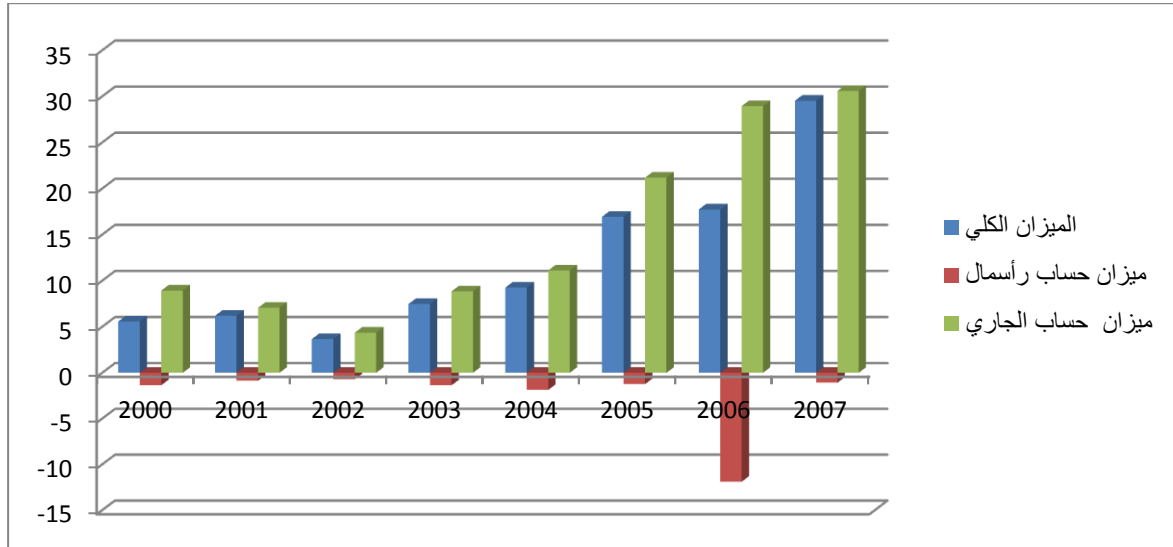


الجدول 1-5: تطور أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة  
2000-2007 الوحدة مليار دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الحساب الجاري	8.93	7.06	4.36	8.84	11.12	21.18	28.95	30.59
الميزان التجاري	12.93	9.61	6.70	11.14	14.27	26.47	34.06	34.24
الصادرات من سلع	21.65	19.09	18.71	24.46	32.22	46.33	54.74	60.59
محروقات	21.06	18.53	18.11	23.99	31.55	45.59	53.61	59.61
أخرى	0.59	0.56	0.61	0.47	0.66	0.74	1.13	0.98
الواردات من سلع ( فوب )	-9.35	-9.48	-12.01	-13.32	-17.95	-19.86	-20.68	-26.35
ميزان خدمات	-1.45	-1.53	-1.18	-1.35	-2.01	-2.27	-2.20	-4.40
ميزان دخل	-2.71	-1.69	-2.23	-2.70	-3.60	-5.08	-4.52	-1.83
صافي تحويلات دون مقابل	0.79	0.67	1.07	1.75	2.46	2.06	1.61	2.22
ميزان حساب رأسمال	-1.36	-0.87	-0.71	-1.37	-1.87	-4.24	-11.22	-1.08
الاستثمار الأجنبي المباشر	0.42	1.18	0.97	0.62	0.62	1.06	1.76	1.35
رأسمال رسمي الصافي	-1.96	-1.99	-1.32	-1.38	-2.23	-3.05	-11.89	-0.77
صافي السهو والخطأ	0.18	-0.66	-0.36	-0.61	-0.26	-2.25	-1.08	-1.66
الرصيد الكلي	5.57	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94	17.73	29.53
احتياطات الصرف الرسمية	11.90	17.96	23.11	32.92	43.11	56.18	77.78	110.18
الأشهر الواردات	12.19	18.08	19.14	24.34	23.34	27.36	36.66	39.93
قيمة الوحدة الواحدة للبنترول الخام المصدر دولار	28.50	24.85	25.24	29.03	38.66	54.64	65.85	74.77

ويمكن استخلاص الشكل التالي من الجدول أعلاه

الشكل رقم 1-7: تمثيل بياني لتطور أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال  
الفترة 2000-2007



نلاحظ أن الحساب الجاري لميزان المدفوعات سجل أداء متميز خلال سنة 2001-2000 حيث بلغ الفائض المحقق على التوالي: 8.9 و 7.06 مليار دولار. ولكن في سنة 2002 انخفض حيث قدر ب 4.36 مليار دولار، ثم زاد بعد ذلك زيادة طفيفة سنة 2003 قدر ب 8.84 مليار دولار، وابتداءً من سنة 2004 شهد الحساب الجاري زيادة تصاعدية إلى غاية سنة 2007. حيث سجل فائضا على التوالي: 11.12، 21.18، 28.95، 30.59 مليار دولار أمريكي. وهو يعبر عن فائض في الادخار.

وارتباطا مع الزيادة في فائض الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، فقد توسع العجز في حساب رأس المال منذ سنة 2000، نتيجة المبالغ المتزايدة لتسديد المديونية الخارجية للجزائر وضعف التعبئة القروض المقيدة نظرا لانتهاؤ فترة التأجيل المرتبطة بإجراءات إعادة الهيكلة، واستمر هذا العجز سنتي 2003 و 2004 حيث قدر العجز على التوالي 1.37 و 1.87 مليار دولار، لكن بنسبة ضئيلة نتيجة تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الداخل، أما في سنتي 2005 و 2006 فقد شهد الحساب الرأس المال عجزا قدر ب 4.24 و 11.22 مليار دولار وهذا يرجع إلى الشروع الجزائر في التنفيذ الدفع

المسبق للديون والاستقرار في تسديد القسط الأكبر من الواردات نقداً، ندرك أنه ليس هناك ما يشير على تخفيض عجز في حساب رأس المال. أما بالنسبة إلى الميزان الإجمالي للميزان المدفوعات والذي يشمل جميع البنود ميزان المدفوعات باستثناء الموجودات الاحتياطية. فانه يساوي التغير في الاحتياطات . فقد سجل منذ سنة 2000 فائض قدر بـ 5.57 مليار دولار أمريكي، ويرجع السبب إلى ارتفاع إيرادات المحروقات التي توجد في وضعية ظرفية بترولية جيدة والتي استمرت إلى غاية 2007، حيث تقارب المستوي الفائض في الميزان الإجمالي للمدفوعات والفائض الجاري الخارجي، والذي قدر بمبلغ 30 مليار دولار.

## 2- علاقة أهداف السياسة الاقتصادية بالمشاكل الاقتصادية للمجتمع:

إنه لمن الواضح أن أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، يتم وضعها لعلاج المشاكل الاقتصادية الكلية التي يعاني منها الاقتصاد القومي، و عدم تحقيق الأهداف يفاقم تلك المشكلات ، و لعل أهم المشكلات الاقتصادية التي يمكن أن يعاني أي مجتمع أو اقتصاد منها تتمثل في واحدة أو أكثر من المشكلات التالية:<sup>1</sup>

- ❖ البطالة بكل أنواعها.
- ❖ الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد القومي و متغيراته.
- ❖ ارتفاع معدلات التضخم و عدم الاستقرار في الأسعار.
- ❖ انخفاض معدلات نمو الاقتصاد القومي بالمقارنة بمعدلات النمو السكاني.
- ❖ سوء تخصيص الموارد و انخفاض القيمة المضافة و الإنتاجية.
- ❖ تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة.
- ❖ تزايد العجز في الميزان التجاري و ميزان المدفوعات و تدهور قيمة العملة الوطنية.
- ❖ انخفاض الصادرات و تفاقم مشكلة الديون الخارجية.
- ❖ سوء توزيع الدخل و الثروة.

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 23.

❖ تفاقم مشكلات التلوث البيئي و تزايد استنزاف الموارد الطبيعية.

و قد تكون هناك مشكلات أخرى إلا أن ما ذكر هنا من مشاكل هو أهم ما يمكن أن يصادف أي اقتصاد من مشكلات اقتصادية كلية.

### 3- مدى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في ظل وجود الاقتصاد الخفي و غسيل الأموال:

إن أهداف السياسة الاقتصادية الكلية المتطرق إليها سابقا، تخص الاقتصاد القومي الظاهر المعلن إلا أنه لأي دولة جانب الاقتصاد الظاهر المعلن و اقتصاد خفي يتعايش جنبا إلى جنب معه، و يسير موازيا له، و تمارس في الاقتصاد الخفي مجموعة من الأنشطة الخفية غير المشروعة تصل في بعض التقديرات إلا نسبة لا يستهان بها من حجم الدخل القومي الإجمالي الظاهر المعلن.

و يتولد من هذا الاقتصاد ما يسمى بالأموال القذرة المتولدة من أنشطة غير مشروعة و الأهم أن القائمين على إدارة الاقتصاد الخفي يحاولون جاهدين أن يكسبوا الدخل المتولد من الأنشطة الخفية التي يمارسونها صفة الشرعية، فيقومون بعمليات مستمرة وواسعة لغسيل الأموال و بالتالي تتعمق العلاقة بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الظاهر من خلال عمليات غسيل الأموال عبر الجهاز المصرفي و المؤسسات المالية الوسيطة حيث أن عمليات غسيل الأموال ما هي إلا محاولة لاستخدام القنوات المصرفية و المؤسسات المالية في تنفيذ العمليات المالية و التحويلات المصرفية للأموال الناتجة عن الدخول غير المشروعة و المودعة في هذه البنوك و المؤسسات بغرض تغيير الصفة غير المشروعة للأموال، و وضع صعوبات كبيرة في تعقبها بواسطة السلطات الأمنية، ثم إعادة ضخها في الاقتصاد المعلن الظاهر مرة أخرى بصفة جديدة زالت عنها بصمات الاتهام و أصبحت مغايرة لحقيقتها الأولى.

عمليات غسيل الأموال إذا هي الجسر الذي تعبر منه الأنشطة الخفية غير المشروعة إلى جسم الاقتصاد المعلن، لتصبح أحد المكونات المؤثرة و الهامة في الاقتصاد، و تجسد عن ذلك مجموعة من الآثار الاقتصادية الخطيرة، التي تؤثر في النهاية

على مدى كفاءة السياسات الاقتصادية الكلية المعلنة للاقتصاد الظاهر في تحقيق الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها للاقتصاد الظاهر، و بالتالي تقلل من فاعلية السياسات الاقتصادية الكلية المعلنة إلى حد كبير فيما يتعلق بتحقيق تلك الأهداف، حيث يلاحظ أن الآثار الاقتصادية للاقتصاد الخفي و غسيل الأموال على الاقتصاد الظاهر تتلخص في ما يلي:<sup>1</sup>

- ❖ التأثير السلبي على الدخل القومي الظاهر، نتيجة استقطاع الأموال المودعة في الخارج من الدخل القومي و خاصة بعد إتمام غسيل الأموال خارج البلاد حيث يتم استثمار الأموال الناتجة في دول أجنبية و تكون عوائد تلك الاستثمارات في مصلحة تلك الدول و يحرم الاقتصاد القومي من الاستفادة منها و هو ما يحدث عادة بالنسبة للدول النامية، و هذا ضد تحقيق هدف التشغيل الكامل و هدف زيادة الناتج القومي.
- ❖ زيادة الاستهلاك الكلي و رفع مستوى الأسعار و معدلات التضخم، و بالتالي نقص معدل الادخار المحلي الإجمالي، و هذا ما يتعارض مع هدف استقرار الأسعار.
- ❖ ينتج عن الاقتصاد الخفي و عمليات غسيل الأموال نوع من عدم الاستقرار الاقتصادي، و هو أيضا ضد تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي.
- ❖ انخفاض الإنتاجية على مستوى القطاعات المتأثرة و من ثم على المستوى القومي حيث يكون مستوى الإنتاجية أقل مما كان يمكن أن يتحقق، بالتالي تحقيق معدل زيادة في الدخل القومي أقل، و هذا ما يتنافى مع تحقيق هدف زيادة معدل النمو الاقتصادي.

كل هذه الآثار تؤدي إلى التأثير السلبي على كفاءة و فاعلية السياسات الاقتصادية الكلية، و من ثم التأثير السلبي على أهدافها و بالتالي لا يستطيع الاقتصاد

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ص ص 26 - 27.

تحقيق أهدافه و قد يقع في نوع من التبعية للقائمين على إدارة الاقتصاد الخفي في كثير من التوجهات.

و لذلك وجب الاستعداد بالأساليب و الإستراتيجية الشاملة لمواجهة هذا الخطر الذي يمكن أن يشل من كفاءة و فعالية السياسات الاقتصادية و يؤدي إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية الكلية التي يعاني منها الاقتصاد، نتيجة لضعف كفاءة السياسات الاقتصادية في تحقيق الأهداف المخططة.

### المبحث الثالث: السياسة الاقتصادية و النظام الاقتصادي

يتوقف الدور الذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي للمجتمع على طبيعة النظام الاقتصادي السائد، و الذي يمكن أن يتخذ واحدا من أشكال عديدة تقع بين نموذجين متطرفين: نموذج التوجيه المركزي الشامل، و النموذج المجرد لاقتصاد السوق الحر.

و كما نعلم فإن استخدام الموارد الاقتصادية في النموذج الأخير تحدده التصرفات الفردية للأعداد الكبيرة من الوحدات الاقتصادية المستقلة. أما نموذج التوجه المركزي، فيتمثل بنظم التخطيط الاقتصادي الشامل في الدول الاشتراكية.

#### 1- تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بين التأييد و المعارضة:<sup>1</sup>

##### 1-1 حجم أنصار التدخل الحكومي:

يقدم أنصار تدخل الدولة عدد من الحجج أهمها:

- عجز السوق عن إصدار الإشارات السعرية الملائمة، عندما تكون هناك آثار خارجية للمشروعات، حيث لا تعكس الأسعار في هذه الحالة التكلفة الحقيقية التي يتحملها المجتمع نتيجة استخدام الموارد و نفس الأمر في حالة الاحتكار حيث لا تعكس الأسعار الندرة الفعلية للموارد.
- عجز السوق عن تحريك الموارد من استخدام لآخر بسبب عدم قدرته الدائمة على تزويد المتعاملين بالمعلومات الكافية عن التوزيع الحالي للموارد من جهة

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 13.

وعدم قدرتهم أحيانا على استغلال هذه المعلومات سواء لاعتبارات تقنية أو لاعتبارات لها علاقة بالتكاليف.

- عدم وفرة بعض الأسواق بشكل كافي (واسع و عميق) في الدول النامية، مع ضعف العلاقة القائمة بين أنواع الأسواق و محدودية طبقة رجال الأعمال.

## 1-2 حجم معارضي التدخل الحكومي:

يرد خصوم تدخل الدولة و أنصار السوق على الحجج السابقة بما يلي:<sup>1</sup>

- يؤدي إلغاء أسعار السوق إلى إلغاء الدور الاقتصادي للسعر، مما يجعله عاجزا عن عكس الندرة و التكلفة، و هذا ما يؤدي إلى الإنتاج دون مراعاة القدرات الفعلية للمجتمع، و لا ظروف الندرة النسبية.
- قد يكون نشاط المؤسسة غير مراعى لاحتياجات السوق، و إنما يعمل على تلبية احتياجات خاصة بالسياسيين.
- لا تتعدد نتائج المؤسسات على أساس نشاطها الفعلي في السوق، بحيث أن بقائها و استمرارها، رهين القرارات الإدارية البعيدة عن الرشد الاقتصادي.

## 2- سياسة عدم التدخل: تلقائية نظام السوق:

لكي نرى بوضوح أهمية السياسة الاقتصادية للدولة في النظم الاقتصادية المختلفة و ضرورة قيام الحكومات الحديثة بدور فعال في النشاط الاقتصادي سنقوم بعرض سريع للجوانب و الملامح الأساسية لاقتصاد السوق.

إن هذا النظام يتوقف على القرارات التي يتخذها رجال الأعمال سعيا وراء الربح، و التي تتحدد بناءا على توقعات رجال الأعمال لما يكون عليه الطلب في المستقبل، و استجابة للتغير في اتجاهاته.

و لا يقتصر دور قوى السوق على تحديد الأنواع و الكميات المنتجة من السلع المختلفة بل يمتد أيضا إلى تحديد أسلوب الإنتاج و موقع المشروع، فالمنافسة بين المشروعات الساعية إلى تحقيق الربح تضمن دائما العمل على تخفيض نفقات الإنتاج

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 15.

بالوصول إلى أكفأ استخدام للموارد<sup>1</sup> و أقصى استغلال للأساليب الفنية الحديثة للإنتاج، و بالسعي إلى الاستقرار في أنسب المواقع الجغرافية الطبيعية للصناعة موضع البحث.

بهذا فإن نظام السوق، يقوم بتنظيم نفسه ذاتياً، دون ما حاجة إلى الاستعانة بجهاز إداري باهظ التكاليف متحاشياً بذلك كافة العيوب البيروقراطية المتعلقة بالأجهزة الحكومية و تعقيدها. و على هذا الأساس من التسلسل المنطقي قامت نظرية الحرية الاقتصادية Laissez faire و ساد الفكر الاقتصادي في القرن التاسع عشر. فالغاية المطلوبة من أي نشاط اقتصادي يحققها نظام الحرية الاقتصادية في تناسق و بساطة، و أي تدخل اقتصادي في عمل السوق هو تعد على الحرية الفردية، غير مرغوب فيه و معوق للرفاهية الاقتصادية<sup>2</sup> يجب تحاشيه.

و لكن التطور الذي حدث في التنظيمات الاقتصادية و في العلاقات بين الوحدات الاقتصادية منذ ذلك الحين حتى وقتنا الحاضر، جعل من نموذج الحرية الاقتصادية هذا صورة خيالية مجردة بعيدة عن الشكل الواقعي لنظام السوق<sup>3</sup>.

و قد تمثل اهتزاز الثقة هذا في مبدأ الحرية الاقتصادية (على الأقل بالنسبة لصورته النظرية المجردة) في الكبر و الاتساع المطرد لنطاق التدخل الحكومي في مجالات النشاط الاقتصادي و المشروع الخاص، و لكن أيضاً في الدول التي لازالت تؤمن بمزايا هذا المبدأ.

### 3- تفسير و قياس حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

إن الاهتمام بحجم تدخل الدولة ليس مسألة حديثة، و إنما يعود إلى جهود بعض المفكرين، حيث نجد الاقتصاد الألماني Wagner قد حاول إيجاد العلاقة التي تربط مستوى التطور الاقتصادي بحجم الإنفاق العام فينطلق من مبدأ أن التصنيع

<sup>1</sup> - Bela A. Belassa « The Hungarian Experience in Economic Planning » New haven, Yale university press, 1959, p 239-243

<sup>2</sup> - Bator, F.M « The simple analytics of welfare maximization » AER, March 1957, p 22-59.

<sup>3</sup> - Paul Baran and Paul Sweezy, « The Irrational System. In Monopoly Capital, Monthly Reviews Press, 1968, PP 345-367.



يؤدي إلى ارتفاع تدخل الدولة و حصة الإنفاق العام في التدخل القومي، و بالتالي فإن التصنيع يقود إلى مضاعفة نفقات الإدارات العامة، الهياكل القاعدية، التربوية، التدخل الاجتماعي.

إن نمو المجتمعات الصناعية ما كان ليحدث إلا بالتزامن مع ارتفاع حصة الدولة في الدخل القومي.

### 3-1 تفسير Wagner لتوسع حجم الدولة:

على حسب Wagner هناك 3 أسباب تعمل على زيادة دور الحكومة في النشاط الاقتصادي:

- عامل التصنيع و التحديث الذي يزيد من تعقيد المجتمع و إلى زيادة الحاجة إلى الدولة قصد التكفل بالحماية و التشريع و التنظيم و يؤدي تقسيم العمل المصاحب لظاهرة التصنيع، و زيادة درجة التحضر إلى زيادة الإنفاق العام على المجالات التي تضمن فرض العقود، الاتفاقيات و حفظ الأمن و العدل وأحكام القانون الذي يضمن الأداء الأكفأ للاقتصاد.
- عامل نمو الدخل الحقيقي: حيث يؤدي إلى التوسع في الإنفاق على الرفاهية والتعليم و غيرها.
- عامل التطور الاقتصادي و التكنولوجي حيث يعملان على سيطرة الحكومة على إدارة الاحتكارات الطبيعية قصد رفع الأداء الاقتصادي و توفير الاستثمارات الضرورية في القطاعات التي يحجم عنها الخواص.

و يمكن صياغة قانون Wagner على النحو التالي:

$$G/Y = F(Y/N)$$

حيث أن:

G: حجم النفقات العامة.

Y: الدخل الوطني.

N: عدد السكان.

## 3-2 تفسيرات أخرى لتوسع حجم الدولة:

كما حاول المفكران Wiseman Peacock تفسير ظاهرة زيادة الإنفاق العام و منه حجم تدخل الدولة بأثر الانتقال و ذلك لتأثرهما بالأحداث الاستثنائية خاصة الحريين العالميتين حيث قادتا إلى زيادة النفقات العامة. و تخلص نظريتها إلى أن النفقات العامة تزداد بشكل فجائي ثم سرعان ما تعود لطبيعتها. هذه الزيادة تكون عادة في أوقات الأزمة. و حاول Stiguer و Tullour أيضا تفسير الظاهرة انطلاقا من أطروحة التركيز التفاضلي للأرباح و التكاليف<sup>1</sup>. و نقطة الانطلاق في ذلك هي أن الدولة تقوم بإنتاج المنتجات المطلوبة من قبل بعض الأعوان دون آخرين، و طالما أن تمويل هذه المنتجات يكون موزعا على كل عناصر المجتمع. فإن جماعات للضغط سوف تتكون، تنتظم حتى تقوم الدولة بإنتاج ما يرغبون. و هكذا تتزايد النفقات العامة نتيجة تطور الوضع الاقتصادي و الاجتماعي.

## المبحث الرابع: العولمة و السياسة الاقتصادية

لا تزال العولمة الاقتصادية ترمي بضلال آثارها المختلفة على الاقتصاديات الوطنية بشكل مباشر تارة و بآخر غير مباشر تارة أخرى. لذلك لا يمكن الحكم أو التنبؤ بفعالية السياسة الاقتصادية المنتهجة بمعزل عن العولمة الاقتصادية من حيث تشابك العلاقات و ترابط الاتجاهات و تجاذب المصالح و تشابه البرامج في إطار تنسيق الإستراتيجية الموصوفة بتكاملية العلاقة و تبادلية التأثير و سببية النتائج.

و انطلاقا من ذلك، لا بد من برمجة السياسة الاقتصادية في الدول النامية عامة والجزائر خاصة، التي تتفاعل مع إيجابيات العولمة الاقتصادية و تتجنب سلبياتها من خلال رفع كفاءة الأداء و زيادة فعالية التطبيق و تحسين معدل التحقيق.

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 17.

**1- العولمة الاقتصادية:** لا يمكن إيجاد تعريف كامل لمفهوم العولمة الاقتصادية و هذا نظرا لاختلاف المواقف حول الأفكار في سياقها و الآراء بخصوصها وفق المشارب والمناهل الفكرية المختلفة المبنية على قناعات أيديولوجية من جهة و التي تهدف إلى مصالح معينة من جهة أخرى.

إلا أننا نقول أن للعولمة مفهوم حركي ديناميكي يتطور بتطور الحياة الاقتصادية، ويتعدد بتعدد جوانب النشاط الاقتصادي و يتجدد بتجدد الفكر الاقتصادي، و إذ لا يسعنا أن نسرد تعاريف المؤيدين أو المعارضين للعولمة، فإننا نجتهد في وضع تعريف لها على أنها مرحلة في تاريخ البشرية جاءت بعد الثنائية القطبية محولة العالم إلى قطب واحد عبر مؤسساتها المختلفة و مبشرة بحتمية النظام الليبرالي و بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. لذلك فإننا نعتقد أن العولمة هي الوجه الثاني للأمركة.<sup>1</sup>

كما يمكن تعريفها على أنها ظاهرة متعددة الأوجه، و تتضمن عدة جوانب منها جوانب سياسية، اقتصادية و ثقافية و بيئية ولذا يمكن القول أن العولمة الاقتصادية هي نظام يشير إلى إزالة العوائق الوطنية الاقتصادية و نشر التكنولوجيا و التجارة و أنشطة الإنتاج و زيادة قوة الشركات عابرة الحدود الوطنية و المؤسسات المالية الدولية و تحرير الأسواق، و إلغاء القيود عليها و خصخصة الأصول و زيادة التعاملات في النقد الأجنبي، و تكامل أسواق رأس المال، و استحداث أدوات مالية جديدة، و ينتج عن ذلك زيادة اعتماد الأسواق.

فضلا عن أن العولمة تتميز بهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي إذ حولت هذا الأخير إلى سوق واحد مبنية على أساس المنافسة و ذلك من خلال تعميق الاعتماد المتبادل في جميع المجالات بالنسبة لكل دول العالم.

ويمكن إيعاز تسبب العولمة الاقتصادية إلى جملة من الأسباب نورد أهمها فيما يلي:

- تغير هياكل الاقتصاد العالمي خاصة في مجالات المبادلات التجارية.
- عولمة النشاطات الإنتاجية عن طريق إدماج الشركات الكبرى.

<sup>1</sup> - عبد اللطيف بلغرسة "عولمة أم أمركة" مجلة الأمل، العدد الثاني، جامعة عنابة، 2002، ص 16.

- انهيار نظام بروتن وودز.
- عولمة النشاط المالي و اندماج أسواق رؤوس الأموال.
- تغيير هيكل الاقتصاد العالمي و سياسات التنمية.
- و للعولمة الاقتصادية عدة خصائص نذكر أهمها فيما يلي:<sup>1</sup>
- \* سيادة آليات السوق و السعي لاكتساب القدرات التنافسية.
- \* ديناميكية مفهوم العولمة.
- \* تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل.
- \* وجود أنماط جديدة من التقسيم الدولي للعمل.
- \* تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات.
- \* تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة.
- \* تقليص درجة سيادة الدولة الوطنية و إضعاف السيادة المحلية في مجال السياسة النقدية و المالية. ذلك أنه تجدر الإشارة إلى أن الكثير من دول العالم قامت بإلغاء قوانين التحكم في السوق و توجيهه، و كذا تطبيق قوانين تحرير الأسواق المبنية على الملكية الخاصة و الفردية فضلا عن تحفيز و تشجيع المنافسة، و هكذا بدأت السلطات النقدية أي البنك المركزي تفقد من سيطرتها على السياسة النقدية و المالية في حدود الدولة الوطنية كما بدأت مسألة تحديد سعر الفائدة و سعر الصرف تخرج عن سلطة و صلاحية البنك المركزي و هكذا أصبحت البنوك المركزية في الدولة و طنيا تدريجيا تفقد السيطرة و التحكم على الوسائل الكمية و الكيفية لمراقبة و توجيه السياسة المالية و النقدية و المصرفية.

<sup>1</sup> - عبد الحميد المطلب، "العولمة و اقتصاديات البنوك" الدار الجامعية، القاهرة، 2001، ص 24.

## 2- تأثير العولمة على السياسات الاقتصادية:

**2-1 تأثير على السياسة النقدية:** بالنسبة لهذا الجانب نلاحظ أن البنك العالمي هو ثاني مؤسسة ذات اعتبار كوني بعد صندوق النقد الدولي ، حيث يقوم بمنح قروض طويلة الأجل همها قروض التكيف الهيكلي بهدف دفع تيار العولمة و دوره يتكامل مع دور صندوق النقد الدولي الذي حدته لهما اتفاقيات " بريتون وودز"، التي كلفت الصندوق بالسهر على ضمان قواعد الاستقرار النقدي الدولي، و تنمية العلاقات النقدية المتعددة الأطراف و البنك العالمي يقوم بتقديم العون المالي الضروري لتمويل التنمية طويلة الأجل، و أزداد هذا التكامل مع استفحال المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان النامية و إضطراب العلاقات النقدية و تدهور العلاقات التجارية و المالية بين مختلف الدول، بحيث كيف الصندوق و البنك شيئاً فشيئاً سياستهما و برامجهما لإعانة الدول النامية و سعيها للقضاء أو الحد من إشكالياتها النقدية و المالية و الهيكلية، و تتضح لنا الرؤية أكثر إذا علمنا أن العضوية في البنك العالمي مشروطة بالعضوية في الصندوق و في ظل النظام الجديد يعتبر البنك العالمي هو أقوى وكالات التنمية و التمويل الدولية، حيث يستعمل أمواله لأغراض شتى أهمها:

- تمويل المشاريع للبنية الأساسية.

- تشجيع رأسمال الدولي الخاص.

- تسريع وتيرة الخصخصة.

## 2-2 التأثير على سياسة الميزانية

إن تحقق المنافع المحتملة في ظل النظام العالمي بتوفير البنية الأساسية تحقيقاً كاملاً من عدمه مسألة تعتمد على الكيفية التي تقوم الحكومة بتوزيع المخاطر، فيمكن للحكومة أن تزيد المنافع بواسطة تحمل المخاطر التي تستطيع السيطرة عليها، و لكن ينبغي لها أن تتجنب تحمل المخاطر الأخرى و بهذه الطريقة يواجه المستثمرون بخاطر قوية لاختيار المشاريع بعناية و إدارتها بكفاءة ، فهي تستطيع أن تقلل المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون بواسطة إتباع سياسات اقتصادية كلية وطيدة، و الإفصاح عن

المعلومات، و تنفيذ قوانين و لوائح تنظيمية جيدة، و تدعيم سلطتها القضائية وتستطيع أن تقيس بها الضمانات التي تقدمها وتوازنها و تحسبها، بحيث تكون التكاليف و المخاطر واضحة وقت إصدار الضمانات و ليس فيما بعد عندما يتعين على الحكومة أن تسدد، لأن من المعلوم في إطار توازن الميزانية أن الدولة عليها أن تكافأ بين التزاماتها و إيراداتها لتقييم الضمانات و الالتزامات المحتملة كما يمكنها استخدام قيمة الضمانات لحساب خسارة متوقعة و عندما تقيم الضمانات، يكون من الأكثر احتمالاً أن تتخذ القرارات على أساس التكاليف و المنافع الحقيقية و ليس الظاهرة.

و من شأن وجود نظام مثالي للمحاسبة و الموازنة أن يسجل القيمة الحالية المتوقعة لجميع العقود التي تبرمها الحكومة.<sup>1</sup>

## 2-3 التأثير على سعر الصرف

نظراً لأن الكثير من استثمارات البنية الأساسية تمول بواسطة قروض مقومة بالنقد الأجنبي و تعقد بأسعار فائدة معومة، فإن الأرباح تكون حساسة بشكل مرتفع للتغيرات في أسعار الصرف و أسعار الفائدة. و يتبين أنه للوهلة الأولى أنه ينبغي للحكومة أن تتحمل بتعبئة المخاطر المرتبطة بهذا الخطر، لأن لها بعض السيطرة على أسعار الصرف و الفائدة، و سيكون لديها إذا ما تحملت هذه المخاطر حافز لإتباع سياسات اقتصادية كلية مستقرة.

و ظل نظام العوامة هناك عدد من الأسباب تجعل من الضروري للمستثمرين أن يتحملوا بمخاطر سعر الصرف و الفائدة:

فأولاً: يمكن أن تشجع الضمانات الحكومية للمستثمرين على التعرض لحدود كبيرة من مخاطر أسعار الصرف، و عندئذ يستطيعون إذا ما حدث انخفاض قيمة العملة أن يلقوا باللوم على الحكومة لما تعرضوا عنه من خسائر بدلا من الاعتراف بخطر الإفراط في الاقتراض بعملات أجنبية.

<sup>1</sup> - العوامة و إدارة الاقتصادات الوطنية، وقائع الندوة المنعقدة (في 18 و 19 نوفمبر 2000 أبو ظبي).

ثانيا: يمكن أن يكون لضمانات سعر الصرف تأثير معاكس على سلوك الحكومة، وعلى سبيل المثال فقد تغري الحكومة بعدم إجراء التخفيض الذي يكون مطلوباً في قيمة العملة المحلية في أعقاب صدمة في معدلات التبادل التجاري.

ثالثاً: قد تكون الكثير من الحكومات قد اكتشفت بالفعل هي و دافعو الضرائب الذين يدعمونها للمخاطر المرتبطة بصدمة سعر الصرف والفائدة. و قد تفضي صدمة معدل تبادل تجاري معاكس مثلاً: تخفيض في قيمة العملة وانخفاض في الدخل على حد سواء، مما يجبر الحكومة على تعويض المستثمرين في نفس الوقت التي تتقلص فيها قاعدتها الضريبية.

أي أنه قد يكون لدى القطاع الخاص في حالة عدم وجود ضمان حكومي، حوافز أكبر على إدارة مخاطر سعر الصرف.

### 3- فعالية السياسة الاقتصادية في ظل اقتصاد العولمة:

مما سبق ذكره نجد أن السياسة الاقتصادية بشقيها النقدي و المالي توضع لظروف اقتصادية معينة في بيئة محلية محددة، تأخذ مجموعة من العوامل و الظروف بعين الاعتبار من أجل تحقيق أهداف مضبوطة المعالم مرسومة الخطوات، لكن هل يمكن لنا أن نحكم على نجاحها من حيث التطبيق و فعاليتها من حيث التحقيق و نجاعتها من حيث التصديق؟

مع التسليم أن الإجابة لن تكون سهلة التناول بسيطة الطرح، سطحية التحليل فإن تجميع جملة العوامل و ترتيب مختلف الأسباب تجعل من الفعالية المتعلقة بالسياسة الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية على المحك و تباين ذلك في الآتي.

### 3-1 تسبب النتائج:

تتجه الاقتصاديات الوطنية بشكل تدريجي إلى التعولم و الانفتاح على الخارج و كذا التأقلم مع مقتضيات العولمة و الانخراط في شروط الكوكبة و الوضوح والتعاون مع المؤسسات الاقتصادية الدولية التي تمثل أدرع إخطبوط العولمة الاقتصادية و المتمثلة في صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و المنظمة العالمية للتجارة، لذلك

فالملاحظة في الحالة، تترك مؤسسات العولمة الاقتصادية بصماتها الواضحة في وضع البرامج و رسم الخطط و تسطير الاستراتيجيات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الكلية خاصة منها النقدية و المالية.<sup>1</sup>

و منه فإن منطق تسبب النتائج، أي نفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج، يحتم على التسجيل هنا أن فعالية السياسة الاقتصادية بشقيها النقدي و المالي، توصف بالضعيفة من حيث النتائج و بالهزيلة من حيث المنجزات، لأنها تطبق تعليمات وقواعد و سياسات لا تتماشى إن لم نقل تعاكس الخصوصيات الاقتصادية المحلية، فليس تم دواء واحد لجميع الأمراض و الأسقام، وهو الشيء الذي بدأ معدوم برامج و سياسات مؤسسات الدولة السالفة الذكر، ينتهون إليه و يتفطنون لخطورته نتيجة التقارير العكسية النتائج و المخيبة الآمال التي ترفع جراء تطبيق برامج و سياسات الاقتصاد الكلي على الكثير من دول العالم الثالث. و ما دل على ذلك مثل حالة الدول الإفريقية جنوب الصحراء في الجزائر، و إن أتت سياسة الاقتصاد الكلي بثمارها الطيبة على المستوى الكلي، إلا أن ذلك لم يحقق على المستوى الجزئي، فقد انخفض التضخم لكن زادت البطالة، و انخفض العجز الحكومي لكن زاد الفقر وانخفض الالتجاء إلى المديونية لكن انخفضت الرفاهية و ارتفعت المداخيل لكن ارتفعت الأسعار... مما يدفعنا إلى التقرير أن للعولمة الاقتصادية التأثير البالغ على فعالية السياسات الاقتصادية الوطنية حتى و إن كانت تكتلات إقليمية و جهوية.

### 3-2 تأثير العوامل:

إن التعولم المفروض و التوقع المرفوض قد جعل من العلاقات الاقتصادية الدولية تتشابك فيما بينها تشابك و طيد و تلتف فيما بينها التفافا شديدا مما حول العالم إلى قرية مالية دولية، و لكن يمكن للمرء أن يرى في سوق المال العابرة للحدود ينبوعا

<sup>1</sup> - مداخلة عبد اللطيف بلغرسة، اقتصاد العولمة و فعالية السياسة الاقتصادية بين تسبب النتائج و تأثير العوامل، مقدمة بملتقى السياسات الاقتصادية واقع و آفاق بجامعة تلمسان، 2004، ص 5.



للفاهية و حارسا للعقلانية الاقتصادية الدولية؟ إن هذا الأمل ليس مضللا فحسب، بل هو خطر أيضا.<sup>1</sup>

و منه فإن أي تغيرات و تأثيرات في سوق المال العالمية تأثر بالسلب أو بالإيجاب على السياسات الاقتصادية الكلية المحلية، فزيادة سعر الفائدة في الساحات البنكية الدولية يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض الخارجي، مما يحتم على البنك المركزي أن يرفع من سعر إعادة الخصم الشيء الذي يؤدي إلى رفع سعر الفائدة البنكية و منه ترتفع تكلفة الاستثمار مما يؤدي إلى تقليصه و بالتالي تحجيم الدخل الوطني، زد على ذلك فإننا نسجل أن السياسة المالية الجبائية المحلية لبلد ما تتأثر سلبا بما يسمى بالجنان الضريبية أو المناطق الحاضنة لرؤوس الأموال الهاربة من دفع الضريبة... و بالتالي فإن البلدان النامية ستشهد هجرة الاستثمارات منها و من ثم انخفاض الدخل و زيادة البطالة و قلة موارد الدولة.

كما أننا نلاحظ أن انهيار أسهم و سندات شركات معينة في البورصات العالمية تأثر بشكل رهيب في البورصات المحلية، و هو ما وقع في الأزمة الآسيوية و الأزمة المكسيكية و الأزمة الأرجنتينية<sup>2</sup> حيث للعوامل الخارجية التأثير القوي على مجريات السياسة الاقتصادية و فعاليتها في داخل الحدود الوطنية، و ذلك من خلال جملة من العوامل تأتي أسعار الفائدة و أسعار الصرف و أسعار النفط و أسعار الأسهم والسندات على رأسها

و عليه فليس من البلاغة القول أن الانخراط في مقتضيات العولمة و الجري في مجرياتها هو سلاح ذو حدين، إما تطور و نمو و ازدهار أو تخلف و تقهقر و اندثار.

لا يسعنا إلا القول أن فعالية السياسة الاقتصادية المحلية بأدائها النقدية و المالية، مرهونة بكيفية الاستفادة من العولمة الاقتصادية و نوعية الانخراط في سياقها و طبيعة التعامل معها، إذ أن من أكبر مفارقات العولمة الاقتصادية أنها تمثل في الوقت ذاته

<sup>1</sup> - هانس بيتر مارتين، هارالد شومان "فخ العولمة" ترجمة عدنان عباس علي، مراجعة و تقديم زمري زكي، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص 122.

<sup>2</sup> - مجلة التمويل و التنمية، عدد 3، 1998.

فرص و تحديات أو أي إيجابيات و سلبيات فليست السياسة الناجحة هي القبول بكلها و لا الخطة الناجعة هي رفضها كلها، لكن القول الفصل هو التكيف معها وفهم طبيعتها إذ الأصل أن الظروف تكيفنا و لا تتلفنا على أساس فرضية التوقع وفرضية التموّج مما دفع بالمجلة الاقتصادية أن تقرر بكل ثقة و إصرار، لقد صارت أسواق المال القضاة و المحلفين لكل سياسة اقتصادية.

## خلاصة الفصل الأول

من خلال ما سبق تبين لنا بأن السياسة الاقتصادية هي مجموعة الإجراءات التي تتبناها الدولة لتسهيل عملية تحقيق الأهداف المرغوبة في المجال الاقتصادي، و ضمان تنفيذها. و إذا كانت تلك الأهداف تمثل أولويات يراد الوصول إليها، فإن السياسة الاقتصادية تعد إحدى أهم الأدوات التي يؤدي استخدامها و تطبيقها إلى تحقيق تلك الأهداف وفق الأولويات المعتمدة بأفضل الشروط، أي في إطار الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

و قد تكون للسياسة الاقتصادية الصفة العمومية، إذا كان المقصود منها تحقيق أهداف الشمولية على مستوى كامل المجتمع، و قد تكون قطاعية إذا كان المقصود منها تحقيق أهداف على مستوى قطاع معين، أو على مستوى أحد فروع الإنتاج، أو في إطار وظيفة أو مهمة اقتصادية معينة في الاستهلاك أو الادخار، أو الاستثمار أو الإنتاج، أو غير ذلك من المهام الاقتصادية و الاجتماعية العامة أو الخاصة.

و تشكل السياسات الاقتصادية منظومة متكاملة من الأدوات المستخدمة لتفعيل النشاط الاقتصادي على مختلف المستويات الشاملة و القطاعية و الإقليمية للاقتصاد الوطني، و من أهم هذه السياسات السياسة النقدية، المالية و الجبائية.

تعتبر السياسة النقدية إحدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة ويتم التخطيط لها في البنك المركزي والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها بهدف تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة كت تحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي والعمل على تحقيق الاستقرار النقدي و تعبئة المدخرات و الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية و التوزيع العادل للثروة و معالجة الإختلالات و المشكلات الاقتصادية و هذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

**الفصل الثاني**

**السياسة النقدية**

## مقدمة الفصل الثاني

إن التطورات المستمرة التي شهدتها العالم في النصف الأخير من القرن الماضي، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بظهور الأزمات المالية والاقتصادية العالمية وتفاقم بعض المشكلات الاقتصادية على غرار التضخم والبطالة وتزايد حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين العام والعجز الموازي واختلال وضعية ميزان المدفوعات لمختلف الدول وحدوث الكساد للاقتصاد العالمي... إلخ. كل تلك الاختلالات أثرت على المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية الكلية وأدت إلى اختلاف الأفكار و تباين السياسات النقدية، هذا ما نتج عنه بزوغ مظهر جديد للسياسة النقدية، وقد كان لهذا المظهر أثر كبير على إبراز تزايد أهمية السياسة النقدية وكذلك قدرة السلطات النقدية للتأثير على معدل النمو المطلوب، ولا سيما أن الدولة لها من قوة نقدية وسلطة قانونية تمكنها من إصدار العديد من التشريعات والقرارات التي من شأنها تحديد المظاهر النقدية للاقتصاد الوطني، سواء تعلق الأمر بكمية وسائل النقد المتاحة أو حجم الائتمان الممنوح للوحدات الاقتصادية أو سعر الفائدة السائد على مستوى السوق النقدية.

أمام هذا التوجه الجديد أضحى الشغل الشاغل أمام السلطات النقدية للدولة يكمن في السهر على تطبيق سياسة نقدية أكثر فاعلية وتأثيرا على المتغيرات الاقتصادية، فلم تعد السياسة النقدية مجرد ضمان لتحقيق مزايا التشريعات النقدية، على العكس أصبحت مسئولة مسؤولية مباشرة عن تحقيق التوازن والاستقرار النقدي، مما جعلها تمارس كل الإجراءات التي تمكنها من تحقيق أهدافها، بحيث أصبحت تمثل إحدى مظاهر السلطة الاقتصادية العامة.

## المبحث الأول: مدخل عام عن السياسة النقدية

إن السياسة النقدية ترمي إلى التأثير في التوازن المالي للاقتصاد، بمعنى في مستوى أسعار الفائدة، كمية النقود، التمويل، السندات، و في هيكل ميزانية المؤسسات المالية<sup>1</sup> و لعل من المناسب أولاً أن نتساءل عن معنى السياسة النقدية، محتواها و مداها.

## 1- ماهية السياسة النقدية:

يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها تشمل على جميع القرارات و الإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، و كذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي<sup>2</sup>.

كما يمكن أن ينظر إلى السياسة النقدية على أنها تعني إدارة التوسع و الانكماش في حجم النقد لغرض الحصول على أهداف معينة. و بهذا تصبح جميع الإجراءات والتنظيمات النقدية و الصيرفية من أي نوع كان من مظاهر السياسة النقدية ما دامت ذات تأثير في تحديد حجم النقد المتوفر بالنسبة للاقتصاد كله. و بمعنى أدق تشير السياسة النقدية إلى أهداف محددة تضعها الإدارة النقدية الحكيمة لنفسها وتسعى لتحقيقها، و إلى الوسائل و التدابير المختلفة التي يتم عن طريقها القيام بتلك الإدارة<sup>3</sup>.

يمكن القول إذن أن السياسة النقدية ذات علاقة بالنقد نفسه، و بالجهاز النقدي كله خاصة الجهاز المصرفي و كذلك القطاع الحكومي. و بذلك يصبح من الضروري تقرير هذه السياسة في وضع يستطيع فيه التأثير على هذه القطاعات مجتمعة و منفردة، في بلد ذي اقتصاد متقدم حيث يسهل عمل السياسة النقدية "بالصورة" وهذا ما سيتم التطرق إليه في المبحث الثاني. بالتالي فإن الأجهزة الراسمة لهذه السياسة،

<sup>1</sup> Patrick Artus, Pierre Marin « Macro économie appliquée », Presse Universitaires de France, édition économie, 1991, P 112.

<sup>2</sup> بلعزوز بن علي، محاضرات النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006، ص 98.  
<sup>3</sup> - أ.د عبد المنعم السيد علي، د. نزار سعد الدين العيسى "النقود و المصارف و الأسواق المالية"، دار و مكتبة الحامد، الطبعة الأولى، 2004 عمان، ص 351.

وكذلك الأجهزة المنفردة لها هي على جانب كبير و خطير من الأهمية خاصة في الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية المتقدمة.

يمكن القول، كقاعدة عامة، أن السياسة النقدية في الأقطار ذات الأجهزة المالية المتقدمة تتعلق بسياسة الائتمان الصيرفي في الغالب الأعم، لأن المصارف هي المنشئة للجزء الأكبر من النقود و الذي يتكون من نقود الودائع. و لذلك أصبحت السياسة النقدية هناك مرادفة للسياسة الائتمانية و الرقابة على الائتمان. أما في البلاد ذات الأجهزة المالية و النقدية المختلفة أو غير المتطورة، فإن السياسة النقدية تتعلق في الغالب و بصورة رئيسية بسياسة إصدار العملة، لأن النسبة العظمى من عرض النقود فيها تتألف من العملة في التداول التي تصدرها سلطة النقد المركزية و ليست نقود الودائع التي تخلقها عادة البنوك التجارية.

## 2- السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي:

من المهم التعرف على المراحل التي مرت بها السياسة النقدية من خلال المدارس الفكرية المختلفة التي اهتمت بالسياسة النقدية و ذلك على النحو التالي:

### 2-1 المدرسة الكلاسيكية:

يعتبر مختلف الاقتصاديون الكلاسيك أن النمو يتم تلقائياً دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، كما اعتقدوا أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائماً عند مستوى التشغيل الكامل، مع افتراض حياد النقود، بحيث يقتصر أثر التغيرات في كمية النقود على إحداث التغيرات في كمية النقود و إحداث تغيرات مقابلة في قيمتها دون المساس بالنشاط الاقتصادي.<sup>1</sup>

و لكن مع تطور الفكر الاقتصادي و تطور الأحداث الاقتصادية، ظهرت أهمية السياسة النقدية في رفع أو خفض قيمة النقود، التي تعد بدورها وسيلة لتنشيط الإنتاج و التأثير في توزيع الدخل.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - محمد زكي الشافعي "مقدمة في النقود و البنوك"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990، ص 528-530.  
<sup>2</sup> - ماجدة فابق جندي، السياسات النقدية في الكويت، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1982، ص 142.

و تعبر نظرية كمية النقود عن وجه نظر الكلاسيك في هذا الشأن، حيث تشير هذه النظرية إلى وجود علاقة بين كمية النقود يترتب عليها زيادة بنفس القدر و في نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار فأى تغير يحدث في الأول (النقود المعروضة) ينعكس بنفس القدر الثاني (المستوى العام للأسعار) دون أدنى تأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد الوطني و هذا مع افتراض أيضا أن النقود تؤدي وظيفة واحدة هي وسيط في التبادل مما يفيد حياد النقود.

لهذا اعتبر الكلاسيك أن السياسة النقدية سياسة محايدة و لا تؤثر بأي صورة من الصور على مستوى التشغيل أو الإنتاج أو حتى الأجور الحقيقية و أسعار الفائدة، و يقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات<sup>1</sup> و يتضح من كل هذا أن الفكر الكلاسيكي يعكس المرحلة الأولى من المراحل الأساسية للنظرية النقدية، أين اهتم الاقتصاديون فقط بدراسة و تحليل العوامل التي تؤثر على المستوى العام للأسعار. بذلك تصبح السلطات النقدية قادرة على التحكم في المستوى العام للأسعار من خلال سيطرتها على كمية النقود المعروضة.

## 2-2: المدرسة الكينيزية:

بقي الفكر الكلاسيكي سائدا حتى بداية الثلاثينات من القرن الماضي، و بعد أزمة الكساد الدولي الكبير 1929-1932 و ما سببته من آثار سلبية، حيث عجزت نظرية كمية النقود على معالجة الأزمة بشكل فعال،<sup>2</sup> ظهرت النظرية الكينيزية و قدمت حولا مقترحة لحل تلك المشكلة، و لقد وجه كينز اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود لذا و درس علاقته بمسئوى الإنفاق الوطني و نادى بأن حياة الدولة في ظل هذه الظروف لم يعد مقبولا، و من ثم فلا بد من تدخلها لإنعاش الطلب الكلي للقضاء على مخلفات الأزمة حيث ربطت النظرية الكينيزية بين الدخل و الإنفاق من خلال تعادل كمية النقود و بين الطلب على النقود، بالإضافة إلى أن التوازن بين

<sup>1</sup> -ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية، مؤسسة شهاب الجامعة، الاسكندرية، 1998، ص 79.

<sup>2</sup> -بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص 111.



الاستثمار و الادخار أي توازن سوق السلع مع التوازن في السوق النقدي يحقق التوازن الاقتصادي العام.<sup>1</sup>

و لهذا اقترح كثير بعض السياسات المالية (زيادة كمية النقود) التي تسمى سياسة النقود الرخيصة "أي الزيادة في عرض النقود مما يؤدي إلى تنشيط الطلب والذي يؤدي بدوره إلى تحسين المستوى العام للأسعار" و التمويل عن طريق التضخم.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن السياسة النقدية عند كثير ليست بالمحايدة بل هي إيجابية إذ لن يقتصر تأثير النقود على المستوى العام للأسعار في كافة الأحوال، بل يمتد إلى مستويات الدخل و التشغيل و ذلك انطلاقاً من فرضية أن حالة التوظيف الكامل ضمن حالات عديدة يمكن أن يتوازن عندها الاقتصاد الوطني. بهذا تكون النظرية قد عكست المرحلة الثانية من تطور النظرية النقدية، و لكن تم بموجبها إدماج النظرية النقدية في النظرية الاقتصادية الكلية.<sup>2</sup> و بدأ الاهتمام يتحول من مجرد البحث عن أسباب تغير المستوى العام للأسعار إلى دراسة معالم سلوك النقود و أثره على مستوى النشاط الاقتصادي كما أوضح كثير إمكانية نجاح السياسة النقدية في علاج مشكلات التضخم و الكساد، و قد فسر عمل هذه السياسة من خلال اعتماد السلطات النقدية لسياسة السوق المفتوحة و بالتالي التأثير على كمية النقود المعروضة سواء بالزيادة أو بالنقص و هذا وفقاً للظروف السائدة و الأهداف المرغوب فيها، الأمر الذي ينعكس على سعر الفائدة باعتبارها ظاهرة نقدية تتخذ بتلاقي قوى العرض و الطلب، و من ثم التأثير على الإنفاق الاستثماري و الذي بدوره يؤثر على الدخل الوطني، و من ثم التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ككل.

<sup>1</sup> - جميل الزيدانين "السياسات في الجهاز المالي" دار وائل للنشر - عمان - 1999، ص 88-89.  
<sup>2</sup> - سهير محمد مفتوح "النظريات و السياسات النقدية" الدار المصرفية اللبنانية، القاهرة، 1989، ص 162-181.

## 2-3: المدرسة النقدية:

لقد جاءت مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان لتعيد الحياة من جديد للنظرية الكمية التقليدية و لكن في صورة جديدة حيث تعكس المرحلة الثالثة من مراحل تطور النظرية النقدية و التي يطلق عليها النظرية المعاصرة لكمية النقود أو النظرية الكمية الجديدة و التي بموجبها تحول النظرية الكمية من مجرد نظرية للطلب على النقود إلى نظرية في الدخل النقدي، مما أعاد التأكيد على الدور الرئيسي للنقود في النشاط الاقتصادي.

وقد انطلق هذا التحليل من مجموعة من الفروض كما يلي<sup>1</sup>:

- يعتبر التقلبات التي تحدث في اقتصاد ما بمثابة نتيجة لحدوث تغيرات في السياسة النقدية وليس نتيجة لحدوث تقلبات من جانب الطلب الخاص .
- عرض النقد ليس له أي تأثير في الأجل الطويل على مستوى التوازن الخاص بالدخل الكلي الحقيقي.
- تمارس النقود أثرا مباشرا وهاما على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل في المدة القصيرة.
- استبعاد العلاقة التناسبية بين التغيرات النقدية ومستوى الأسعار.
- السياسة النقدية هي الأداة القوية والفعالة إلى أبعد الحدود في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويشككون في دور السياسات المالية.
- حصر دور الدولة في أضيق الحدود.
- سرعة تداول النقود وإن كانت غير ثابتة تماما إلا أنها تتمتع بدرجة من الثبات النسبي ويمكن التنبؤ بها، وهي تتأثر بمجموعة من العوامل تختلف تماما عن تلك

<sup>1</sup> أنظر - سهير محمود معنوق، السياسة النقدية في التحليل الكينزي و النقدي مع إشارة خاصة للبلاد المتخلفة، مجلة مصر المعاصرة،

تصدر عن الجمعية المصرية للاقتصاد و التشريع و الإحصاء، العددان: 407-408، 1987، ص ص: 171-182.

- جودة عبد الخالق، كريمة كريم، محاضرات في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص ص: 256-

المؤثرة في عرض النقود وبالتالي فإن التحرك في سرعة تداول النقود يكون مستقلا تماما عن التغيير في عرض النقود.

أي أن أصحاب المدرسة النقدية يعتقدون بأن للسياسة النقدية أثر فعال على مختلف الأنشطة الاقتصادية، بصرف النظر عما إذا كانت هذه السياسة انكماشية أو تضخمية، و حسب اعتقادهم دائما أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة المالية لتحقيق الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج و من ثم تحقيق التوازن الاقتصادي فإن هذا الهدف لن يتحقق و إنما على العكس فإن هذا التدخل قد يؤدي إلى تعميق اللاتوازن، و لهذا تحتل السياسة النقدية المرتبة الأولى في السياسة الاقتصادية، على اعتبار أن التغييرات التي تصيب الأنشطة الاقتصادية تبعا للتغيرات التي تحدث في كمية النقود أكثر تأثيرا و أكثر فاعلية من التأثيرات الناجمة عن السياسة المالية (سياسة الإنفاق العام).<sup>1</sup>

كما قد أوضح النقديون أن التغيير في المعروض النقدي، له آثار واسعة النطاق على الطلب الكلي و من ثم الناتج الوطني و الأسعار، و هذه الآثار تختلف في المدى القصير عنها في المدى الطويل، حيث يمس عرض النقود في المدى الطويل أثره بصفة خاصة على المستوى العام للأسعار فقط كما في الحالة الكلاسيكية، غير أنه في المدى القصير تمارس النقود أثرا مباشرا و هاما على الإنفاق الكلي و من ثم على الدخل الوطني و ذلك على النحو التالي:<sup>2</sup>

**الحالة الأولى:** إن زيادة المعروض النقدي من جانب السلطات النقدية يؤدي إلى زيادة الأرصد النقدية لدى الأفراد و المشروعات فوق المستوى المرغوب فيه، مما يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق عند هؤلاء الأفراد و بالتالي تكون هناك زيادة في الطلب الكلي ينجر عنه زيادة في الإنتاج و التشغيل، هذا إذا كان الاقتصاد دون التشغيل الكامل مما يؤدي إلى حدوث زيادة في الأرصد المرغوبة.

<sup>1</sup> Http://cubba.yoo7.com/t752-topic  
<sup>2</sup> - سهير معتوق ، مرجع سابق، ص 163-165.

أما إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل فإن الأثر ينعكس على الأسعار التي ترتفع، أي أن عملية التعديل بين الأرصد المرغوبة و الحقيقية تتم في هذه الحالة عن طريق الأسعار.

أما في الحالة الثانية: عند تخفيض العرض النقدي من طرف البنك المركزي من خلال قيامه ببيع الأوراق الحكومية في السوق المفتوحة، فهذا يؤدي إلى تقليل كمية النقود عند الجمهور و من ثم ينخفض الإنفاق على السلع و الخدمات مما يدفع الدخل الوطني إلى مستوى أدنى، بمعنى أن الجمهور عندما يواجه نقصا في سيولته فإنه يقلل من إنفاقه إلى أن ينخفض الدخل الوطني إلى النقطة التي تستعاد النسبة الأصلية بينه وبين المعروض النقدي مرة أخرى.

يمكن استخلاص من خلال ما سبق أن الفكرة الرئيسية للنظرية النقدية المعاصرة تتمثل في أن التغيرات الممكنة في كمية النقود، يمكن أن تعالج الاختلالات الاقتصادية وتؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي.

في الأخير يمكن القول أنه مهما اختلفت المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية عبر مختلف المدارس، و رغم اختلاف مبادئ كل منها إلا أنهم يجمعون على أنه لا بد من وجود سياسة نقدية رشيدة، يمكن من خلالها تسيير الاقتصاد الوطني و التحكم في اختلالاته.

### 3- أهداف السياسة النقدية:

بما أن السياسة النقدية ما هي إلا مظهر من مظاهر السياسة الاقتصادية، فإنها تسعى إلى إدراك نفس أهدافها. و رغم ذلك يبقى للسياسة النقدية أهدافها الخاصة التي تميزها عن غيرها من السياسات الأخرى.

#### 3-1- الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية:

يقصد بالأهداف الوسيطة، تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها و إدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> – Jean-Pierre patate « Monnaie, institution financières et politique monétaire » 5 édition, economica,, Paris, 1993, P 260.

كما أنها تتمثل في المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات والمرتبطة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية مثل: مقدار النمو السنوي للكتلة النقدية.

وتستخدم السياسة النقدية الأهداف الوسيطة نظراً لفوائدها و هي:

- 1- يمكن للمصارف المركزية أن تؤثر في هذه المتغيرات وبإمكان السياسة النقدية أن تؤثر على تقلبات المجمعات النقدية، على سعر الصرف، وعلى معدلات الفائدة .
- 2- تعتبر الأهداف الوسيطة بمثابة إعلان عن إستراتيجية للسياسة النقدية، فعندما يعلن البنك المركزي عن أهدافه الوسيطة فإنه يريد: <sup>1</sup>
  - إعطاء الأعوان الاقتصاديين إطاراً مرجعياً لتركيز وتوجيه توقعاتهم .
  - الالتزام بالتحرك في حالة عدم بلوغ هذه الأهداف الوسيطة .
  - عندما تنتشر الأهداف الوسيطة فهي تمثل استقلالية لعمل السياسة النقدية، كما تشترط أن يكون الهدف الوسيط يعكس الهدف النهائي المنشود، وتكون الأهداف واضحة وسهلة الاستيعاب بين المتعاملين .
  - مستوى المعدلات الأساسية للفائدة، سعر الصرف، المجمعات النقدية.
  - واعتمد الكيتزيون والنقديون مؤشرات وأهداف وسيطة مختلفة، والمؤشر هو المتغير الذي تسمح تحركاته باتجاه الأهداف النهائية، فهو عامل استدراك ما يمكن أن ينجم من انحرافات عن تحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية . فالكيتزيون اعتمدوا معدل الفائدة كمؤشر وسيولة البنوك كهدف وسيط بينما اعتمد النقديون كمية النقد كمؤشر والقاعدة النقدية كهدف وسيط. وهناك ثلاثة نماذج أساسية ممكنة من الأهداف الوسيطة.

1- مستوى المعدلات الأساسية للفائدة، 2- سعر الصرف، 3 -

المجمعات النقدية الوسيطة.

<sup>1</sup> - هيثم الزغبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للنشر و التوزيع، الأردن، 2000، 194.

## 3-1-1 معدل الفائدة كهدف وسيط

لنتذكر أن الكيترين يتمنون أن يتم تثبيت معدل الفائدة إلى الحد الأدنى الممكن، بينما لا يهتم النقديون بها كثيرا لأن كمية النقود هي المهمة بالنسبة لهم، ويضيفون بأنه عندما تهتم بمعدلات الفائدة ينبغي ارتباطها بمستواها الحقيقي<sup>1</sup> إلا أن المستثمرين والعائلات على حد سواء هم شديدي الحساسية لمعدلات الفائدة من ناحية تكلفة قروضهم، ومن ناحية تلقي التعويضات عن توظيف مدخراتهم، ولذلك يجب على السلطات العامة أن تهتم بتقلبات معدلات الفائدة، ولكن المشكل يكمن في تحديد المستوى الأفضل لهذه المعدلات، وعلى السلطات في هذه الحالة أن تحافظ على أن تكون تغيرات مستوى معدلات الفائدة ضمن هوامش أو مجالات واسعة كثيرا وحول مستوى وسطي مقابل للتوازن في الأسواق لأن المجال الواسع لتقلبات معدلات الفائدة يمكن أن يحدث تذبذبا في الاستقرار الاقتصادي وأن عمليات متتالية من عدم التوازن يتولد عنها حالات أيضا متوالية من التضخم والركود.

و المشكل في اعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية، هو أن أسعار الفائدة تتضمن عنصر التوقعات التضخمية و هو ما يعقد دلالة أسعار الفائدة الحقيقية، مما يفقدها أهميتها كمؤشر، كما أن المتغيرات في سعر الفائدة لا يعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها، و إنما أيضا عوامل السوق (الوضعية التي يمر بها الاقتصاد).

إن التوجه لاستخدام معدل الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية قد أثار موجة من الانتقادات، خاصة من الاقتصاديين النقديين، و كانت حججهم في ذلك أن اتجاه المتغير في معدل الفائدة يتماشى مع اتجاه التغير في الدورة التجارية، وهذا يعني أن معدل الفائدة يميل إلى الارتفاع في أوقات الرواج الاقتصادي، في حين أنه يميل إلى

<sup>1</sup> - Philippe Jaffré , Monnaie et Politiques monétaires , 4 éd , Economica, paris 1996 , P 102

الانخفاض في أوقات الكساد، و بالتالي فإنه من الصعب على البنك المركزي أن يحدد بدقة الآثار المترتبة على سياسته النقدية، من خلال مراقبة معدلات الفائدة لوحدها<sup>1</sup>.  
 إلا أن معدلات الفائدة مهمة سواء على مستوى الصعيد الداخلي أو الخارجي:  
 فعلى مستوى الصعيد الداخلي : تؤثر على مستوى استثمارات المؤسسات مثل الاستثمار في السكن، وعلى الاختيارات بين السندات والنقد. وعلى مستوى الصعيد الخارجي : تؤثر بشدة على تحركات رؤوس الأموال في الأجل القصير. و في المجموع يجب أن تكون معدلات الفائدة إيجابية - لا هي مرتفعة ولا هي منخفضة- ومستقرة قدر الإمكان في الزمن، فبعض الاقتصاديين يعتبر أن إحدى التفسيرات للأداءات الألمانية لـ 25 سنة تكمن في استقرارا لمعدلات الحقيقية للفائدة في الأجل القصير حوالي 3 %، وهذه المعدلات المستقرة الإيجابية هي التي شجعت أفضل اختيارات الاستثمار والنمو المنتظم<sup>2</sup>.

**3-1-2 سعر الصرف:** إن سعر الصرف يستخدم كهدف للسلطة النقدية، نظرا لكون أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات.<sup>3</sup> كما أن استقرار هذا المعدل يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج.  
 و لهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل، والحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات. غير أن التقلبات التي تحدث في سوق الصرف تكون نتيجة المضاربة الشديدة على العملات، مما يؤدي إلى عدم القدرة على السيطرة و التحكم في هذا الهدف.

**3-1-3 المجمعات النقدية:** تتمثل في مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة، كما أنها تعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق. بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان، ومن بين وسائل التوظيف تلك التي يمكن تحويلها بيسر و سرعة و دون مخاطرة خسارة في رأس المال، إلى وسائل الدفع.

<sup>1</sup> أسامة بشير الدباغ، و أنثيل عبد الجبار الجور مد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج، عمان، الأردن، 2003، ص: 349.

<sup>2</sup> - Philippe Jaffré , Op, cit , P 103 .

<sup>3</sup> - Jean Pierre Patat, « Monnaie, système financier et politique monétaire » 6 édition, economica, 2002, P 409.

و تعطي هذه المجمعات معلومات للسلطة النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات. وقبل الوصول إلى تحديد هذه المجمعات و مستوياتها لا بد من التطرق إلى طلب وعرض النقود.

✓ **الطلب على النقود:** من أجل تحديد المستوى الملائم للكتلة النقدية، لا بد من تحديد المستوى المرغوب من المقبوضات للاحتفاظ به بدلالة أهداف التضخم و النمو. و ينتج الطلب على النقود من الحاجة إلى الحصول على مقبوضات نقدية سواء للقيام بالمشتريات العادية أو لتكوين الاحتياطات. و يميز كيتز بين ثلاثة دوافع للطلب على النقود:<sup>1</sup>

دافع المعاملات، دافع الاحتياط و دافع المضاربة، إذن الطلب الإجمالي على النقود عبارة عن: الطلب للقيام بالمعاملات، الطلب بدافع الاحتياط و الطلب بدافع المضاربة.

✓ **عرض النقود:** يجب فهم و تحليل عملية تكوين الكتلة النقدية من أجل معرفة الوسائل الممكن استخدامها للتأثير على المجمعات النقدية و هذا ما يتطلب تحليل ثلاثة أنواع من الحسابات.

– **المسح أو الوضع النقدي:** هو وسيلة تمكن من القيام بتحليل المجمعات النقدية التي تتأثر بقدر كبير بسلوك السلطات النقدية، و التي لها دور فعال في التأثير على المجمعات الاقتصادية الأخرى. و تظهر حركة النقود و شبه النقود ضمن الالتزامات، حيث أن هذه الالتزامات يمكن تقريبها إلى التزامات اتجاه الداخل من قبل الجهاز المصرفي. يهدف إذن المسح النقدي إلى المساعدة على تحليل المتغيرات النقدية الكلية التي تتأثر بتدخلات السلطة النقدية.

– **حساب البنك المركزي (السلطة النقدية):** بحيث يظهر هذا الحساب أنشطة البنك المركزي، الالتزامات الخارجية، ودائع الحكومة.

<sup>1</sup> – محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر، عمان، 2009، ص 208.



أما في جهة الأصول فيتضمن الحساب المتحصلات الخارجية، الحقوق على الحكومة والحقوق على البنوك التجارية.

- حساب البنوك التجارية: و تتضمن ملخصا لأنشطة المؤسسات التي تشكل عنصر الودائع المؤثر في تكوين عرض النقود. في جهة الخصوم يتضمن الحساب الودائع بمختلف أنواعها، الالتزامات الخارجية، المتحصلات الخارجية، الحقوق على الحكومة، القروض المقدمة للهيئات الرسمية، الحقوق على القطاع الاقتصادي الإنتاجي،... الخ. يمكن القول أن الكتلة النقدية تتكون في العادة من عدة مستويات و يمكن أن تتعدها في بعض الاقتصاديات المتطورة.

وكخلاصة فإن استخدام الأهداف الوسيطة يختلف غالبا من بلد لآخر، فالسلطات النقدية لمختلف البلدان تستعمل معطيات ومجاميع معينة كأهداف وسيطة لسياستها النقدية ، فمثلا نجد القاعدة النقدية مع الارتباط بمعدل الفائدة تستعمل في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تستعمل القاعدة النقدية وحدها في ألمانيا ، معدل الفائدة ومجموع القروض للاقتصاد في بلجيكا ، الكتلة النقدية في الأراضي المنخفضة وفرنسا .

كما يمكن أن نسجل بأن بعض البلدان تستعمل وتراقب بالموازاة هدف « القرض الداخلي » مع جمع المصدرين الداخليين لخلق النقود ( الخزينة + قروض للاقتصاد )، هذا الهدف يكون مهما خاصة للبلدان التي لها عجز في مدفوعاتها الخارجية وترغب في إمكانية تحسين عملتها بمعزل عن التأثيرات الخارجية.<sup>1</sup>

### 3-1-4 اختيار الأهداف الوسيطة:

يجب على البنك المركزي اختيار الهدف الأولي (العامل) الذي يمكن أن يسيطر عليه ويراقبه مثل القاعدة النقدية، ثم يتم استخدامه لتحديد الأدوات النقدية للتأثير عليه باتجاه الهدف الوسيط مثل معدل نمو العرض النقدي. وتتم التعديلات اللازمة

<sup>1</sup> - W.G Boumol, AS, Blinder, Economics, Paris, 1999, P 282

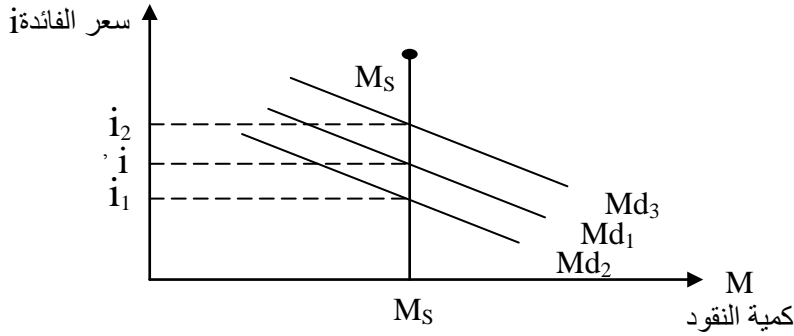
لتأخذ مجراها للتأثير على الأهداف النهائية مثل تحقيق معدل نمو عال للاقتصاد أو استقرار الأسعار ويتم ذلك كما يلي:

لنفرض أن السلطات النقدية قد اختارت معدل نمو العرض النقدي  $M_1$  بمقدار 3% لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في نمو الناتج الوطني بمقدار 4%، كما يمكن للبنك المركزي أن يستخدم هدف وسيط آخر هو تخفيض سعر الفائدة على أذون الخزانة إلى 7% لتحقيق نفس الهدف النهائي، ولكن في الواقع لا يمكن استخدام هدفين وسيطين لتحقيق هدف نهائي واحد ولذلك على البنك المركزي اختيار هدف وسيط واحد.<sup>1</sup>

وهناك حالتان لاختيار الهدف الوسيط :

أ- نفرض أن الهدف الوسيط المختار من قبل السلطات النقدية هو التحكم في العرض النقدي دون الاهتمام بهدف سعر الفائدة كما في:

الشكل 2-1: الهدف الوسيط هو التحكم في العرض النقدي



نفترض أن السلطات النقدية توقع أن يكون منحنى الطلب على النقود هو  $Md_1$  ولكن منحنى الطلب على النقود في الواقع سيكون مداه في التغير بين  $Md_2$  و  $Md_3$  وهكذا تبعا لانخفاض أو ارتفاع الإنتاج الكلي أو التغيرات في المستوى العام للأسعار، كما أن الطلب على النقود قد ينتقل بطريقة غير متوقعة نتيجة لتغير في تفضيلات الأفراد بين حيازة النقود وحيازة السندات.

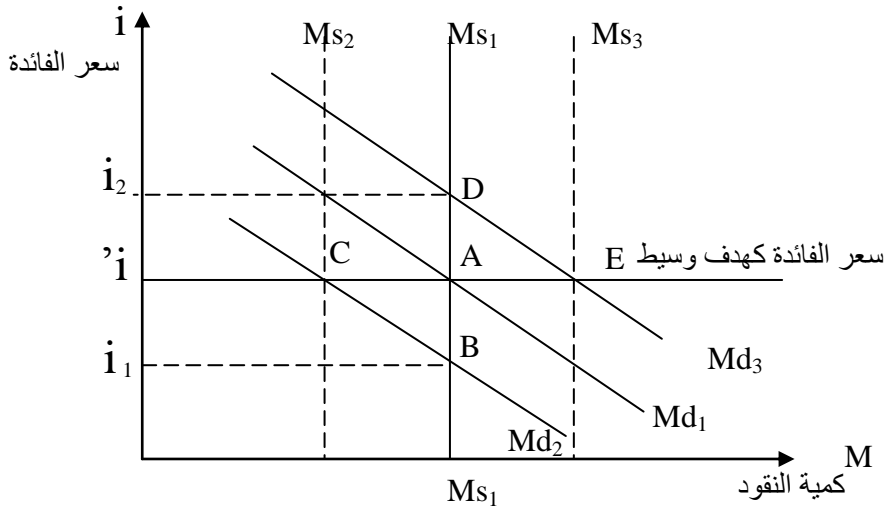
<sup>1</sup> - أحمد أبو الفتوح الناقه، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998، ص 136.

عندما يكون الهدف الوسيط هو معدل نمو النقود  $M_1$  بمقدار 3% يكون منحنى العرض النقدي عند  $M_s$ ، فإن البنك المركزي سيتوقع أن يكون سعر الفائدة هو  $i'$  ولكن نتيجة تقلب الطلب على النقود بين  $Md_2$  وبين  $Md_3$  فإن سعر الفائدة أيضا يتقلب بين  $i_1, i_2$  وبالتالي تكون النتيجة هي :

إن استخدام العرض النقدي كوسيط سيجعل سعر الفائدة متقلبا .

ب- عندما يستخدم سعر الفائدة : كهدف وسيط عند  $i'$ ، ولكن البنك المركزي يتوقع أن يكون الطلب على النقود عند  $Md_1$  ولكنه يتقلب بين  $Md_1$  و  $Md_2$  نتيجة التغيرات غير المتوقعة في الإنتاج الكلي ومستوى الأسعار أو في تفضيلات الأفراد في حيازة النقود أو السندات كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل 2-2: الهدف الوسيط هو سعر الفائدة



لنفترض أن الطلب على النقود قد انخفض إلى  $Md_1$ ، فإن سعر الفائدة سينخفض إلى  $i'$  ولكن البنك المركزي يحاول منع هذا الانخفاض عن طريق بيع السندات، فيزيد عرض السندات ويخفض سعرها السوقي، ومن ثم يرتفع سعر الفائدة مرة أخرى إلى  $i'$  ويقوم البنك المركزي بعمليات السوق المفتوحة حيث يبيع السندات حتى ينخفض العرض النقدي من  $M_s1$  و  $M_s2$  حيث تتقاطع المنحنيات  $M_s2$  مع  $Md_2$  في النقطة c وبالتالي تعود إلى النقطة  $i'$  مرة أخرى.

ومن ناحية أخرى إذا كان منحني الطلب على النقود هو  $Md_3$  الذي يتقاطع مع  $Ms_1$  في نقطة التوازن  $D$  فإن سعر الفائدة التوازني يصبح  $i_2$  وبما أن سعر الفائدة هو الهدف الوسيط، فإن البنك المركزي يتدخل للتحكم فيه ومنعه من الارتفاع، ويقوم بعمليات شراء في السوق المفتوحة حتى يرتفع العرض النقدي من  $Ms_1$  إلى  $Ms_3$  والذي يتقاطع مع  $Md_3$  في النقطة  $E$ ، ومن ثم يعود سعر الفائدة إلى مستوى سعر الفائدة كهدف وسيط  $i'$  فالبنك يحافظ على سعر الفائدة كهدف وسيط ولكنه في نفس الوقت يسمح للعرض النقدي بالتذبذب والنتيجة هي :

« إذا كان الهدف الوسيط هو سعر الفائدة فإنه سيجعل العرض النقدي متذبذبا » .

إن تبني أهداف نقدية باستخدام العروض النقدي على نطاق واسع كان في سنوات السبعينات التي زاد فيها التضخم، وكان المفهوم دائما بان نجاح وضع أهداف وسيطة نقدية يتوقف على استقرار الطلب على النقود، أو على الأقل إمكانية التنبؤ به، وبدأ هذا الأسلوب يتهاوى في سنوات الثمانينات عندما خرجت معادلات الطلب على النقود عن المسار المتوقع وربما كان السبب هو سرعة التجديدات أو الابتكارات المالية<sup>1</sup>

### 3-2 الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

إن هذه الأهداف ليست محل اتفاق من حيث عددها، ذلك أن التشريعات النقدية تتباين من حيث التوسع و التصنيف في هذه الأهداف، فمثلا ينص القانون 10/90 المتعلق بالنقد و القرض في الجزائر على كون أن مهمة البنك المركزي تعمل على توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني و الحفاظ عليها بإتمام جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد. و لهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية و يوجه و يراقب بجميع الوسائل الملائمة توزيع القرض و يسهر على حسن إدارة التعهدات المالية اتجاه الخارج و استقرار سوق الصرف.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - ستانلي فيشر، مجلة التمويل والتنمية، عدد ديسمبر 1996، ص 24

<sup>2</sup> - عبد المجيد قدي " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية" دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006 ص 54.

و يمكن القول أن الأهداف النهائية للسياسة النقدية تدور حول:<sup>1</sup>

- استقرار المستوى العام للأسعار.

- التوظيف الكامل.

- تشجيع النمو الاقتصادي.

- تحقيق التوازن الداخلي و الخارجي.

\* **استقرار المستوى العام للأسعار:** يعتبر هدف تحقيق الاستقرار النقدي من أهم أهداف السياسة النقدية، حيث يؤدي عدم الاستقرار النقدي سواء في شكل تضخم أو انكماش إلى أضرار بالغة في الاقتصاد الوطني. إذ يمكن للسياسة النقدية أن تشد الاقتصاد (تقيده) ومن ثم تسيطر على التضخم .

فيؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخل و ثروة الوطنيين لصالح المدنيين و المنظمين و رجال الأعمال على حساب الدائنين وأصحاب الدخول الثابتة<sup>2</sup>.

أما الانكماش فيؤدي إلى إعادة توزيع الثروة و الدخل الوطنيين لصالح الدائنين وأصحاب المرتبات و الدخول الثابتة على حساب طبقة المنظمين و رجال الأعمال.

ولقد اختارت معظم الدول الصناعية أهدافا للتضخم ما بين 1% و 3% بالنظر لما تشكله معدلات التضخم المرتفعة من آثار سلبية على النمو وارتفاع تكاليف الرفاهية، وإن التركيز على خفض التضخم واستقرار الأسعار هو نتيجة للآثار السلبية التي يتركها التضخم على الاقتصاد (كتشويه المعطيات الاقتصادية و تشجيع المضاربة...).

وإن إعطاء الأولوية للتضخم أو الاقتصار عليه في مجال السياسة النقدية في الدول المتقدمة يتم في إطار مناخ اقتصادي يتسم بارتفاع درجة استقلالية البنوك المركزية، و تتمتع اقتصادياتها بأنظمة صرف مرنة، و نظام إعلامي ملائم.

\* **التوظيف الكامل:** تهدف معظم دول العالم المتقدم والنامي إلى الوصول على العمالة الكاملة حيث تعمل قوانينها وتشريعاتها لتحقيق أقصى عمالة ممكنة ومازالت تمثل

<sup>1</sup> - Jean-Pierre patate « Monnaie, institution financières et politique monétaire » 5 édition, economica,, Paris, 1993, P 367.

<sup>2</sup> - جميس جواريتي، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي، النسر الذهبي للطباعة، مصر، 1997، ص 296 .

هدفا للسياسة الاقتصادية بصفة عامة والسياسة النقدية بصفة خاصة ولكن ما هو المقصود بالعمالة الكاملة؟ فالسياسة النقدية لها دور مهم في تحقيق العمالة وتخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العروض النقدي تنخفض أسعار الفائدة فيقبل رجال الأعمال على الاستثمار فتنخفض البطالة، وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل.

أما في الاقتصاد الجزائري فإن تحقيق العمالة الكاملة لم يكن من ضمن الأهداف المعلنة للسياسة الاقتصادية سواء في مرحلة النظام الاشتراكي أو بعد الإصلاحات الاقتصادية سنة 1988، وإنما كان من ضمن الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية، وتنفيذ المخططات العامة وخاصة في ظل النظام الاشتراكي، أما بعد الإصلاحات فإنه يكون ضمن برامج الحكومات ولكن في شكل حلول جزئية وتخفيف من حدة البطالة.

\*التوازن في ميزان المدفوعات: من بين الأدوات المستخدمة لعلاج اختلال ميزان المدفوعات هي تغير إتباع سياسة نقدية انكماشية و العمل على تخفيض العروض النقدي، و يتم ذلك برفع سعر الخصم أو دخول عمليات السوق المفتوحة. يحدث هذا أثرا إيجابيا على ميزان المدفوعات من عدة نواحي<sup>1</sup>:

- تخفيض مستوى الأسعار مما سينعكس ايجابيا على الصادرات.
- تخفيض القوة الشرائية و السيولة في الدولة فتنخفض الواردات.
- رفع سعر الفائدة على الأوراق المالية يجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة مما يساعد على تخفيض العجز.

أما بالنسبة لأثر تغيير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في حالة وجود عجز فتلجأ الدولة إلى تخفيض قيمة عملتها الخارجية أي رفع سعر الصرف الأجنبي و هذا يجعل السلع المستوردة أغلى بالنسبة للمستهلك المحلي و السلع المصدرة أرخص للمستهلك الأجنبي مما يؤدي إلى زيادة الصادرات و تقليل الواردات.

<sup>1</sup> - ناظم محمد الشمري، النقود والمصارف، مدرسة الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل 1995، ص 75-76.

ولكن هناك اختلاف بين الاقتصاديين في نظرهم إلى تحديد السياسة الواجب إتباعها لتحقيق التوازنين، فالتوازن الداخلي للاقتصاد يختلف عن التوازن الخارجي، فيمكن أن يتحقق التوازن الداخلي عند الوصول إلى العمالة مع المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، أما التوازن الخارجي فيتحقق عند توازن ميزان المدفوعات للبلد، وإذا نشأ تناقض بينهما فإن الميزان الداخلي يأخذ عادة أولوية على الميزان الخارجي، ومع وجود هدفين، فإنه من الضروري عادة توافر أداتين من أدوات السياسة كحد أدنى لتحقيق كلا الهدفين بالكامل، وكل أداة سياسة ينبغي أن تتزاج مع الهدف الذي نكون فيه أكثر فاعلية<sup>1</sup>.

ويرى بعض الاقتصاديين أن السياسة المالية تنجح في تحقيق التوازن الداخلي بنما تنجح السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي<sup>2</sup>.

و يرى البعض أن السياسة النقدية تحقق نجاحا هاما في حالة إتباع سياسة تقويم سعر الصرف بينما تكون السياسة المالية أكثر فعالية في حالة إتباع سياسة ثبات سعر الصرف، و ذلك في ظل المفهوم التقليدي للاقتصاد المفتوح الذي يفترض تمام إحلال رؤوس الأموال و الاستخدام الكامل لها مع إهمال أثر التوقعات و تثبيت أسعار السلع و الخدمات.

**\*تحقيق النمو الاقتصادي:** يعتبر من أهم أهداف السياسات الاقتصادية، و قد بدأ الاهتمام بدور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي و ذلك بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان الاهتمام قبل ذلك على هدف تحقيق العمالة الكاملة، و دور السياسة النقدية هو تحقيق معدل مرتفع للادخار و التأثير على معدل الاستثمار من خلال التوسع الائتماني، حتى يمكنها الوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع اقتصادياتها على طريق النمو الذاتي السريع.

<sup>1</sup> - دومنيك سلفاتور، الاقتصاد الدولي، سلسلة ملخصات شوم، ترجمة محمد رضا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993، ص 189.

<sup>2</sup> - حميد عبد العظيم، السياسة المالية و النقدية في الميزان و مقارنة إسلامية، مكتبة النهضة العربية، 1986. ص 117

و يمكن استخدام السياسة النقدية في رفع مستوى النمو الاقتصادي عن طريق تخفيض معدلات الفائدة مما يشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم و بالتالي توظيف عمالة أكثر و زيادة الدخل في النهاية رفع مستوى المعيشة و النمو، و حتى يكون هناك سير سليم للاقتصاد فإن ذلك يتوقف على قدرة الدائرة النقدية على الوفاء باحتياجات الدائرة العينية.

#### 4- أدوات السياسة النقدية:

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بطريق غير مباشرة من خلال السياسة النقدية التي تتبعها، ويعتبر التأثير على حجم وسائل الدفع في المجتمع من أهم جوانب السياسة النقدية، وذلك بامتصاص النقود الزائدة أو توفير أرصدة تغذية جديدة للتعامل.

يعتمد البنك المركزي في تنفيذ سياسته النقدية للتأثير على حجم ونوع الائتمان المصرفي على مجموعة من الوسائل والأدوات التي يستخدمها حسب الظروف الاقتصادية والمسموح باستخدامها بحكم القانون. تلك الأدوات التي يمكن من خلالها تنظيم نشاطه والنشاط المصرفي بصورة عامة والتأثير في مسار الاقتصادي الوطني، وهذه الأدوات هي ما يطلق عليها بأدوات السياسة النقدية.<sup>1</sup>

**4-1 الأدوات الكمية:** الهدف منها التأثير على حجم الائتمان دون تمييز. و تشمل هذه الأدوات الوسائل المعروفة للتحكم في كمية وحجم النقود وهي سعر إعادة الخصم، السوق المفتوح و نسبة الاحتياطي القانوني.

#### 4-1-1 سعر إعادة الخصم:

سعر الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي لتقديم القروض وخصم الأوراق التجارية<sup>2</sup> إذ أن البنوك التجارية غير قادرة على إعطاء القروض بصورة مستقلة دون توافر السيولة اللازمة ، ولذا فهي مضطرة إلى اللجوء إلى البنك المركزي لإعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وكميالات ، بمعنى أن

<sup>1</sup> - <http://forum.univbiskra.net/index.php?topic=12845>

<sup>2</sup> - مصطفى رشدي شبيحة. الاقتصاد النقدي والمصرفي. مقدمة في علم الاقتصاد ، دار النهضة العربية بيروت 1983 ص 378.



يجل محلها البنك المركزي في الدائنية مقابل ما يقدمه من السيولة اللازمة لتأدية نشاطها. و من الطبيعي أن يتقاضى منها ثمن هذا الاقتراض في صورة سعر فائدة. وتعتبر هذه الأداة من أقدم الأدوات التي لجأ إليها البنك المركزي في التأثير على السيولة و الائتمان ، حيث استعملت في سنة 1839.<sup>1</sup>

### ✓ أثر سياسة سعر إعادة الخصم :

في حالة التضخم يرفع البنك المركزي معدل إعادة الخصم ليحد من قدرة البنوك على التوسع في الائتمان بغية مجابهة الأوضاع التضخمية ، ومن ثم يلجأ البنك المركزي إلى سياسة الحد من الائتمان لدى البنوك التجارية فيقوم برفع تكلفة الائتمان المتمثلة في معدل الفائدة فترتفع تكلفة التمويل مما يدفع المستثمرين بالامتناع عن الاقتراض، فيتقلص حجم الكتلة النقدية وينكمش.

أما في حالة إتباع البنك المركزي لسياسة توسعية، فإنه يقوم بخفض معدل إعادة الخصم حتى تسنى للبنوك خصم ما لديها من أوراق تجارية أو الاقتراض منه للتوسع في عملية منح الائتمان وبالتالي سيقبل المستثمرون على البنوك التجارية للحصول على المزيد من الائتمان بتكلفة منخفضة. مما يؤدي إلى زيادة حجم الكتلة النقدية المتداولة في المجتمع. والملاحظ أن العلاقة بين معدل إعادة الخصم وأسعار الفائدة هي علاقة طردية بمعنى أنهما في اتجاه واحد ، إذ أن زيادة معدلات إعادة الخصم تؤدي إلى زيادة معدلات الفائدة في لأسواق المالية والعكس صحيح.<sup>2</sup>

### ✓ فعالية سعر إعادة الخصم:

تتوقف فعالية هذه السياسة على تحقيق عدة شروط أهمها:

أولاً: أن تقوم البنوك التجارية بتغيير أسعار فائدتها مع تغير سعر الخصم وفي نفس الاتجاه. وهذا الشرط لا يتحقق في كل الأحوال. والواقع أن فعالية هذه السياسة تستدعي ألا تكون هناك مصادر أخرى للسيولة أو الائتمان سواء في السوق النقدية

<sup>1</sup> - د. عبد المجيد قدي ، مرجع سابق، ص 62.

<sup>2</sup> - هيثم الزغبى، حسن أبو الزيت، مرجع سابق، ص 192.

ذاتها أو في الأسواق الجانبية بخلاف البنك المركزي من شأنها أن تقلل من أهمية قروض الأخير وتكلفة هذا الأخير.

فإذا فرض وكان لدى المشروعات المختلفة الاحتياطات النقدية السائلة المخصصة للتمويل الذاتي ، أو وردت للاقتصاد القومي رؤوس أموال أجنبية بغرض التوظيف، فإن رفع سعر الخصم لا يؤثر في مقدرة السوق النقدية على تقديم الأصول النقدية السائلة وعلى زيادة حجم الائتمان. و حتى بالنسبة للبنوك التجارية كوحدة مستقلة فالإتجاه إلى البنك المركزي لإعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وسندات يفترض الحاجة إلى التمويل من جانب هذه البنوك ونقص السيولة اللازمة لها. و هو ما لا يكون متوافرا بالضرورة فقد تتمتع البنوك التجارية بسيولة مرتفعة، وتستطيع مواردها الذاتية أن تغطي القروض الممنوحة. ومن مظاهر التناقض في هذا المجال، أن رفع سعر الفائدة يزيد من إبداعات الأفراد والمؤسسات للحصول على عائد مرتفع، مما يزيد من سيولة البنوك التجارية ويرفع من قدرتها على إعطاء القروض دون الاعتماد على البنك المركزي.

ثانيا: أن يكون الطلب على القروض حساس للتغير في سعر الفائدة بمعنى أنه يزيد إذا انخفض وينقص إذا ارتفع لكن هذه الحساسية ليست كبيرة في جميع الأوقات. فمجرد رفع سعر الخصم من طرف البنك المركزي ليس كافيا لأن يجعل البنوك التجارية تحجم عن تقديم الائتمان والتوسع في القروض بحجة نفقات القروض. حتى ولو كانت هذه البنوك تنقصها السيولة، فهي تلجأ بالرغم من ذلك إلى البنك المركزي لخصم ما لديها من أوراق تجارية وسندات حتى ولو تحملت نفقة أكبر مادام يمكنها أن تمتص الزيادة في سعر الخصم من النفقة الكلية للدين، بحيث تظل أرباحها ثابتة ويتحمل الزيادة في الواقع العميل الراغب في الحصول على القرض. ويؤكد ذلك أن الطلب على القروض من طرف المتعاملين الاقتصاديين لا يتأثر بزيادة نفقة الدين باعتبار أن هذه النفقة لا تمثل سوى جزءا ضئيلا من نفقة الإنتاج ككل، ما دام يستطيع تعويض هذه الزيادة عن طريق رفع الإنتاجية، أو رفع أسعار السلع التي ينتجها.

ومع ذلك فإن لسياسة سعر إعادة الخصم تأثيرا نفسيا، إذ ترى البنوك في تغييره إيعازا لها من البنك المركزي باتخاذ سياسة معينة، وتهديدا باتخاذ إجراءات فعالة أخرى إذا لم تفلح هذه السياسة.

غير أن سياسة سعر إعادة الخصم كوسيلة نقدية قد أصبحت ذات أقل أهمية مما كان يعتقد و أثره أقل مما كان يؤمل و هذا نظرا للأسباب التالية:<sup>1</sup>

- تتردد البنوك التجارية كثيرا قبل اللجوء للبنك المركزي للاقتراض منه لأن ذلك يعتبر علامة ضعف لديها حتى و لو كان سعر إعادة الخصم منخفضا.

- إذا كانت البنوك سائلة بصورة كبيرة، و تتوفر لديها احتياطات نقدية فائضة، فإنها لن تحتاج للاقتراض من البنك المركزي، و لهذا تصبح أهمية سعر إعادة الخصم ضئيلة مهما كان مرتفعا أو منخفضا.

- حينما تقترض البنوك التجارية من البنك المركزي فهي إنما تفعل ذلك لغرض التعويض عن احتياطاتها النقدية التي استنفذتها في قروضها السابقة. و لذلك فإن سعر إعادة الخصم لا تأثير له على أسعار الفوائد التي فرضتها البنوك المذكورة على قروضها تلك.

#### 4-1-2 عمليات السوق المفتوحة:

و التي بواسطتها يستطيع البنك المركزي بيع و شراء السندات الحكومية من والى الجمهور. فإذا كان هدفه زيادة كمية النقود في السوق، فإنه يعمد إلى الشراء لكي يضح في السوق نقودا ، وإذا كان يهدف إلى العكس فإنه يعمد إلى عمليات البيع، حيث يبيع سندات ليسحب من السوق كميات من النقود ، و ذلك من خلال إتباع أساليب مشجعة. و لكن هذا يقتضي توفر سوق مالي نشط كي تكون ذات فعالية.<sup>2</sup> و عليه يمكننا أن نفهم من عمليات السوق المفتوحة هو بيع و شراء الأوراق المالية المستثمرة من قبل البنك المركزي و لحسابه الخاص في السوق المفتوحة، و بحرية

<sup>1</sup>-Henri Guitton, Gérard Bramoullé «Economie politique» 3 ème édition, Dalloz, paris, 1984, p 158,159.

<sup>2</sup>- مصطفى رشدي شبيحة. الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، بيروت، 1985 ص 248

التصرف في التعامل و دون أن تكون هناك قيود على دخول هذه السوق أو الخروج منها. أما الأوراق المالية الممكن التعامل بها في السوق المفتوحة فهي الأوراق المالية ذات القيم المضمونة و أوراق الرهن العقاري و سندات الإنتاج الصناعي و سندات القرض العام.<sup>1</sup>

وتتميز سياسة السوق المفتوحة عن سياسة سعر إعادة الخصم من ناحية مجال التطبيق وطبيعة العلاقة بين البنوك التجارية والبنك المركزي . ففي سياسة سعر إعادة الخصم يحاول البنك المركزي التأثير في سيولة البنوك التجارية وبالتالي التأثير في سيولة السوق النقدية لمحاولة تقييد أو توسيع الائتمان بحسب الأهداف الاقتصادية. أما في حالة سياسية السوق المفتوحة فيحاول البنك المركزي التأثير في سيولة السوق النقدية في هيكل هذه السوق، بهدف التأثير في سيولة وقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان<sup>2</sup>. و على خلاف سياسة سعر الخصم التي يتم إجراؤها داخل البنك المركزي فإن في سياسة السوق المفتوحة يتم التعامل خارج البنك المركزي أي في السوق ومن هنا أطلق على هذا التعامل سياسة السوق المفتوحة<sup>3</sup>. هذا و يمكن القول بأن عمليات السوق المفتوحة قد تكون محدودة التأثير و قليلة الفعالية في الحالات التالية:

- 1- إذا توفرت لدى البنوك التجارية احتياطات نقدية فائضة كبيرة.
- 2- إذا كان غرض البنك المركزي من هذه العمليات مساعدة الخزينة على بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية، فإن مثل هذه العمليات، إذا ما جرت على نطاق واسع، قد تؤدي إلى تقلبات كبيرة في أسعار هذه الأوراق و بالتالي في أسعار الفوائد السائدة و في ربوع الأوراق المالية المذكورة. مما قد يدفع بالبنوك إلى اتخاذ سياسة دفاعية قد تتعارض و أهداف البنك المركزي في حينه.

<sup>1</sup> - أ.د خضير عباس المهر، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية و النقدية، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، 1981، ص 184.

<sup>2</sup> - د زينب عوض الله و د أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2002، ص 155.

<sup>3</sup> - د. عبد المطلب عبد المجيد " السياسات الاقتصادية تحليل جزئي و كلي " مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997 ص 203.

3- و لنفس هذه الأسباب أيضا، فإن بيع و شراء السندات الحكومية على نطاق واسع، قد يهدد ربحية البنوك التجارية التي تحتفظ بمقادير كبيرة منها مما يدفعها لاتخاذ عمل مضاد يحميها من الآثار الضارة للسياسة النقدية السائدة.

غير أنه يبقى أيضا لسياسة السوق المفتوحة أربع منافع متميزة هي:

- 1- يملك البنك المركزي سلطة المبادأة بها.
- 2- لأنها تجري بشكل مستمر فإنها توفر مرونة مهمة من حيث توقيتها ومقدارها و مكان استعمالها.
- 3- تتخذ بهدف مواجهة الآثار غير الملائمة للإجراءات المالية و غيرها على الاحتياطات المصرفية في المدى القصير.
- 4- تساعد على تحديد حجم الدين العام الذي يحمل فائدة و الذي يحتفظ به الجمهور، فإن باستطاعته البنك المركزي أن يستغل هذه العمليات للتأثير في التركيب الهيكلي لسعر الفائدة عن طريق بيع و شراء السندات الحكومية قبل استحقاقها.
- 5- طبقا لهذه المنافع، فإن بعض الاقتصاديين يرون بأن هذه العمليات هي وسيلة ضرورية و كافية لتحقيق سياسة نقدية فعالة.

#### 3-1-4 سياسة الاحتياطي القانوني:

إن سياسة متطلبات الاحتياطي القانوني سياسة نقدية بحتة، حيث أن تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني لدى البنوك التجارية، تعني في مضمونها زيادة إمكانات التوسع في سياسة خلق النقود من جانب البنوك التجارية. تقوم البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي ودائعها في شكل رصيد سائل لدى البنك المركزي، و يطلق على هذه النسبة اسم الاحتياطي القانوني أو الإجمالي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> سهير محمود معتوق، النظريات و السياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، 1989، ص: 219.

و تعتبر هذه الأداة ذات هدف مزدوج فهي من جهة أداة لحماية المودعين وتمكينهم من ضمان السحب عند الحاجة لودائعهم، و من جهة ثانية أداة للتأثير على قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان.

و يلجأ أحيانا إلى التمييز بين معدلات الاحتياطي القانوني تبعا لأنواع الودائع، فتعرض معدلات مرتفعة على الودائع تحت الطلب، و معدلات منخفضة على الودائع لأجل، لأن الودائع لأجل تتميز بالاستقرار بالمقارنة مع الودائع تحت الطلب.

تستخدم هذه الأداة على نطاق واسع لأنها سهلة الإدارة نسبيا بالمقارنة بالأدوات الأخرى و تكون هذه الأداة أكثر فاعلية و نجاعة إذا كان وعاء الاحتياطات الإجبارية شاملا لجميع أنواع الودائع، و كذا افتراض عدم وجود تسرب نقدي (اكتناز) و عدم وجود طرق أخرى أمام البنوك التجارية للحصول على موارد نقدية خارج البنك المركزي، ومدى استجابة و مرونة القطاعات الإنتاجية لتلك التغيرات المطبقة من قبل السلطات النقدية<sup>1</sup>.

و هناك مسائل مهمة تتعلق بهذه الأداة و هي<sup>2</sup>:

#### • المسألة الأولى:

تتعلق بمدى قدرة البنك المركزي على إدارة الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية، فمن الناحية العملية تعطينا الشواهد من تجارب البلدان المتقدمة الكثير من الأدلة على مدى ضعف البنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية بالاعتماد على نسبة الاحتياطي النقدي، ففي بريطانيا مثلا، تستطيع البنوك التجارية بسهولة أن تتجاوز أزمة السيولة التي يثيرها رفع البنك المركزي لنسبة الاحتياطي النقدي، و ذلك عن طريق استعادة الأموال التي تقوم بافتراضها لبيوت الخصم و بذلك تستطيع بناء أرصدها النقدية دون الحاجة إلى تخفيض التسهيلات الائتمانية التي تقدمها.

#### • المسألة الثانية:

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي، أثر تغيير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية - حالة الجزائر - أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/03 (غ.م)، ص: 191.

<sup>2</sup> أسامة بشير الدباغ و أنيل عبد الجبار الجورمد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج، عمان، الأردن، 2003، ص: 337.

تتعلق بكمية الأرصدة التي تحتفظ بها البنوك التجارية يوميا لدى أمانة الصندوق لديها، فمن المعروف أن نسبة غير قليلة (نحو 8 - 10 %) من الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية يتم الاحتفاظ بها و يتم تداولها يوميا بواسطة أمناء الصندوق. و يتم السحب من الأرصدة يوميا، و بالتالي فقياس حجم الأرصدة النقدية لدى هذه البنوك يتغير بالضرورة بحسب الوقت الذي تقوم فيه بعملية القياس، مما يجعل هذه الأرصدة عرضة للتغيير باستمرار، فمن شأن ذلك أن يجعل منها أداة غير دقيقة لتنفيذ السياسة النقدية.

### • المسألة الثالثة:

تتعلق بتوقع المصارف التجارية لمجريات التغيير في السياسة النقدية، فإذا توقعت البنوك التجارية سياسة نقدية متشددة تقوم على أساس رفع نسبة الاحتياطي النقدي، فإن هذه البنوك تستطيع الحد من هذه السياسة و ذلك باحتفاظها بكميات إضافية وفائضة من الأرصدة النقدية، و بذلك فرفع نسبة الاحتياطي لن يكون لها تأثير يذكر على توازن البنوك التجارية.

إضافة إلى أن هناك العديد من الانتقادات، ومنها:

- يتأثر حجم الائتمان في الواقع بالطرق الاقتصادية و المالية، و لذا فإن أي تغيير في الاحتياطي القانوني لا يؤدي بالضرورة إلى تغيير حجم الائتمان.
- قد تؤثر معدلات الاحتياطي القانوني على ربحية البنوك التجارية مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الإقراض.
- قد يؤثر معدل الاحتياطي القانوني على أسعار الأوراق المالية، خاصة السندات العمومية، فرفع هذا المعدل يؤثر على قدرة البنوك على الإقراض مما يجعلها تسعى إلى تعويض السيولة من خلال بيعها للمنشآت الموجودة لديها، مما يعمل على انخفاض أسعارها.

## 4-2 الأدوات الكيفية

يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية التي تؤثر في حجم الائتمان أدوات كيفية للتأثير في كفاءة الائتمان واتجاهاته، حيث أن هذه الأدوات (النوعية) تستطيع التمييز بين الأنشطة المختلفة من حيث رفع حجم الائتمان لنشاط معين وخفضه لآخر. بمعنى آخر تهدف هذه الأدوات الكيفية (المباشرة) إلى التأثير على الكيفية التي يستخدم بها الائتمان وليس على حجم الائتمان الكلي، وذلك عن طريق توجيه الائتمان إلى المجالات المرغوبة، وحبسه عن المجالات التي لا تخدم الاقتصاد الوطني. وهذه الأدوات كثيرة منها:

**4-2-1 تأطير الائتمان:** وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة.<sup>1</sup>

ولكن استخدام هذه الأداة قد يقود إلى تشوهات قطاعية و ذلك ما دفع إلى الاستغناء عنها في كثير من الدول.

**4-2-2 النسبة الدنيا للسيولة:** و يقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم. و هذا حتى لا تفرط البنوك التجارية في الإقراض.

**4-2-3 الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:** و يستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة، ومن شأن ذلك، التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها إلى الاقتصاد، و يؤدي بدوره إلى رفع تكلفة الواردات.

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 80-91



**4-2-4** قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية: حيث تستخدم البنوك هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد.

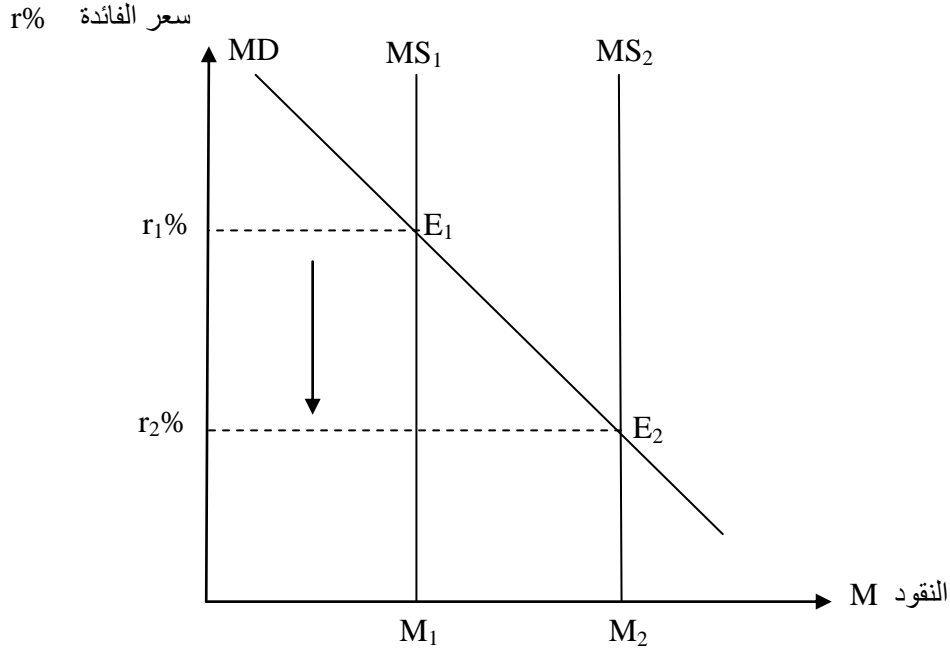
**4-2-5** التأثير و الإقناع الأدبي: وهي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية بطلبها بطرق ودية و غير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان. و يعتمد نجاح هذا الأسلوب على نوعية العلاقة القائمة بين البنوك التجارية و البنك المركزي.

### 5- آلية عمل السياسة النقدية: <sup>1</sup>

يستطيع البنك المركزي توظيف أدوات السياسة النقدية السابقة إما بزيادة أو تقليل معدلات النمو في عرض النقود، مما ينعكس ذلك على سعر الفائدة، لأن سعر الفائدة هو بمثابة سعر للنقود و يتحدد بعوامل العرض و الطلب التي يسيطر البنك المركزي على جانب العرض منها.

عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود و كساد، فإن هذا يستدعي تطبيق سياسة نقدية توسعية من خلال عملية الشراء في السوق المفتوحة أو تخفيض سعر الخصم أو تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي، و هذا يؤدي إلى زيادة عرض النقود في الاقتصاد مما ينتج عن ذلك تخفيض سعر الفائدة كما هو مبين في الشكل التالي:

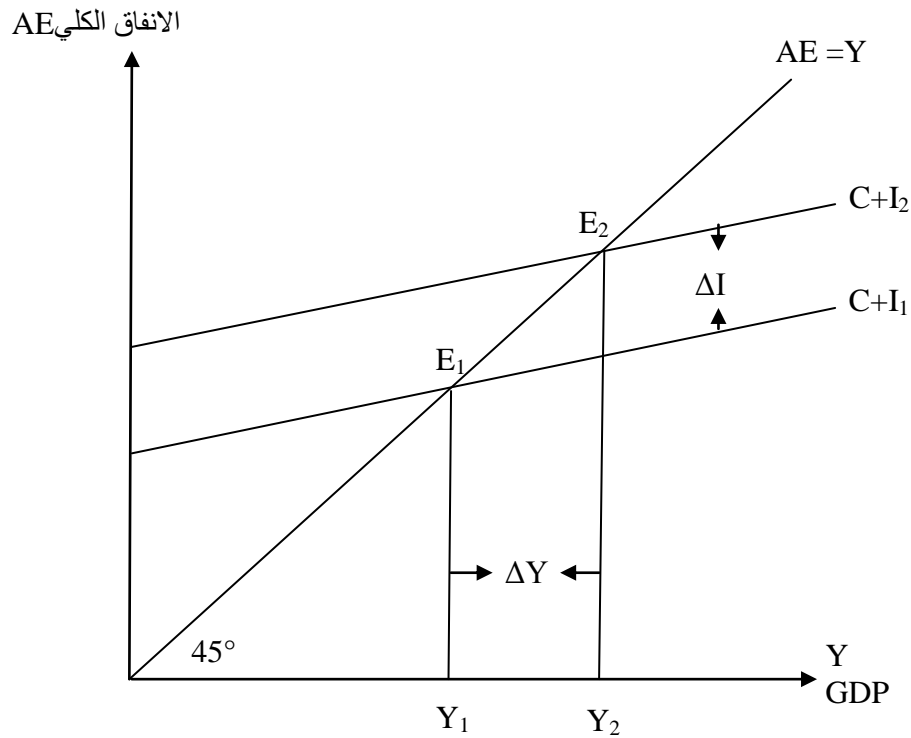
<sup>1</sup> - د. نزار سعد الدين العيسى، د. ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي، ميادى و تطبيقات، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص. 291.



المصدر: د. نزار سعد الدين العيسي، د. ابراهيم سليمان قطف، مرجع سابق، ص 291.

نلاحظ من خلال الشكل أن عرض النقود انتقل من  $MS_1$  إلى  $MS_2$  وذلك بسبب حقن الاقتصاد بكمية نقود إضافية من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية التوسعية مما أدى إلى انتقال نقطة التوازن من  $E_1$  إلى  $E_2$  وبالتالي انخفاض سعر الفائدة  $r_1$  إلى  $r_2$ . كما يمكن أن يؤثر انخفاض سعر الفائدة على مستوى الطلب الكلي.

فمن المعروف أن الإنفاق الاستثماري يرتبط بأسعار الفائدة حيث أن المستثمرين كذلك المنفقين على السلع الاستهلاكية المعمرة كالبيوت و السيارات وغيرها يعتبرون أن أسعار الفائدة هي تكلفة لتمويل نفقاتهم الاستثمارية والاستهلاكية، وبالتالي فإن انخفاض سعر الفائدة يعني انخفاض في تكلفة الاستثمار والاستهلاك مما يدفع باتجاه زيادة الإنفاق الاستثماري و الاستهلاكي كمكونين أساسيين من مكونات الطلب الكلي، إن زيادة الإنفاق الاستهلاكي و الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل الكلي وفقا لنموذج المضاعف البسيط ويمكن توضيح ذلك بيانيا وفقا للشكل التالي:



المصدر: د. نزار سعد الدين العيسي، د. ابراهيم سليمان قطف، مرجع سابق، ص 292.

من خلال ما سبق نستنتج أن سياسة نقدية توسعية ستؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة و هذه الأخيرة ستؤدي إلى زيادة مستوى الإنفاق الاستثماري و الاستهلاكي من  $C+I_1$  إلى  $C+I_2$  مما ينعكس ذلك على زيادة في مستوى الطلب الكلي من  $Y_1$  إلى  $Y_2$  و بالتالي زيادة في مستويات الدخل و الإنتاج و التشغيل<sup>1</sup>.

يمكن القول إذن أن نجاح آلية عمل السياسة النقدية من خلال أدواتها و تأثيرها على مستوى النشاط الاقتصادي يعتمد على مدى استجابة سعر الفائدة للتغيرات في عرض النقود من ناحية و مدى استجابة الإنفاق الكلي و خاصة الاستثمار للتغيرات في سعر الفائدة من ناحية أخرى. فإذا كانت الاستجابة ضعيفة في الحالتين فإن تأثير السياسة النقدية على مستوى الإنتاج و الدخل سيكون ضعيف و بالعكس إذا كانت

<sup>1</sup> - د. نزار سعد الدين العيسي، د. ابراهيم سليمان قطف، مرجع سابق ص 292.

الاستجابة قوية فإن السياسة النقدية ستكون أكثر فاعلية في التأثير على مستوى الإنتاج و الدخل.

### المبحث الثاني: السياسة النقدية في البلدان المتقدمة و النامية

#### 1- السياسة النقدية في البلدان المتقدمة:

إن السياسة النقدية هي الإجراءات التي تتخذها الحكومة في إدارة النقود والمصارف. و البنك المركزي هو الجهة التنفيذية المسؤولة عن هذه السياسة و هو يعمل عادة وفق الصلاحيات المخولة له من قبل الحكومة بموجب القانون الخاص به والذي قد تتحدد به الأهداف التي يمكن أن يعمل من أجلها البنك. و يمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي<sup>1</sup>:

1- تحقيق الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية و التي يتمثل بالحد الأدنى للبطالة.

2- استقرار الأسعار.

3- المحافظة على التوازن في ميزان المدفوعات الخارجية.

4- العمل على توفير المتطلبات النقدية للنمو الاقتصادي.

و قد أصبح من المتعارف عليه استخدام مؤشرات أو دلائل معينة لتحديد اتجاه السياسة النقدية. فهل هي انكماشية أو توسعية و لأي هدف من هذه الأهداف تتجه هذه السياسة؟ و هل يوجد تضارب أو عدم توافق في تأثير السياسة النقدية على هذه الأهداف؟ و أهم هذه المؤشرات هي:

1- عرض النقود.

2- الائتمان المصرفي.

3- أسعار الفائدة.

زيادة عرض النقود و إتباع سياسة النقود السهلة و زيادة الائتمان المصرفي وانخفاض أسعار الفائدة كلها تشير إلى سياسة نقدية توسعية. و بالعكس يشير

<sup>1</sup> - عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين عيسى، النقود و المصارف و الأسواق العالمية، دار حامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2004، ص 359.

انخفاض عرض النقود و انخفاض الائتمان المصرفي و ارتفاع أسعار الفائدة إلى سياسة نقدية انكماشية.

غير أنه يجب أن نذكر هنا بما أن النمو الاقتصادي في البلد يتطلب تزايداً مستمراً في كمية النقود المتداولة مع تزايد الإنتاج و الدخل، فإن تقليص كمية النقود عن طريق بيع السندات قد يؤدي إلى نتائج سلبية في النمو الاقتصادي. بالتالي يفضل في هذه الحالة زيادة كمية النقود حسب متطلبات السياسة النقدية التوسعية أو الانكماشية. و بذلك تكون كمية النقود بتزايد مستمر، كما هو حاصل مثلاً في العديد من أقطار العالم و مع استمرار النمو الاقتصادي، و لكن نسبة الزيادة في كمية النقود تختلف من فترة إلى أخرى حسب متطلبات التقلبات الاقتصادية التي يمر بها البلاد.

نستخلص من كل هذا، أنه على البنك المركزي توخي كل الحذر في صياغة السياسة النقدية، و الأخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي السائد في البلد و أهمية الأهداف المرجوة من إتباع سياسة نقدية معينة سواء كان ذلك في التوسع أو الانكماش.<sup>1</sup>

## 2- السياسة النقدية في البلدان النامية:

بعد أن بحثنا دور السياسة النقدية في البلدان المتقدمة اقتصادياً، يتحتم علينا الآن أن نقوم بدراسة الدور الذي يمكن لمثل هذه السياسة أن تمارسه في البلاد التي تفتقر إلى تنظيم مالي متكامل، و جهاز صيرفي متقدم، و تعاني من تخلف عام في مجمل نظامها الاقتصادي، و بصورة خاصة في القطاعات المالية و النقدية التي يمكن أن تشير إلى مستوى التطور في بلد ما، ذلك أن مدى تطور التنظيم المالي و مدى تكامله و فاعليته في تعبئة الموارد المالية و قدرته على توجيهها لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية، هي كلها مؤشرات واضحة، و دلالات عاكسة، لمدى تطور القطر اقتصادياً.

<sup>1</sup> – D Bernard , M.Redon «La monnaie: politique et institutions » Dunod,paris, 1985, p 155.

فالنظريات السابقة لم توضح أصلاً للدول النامية، وإنما كانت تفسر أوضاع ومشاكل الدول المتقدمة. و لنبدأ أولاً بتمييز الاقتصاد المتخلف و نحدد معالمه على النحو التالي:

أولاً: الاقتصاد المتخلف اقتصاد تابع.

ثانياً : الاقتصاد المتخلف اقتصاد زراعي استخراجي (المواد الأولية) و ضعف الإنتاجية الصناعية.

و يترتب عن انتشار هذه المعالم في الاقتصاد المتخلف ما يلي<sup>1</sup>:

- ضالة الدخل الوطني وانخفاض متوسط الدخل للفرد الواحد و عدم توظيف عوامل الإنتاج توظيفاً كاملاً وانتشار البطالة في صور شتى أهمها البطالة المقنعة، و هي ظاهرة متوطنة.

- انعدام المرونة في الاقتصاد المتخلف، فالإنتاج الزراعي ينقصه المرونة و الدخل متقلبة، و تجارة الصادرات تتحكم في الدخل، بحيث يحكم الاقتصاد المتخلف من خارجه.

- ضالة الادخار، فانخفاض الإنتاجية يمنع الادخار اللازم للاستثمار، و قلة الاستثمار تعوق بدورها زيادة الإنتاج، و هكذا فالادخار ضئيل و توزيعه سيء.

كما أن الدور التنموي للسياسة النقدية في هذه البلدان النامية ما يزال غير واضح في الأذهان، فإن السياسة النقدية بحاجة إلى أن يحدد لها ما هو منتظر منها تحقيقه من أهداف اقتصادية تسهم في إسراع عملية التنمية.

و كنتيجة لتخلف النظام المصرفي والنقدي وعدم وجود أسواق مالية متطورة في أغلبية البلدان النامية جعل السلطات النقدية في هذه البلدان تميل لاستخدام الأدوات والوسائل الكيفية في السياسة النقدية على حساب الأدوات الكمية، فمثلاً نجد أن آلية

<sup>1</sup> - د. عادل أحمد حشيش - "أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي" - الدار الجامعية للنشر - بيروت - طبعة 1992، ص ص: 311-

السوق المفتوحة تحتاج إلى نظام مالي وأسواق مالية متقدمة لكي تقوم بدورها النقدي على أكمل وجه وهذا ما تفتقده أغلبية البلدان النامية.

كما تبين أنه لاستقلالية السلطة النقدية في البلدان النامية جوانب عديدة (تشريعية وعملية) تتبع أساساً من طبيعة العلاقة القائمة بين السلطة النقدية والحكومة، إذ إن ارتباط السياسة النقدية بأهداف أخرى إضافة إلى استقرار الأسعار وسعر الصرف ينال من استقلاليتها إذ لا بدّ من التضحية بجزء من الأهداف التي تدخل في صميم اختصاصها وقدرتها، نتيجة لما تملكه من أدوات وإمكانيات تتيح لها ذلك، فمن خلال مجموعة من الدراسات التي أعدها القائمون على الندوة التي قام بها صندوق النقد العربي لعام 1996 التي أصدرها في كتاب تحت عنوان السياسات النقدية في الدول العربية، تبين أن استقلالية السلطة النقدية تتراوح في الدول العربية بين 0.603 في لبنان و 0.339 في موريتانيا، كما أن السلطة النقدية في كل من السعودية ومصر والجزائر تلي ترتيب نظيرتها في لبنان، حوالى 0.5 في مصر ثم ليبيا 0.452 وتونس 0.43 تليها الإمارات 0.393 والمغرب 0.375 وسورية 0.364، فإن السلطة النقدية في لبنان هي الأكثر استقلالية من بين السلطات النقدية في الدول العربية، بينما تعتبر السلطة النقدية في موريتانيا هي الأقل استقلالية.

تحتاج الدول النامية إلى مراجعة لدور السياسة النقدية كواحدة من أهم السياسات الاقتصادية بهدف توفير المتطلبات المؤسسية والظروف الموضوعية التي تمكن السلطات النقدية من وضع سياستها الموضع الملائم وتحقيق أقصى مردود ممكن من وراء تطبيقها.

### 3- المشاكل المصرفية و النقدية للبلدان النامية:

إن النظام المصرفي يربط بين القطاعين المالي و النقدي في الاقتصاد من جهة وبين قطاعاته الحقيقية من الجهة الأخرى، و تعتمد نوعية السياسات و العمليات المصرفية على العناصر الأساسية التي يتميز بها الكيان المالي و الاقتصادي للبلد، إذ أن تطور أحدهما يتوقف على تطور الآخر.

فالمصرف يؤدي في وقت واحد مهمتين وثيقتي الارتباط ببعضهما، فهو يربط بين المقرض و المقرض في السوق النقدية و المالية و يوفر في الوقت ذاته وسائل دفع هي طلبات عليه لتسوية الديون و دفع النفقات. و هاتان الناحيتان الوظيفتان للصيرفة تعتمد إحداهما على الأخرى. فنجاح المصرف كمتعاط في السوق المذكورة يتوقف على قدرته على توفير وسائل دفع كافية. و ترتبط الأخيرة ارتباطا وثيقا بقدرة المصرف على اجتذاب الأموال (الودائع) و منح القروض (الائتمان) <sup>1</sup>.

و بالتالي و نظرا لهذا الاعتماد المتبادل، لا يمكن اعتبار الصيرفة عملا تلقائيا لمكانة نقدية، فتقدم المصرف يعتمد أكثر ما يعتمد على تطور العلاقات بين المقرض و المقرض. و على ذلك فالصيرفة تتوقف على الكيان الاقتصادي العام، و خصوصا على مدى استعداد ملكية السلع و الأراضي و الموجودات الأخرى على خلق ضمانات القروض.

و عليه فإن الكيان الاقتصادي العام هو عامل مؤثر في عمليات و سياسات النظام المصرفي. و يمكن إيجاز خواص هذا الكيان بالنسبة لاقتصاديات الأقطار النامية بصورة عامة بما يلي:

\* أن نسبة عالية من دخولها القومية تنجم عادة عن تصدير نوع واحد أو أنواع قليلة من الموارد الأولية. و على ذلك فإن اقتصاديات الأقطار النامية هي اقتصاديات غير مستقلة بل هي اقتصاديات تابعة تتأثر صادراتها و مستوى دخلها و فعاليتها الاقتصادية بصورة خطيرة بالأوضاع الاقتصادية السائدة في الأقطار الأخرى خاصة الصناعية منها. و تتقلب صادراتها بشدة بسبب عوامل خارجة عن سيطرتها. و تحتل هذه الصادرات المركز الذي يحتله عادة الاستثمار في المناطق الأكثر تقدما.

\* افتقار الدول النامية إلى أسواق نقدية و مالية منتظمة وواسعة و متطورة.

\* ضآلة الإدخالات و عدم استثمارها بصورة فعالة، حيث يفضل الناس أنواع معينة من الاستثمار غير المنتج، كالعقارات و الذهب، لكونها أضمن من غيرها.

<sup>1</sup> - عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين عيسى، مرجع سابق، ص 407.



\* لا تزال بعض المناطق الجغرافية و القطاعات الاقتصادية بعيدة عن استعمال النقد إلى حد كبير، و إنما يشيع فيها الاكتفاء الذاتي و التبادل عن طريق المقايضة.

\* عدم تطور العادة المصرفية لدى الجمهور تطورا كافيا، بل تتم معظم المعاملات على أساس الدفع النقدي المباشر.<sup>1</sup>

و في مثل هذه الظروف اتبعت الأنظمة المصرفية في الأقطار المختلفة سياسات تتلاءم و حاجات التخلف المحدودة، هادفة بصورة خاصة إلى تأمين قدرة المصارف على إيفاء الديون و حماية المودعين لديها سواء كان ذلك بالنسبة للصيرفة التجارية أو الاختصاصية أو المركزية.

المبحث الثالث: الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية في الجزائر:

### 1- الوضعية النقدية:

يعد صندوق النقد العربي و في سياق ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، عددا من التقارير و الأوراق في مختلف الجوانب النقدية و المصرفية التي تتعلق بأنشطة المصارف المركزية و مؤسسات النقد. و تعد هذه التقارير و الأوراق من أجل تسهيل اتخاذ القرارات و التوصيات التي يصدرها المجلس. و في ضوء ما تضمنته هذه الأوراق و التقارير من معلومات مفيدة عن هذه الموضوعات، فقد رأى المجلس أنه من المصلحة أن تتاح لها أكبر فرصة من النشر و التوزيع. و لذلك، فقد باشر الصندوق بنشر هذه السلسلة التي تتضمن الأوراق التي يقدمها السادة المحافظين إلى جانب التقارير والأوراق التي يعدها الصندوق حول القضايا النقدية و المصرفية و التي تثير اهتماما في مختلف الأوساط. و ليس الغرض من هذه التقارير و الأوراق طرح وجهة نظر معينة، و إنما إلقاء الضوء، بأكبر قدر من الموضوعية و التجرد حول هذه الموضوعات. فهذه السلسلة ليست لطرح الآراء و المواقف، و إنما لتوفير المعلومات و زيادة الوعي ببعض القضايا النقدية و المصرفية. لذا، فالهدف الرئيسي منها هو تزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضوع.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - د عبد المنعم السيد علي، مرجع سابق، ص 407، 408.

<sup>2</sup> - د. محمد لكسائي، الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية بالجزائر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004، ص 24.

يوصل المضمون المالي الكلي تأثره بالتبعية القوية للاقتصاد الوطني للصادرات من المحروقات و ما تتميز به أسعار البترول من تقلبات حادة في السوق الدولية للطاقة، وهو ما يؤثر بعمق على الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية.

و لقد أدت العودة للاستقرار الاقتصادي الكلي عام 2000، بعد "الصدمة" الخارجية لعامي 1998-1999 المتمثلة في انخفاض حاد لسعر البترول، إلى إرساء دعائم تعزيز الاستقرار المالي الكلي الذي ميز تطور الاقتصاد الكلي خلال عام 2001، خصوصا النجاعة المالية المبررة بما يلي:

\* الانتعاش المتزايد لميزان المدفوعات، و ملائمة مؤشرات المديونية الخارجية مع استمرارية ثبات سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

\* تعزيز الوضعية المالية العمومية، لاسيما، مع تراكم الادخار المالي، من طرف الخزينة الذي سمح في منتصف عام 2000 بانطلاق برنامج إنعاش اقتصادي على المدى المتوسط (2001-2004) من خلال تحفيز ميزاني للنمو.

\* التحسن الملحوظ في سيولة البنوك المدعومة بتحسين معتبر في السيولة العمومية، وهذا في وضعية تتسم بالانتهاء من تطهير ذمة البنوك العمومية التي بوشر فيها منذ التسعينات.

\* تحسن شروط تمويل الاقتصاد، لاسيما الاستثمارات المنتجة، في وضعية تتسم بتضخم متحكم فيه.

و على أساس النجاعات المالية لعامي 2000 و 2001، تعزز المحيط المالي الكلي في عام 2002، و ذلك على الرغم من تواصل التقلبات المرتبطة بوضعية الاقتصاد العالمي.

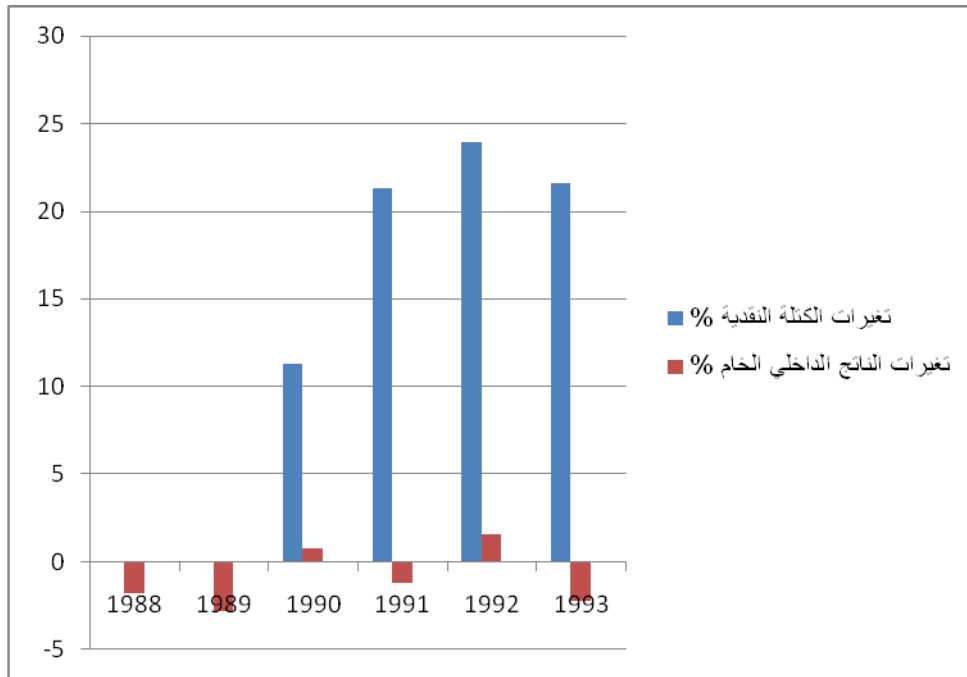
و لقد واصل ميزان المدفوعات الخارجية، على وجه الخصوص، تسجيل فائض في عام 2002، بالنسبة للعمليات الجارية (4.3 مليار دولار) و هو أقل من الفائض المحقق لعامي 2000 و 2001. كما تعزز إعادة تكوين الاحتياطات الرسمية للصرف بوصولها إلى 23.1 مليار دولار في نهاية عام 2002. مع ذلك بقيت وضعية

المالية العامة حسنة نسبيا خلال عام 2002 و هي التي تميزت، في هذا المجال، بالارتفاع الحاد في إنجاز مخطط الإنعاش الاقتصادي للأعوام 2001-2004. و لقد تأثر هذا التطور الإيجابي، إجمالا، من المنظور المالي الكلي، على الوضعية النقدية، و على وضعية السيولة المصرفية و كذلك على سير السياسة النقدية.

### 1-1 الوضعية النقدية بالجزائر 1988-1994

تطورت الكتلة النقدية  $M_2$  بين 1989 و 1990 بنسبة 11.32% في حين لم يتغير الناتج الداخلي الإجمالي سوى بمعدل 0.80% فقط ، وهو ما بين الفجوة بين المؤشرات النقدية والمؤشرات العينية ؛ مما يوحي بوجود كتلة نقدية بدون مقابل مما يساعد على بروز اختناقات تضخمية<sup>1</sup> ، هذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل 2-3: تغيرات الكتلة النقدية والناتج الخام للفترة " 88-96 "



المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من الجدول 1-2.

<sup>1</sup> - عرفت هذه الفترة ظروفاً اقتصادية واجتماعية صعبة قد يكون لها الأثر المباشر على تلك النتائج المسجلة كالمرحلة الانتقالية السخط والتذمر الشعبي ، إضرابات متتالية على مستوى المؤسسات لاسيما الاقتصادية منها ... الخ

## الجدول رقم 2-1: تغيرات الكتلة النقدية والناتج الخام للفترة " 88-96 "

السنوات	تغيرات الكتلة النقدية %	تغيرات الناتج الداخلي الخام %
1988	-	1.8-
1989	-	2.8-
1990	11.31	0.8
1991	21.34	1.2-
*1992	23.95	1.6
*1993	21.62	2.2-
*1994	15.33	1.1-
*1995	10.50	4.3
*1996	-	4.2

المصدر : حسب انطلافاً من معطيات بنك الجزائر

\* بالنسبة لنمو الناتج، المصدر السلطات الجزائرية و تقديرات مصالح FMI

كما تم تسجيل خلال سنة 1990 المؤشرات التالية :

- ارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد بـ 18 % .
- سلبية معدل الفائدة الحقيقي، إذ عرف معدل التضخم بمؤشرات أسعار المستهلك ارتفاعاً ملحوظاً.
- ارتفاع التسرب النقدي بنسبة 12.57 % .
- و بتاريخ 03 جوان 1991 تم الاتفاق بين الجزائر والصندوق النقدي الدولي على الاستعداد الائتماني، إذ تم بموجبه تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مقسمة على أربعة شرائح .
- إن تنفيذ تطبيق هذا الاستعداد عرف بعض الظروف غير الملائمة ، مما جعلها تقف عائقاً أمام تطبيق بنوده المتفق عليه<sup>1</sup>
- وقد استهدف هذا الاستعداد في الجانب النقدي والمالي ما يلي :

<sup>1</sup> - M.E Ben Issad,Algerie :restructuration et reformes economiques 1979 –1993, OPU Algér, 1994, PP :140 – 141.

- تحرير التجارة الخارجية والداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار .
- ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وكذلك أسعار الصرف وتكلفة النقود .
- وقد وضعت الحكومة لتحقيق هذه الأهداف مجموعة من الإجراءات النقدية<sup>1</sup>
- العمل على الحد من الكتلة النقدية M2 يجعلها في حدود 41 مليار دج .
- تخفيض الدينار قصد التقليل من الفرق الموجود بين أسعار الصرف الرسمية و أسعار الصرف في السوق الموازي؛ على أن لا يتجاوز هذا الفرق 25% .
- تعديل المعدلات المطبقة في إعادة التمويل، إذ تم رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 إلى 11.5% بدل 10.5%، وكذا رفع المعدل المطبق على المكشوف من طرف البنوك إلى 20% بدل 15% ، وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية بـ 17% .
- تأطير تدفقات القروض للمؤسسات المختلفة غير المستقلة .
- عند تطبيق برنامج الاستعداد الائتماني اتسم الوضع بتوسع العجز في ميزان رؤوس الأموال الذي وصل 1.23 مليار دولار أمريكي واستمرار انزلاق الدينار حيث وصل \$01 (أمريكي) إلى 18.47 دج بعد ما كان 1 \$ ( أمريكي) يعادل 8.96 دج سنة 1990 فقط ، الأمر الذي أدى بالمؤشرات النقدية والمالية أن تكون على الوضع التالي :
- استمرار سلبية معدل الفائدة.
- ارتفاع التكلفة المتوسطة لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر إلى 14% .
- توسع إعادة التمويل لدى بنك الجزائر بنسبة 66% .
- توسيع القروض المقدمة للاقتصادية بنسبة 31.90% .

<sup>1</sup> - M.E Ben Issad,Algerie, Op, cit p 142..

- نمو الكتلة النقدية ( M2 ) بـ 21.3 % بعد ما كان 11.3 % سنة 1990 .

- تراجع معدل السيولة إلى 53 % بعد ما كان 64 % سنة 1990 .

- استمرار ارتفاع معدل التضخم بمؤشر أسعار الاستهلاك حيث وصل إلى 22.8 %<sup>1</sup>

### 1-2 الوضعية النقدية بالجزائر 1994-1998:

نتيجة العراقيل والقيود التي وقفت أمام إعادة التوازن الداخلي والخارجي<sup>2</sup> لجأت حكومة إلى الصندوق النقدي الدولي لإبرام برنامج تكييفي معه لمدة سنة تغطي الفترة من 1994/04/01 إلى 1995/03/31 ومن البنود التي أستهدها الإنفاق :

- تحقيق نمو مستقر ومقبول بنسبة 3 % في 1994 و 6 % في 1995 .

- تخفيض حدة التضخم.

- تحرير التجارة الخارجية.

وقد استهدفت السياسة النقدية دعم سعر صرف الدينار بالحد من الضغط التضخمي عن طريق تخفيض معدل التوسع النقدي (M2) إلى 14 % لفترة البرنامج مقارنة بـ 21 % في 1993 وكذا :

- رفع معدل إعادة الخصم إلى 15 % .

- جعل معدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدية عند مستوى 20 %

- معدل السحب على المكشوف للبنوك على بنك الجزائر يعادل 24 % .

- التخلي عن استعمال الوسائل المباشرة لمراقبة قروض الاقتصاد لإحلال مكانها الوسائل غير المباشرة .

<sup>1</sup> - بن عبد الفتاح دحمان ، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكييف للصندوق النقدي الدولي- دراسة حالة الجزائر -الجزائر ، جامعة الجزائر ، معهد العلوم الاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكتوبر 1997 م ، ص ص : 181 - 185 .

<sup>2</sup> - Banque D'Algérie : -Expose de Programme économique et financier soutenu par un accord de confirmation avec le Fond Monétaire International . Avril 1994.

و في سنة 1995 وافق الصندوق النقدي الدولي على تقديم قرض للجزائر يندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض ليمتد إلى ثلاث سنوات ( 22 ماي 1995 - 21 ماي 1998 )، وقد حدد مبلغ الإتفاق بـ 1.169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي 127.9 % من حصة الجزائر<sup>1</sup>.

ومن بين البنود التي استهدفها الاتفاق :

- التأكيد على سياسة الضبط المالي للتخفيف من حدة التضخم .
- السعي لإرساء نظام الصرف واستقراره وكذا إنشاء سوق ما بين البنوك للعمليات الصعبة، مع إنشاء مكاتب للصرف ابتداءً من الفاتح جانفي 1996، وكذا العمل على تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الجارية الخارجية.
- دعم تحرير التجارة الخارجية وذلك بالتخفيف من الإجراءات إذ ركز الخطاب على إعادة هيكلة الضريبة الجمركية حيث سيتم تخفيضها إلى نسبة 50 % كحد أقصى .
- التركيز على التخفيض التدريجي لعجز الميزان الجاري الخارجي ، إذ ستم تدنيته لمعدل 6.9 % من الناتج الداخلي الإجمالي خلال 1994 / 1995 وبمعدل 2.2 % من الناتج الداخلي الإجمالي خلال 1997 / 1998 .
- ترقية الادخار الوطني بـ 5.5 نقطة بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي بين 1994 و 1995/1997 و 1998.
- إقرار توسيع نطاق الضريبة على القيمة المضافة وتقليص مجال الإعفاءات الضريبية.
- و من أجل تحقيق الأهداف أعلاه<sup>2</sup> تم اتخاذ الإجراءات التالية:
- إتباع تسيير مالي صارم يضبط المالية العامة خلال السنوات الثلاث القادمة وكذا ترقية النظام الجبائي بجعله مرناً وفعالاً ؛ الشيء الذي قد يبعد الحكومة من اللجوء إلى التمويل بالعجز مما يمكن من إتباع سياسة نقدية صارمة في نهاية 1995 بمعدلات فائدة حقيقية موجبة دائنة؛ مما يحث الأعوان الاقتصاديين لزيادة مدخراتهم .

<sup>1</sup> - Banque d'Algerie :-Lettre de transmission – demande d'Accord appuyé par le mécanisme élargi du crédit du FMI - Mémoire sur les politiques Economiques et financières de l'Agerie pour la période Avril 1995 – Mars 1998 .

<sup>2</sup> - بن عبد الفتاح دحمان ، مرجع سابق ، ص ص: 195 - 199 .

- السعي لتحسين أدوات السياسة النقدية خاصة، وترقية النظام المصرفي، إذ تم إدخال أداة نظام الاحتياطي الإجباري سنة 1994 لتنمية إمكانيات مراقبة السيولة النقدية بتسقيف إعادة الخصم للبنوك التجارية من طرف بنك الجزائر.
- التحول نحو الرقابة غير المباشرة للسياسة النقدية التي كانت نقطة استهداف منذ ماي 1995 كما تم إدخال عمليات البيع بالمزاد العلني في السوق النقدية ، وهذا في شكل مزايدات القروض .
- هيكلة المعدلات المباشرة خاصة في ما يتعلق بمعدل إعادة الخصم ومراجعة إجراء المزايدات للسندات على الحساب الجاري والعمل على تسهيل إدخال عمليات السوق المفتوحة في 1996 .
- تشجيع إنشاء البنوك والهيئات المالية التجارية الخاصة بتنشيط المنافسة في النظام المصرفي ونمو فعالية إجراءات الوساطة المالية .
- إجراء إعادة هيكلة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وتكامله مع الجهاز المصرفي، وقد تم تنفيذ ذلك خلال السداسي الأخير سنة 1997 بهدف إنعاش الادخار وتأمين سياسة صارمة لتغطية التأجير من طرف هيئات التسيير العقاري لتمويل السكن الاجتماعي .

### 1-3 الوضعية النقدية بالجزائر 1995-2000

منذ سنة 1996، أصبحت شبه النقود تمثل أكبر حصة من الكتلة النقدية M2، ويفسر هذا بأن معظم عمليات التبادل بين الأفراد والمؤسسات أصبحت تتم عن طريق الجهاز المصرفي، وسبب ذلك يعود إلى عمليات التطهير المالي والنقدي التي قامت به السلطات عند امتصاص السيولة الفائضة من التداول، وخلال سنة 1997 وصلت الكتلة النقدية إلى 1085.8 مليار دج بزيادة 18.66 % بالمقارنة مع 1996 وطوال الفترة 1993-1997 كان النمو السنوي المتوسط بالنسبة لـ M2 في مستوى 11.6 % الذي يسمح بتحسين صافي في سيولة الاقتصاد التي انتقلت إلى 0.40 في 1997، ونسبة النقود الائتمانية بالنسبة لي الكتلة النقدية M2 في مستوى



0.31 وبالمقابل فإن ودائع تحت الطلب تراجعت إلى 0.37 في 1993، 0.33 في 1995 ثم 0.31 في 1997، وبالموازاة مع ذلك فإن الودائع لأجل سجلت زيادة وانتقلت نسبة شبه النقود بالنسبة لـ M2 من 0.29 % في 1993 إلى 0.35 % في 1995 و 0.38 % في 1997.

وفي سنة 1998 عرف هيكل الكتلة النقدية استقرارا نسبيا بالمقارنة مع السنوات السابقة. فالتداول الائتماني يمثل 30.34 % من الكتلة النقدية في 1998 مقابل 31.22 في سنة 1997 رغم الانخفاض الضعيف فإن تفضيل الاحتفاظ بالأوراق النقدية يبقى مسيطرا في المبادلات بأداة المتاحات النقدية، بينما حصة الودائع تحت الطلب للأعوان لدى البنوك، الخزينة العامة ومركز الصكوك البريد انتقلت من 30.78 % سنة 1997 إلى 32.84 % في 1998 لتعود في سنة 1999 إلى الانخفاض قليلا ثم ترتفع إلى نسبة 33.17 % في سنة 2000<sup>1</sup>.

تطور هيكل الكتلة النقدية من سنة 1993 إلى سنة 2000 لصالح شبه النقود، وهذا يعود إلى نتائج إطار برنامج التعديل الهيكلي .

وفي 31 ديسمبر 1999، ارتفعت الكتلة النقدية M2 إلى ما يقارب 1463.4 مليار دج مقابل 1287.9 مليار دج في نهاية 1998 وهو ما يمثل إبطاء لإيقاع نموها الذي انتقل من 19.1 % في 1998 إلى 13.6 % في 1999 وهذا المعدل أقل من إقاع نمو قيمة الناتج الداخلي الخام (14.6 %) الذي عدل قليلا نسبة سيولة الاقتصاد التي انتقلت من 42.6 % في 1998 إلى 43.2 % في 1999 هذا التوسع النقدي يأتي رغم تقلص الموجودات الخارجية التي انتقلت من 280.71 مليار دج في نهاية ديسمبر 1998 إلى 174.5 مليار دج وهي نتيجة طبيعية لانخفاض احتياطات الصرف الإجمالية.

أما معدل مجمع شبه النقود فقد ارتفع إلى 21.9 % في نهاية ديسمبر 1999، وهو أكبر من ذلك المسجل في 1998 وهو 15.7 %. أيضا الودائع تحت الطلب لدى

<sup>1</sup> - Banque d'Algérie، *Evolution économique et Monétaire en Algérie*، Rapport، 2000 P.62

البنوك فقد تقلصت بقوة فقد انتقلت من 25.1 % في نهاية 1998 إلى 6.1 % في نهاية 1999.

الوسائل النقدية الموضوعة في التداول تسجل معدل نمو مرتفع نسبيا بالنسبة لمعدل الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم حوالي أكبر من (4 مرات). هذه الزيادة في عرض السيولة ناشئة من التوسع في الكتلة النقدية M2 وتشكلت في النقود الأكثر استقرارا (أقل سيولة) وهي ودائع لأجل التي ارتفعت بمعدل 21.9 % في 1999 مقابل 9.51 % في 1998.

أما نسبة شبه النقود على الكتلة النقدية M2 فتميزت بنمو ثابت، وقد انتقلت كالاتي من:

0.29 في 1993 إلى 0.34 في 1994، 0.35 في 1995، 0.36 في 1996، 0.38 في نهاية ديسمبر 1997، 0.37 في نهاية 1998 و0.37 في نهاية 1999، ما عدا سنة 2000 التي انخفضت فيها شبه النقود لصالح زيادة المتاحات النقدية M1.

أما مجمع النقود الائتمانية الذي استقر بالنسبة إلى M2 إلى 0.30 في المتوسط، وتجمع هذا الاستقرار النقدي يعود إلى انخفاض ريثم ارتفاع معدل التضخم (الذي انتقل من 5% سنة 1998 إلى 2.6 % سنة 1999) والذي أدى إلى انخفاض معدلات الفائدة ومعدلات إعادة الخصم بنقطة (انتقلت من 9.5 % إلى 8.5 %).

هذا ما يدعونا إلى التفكير بأن مكونات الكتلة النقدية هي نسبيا أقل سيولة وهي ليست نفس الحالة لأن معدل السيولة ارتفع إلى 0.7 في سنة 1999 بالمقارنة مع سنة 1998 رغم التعبئة الكبيرة للادخار من القطاع المصرفي التي تبقى أيضا غير كافية.

تحليل هيكل سيولة الكتلة النقدية يظهر السيطرة الواسعة للودائع تحت الطلب التي تشهد استقرارا نسبيا في الفترة 1994 - 1995 هذه الودائع كانت أكبر من كتلة الأوراق المتداولة ولكن انطلاقا من 1996، فان القيمتين تقتربان وتعملان على اتجاه النسبة بين الأوراق المتداولة والودائع تحت الطلب نحو الواحد.

كما يجب أن نسجل أن نسبة السيولة قد شهدت انخفاضا ابتداء من سنة 1999 بعدما كانت مرتفعة في سنة 1993 وبفضل برامج التعديل الهيكلي المتوالية تمكنت الجزائر من تخفيض السيولة بالمقارنة مع الناتج الداخلي الخام.

#### 1-4 الوضعية النقدية بالجزائر من 2000-2007:

لقد كان من أهداف برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع المؤسسات النقدية الدولية هو التحكم في نمو التوسع النقدي والحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية، ولكن رغم ذلك استمر الارتفاع السريع للكتلة النقدية بعد انتهاء هاته البرامج بوتيرة تختلف حسب عامل الزمن من جهة، وعامل مكونات الكتلة النقدية من جهة أخرى، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل التالي الذي يبين تطور الكتلة النقدية.

#### الجدول رقم 2-2: تطور الكتلة النقدية و مكوناتها في الجزائر ما بين 1998-2005

الوحدة مليار دج

البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الكتلة النقدية $M_2$	1592.5	1789.4	2022.5	2473.5	2901.5	3354.9	3738	4146.9
1- النقود	826.4	905.2	1048.2	1238.5	1416.3	1631	2160.5	2422.7
1-1 النقود ورقية	390.4	440	484.5	577.2	664.7	781.3	874.3	921
1-2 نقود كتابية	436	465.2	563.7	661.3	751.6	849	1286.2	1501.7
2- أشباه النقود	766.1	884.2	974.3	1235	1485.2	1723.9	1577.5	1724.2

**Source :-** Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2002, p 111

- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2005, p 185.

نلاحظ من خلال الجدول أن تطور الكتلة النقدية ازداد بشكل متسارع بين سنة 1998 و 2005 بمعدل % 160 ويرجع تفسير ذلك إلى عاملين أساسيين هما: الزيادة في الأرصد النقدية الصافية الخارجية والتي ارتفعت من 7.280 مليار دج<sup>1</sup> سنة 1998 إلى 4.4179 مليار دج<sup>2</sup> سنة 2005، إضافة إلى تنفيذ برنامج الإنعاش

<sup>1</sup> - Banque d'Algérie, Evolution économique et Monétaire en Algérie, Rapport 2002, P : 111.

<sup>2</sup> - Banque d'Algérie, Evolution économique et Monétaire en Algérie, Rapport 2005, P : 185.

الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في أبريل 2001 ، حيث خصص له حوالي 07ملايير دولار حوالي 520 مليار دج لمدة متوسطة تمتد إلى ثلاث سنوات من 2001 إلى 2004 .

وبالنسبة لهيكل الكتلة النقدية فقد تراجعت النقود نسبة إلى الكتلة النقدية إلى غاية 2003مقابل ارتفاع نسبة أشباه النقود إلى الكتلة النقدية، ويعتبر كاتجاه نقدي ملائم نتيجة استقرار الأسعار وانخفاض معدلات التضخم ثم عادت نسبة النقود إلى الكتلة النقدية إلى الارتفاع من جديد مقابل انخفاض نسبة أشباه النقود إلى الكتلة النقدية، ويعتبر كتراجع في مصرفية الاقتصاد.

بالنسبة لنسبة النقود الورقية من الكتلة النقدية نلاحظ استقرارها بين 22 % و 24% لتصل إلى 34.46 في 2007 . أما بالنسبة لنسبة النقود الكتابية فعرفت تذبذبا إلى غاية 2001 ثم بعد ذلك أخذت اتجاهها تصاعديا . وتبرز مجتمعات الأصول الخارجية كعامل محدد للإتجاهات النقدية خلال سنة 2004 ، حيث ارتفعت من 9.2325 مليار دج نهاية 2003 إلى 3109 مليار دج نهاية ديسمبر 2004 ، وقد تجاوزت الأصول الصافية الخارجية سنة 2004 الكتلة النقدية في التداول والودائع تحت الطلب وبلغت 5.83% من الكتلة النقدية. وتعتبر هذه ظاهرة نقدية جديدة تميز الاستقرار النقدي في الجزائر وتؤدي دورا محوريا في التوسع النقدي، وأصبحت احتياطات الصرف العامل الأساسي لمقابلات الكتلة النقدية<sup>1</sup> و يمكن توضيح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجدول للفترة 1998-2005 في الجدول التالي:

<sup>1</sup> - Banque d'Algérie، Evolution économique et Monétaire en Algérie، Rapport 2004، PP : 129 – 134

الجدول رقم 2-3: تطور مقابلات الكتلة النقدية من 1998 إلى 2005  
الوحدة: مليار دج.

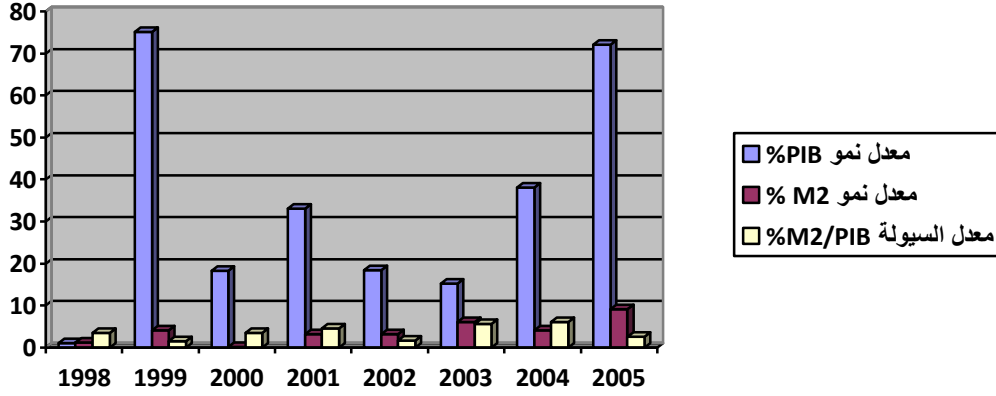
البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الذهب و العملات الأجنبية	280.7	169.6	775.9	1310.8	1755.7	2342.6	3119.2	419.4
القروض للدولة	723.2	847.9	677.5	569.7	578.6	578.6	20.6-	939.3-
القروض للاقتصاد	906.2	1150.7	993.7	1078.4	1266.8	1266.8	1535	1778.3

Source :- Banque d'Algérie, op, cit, p 111

- Banque d'Algérie, , rapport 2005, op, cit p 185.

و فيما يتعلق بمقارنة نمو الكتلة النقدية بنمو الناتج الداخلي الإجمالي، تم ملاحظة ارتفاع معدلات السيولة المحلية، خلال الفترة 1998 و 2005 مما يوحي باستمرار الإنتاج النقدي حيث تجاوز **50%** لتصل إلى 52.57% سنة 2006 إلى 57.63% في سنة 2007 ليشكل قاعدة إرساء لاتجاه تصاعدي جديد مع ذلك و خارج ودائع قطاع المحروقات، مقدرة كمتغير تقريبي و مقارنة مع إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات يعتبر معدل السيولة مستقر. و هذا ما يمثله الشكل التالي:

## الشكل رقم 2-4: تطور الكتلة النقدية مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي من 1998 إلى 2005



المصدر: من إعداد الباحث انطلاقاً من تقارير بنك الجزائر

يمكن القول أن نوعية الاستقرار النقدي الذي ميز التطورات النقدية و القرضية، خلال هذه السنوات الأخيرة، لم يتم إعاقة بانتعاش معدل التوسع النقدي في 2006، تم في 2007، لا سيما و أن التضخم الأساسي لا يزال تحت السيطرة.

### 2- سير السياسة النقدية بالجزائر:

ورثت الجزائر نظاماً مصرفياً قائماً على أساس ليرالي<sup>1</sup> كون فرنسا المستعمرة من دعاة الرأسمالية، ولكن بعد الاستقلال انتهجت السلطات الحاكمة آنذاك سياسة التخطيط المركزي، فلم تكن السياسة النقدية منفردة ببرنامج مالي مستقل عن بقية البرامج التنموية الوطنية، فقد كان إنشاء النقود خاضع لاحتياجات مختلف القطاعات دون دراسة دقيقة للنتائج المترتبة عن ذلك ليعرف هذا النموذج التنظيمي نقائص من الجانبين النظري و التطبيقي.

كل هذا نجم عنه اختلال وظيفي و هيكلية لا يزال مستمرا على الجهاز المصرفي، وعلى هذا الأساس كان على السلطات الجزائرية وضع سياسة اقتصادية تتماشى و متطلبات العصر و تحديد سياسة نقدية قوية و مستقلة و مكتملة للسياسة الاقتصادية التنموية، إلا أن هذا الهدف تعرض لقيود عدة نجملها فيما يلي:

<sup>1</sup> - أحمد هني "العملة و النقود" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 139.

وجود ديون كبيرة ناتجة عن نظام التخطيط المركزي.

- ❖ استغلال الإمكانيات الوطنية بنسب منخفضة عن قدرتها الحقيقية.
- ❖ تأثير النقابة الوطنية في الحوار بين الأعوان الاقتصاديين قصد الدفاع عن القدرة الشرائية، و إبعاد كل الاعتبارات الخاصة التي تحدد الأجور تبعا للإنتاجية.
- ❖ غياب الحوار الوطني حول ضرورة التعديل و كيفية توزيع التكاليف.
- ❖ التسرب الكبير للنقود خارج القطاع المصرفي و الذي يحد من نشاطها.
- ❖ عجز أغلب المؤسسات العمومية مما جعلها لا توفى بالتزاماتها تجاه البنوك وبالتالي عدم تسديد الديون.

و قيود أخرى كالنمو الديموغرافي الواسع، سلوك الأعوان، الندرة، ... الخ.

و بالتالي لا تستطيع السلطات الجزائرية تطبيق أي سياسة دون مراعاة هذه القيود. لذا حتى تكون السياسة النقدية فعالة، لابد من تطهير ميزانيات البنوك والمؤسسات العمومية على حد السواء، وهذا ما حصل فعلا في السنوات الأخيرة<sup>1</sup> (منذ أواخر سنة 2001).

إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية عموما هو محاولة الإحاطة بظاهرة التضخم و تثبيت الأسعار بإرجاع الاقتصاد إلى توازنه عن طريق التأثير في الكتلة النقدية و ذلك إما بإتباع سياسة توسعية أو إتباع سياسة انكماشية، و بالتالي لبنك الجزائر دور هام، و لقراراته آثار كبيرة على مستوى الاقتصاد الكلي.

إن لمعدلات الفائدة دور هام في استعمالها كمؤثر لدفع السلوك المالي والاستثماري للتعون الاقتصادي، ففي هذا الإطار تكون السياسة النقدية تهدف إلى تحديد معدل الفائدة بحيث تتحقق المساواة بين عرض وطلب السيولة.

و نظرا للدور الكبير الذي يلعبه الجهاز المصرفي في الاقتصاد، فقد عرف إصلاحات متتالية و متعاقبة كانت يحملها قانونية، فبعد إصلاحات 1986 بمقتضى

<sup>1</sup> – Banque d'Algérie (2001) « Décret exécutif n° : 01-310 du 16/10/2001 fixant les conditions de rachat par le trésor des créances que les banques détiennent sur des entreprises publiques et des EPIC dissous » revue Media Bank n° 56 P 13.

القانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القروض أين تم إدخال تغيير جذري على الوظيفة البنكية، ثم سنة 1988. بمقتضى القانون رقم 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988 المعدل و المتمم لقانون 86-12 السابق الذكر، ومضمون قانون 1988 هو إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد و المؤسسات<sup>1</sup> ثم جاءت الإصلاحات الجهوية و التي تمثلت في صدور قانون النقد والقرض يوم 14/04/1990 و الذي يهدف في مجمله إلى وضع الجزائر على عتبة اقتصاد السوق الحر.

عرف قانون النقد والقرض وتعديلاته الإطار المؤسسي للسياسة النقدية و حدد مسؤوليات بنك الجزائر في ذلك، وقد كان الهدف الوسيط للسياسة النقدية خلال الأعوام 94-98 ممثلا بصافي الأصول الداخلية لبنك الجزائر، مع تبيين لأهداف ربع سنوية، وقد برز منذ عامي 2001-2002 النقد الأساسي كهدف وسيط. و سمح إصلاح أدوات السياسة النقدية، التي أرست دعائم تطبيقها منذ عام 1994، بتهيئة عدة أدوات نقدية غير مباشرة لبنك الجزائر، نوجزها فيما يلي:<sup>2</sup>

- معدل مرشد محدد وفقا للتطورات الاقتصادية الكلية وكذا تطور المؤشرات النقدية.
- أدوات السوق النقدية ممثلة في أخذ الأمانات ومزادات القروض عن طريق المناقصات، و تم إدخال نظام لمزادات القروض عن طريق المناقصات ابتداءً من عام 1995، كشكل رئيسي لتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية وكأداة أساسية غير مباشرة للسياسة النقدية.

- وجود نظام احتياطات إجبارية. و تم تدعيم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة بتقديم أداة جديدة في أفريل 2002 ارتبطت منطقيا بحالة فائض السيولة وهي امتصاص السيولة عن طريق إعلان المناقصات، وقد تم امتصاص جزء كبير من فائض السيولة بمبلغ تراوح بين 100 و 160 مليار دج؛ ومن أجل ضمان استخدام فعال لأدوات السياسة النقدية غير المباشرة قام بنك الجزائر في سنة 2003 بتحسين برمجته

<sup>1</sup> - الطاهر لطرش "تقنيات البنوك" ديوان المطبوعات الجامعية - الطبعة الثانية، الجزائر، 2003، ص 194 - 195.

<sup>2</sup> - أنظر - : محمد لقصاصي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004، ص 12-15.



النقدية بمجالات دورية ؛ وقد وضع بنك الجزائر مجاميع النقود القاعدية في المقدمة كهدف وسيط للسياسة النقدية أعاد بنك الجزائر تنشيط أداة الاحتياطي الإلزامي منذ فبراير 2001 وذلك لحمل البنوك نحو تفسير جيد للسيولة وتفادي الأثر السلبي للصدمات الخارجية على السيولة المصرفية، وتم قياس معدل الاحتياطي الإجباري بناء على تطور الاحتياطات الحرة للبنوك و تم رفعه إلى 6.55% في شهر ديسمبر بعد أن كان 4.25% بهدف تقليص إضافي لفائض السيولة المعروضة<sup>1</sup>.

وقد كان الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الاستقرار النقدي عبر استقرار الأسعار، و تم دعم سير السياسة النقدية بتقوية الإشراف على البنوك من طرف بنك الجزائر واللجنة المصرفية، وهذا وفقا للمعايير الدولية، ويتكفل البنك المركزي بإدارة وتوجيه السياسة النقدية. حدد الأمر المتعلق بالنقد والقرض بشكل واضح الإطار القانوني للسياسة النقدية وحدد سلطة مجلس النقد والنقد كسلطة نقدية، ومسؤولية بنك الجزائر في إدارة وتوجيه السياسة النقدية. ويخول مجلس النقد والقرض حسب المادة 62 إصدار النقد ويحدد مقاييس وشروط عمليات بنك الجزائر، ويحدد السياسة النقدية ويشرف عليها ومتابعتها وتقييمها خاصة ما يتعلق بالمجاميع النقدية و القرضية ويحدد قواعد الرقابة في السوق النقدية ويسير وسائل الدفع وسلامتها ويحدد المقاييس والنسب المالية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك. وحسب المادة 35 تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والصراف، توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد ، لذلك يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب توزيع القروض وضبط سوق الصرف<sup>2</sup>.

في سنة 2004 أخذ مجلس النقد والقرض هدف التضخم 3% على المدى المتوسط وعلى حساب تطور المجاميع النقدية والقرض. وحدد نمو الكتلة النقدية بين 14%

<sup>1</sup> - د. مصيطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية و مؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث عدد 2008/06، جامعة ورقلة.

<sup>2</sup> - الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص. 198.

و 15% والقروض للاقتصاد بين 16.5% و 17.5% ، والهدف النهائي للسياسة النقدية هو الاستقرار النقدي عن طريق استقرار الأسعار. فخلال سنوات 2001 - 2004 حددت القاعدة النقدية كهدف وسيط للسياسة النقدية تدعم باستقرار المضاعف النقدي، هذا الهدف الوسيط أخذ بالجمعات الداخلية الصافية لبنك الجزائر خلال الفترة 94-1998.

استخدم كذلك أداة الاحتياطات الإجبارية سنة 2002 كما في سنة 2001 ، ويغير هذا المعدل حسب تطور الاحتياطات الحرة للبنوك ، كما استخدمت سنة 2003، وتم تفعيلها من جديد سنة 2004 لأن مجلس النقد والقرض حدد قواعد وأطر الاحتياطي الإجباري وأصبح هذا المعدل 6.5% في ماي 2004 والهدف من هذه الأداة هو تنظيم السيولة البنكية، أما عمليات السوق المفتوحة لم تستخدم بعد سنة 2002 في السوق النقدي، ولم يتم استخدام بقية الأدوات الأخرى الأمانات، ومزادات القروض بالمناقصة حتى سنة 2005<sup>1</sup>

وقد تعززت الوضعية المالية الخارجية بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، ففائض الرصيد الخارجي تجاوز 13.5% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2003 إلى 15.5% سنة 2004 وأصبحت الاحتياطات الإجمالية 37.5 مليار دولار ما يعادل سنتين من الاستيراد نهاية سبتمبر وانخفضت المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 35% سنة 2003 إلى 25% سنة 2004، وانخفض التضخم من 4% سنة 2003 إلى 3.5% سنة 2004 .

خلال الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2007، ثبت بنك الجزائر المبلغ الإجمالي لاسترجاع السيولة عند حوالي 450 مليار ليتم تعديله لاحق ليصل إلى 1100 مليار دينار اعتبارا من منتصف جوان 2007، من أجل امتصاص المزيد من السيولة. و هكذا برز استرجاع السيولة ليكون الوسيلة الرئيسية الأكثر نشاطا في إدارة السياسة النقدية، مع تسجيل دور متزايد لها في السداسي الثاني من سنة 2007.

<sup>1</sup> -Banque D'Alger, rapport 2005, op.cit , P 71.

كما شكلت وسيلة الاحتياطي الإجباري، التي أعيد تعريف إطارها العملياتي في 2004، وسيلة أخرى نشطة طوال سنة 2007، حيث تمثل ما بين 17% و 20% من السيولات البنكية لدى بنك الجزائر، مساهمة بالتالي في التخفيض من فائض السيولة في سنة 2007.

إن الإدارة المنسقة للسياسة النقدية خلال سنة 2007، المتميزة بتواصل انتعاش التوسع النقدي، و مخاطر التضخم المتزايدة، قد سمحت بإدارة إستراتيجية هدف التضخم بشكل ناجح. بحيث أن معدل التضخم البالغ 3.5% على أساس متوسط سنوي، المسجل في 2007 يعتبر متناغما مع الهدف النهائي للسياسة النقدية حول معدل التضخم عند 3% .

**المبحث الرابع: حدود فعالية السياسة النقدية و ضرورة اللجوء إلى السياسة المالية:**

تعتبر السياسة الاقتصادية عبارة عن مجموعة الإجراءات و التدابير التي تتخذها السلطات العمومية رغبة في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية المسطرة و على رأسها الاستقرار الاقتصادي للبلد. فلكل سياسة آثار مرغوبة و أخرى غير مرغوبة، و لذلك سنحاول أن ندفع الأولى و نقلل من الثانية بسياسات مضادة.

و السياسة النقدية باعتبارها من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية العامة، تسعى إلى تحقيق أهداف محددة مثل استقرار الأسعار أو خفض البطالة أو النمو الاقتصادي أو التضخم، حيث يتم تغيير مجموع النقد المتداول أو معدل الفائدة باستخدام أدوات نقدية تتخذ شكل عمليات السوق المفتوحة أو الودائع أو التوجيهات، فضلا عن سعر الخصم و إعادة الخصم. و كذا نسبة الاحتياطي القانوني، زيادة عن الرقابة على الائتمان بأنواعها الكمي و النوعي و المباشر (الإقناع الأدبي).

غير أن السياسة النقدية تحتاج إلى مساعدة السياسة الاقتصادية و إلى التنسيق بينهما، كما أنها تحتاج أيضا لذلك مع السياسة المالية، فهناك علاقة تبادلية و مساعدة بين السياستين، وهو ما يفرض التنسيق بينهما و هذا ما سنبينه في هذا المبحث.

**1- علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية:**

إن العمليات المالية و النقدية هي وسائل فعالة في الرقابة الاقتصادية العامة، فإن التنسيق بينهما يصبح ضرورة ماسة، ذلك أنهما قد يتعارضان مع بعضهما بصورة تضعفهما معاً، و تمنع السلطات الحكومية من تحقيق أهدافها المرسومة، ويشدد على هذه الضرورة التداخل الموجود بين هذين النوعين من العمليات<sup>1</sup>. يمكن القول إذن، أن التنسيق بين التدابير المالية و النقدية هو أمر ضروري و ذلك بسبب الاختلاف بين طبيعة كل منهما. و هذا ما سيتم تبياناه من خلال التطرق إلى:

- ❖ كيفية التمييز بين السياستين النقدية و المالية و طبيعة العلاقة بينهما.
- ❖ مجال الالتقاء بين السياستين النقدية و المالية.

**1-1 كيفية التمييز بين السياسة النقدية و السياسة المالية:**

يمكن تمييز السياسة النقدية عن السياسة المالية بشمول الأولى على الأدوات التي تصمم للتأثير على عرض النقود سواء تعلق الأمر بتكلفة و توفير النقود للقيام بدوره في النشاط الاقتصادي و شمول الثانية على الإيرادات التي تضم الضرائب و الرسوم و إدارة الدين العام و النفقات العامة. بعض أنواع الضوابط النقدية لها علاقة وطيدة بالسياسة المالية و لكن بعضها الآخر مستقل نسبياً و يمكن تمييز ما يلي:

- 1- الإجراءات التي تتخذ التأثير في حجم و تكلفة الأموال و التي يمكن أن يقدمها النظام المصرفي للقطاع الخاص في الاقتصاد<sup>2</sup>.
- 2- مختلف الإجراءات التي تصمم للتأثير في توفير و تكلفة الأموال التي تقدم لتمويل أنواع خاصة من النفقات و التنظيمات الخاصة بالائتمان و تقديم التمويلات الخاصة.
- 3- برامج القروض التي تقوم بها الحكومة للتأثير على كمية أو تغيير تكلفة الائتمان المتاح لأنشطة خاصة في القطاع الخاص.

<sup>1</sup> - عبد المنعم السيد علي "نزار سعد الدين العيسى" مرجع سابق، ص 382.

<sup>2</sup> - عطية عبد الواحد "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل الدخل في التنمية الاجتماعية، ضبط التضخم"، دار النهضة العربية، مصر، 1993، ص 121.

إن الإجراءات الأولين من الضوابط النقدية يتم تنفيذها بواسطة البنك المركزي عن طريق أدوات السياسة النقدية مثل تغيير حجم الاحتياطي النقدي القانوني و سياسة السوق المفتوحة، و ترتبط هذه الإجراءات ببرنامج الحكومة. و يتم تنفيذ برامج القروض غالبا بواسطة إدارات المؤسسات و ليس بواسطة البنك و لها علاقة جزئية بسياسة الميزانية عادة.

بالإضافة إلى ما سبق تم تقديم معيارين آخرين للفرقة بين السياسة النقدية و المالية<sup>1</sup> **المعيار الأول:** معيار السوق، حسب هذا المعيار فإن السياسة النقدية تتكون من كل الإجراءات التي لها علاقة مباشرة بالصفقات الحكومية الأخرى في سوق الائتمان أما السياسة المالية فهي تضم كل الإجراءات التي ترتبط بكل الصفقات الحكومية الأخرى. إن هذا المعيار للتمييز يبدو من الناحية النظرية واضحا، إلا أنه يحتوي على عيب هو أن جزء من المدفوعات التي يتم تحصيلها في ميزانيات السلطات المحلية سوف تعتبر بمثابة سياسة نقدية و لكنها ليست كذلك.

**المعيار الثاني:** يتعلق بجهاز واضح السياسة، فالجهاز الذي يوضح السياسة النقدية ليس هو نفس الجهاز بالنسبة للسياسة المالية و يقف البرلمان كعامل محدد في النهاية فهو الذي يحدد ميزانية الدولة و اتجاه نشاط الدولة الاقتصادي و الاجتماعي. و بصفة عامة فإنه يمكن التمييز بينهما نظرا لاختلاف طبيعة كل منه<sup>2</sup>

1- تنحصر العمليات النقدية في القطاع المصرفي و المالي، بينما تكون العمليات المالية واسعة النطاق من حيث حجمها و مداها.

2- إن الإجراءات النقدية سريعة و مرنة نسبيا، و يمكن تعديلها في وقت قصير جدا مثل التغيرات في أسعار الفائدة أو الخصم أو نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، أما التدابير المالية فتكون بطيئة و مقيدة لأسباب دستورية و قانونية عموما.

<sup>1</sup> - Hansen bent, The economic theory of fiscal policy ; tondon 1967 pp 30-38

<sup>2</sup> - H.C. Combs, Role of central banks in economic development Karatchi, 1964, p 2

3- تكون التدابير المالية ذات تأثير فعال في تشجيع التوسع الاقتصادي، و لكنها تكون أقل من ذلك في كبح التضخم، أما الإجراءات النقدية فهي تحد بشكل فعال من التيارات التضخمية عندما تتخذ إجراءات انكماشية بواسطة أدوات السياسة النقدية، في حين تكون ذات أثر أقل في تشجيع التوسع.

### 1-2 طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية و المالية:

حدث نقاش طويل بين أنصار السياسة النقدية بزعامه ملتون فريدمان و أنصار السياسة المالية بزعامه والتر هيلر حول استخدام السياسة النقدية أو السياسة المالية، غير أن بعد هذه المناقشة تقرر أن السياسة المالية و السياسة النقدية لكل منهما مسوغات لأهدافها، إلا أن المناقشة الحديثة هي: هل يجب أن تمارس السياستان تأثيرات واحدة لتحقيق نفس الهدف أم ينبغي أن تكون إحداهما موازنة و أداة علاجية للأخرى؟

إن التوازن الاقتصادي (عدم وجود انكماش أو تضخم) يمكن أن يتم بسياسة نقدية مضادة أو محايدة للسياسة المالية، فيمكن للحكومة إذا رغبت في التوسع في الائتمان أن يقوم البنك المركزي بتخفيض معدل إعادة الخصم، إلا أن السياسة الميزانية بطيئة و ثقيلة فهي تنتظر التصويت عليها لمدة طويلة، و من الأفضل أن تكون السياسة النقدية تسير في نفس اتجاه السياسة المالية و تكملها و تدعمها و لا تعوقها و الأسباب التي تدعو لذلك هي:<sup>1</sup>

1- عادة ما توجه الانتقادات إلى البنوك عندما تبالغ في تمويل نفقات القطاع العام عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي، كما يوجه اللوم إلى الحكومة عندما تلجأ إلى تمويل نفقاتها من خلال النظام الضريبي، وهذا يعني أنه تم توجيه اللوم إلى السياسة النقدية في الحالة الأولى و إلى السياسة المالية في الحالة الثانية و هو ما يتطلب عدم التركيز على سياسة دون أخرى.

<sup>1</sup> - حميدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص ص 225-226.

- 2- تستخدم السياسة النقدية للتحكم في الكتلة النقدية المتداولة، و لكنها غير كافية لتحقيق ذلك إذ لا بد أن يتم استخدام السياسة المالية و سياسة الأجور و الأسعار و الدخل طالما أنه يشترط لفعالية السياسة النقدية في إيجاد الموارد المالية الضرورية للاستثمارات عن طريق الاقتراض، أن يكون الأفراد على استعداد لقبول مستويات أسعار الفائدة المختلفة و درجة منافسة الاستثمار الخاص، و نفس الملاحظة عندما تستخدم السياسة المالية و حدها لتنشيط الاستثمار الخاص بتخفيض الإنفاق الحكومي أو العام حيث يمكن أن يؤدي هذا إلى انخفاض هذا النوع من الاستثمار عوضاً من محاولة زيادة خاصة في الدول النامية التي تعاني من تبعية لاقتصاديات الدول الصناعية، و هذا يعني وجوب الاعتماد على السياسة النقدية لتشجيع الاستثمار و التحكم في معدل الصرف و تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- 3- عندما لا تعمل السياستين في نفس الاتجاه فإن النتيجة هي حدوث انقسامات و اضطرابات اقتصادية إذا ما قامت السياسة المالية على حدى و سلكت السياسة النقدية طريقاً مخالفاً و مستقلاً، وهذا يحدث عندما تتعاقب حكومات متعددة في دولة واحدة و تتضاد كل حكومة بسياسة مخالفة لحكومة أخرى.
- 4- لا يمكن للسياسة النقدية بمفردها أن تتحمل الأضرار و الصدمات في مكافحة التضخم و لا بد من تكامل و تكافل السياسة المالية في هذه الأمور إذ يتطلب الأمر استخدام أدوات للتأثير على جانب الطلب، و يصلح لهذه المهمة السياسة المالية.
- 5- بينت التجارب العملية أنه عندما سادت حالة الكساد في فترة السبعينات في الدول الصناعية الكبرى لجأت السلطات الاقتصادية في هذه الدول إلى استخدام كل من السياستين معاً للخروج من هذه الأزمة.

6- و قد بينت التجارب أيضا أن السياسة النقدية التوسعية وحدها يمكن أن تؤدي إلى تحقيق نوع من الانتعاش في الاقتصاد، غير أنها تصل إلى درجة عدم القدرة في الحالات الأخرى و بهذا أدركت الحكومات ضرورة إتباع مزيج من السياسات النقدية و المالية.

7- كما أن التنسيق بين السياستين من حيث الاتجاه و التوقيت يصبح من الأمور الضرورية و لا يمكن للدولة أن تهمل ذلك، لأن التغاضي عن ذلك يعني تفويت الفرصة على تلك الدولة لتحقيق ما تنشده من أهداف.

## 2- التنسيق بين السياستين النقدية و المالية:

إن السياسة الاقتصادية بمعناها الواسع تجمع كل الإجراءات التي تحكم سلوك عمل السلطات العامة و هي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية، أما بمعناها الضيق تنحصر في جانب واحد من الجوانب الثلاث للتدخل (السياسة المالية، السياسة النقدية، التدخل المباشر من خلال القيود، و الترخيص)، فهي بذلك تقوم بالرقابة المباشرة للتغيرات الأساسية للاقتصاد الوطني<sup>1</sup>. و عليه فإن السياسة الاقتصادية بالمعنى الواسع يمكن أن تضم السياسة النقدية و المالية و بالطبع السياسة التجارية تدرج تحت السياسة الاقتصادية فهي جزء منها و تخصص بأمور الصادرات و الواردات و شروطه مع الأخذ في الاعتبار الآثار المترتبة على عدم وجود التنسيق.

## 2-1 أهمية التنسيق بين السياسة المالية و النقدية:

أثبت الواقع العملي ، أن السياسة المالية تكمل السياسة النقدية. فكل منهما يؤثر في حجم الإنفاق الكلي أو الطلب الفعلي، و بالتالي تسهم كل منهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و المحافظة عليه. و في حين أن يكون تأثير السياسة النقدية في حجم الإنفاق الكلي، عن طريق التغييرات في عرض النقود و حجم الإئتمان المتاح، و تكلفته و شروطه، فإن أثر السياسة المالية في حجم الإنفاق الكلي، ينصرف من

<sup>1</sup> - أحمد جامع، "التحليل الاقتصادي الكلي"، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، 1990، ص 241.



خلا النفقات العامة، مقدارها و مصدر تمويلها، و تأثير كل منهما على مختلف الدخول، و أوجه الإنفاق المختلفة للأفراد و المشروعات الخاصة و العامة<sup>1</sup>.

ففي حالات التضخم و ارتفاع الأسعار، تلجأ الدولة إلى تخفيض حجم الطلب الفعلي، عن طريق العمل على ضغط النفقات العامة، و زيادة الإيرادات العامة. أي إحداث فائض في الموازنة الهامة للدولة، و ذلك لتقليل السيولة في الاقتصاد و امتصاص جزء غير يسير منها، و في الوقت نفسه، تستخدم السلطة النقدية الأساليب والأدوات الفنية المختلفة للسياسة النقدية لتقليل عرض النقود و حجم الائتمان المتاح، و زيادة تكلفته، و في حالات الركود و الكساد، تلجأ الدولة إلى زيادة الطلب الفعلي، عن طريق العمل على زيادة الطلب الكلي، من خلال زيادة النفقات العامة، و تخفيض الإيرادات العامة، أي إحداث عجز في الموازنة العامة، و اللجوء إلى الإصدار الجديد لتمويل هذا العجز. و في ذات الوقت تستخدم السلطة النقدية، الأساليب و الأدوات الفنية المختلفة للسياسة النقدية لزيادة عرض النقود و حجم الائتمان الممنوح للعملاء، الشركات و الأفراد، و تخفيض سعر الفائدة، و بالتالي تكلفته، و تسهيل الشروط للحصول على الائتمان، و هو ما يطلق عليه سياسة النقود الرخيصة.

يتضح جليا أن الواقع العملي و الحاجة، يدفعان إلى التنسيق و الاتساق، بين السياسة النقدية و السياسة المالية في جميع الأوقات. و هذا ما يعني التنسيق بين وزارة المالية و المصرف المركزي، بحيث تسير السياسة النقدية، في الطريق نفسها التي تسير فيه السياسة المالية. و بما أن السياسة المالية تتضمن النفقات العامة و الإيرادات العامة و الموازنة العامة، و تدخل ضمن اختصاص السلطة التشريعية، للموافقة على الإنفاق و الإيراد و الموازنة العامة و تحتاج إلى بعض الوقت، فإن الضرورة و الحاجة يقتضيان البدء فورا بإتباع السياسة النقدية، لأنها أكثر مرونة من السياسة المالية، لمعالجة الواقع الاقتصادي ريثما يتيسر تطبيق السياسة المالية، و إدخالها في حيز التطبيق الفعلي.

<sup>1</sup> - د. أحمد زهير شامية، د. صالح خصاونة، د. محمد ظافر محبك، مبادئ الاقتصاد، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، 2008، ص 424-425.

و هكذا يبدو جليا ضرورة تكامل كل من السياستين النقدية و المالية، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

## 2-2 إجراءات التنسيق بين السياسة النقدية و المالية:

إن التنسيق الكفاء بين السياسة النقدية و السياسة المالية يتطلب دعم مؤسسة وتنفيذية، و لهذا سنحاول تقديم بعض العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار في تحديد المزيج من السياستين<sup>1</sup>:

- خصائص المرحلة التي يمر بها الاقتصاد من ركود أو كساد أو انتعاش و ازدهار وأهمها اتجاهات الطلب الكلي و الإنتاج و الأسعار و البطالة و ميزان المدفوعات الخارجية.

- الفترة الزمنية التي يحتاجها تغيير أو تعديل كل من السياستين و هذه تختلف من نظام سياسي إلى آخر. فقد يتطلب مثلا تغيير الإنفاق الحكومي و الضرائب فترة أطول من تغيير كمية النقود في التداول أو أسعار الفائدة بالنظر لما يحتاجه من موافقات تشريعية.

- في ضوء ما أوضحناه من اختلاف بين السياستين في تأثيرهما على القطاعات المختلفة يجب تحديد الأهداف الفرعية بالإضافة إلى الهدف الرئيسي من السياستين. لأن كيفية استخدامهما لا تؤثر على الناتج القومي الإجمالي فقط و إنما تؤثر أيضا على تركيبة الناتج القومي أي تقسيمه بين استهلاك و استثمار و مشتريات حكومية و صادرات و استيراد.

نخلص من كل ما سبق أنه من الضروري أن يعمل كل من السلطة المالية والسلطة النقدية (البنك المركزي و وزارة المالية) سويا في مراحل التصميم و التنفيذ و المراقبة للسياسات النقدية و المالية، وعند الضرورة يشتركان في تعديل و تنقيح السياسة الاقتصادية الكلية.

<sup>1</sup> - دنزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية، و دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2001، ص 352.

و لكن يشترط الإعلان بطريقة مستمرة عن كافة التطورات الاقتصادية و التغيرات في السياسة الاقتصادية الكلية<sup>1</sup>. كما يتضح أن التنسيق بين السياسة المالية و النقدية على المستوى العملي يعد أمراً حتمياً.

### 3- الفعالية النسبية للسياسة المالية و النقدية:

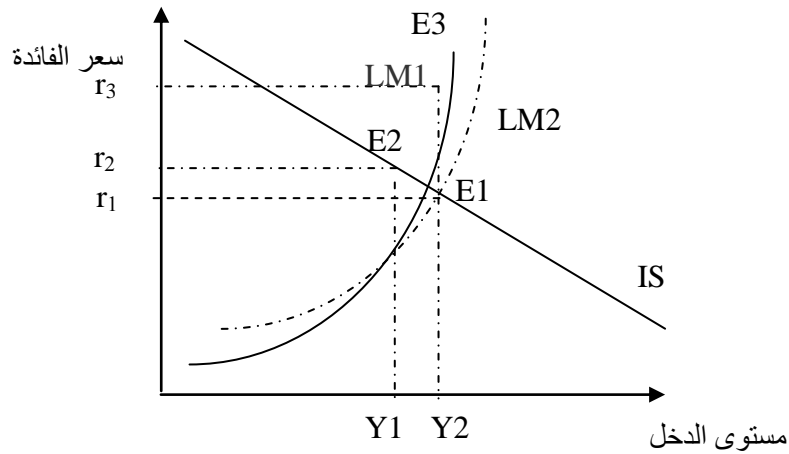
إن فعالية السياسة المالية و النقدية تقاس بالمضاعف المالي و النقدي على التوالي، فالأول يساوي نسبة التغير في الدخل على التغير في الإنفاق (التغير في مستوى الضرائب) و الثاني يساوي نسبة التغير في الدخل على التغير في الكتلة النقدية. فما هي السياسة الأكثر تأثيراً على الدخل و التوظيف، هل هي السياسة المالية أو النقدية؟ إن الكيترين يعتقدون أن السياسة المالية هي أكثر فعالية، أما النقديون و الكلاسيكيون الجدد لهم رأي مخالف. فكل قرار يؤدي إلى انتقال منحنى IS من وضع إلى وضع يسمى سياسة مالية، و كل قرار يؤدي إلى انتقال منحنى LM يسمى سياسة نقدية.

<sup>1</sup> – De List Worrel, « Monetary and Fiscal coordinations in small open economies international monetary fund » working paper, n° 56, 2000, p 1.

### 3-1 الفعالية النسبية للسياسة المالية: 1

إن فعالية السياستين تتوقف على ميل كل من المنحنيين كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 2-5: التوازن في سوقى السلع والخدمات والنقود



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1994، ص 284.

إن ميل منحنى IS هو:  $\left(\frac{d_i}{d_y} = -\frac{1-c+ct}{r}\right)$  وإشارته سالبة دلالة على أن هذا

المنحنى متناقص و بالتالي العلاقة عكسية بين الدخل و سعر الفائدة. ينتقل المنحنى جهة اليمين أو جهة الشمال إذا تغير ثابت المعادلة، كما أن العوامل المؤثرة في الثابت هي الإنفاق الحكومي، الاستهلاك المستقل، الاستثمار المستقل، فإذا زادت العوامل الثلاث الأولى فإن منحنى (IS) ينتقل جهة اليمين و يترتب عن ذلك زيادة مستوى دخل التوازن عند نفس مستوى سعر الفائدة.

إن العوامل المؤثرة في ميل منحنى (IS) هي: حساسية الاستثمار لسعر الفائدة (r)، المعدل الحدي للاستهلاك (c) و معدل الضريبة، فإذا كانت (r) كبيرة أي أن الاستثمار حساس جدا لسعر الفائدة فإن المنحنى يكون أكثر استواء، أما إذا كان معدل الضريبة مرتفعا فإن المنحنى يكون أكثر انحدارا و بالتالي فإن السياسة المالية

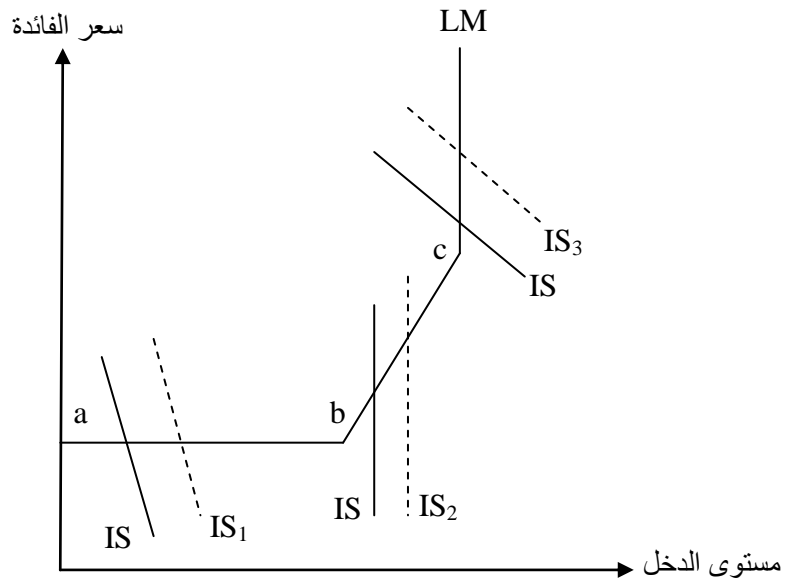
<sup>1</sup> - سامي خليل، الكتاب الأول في نظرية الاقتصاد الكلي، المفاهيم و النظريات الأساسية، الكويت 1994، ص 567.

تكون غير فعالة في حالة الاستواء و تكون فعالة جدا في حالة الانحدار الشديدة. إن العامل المهم الذي يؤثر في انحدار منحنى (IS) هو حساسية الاستثمار لسعر الفائدة. إن الاستثمار بالنسبة لكثير و أتباعه يرتبط بالدرجة الأولى على توقعات مستوى الطلب النهائي و بالتالي فهو ضعيف الحساسية بالنسبة لسعر الفائدة و يكون منحنى (IS) أكثر انحدارا.

مما سبق يمكن تلخيص فعالية السياسة المالية فيما يلي<sup>1</sup>:

تتعلق السياسات المالية بالتغيرات في الإنفاق الحكومي و الإعانات و الضرائب بشقيها. كما تتعلق السياسات النقدية بالتغيرات في عرض النقود و تسهيل الإئتمان أو تصعيبه. وتعد السياسة المالية فعالة تماما إذا أدى التغير في الإنفاق الحكومي إلى التغير في مستوى الدخل مضروبا في المضاعف .

### الشكل رقم 2-6: فعالية السياسة المالية



المصدر: د. بسام الحجار، د. عبد الله رزق، مرجع سابق، ص 275.

على الجزء **ab**، يكون منحنى **LM** ذا مرونة تتراوح بين صفر و ما لانهاية و يرجع ذلك إلى أن منحنى الطلب على النقود لدافع المضاربات يكون مرنا مرونة لانهاية.

<sup>1</sup> - د. بسام الحجار، د. عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 2010، ص 275.

على الجزء  $bc$  يكون منحنى  $LM$  عديم المرونة تماما بالنسبة لسعر الفائدة أي ذا ميل يساوي ما لانهاية و يرجع ذلك إلى أن الطلب على النقود لدافع المضاربات يكون عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة.

\* تكون السياسة المالية ذات فعالية تامة إذا كان المنحنى  $LM$  مرنا مرونة لا نهائية.  
\* تكون السياسة المالية عديمة الفعالية إذا كان منحنى  $LM$  ذا ميل يساوي ما لا نهاية أي عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة.

\* إذا كان ميل منحنى  $LM$  بين صفر و ما لا نهاية فإن السياسة المالية تكون ذات فعالية إذا كان المنحنى  $IS$  عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة ( أي كان ميله يساوي ما لا نهاية أي خطأ رأسيا) في حالة كون الاستثمار عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة.

\* تكون السياسة المالية ذات فعالية بسيطة جدا إذا كان منحنى  $IS$  مرنا مرونة لا نهائية أي إذا كان الاستثمار مرنا مرونة لا نهائية بالنسبة للتغيرات في سعر الفائدة.

\* تزداد فعالية السياسة المالية كلما كان منحنى  $LM$  ذا ميل يساوي الصفر أي كلما زادت مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة.

\* تزداد فعالية السياسة كلما قلت مرونة منحنى  $IS$  أي كلما قلت مرونة الطلب على الاستثمار بالنسبة للتغيرات في سعر الفائدة.

### 3-2 الفعالية النسبية للسياسة النقدية:

إن ميل المنحنى  $LM$  هو  $\frac{d_i}{d_y} = \frac{K}{M}$  في الشكل رقم 2-3 و إشارته موجبة دلالة على أن هذا المنحنى متزايد و بالتالي العلاقة طردية بين الدخل و سعر الفائدة. إن هذا المنحنى ينتقل جهة اليمين أو جهة الشمال إذا تغير ثابت المعادلة، إن العوامل المؤثرة في الثابت هي كمية عرض النقود و الطلب المستقل للنقود من أجل المضاربة، فإذا زاد عرض النقود فإن منحنى  $(LM)$  ينتقل جهة اليمين و يترتب عن ذلك زيادة مستوى دخل التوازن عند نفس مستوى سعر الفائدة، أما الزيادة في الطلب المستقل للنقود من أجل المضاربة تؤدي إلى انتقال منحنى  $(LM)$  جهة اليسار و يترتب عن ذلك انخفاض مستوى دخل التوازن عند نفس مستوى سعر الفائدة.

إن العوامل المؤثرة في ميل منحنى (LM) هي: حساسية طلب النقود من أجل المضاربة لسعر الفائدة (M)، المعدل الحدي للطلب على النقود من أجل المعاملات (K). فإذا كانت (K) كبيرة فإن المنحنى يكون أكثر انحدارا أو تكون السياسة النقدية التوسعية أو الانكماشية فعالة، أما إذا كانت قيمة (M) كبيرة يكون المنحنى أكثر استواء و تكون السياسة النقدية غير فعالة. إن منحنى (LM) بالنسبة لكثير مستو نسيبا و هذا يدل على أن التيار الكيترى يعتقد أن الطلب على النقود من أجل المضاربة حساس جدا لسعر الفائدة و هذا يعني أن انخفاض طفيفا في سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة معتبرة في طلب السيولة من أجل المضاربة لأنهم يتوقعون ارتفاعها في الفترة اللاحقة و بالتالي انخفاض أسعار السندات مستقبلا.

يمكن تلخيص إذن فعالية السياسة النقدية فيما يلي<sup>1</sup>:

تفقد السياسة النقدية فعاليتها بالكامل إذا كان منحنى IS عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة كما هو موضح بالشكل رقم 2-4 أي إذا كان الاستثمار عديم المرونة لسعر الفائدة، و في هذه الحالة، يكون ميل منحنى IS مساويا ما لانهاية ويكون خطا عموديا موازيا للمحور الرأسي.

تكون السياسة النقدية ذات فعالية كاملة إذا كان المنحنى IS ذا ميل يساوي صفرا أي إذا كان المنحنى مرنا مرونة لا نهائية بالنسبة لسعر الفائدة. أي إذا كان الاستثمار مرنا لا نهائية بالنسبة لسعر الفائدة.

إذا كان منحنى IS مرنا و لكن ليس ذا مرونة لا نهائية فإن السياسة النقدية تكون أكثر فعالية كلما قلت مرونة منحنى LM بالنسبة لسعر الفائدة. أي كلما قلت مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة.

وأخيرا تزداد فعالية السياسة النقدية كلما كان المنحنى IS أكثر مرونة بالنسبة للتغيرات في سعر الفائدة. أي كلما كان الاستثمار أكثر مرونة للتغير في سعر الفائدة.

<sup>1</sup> - د. بسام الحجار، د. عبد الله رزق، مرجع سابق، ص 276.

أُتضح من خلال دراستنا لعلاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية، أنه توجد علاقة و آثار متبادلة بين السياسات المالية و النقدية و المتغيرات الاقتصادية الكلية. فالسياسة المالية لها تأثير مباشر على الدخل ثم الطلب الكلي بينما السياسة النقدية لها تأثير غير مباشر على الطلب الكلي، كما أن السياسة المالية أكثر فعالية في مواجهة الركود الاقتصادي على عكس السياسة النقدية التي تكون لها فعالية أكثر في مواجهة الضغوط التضخمية، غير أن التنسيق و التكامل بين السياستين يعتبر أمراً ضرورياً وذلك لأن لكل منهما تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي و تهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما أن تكامل كل من أهدافهما من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.



## خلاصة الفصل الثاني

تعتبر السياسات النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي تعنى بتحقيق الاستقرار الاقتصادي و التوازن الاقتصادي العام، و تختلف أهداف السياسة النقدية بين الدول المتقدمة و الدول النامية و حسب درجة التقدم الاقتصادي و الاجتماعي و النظم الاقتصادية السائدة و احتياجات وأهداف المجتمعات. ففي الدول الصناعية هناك اتجاه متزايد نحو عدم التوسع في الأهداف و الاقتصار على هدف واحد للسياسة النقدية يتمثل في استقرار الأسعار، أي استهداف التضخم، و العكس فالدول النامية تعلق عليها العديد من الأهداف، وتتبع الدول في هذا المجال بعض أدوات السياسات النقدية كعمليات السوق المفتوحة أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي النقدي لدى البنوك والمؤسسات المالية، أو السياسات النقدية النوعية مثل التأثير في الائتمان الاستهلاكي أو الائتمان لأغراض المضاربة، إلا أنّ السياسات النقدية وحدها لا تعد كافية في تحقيق هذه الأهداف، مما قلّل من أهميتها وزاد من الاعتماد على السياسات المالية المتعلقة بالإنفاق العام والضرائب والإقراض الحكومي، بحيث تعتبر السياسة المالية من أقوى الأدوات التي تعمل على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية. و هذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

السياسة المالية

## مقدمة الفصل الثالث

إن للدولة إمكانية التحكم في المجتمع عن طريق السياسات الاقتصادية التي تملكها سواء كانت هذه السياسات نقدية أو مالية. فعن طريق السياسة المالية يمكن للدولة أن تحقق أهدافا سياسية ، اقتصادية و اجتماعية مستعينة بإحدى أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع.

فقد أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي، و معالجة ما يتعرض له من هزات و أزمات، غير أن السياسة المالية لا تستطيع أن تحقق كافة الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني، بل ينبغي التنسيق بينها وبين السياسات الأخرى، كما أن السياسة المالية تتأثر بعوامل متعددة منها ما هو سياسي والآخر إداري، بالإضافة إلى طبيعة النظام الاقتصادي السائد.

## المبحث الأول: ماهية السياسة المالية.

تعتبر السياسة المالية والسياسة النقدية المكونات الرئيسية للسياسة الاقتصادية للدول التي تتبنى منهج السوق الحرة حيث تستطيع الحكومة من خلال استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية الوصول إلى أهدافها الاقتصادية الكلية المتمثلة، بشكل أساسي، في الاستقرار النقدي وفي استقرار معدلات التضخم وعمليات التشغيل الكامل والتوزيع العادل للدخل وتحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

كما أن نجاح أو فشل السياسات الإصلاحية الاقتصادية الأخرى سواء كانت هيكلية أو استثمارية أو صناعية أو غيرها يعتمد بشكل أساسي ومباشر على صياغة وتنفيذ سياسات مالية ونقدية سليمة ومناسبة. فلا بد من وجود استقرار مالي ونقدي لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

لعل من الملاحظ أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتطوره في إطار علاقته بعلم المالية العامة أدى إلى ارتباطه بما يسمى بالسياسة المالية<sup>1</sup>، وتشكل الموازنة الحكومية العامة الأداة الأساسية في السياسة المالية وذلك من خلال ضبط وترشيد عمليات الإنفاق العام لممارسة تأثير هام على مستوى الأسعار فبتخفيضه تحارب التضخم وبزيادته تعالج الكساد.

ولذلك يبدو من الملائم إيضاح المقصود بالسياسة المالية، تطورها وأهدافها.

## 1- مفهوم السياسة المالية وتطورها:

## 1-1 مفهوم السياسة المالية:

اشتق مصطلح السياسة المالية أساساً من الكلمة الفرنسية "Fisc" و تعني حافظة النقود أو الخزانة<sup>2</sup>.

و لقد تعددت مفاهيم السياسة المالية مع التطورات التي لحقت بها، ولذلك ندرج بعض المفاهيم التالية:

<sup>1</sup>- رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1975، ص 24-25.  
<sup>2</sup> - طارق لحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 201.

تعرف بأنّها: "من الوسائل الهامة للدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي، لذا فإنّ الدولة تستطيع من خلالها تكييف مستويات الإنفاق العام والإجراءات العامة والتأثير في التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية"<sup>1</sup>.  
وحسب تعريف آخر: "إنّها مجموعة من الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة أهداف اقتصادية، ولا سيما من أجل معالجة البطالة أو التضخم، ويكون لزيادة النفقات العامة نفس أثر تخفيض الضرائب، كما يكون لتخفيض النفقات العامة نفس أثر زيادة الضرائب"<sup>2</sup>.

من خلال التعاريف السابقة يلاحظ بأن السياسة المالية تعتبر من أحد ركائز السياسة الاقتصادية التي تعمل من خلال تغيرات في مستويات وهياكل الإنفاق والضرائب، وتهدف إلى دعم استقرار الدخل والنمو الاقتصادي، وجلب الضرائب بأقل تشوهات وأكثر عدالة وتوزيع النفقات بأكثر كفاءة وفاعلية<sup>3</sup>.

## 1-2 الفكر الاقتصادي و السياسة المالية:

لقد كان لمفهوم السياسة المالية وأساليبها ومجالها النصيب الأوفر من التطورات حتى أصبحت السياسة المالية في العصر الحديث تختلف في مفهومها وإطارها عن السياسة المالية حتى في منتصف الخمسينات من القرن العشرين<sup>4</sup>.

## 1-2-1 النظرة الكلاسيكية للسياسة المالية:

لقد كان الاقتصاديون الكلاسيك أمثال دافيد ريكاردو، وجون ستيوارت ميل وألفريد مارشال، يؤمنون بميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل دائما، وبأنّ موارد المجتمع الإنسانية والطبيعية والفنية سوف تشتغل بأقصى كفاية وتوظف توظيفا كاملا، بصفة مستمرة إذا لم

<sup>1</sup> - بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص99.

<sup>2</sup> Dominick Salvador, eugene, diulio, "Principes d'economie. cours et problème" séries schaum, M G gravv, Hill, paris 1984, p96.

<sup>3</sup> www.oppc.pna.net.

<sup>4</sup> د. حامد عبد المجيد دراز "السياسات المالية" الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص15.

تتدخل الحكومة في الميدان الاقتصادي على وجه الإطلاق، ومن ثم كانوا يؤمنون بمبدأ حياد السياسة المالية وضرورة الاحتفاظ بموازنة للدولة متوازنة، فالضرائب يجب فرضها بحيث يكون لها أقل أثر على الإنتاج والائتمان والاستهلاك والتوزيع، والإنفاق لا يتعدى نطاقا ضيقا محدودا<sup>1</sup>. و بقيت هذه حال السياسة المالية التي تتالت الأزمات الاقتصادية وعلى الأخص الأزمة العالمية التي اجتاحت أرجاء العالم في سنة 1930 وتوالت الحروب وتضخمت موازنات الحكومة بسبب هذه الحروب وانتشرت الروح الديمقراطية وسادت المبادئ الاشتراكية كثيرا من بقاع العالم. وهكذا أصبحت الدولة في كثير من البلاد ترى من واجبها توجيه الاقتصاد القومي بل وإدارته إدارة فعليا سعيا إلى تحقيق ما ترى فيه صالح الجماعة حاضرا ومستقبلا.

وأصبحت الضرائب والقروض تتخذ في كثير من الأحيان وسيلة لا مجرد الحصول على إيراد مالي للخزانة فحسب بل إلى تحقيق غايات اقتصادية واجتماعية خالصة كالتخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية والتأثير في مستوى الدخل القومي وحماية الناتج الأهلي وصون التكافل الاجتماعي. وهكذا اتسعت دائرة الإنفاق العام وتعددت ميادينه، وتبدلت النظرة إلى الضرائب والقروض، وتطورت فكرة المشروع الاقتصادي وفلسفته، واتخذت موازنة الدولة طبعاً وظيفياً، فلم تعد تهدف إلى مجرد إيجاد توازن حسابي بين الإيرادات العامة للدولة ومصروفاتها، بل أصبحت تهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي والارتقاء بمستوى معيشة الملايين من المواطنين.<sup>2</sup>

وبهذا أخذت أفكار الاقتصاد الكلاسيكي تتلاشى تدريجياً إزاء سيل الأحداث الاقتصادية والمبادئ الاشتراكية المنهمر لتكثيف مستويات الائتمان ومضاعفة الإشباع الاستهلاكي الجماعي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة الكفاءة الإنتاجية والإقلال من التفاوت في توزيع الثروات والدخول ورفع مستوى المعيشة فلقد أثبت الكساد العالمي الكبير عدم تحقيق التوازن الاقتصادي آلياً، وعدم كفاية أسلحة السياسة النقدية

<sup>1</sup> - حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية. مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 1999، ص 24.

<sup>2</sup> - د. عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، 1971، ص. 21.

والمصرفية لتحقيق هذا التوازن، كما أوضح بجلاء أهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في إحداث التوازن المنشود. وبما أنّ السياسة المالية ذات صلة وثيقة دائماً بالنظرية الاقتصادية فإنّها قد تأثرت كثيراً بالفكر الاقتصادي الحديث الذي نبع من نظرية كيتز العامة.

### 1-2-2 النظرة الكيترية للسياسة المالية:

فقد أشار كيتز في نظريته إلى أن موازنة الدولة إذ تعبر عن النشاط الاقتصادي الحكومي إنّما تمثل قطاعاً حيويًا، له أهمية الكبرى وآثاره البالغة على القطاعات الأخرى التي تنطوي عليها موازنة الاقتصاد القومي فأدلى بأهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وكيف أنّ السياسة المالية بتكييفها لمستويات وأنواع النفقات والإيرادات الحكومية تستطيع أن تؤثر في مستويات الدخل القومي والعمالة بالتالي. وأوضح أنّ العبرة ليست بتوازن موازنة الحكومة بل العبرة بتوازن موازنة الاقتصاد القومي ولو أدى هذا إلى عدم توازن موازنة الدولة في المدة القصيرة على الأقل. وهكذا أخرج كيتز السياسة المالية من عزتها التقليدية عن سائر قطاعات الاقتصاد القومي ويكون بذلك قد قضى على مبدأ حيادية السياسة المالية والفكرة القائلة بضرورة الإبقاء على توازن موازنة الدولة<sup>1</sup>.

و قد فضل التحليل الكيترية السياسة المالية عن السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال تغيير الإنفاق الحكومي الصافي (G-T). فهو ينظر إلى الإنفاق الحكومي كعامل إيجابي في زيادة الإنفاق الإجمالي (AE) و إلى الضرائب الشخصية الصافية (T) كعامل سلبي في زيادة الإنفاق الأخير. أي يعتبر تغيير الإنفاق الحكومي الصافي كأهم مصدر مؤثر في تغيير الإنفاق و ذلك بصورة مباشرة كأحد مكونات هذا الإنفاق  $AE = C + I + (G - T) + EN$  هذا بالإضافة إلى انعكاس تغيير كل من الإنفاق الحكومي و الضرائب على المكونات الأخرى للإنفاق الإجمالي.

<sup>1</sup> د. عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، 1971، ص 23-24.

و هكذا يعد الإنفاق الحكومي و الضرائب من أهم أدوات السياسة المالية التي يمكن من خلالها التأثير في الإنفاق و من ثم في الطلب الإجمالي (AD) الذي يحدد حسب التحليل الكيترني مستويات الناتج الحقيقي و التشغيل و الأسعار، آخذا في عين الاعتبار دور المضاعف في هذا التحديد. مع التأكيد على أن تأثير مضاعف زيادة الإنفاق الحكومي على الطلب الإجمالي و من ثم على الناتج التوازني أقوى من تأثير مضاعف تخفيض الضرائب. و ذلك حتى إذا تساوت زيادة الإنفاق الحكومي مع مقدار تخفيض الضرائب، و هو ما يكون واضحا عند احتساب قيم المضاعف. و عند احتساب المضاعفين السابقين فإن مضاعف الإنفاق الحكومي يكون مساويا ل  $\left(\frac{1}{1-MPC}\right)$  بينما يصبح مضاعف الضريبة مساويا ل (1- مضاعف الإنفاق الحكومي) و بالتالي لتحديد تغيير الطلب الإجمالي يضرب الأول في تغيير الإنفاق الحكومي و الثاني في تغيير الضرائب.

و هنا يظهر المضاعف كمعدل تغير يربط التغير في الدخل بتغيير الإنفاق الحكومي و / أو بتغيير الضريبة الصافية ( $\Delta T_N$ ) فمثلا بالنسبة ل تغير الإنفاق الحكومي فإن تغير الدخل سيكون:

$$\Delta y_G = \Delta G \left( \frac{1}{1-MPC} \right)$$

و بالنسبة ل ( $\Delta T_N$ ) فإن تغير الدخل سيكون:

$$\Delta y_{TN} = \Delta y_{TN} (-MPC) \left( \frac{1}{1-MPC} \right)$$

$$= \Delta T_N \left( \frac{1-MPC}{1-MPC} \right)$$

و لكن بالنسبة ل  $\Delta G$  و  $\Delta T_N$  معا فإن تغير الدخل سيكون:

$$\Delta y_{G \& TN} = \frac{\Delta G}{1-MPC} + \Delta T_N \left( \frac{-MPC}{1-MPC} \right)$$

MPC: يمثل الميل الحدي للاستهلاك.



و انطلاقاً مما سبق كلما ازداد الإنفاق الحكومي ازداد الدخل الحقيقي، و كلما ازدادت الضريبة الصافية انخفض الدخل الحقيقي. و مع زيادة الإنفاق الحكومي وانخفاض الضريبة الصافية أو ثباتها، سيزداد الدخل الحقيقي التوازني المطلوب. ويفترض لتحديد تأثير المضاعف التمييز بين مصادر الإنفاق الحكومي، حيث أن هذا الإنفاق يعتمد بالإضافة على الضرائب على القروض العامة عن طريق بيع السندات الحكومية و أذونات الخزينة و على الإصدار الجديد للعملة الوطنية من قبل البنك المركزي.

فالنسبة للضرائب يمكن لها أن تعدل على الأقل جزءاً من التأثير التوسعي للإنفاق الحكومي. كما و يمكن للقروض العامة أن تحدد زيادة الطلب الإجمالي وذلك لأن القروض عبارة عن التزامات مالية اتجاه الأسر و الأعمال لا بد من سدادها مع فوائدها حسب جداول زمنية. بينما في المقابل يكون المضاعف المتولد عن الإصدار الجديد للعملة أكثر مرونة إذا ما توفرت طاقة إنتاجية معطلة.

### 1-2-3 النظرية الكلاسيكية الجديدة للسياسة المالية:

يعتبر الكلاسيك الجدد بأن السياسة المالية أداة غير فعالة لتقليل جدة التقلبات حيث يقلل هؤلاء من تأثير زيادة الإنفاق الحكومي و تقليل الضرائب أي من تأثير عجز الميزانية الحكومية على الطلب الإجمالي أثناء الركود الاقتصادي. و أكثر من هذا أكد أحد رواد هذه المدرسة و هو T.Sargent في عام 1995، أن دافعي الضرائب سيقللون من إنفاقهم الاستهلاكي و سيزيدون بالمقابل من ادخاراتهم، عندما يتوقعون فرض ضرائب أعلى في المستقبل، و كلما تعرض عليهم سندات حكومية لقروض إضافية فإنهم يقللون من استهلاكهم لاقتناء هذه السندات للحصول على المزيد من المكاسب المالية منها، و بذلك لا يؤثر العجز في الميزانية الحكومية على أسعار الفائدة الحقيقية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - د. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفء للنشر و التوزيع، عمان، 2005، ص 279.

و هكذا حسب رأي الكلاسيك الجدد لا تستجيب الأسر في إنفاقها الاستهلاكي للتغيرات التي تحدث في المعدلات الجارية للضرائب، لأن هذه التغيرات لا تعوض المكاسب المتوقعة من شراء السندات الحكومية فقد أشار هؤلاء الاقتصاديون إلى أن الأسر لا تزيد من مستويات استهلاكها حتى مع انخفاض الضرائب الشخصية الصافية و ذلك لزيادة دائئتها و بالتالي لا يحفز عجز الميزانية الحكومية الطلب الإجمالي كما يتوقعه الكينزيون.

## 2- أهداف السياسة المالية:

تقوم الحكومة بإتباع السياسة المالية عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية من أجل تحقيق العديد من الأهداف من أهمها<sup>1</sup>:

### 2-1 تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

يقصد بالاستقرار الاقتصادي ، التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي، يمكن القول إذن أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما<sup>2</sup>.

✓ الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.

✓ تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

و لا يقصد بالتشغيل الكامل الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر وإنما يتطلب الأمر اختفاء نسبي لظاهرة البطالة، وتهيئة الفرص الوظيفية المنتجة لكل الأفراد المؤهلين والذين يبحثون عن فرص العمل عند معدلات الأجور السائدة. أما استقرار المستوى العام للأسعار فيعني عدم وجود اتجاه ملحوظ أو حاد لتحركات قصيرة الأجل في المستوى العام للأسعار، أما حدوث تغيرات نسبية في أسعار السلع الفردية ( والتي تعكس تغيرات في التفضيلات الشخصية للأفراد) فلا تتعارض مع استقرار المستوى العام للأسعار.

<sup>1</sup> د. عبد المطلب عبد الحميد: "اقتصاديات المالية العامة"، الدار الجامعية، القاهرة، 2004، 2005، ص 41-42-43.

<sup>2</sup> د. سلوى سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت، 1973، ص 162.

تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج و ذلك من خلال تأثيرها على الطلب الكلي انخفاضا وارتفاعا باستخدام السياسة الضريبية و الإنفاقية.

### الحالة الأولى: ظهور عجز في الطلب الكلي

يتم علاج هذه المشكلة ذلك عن طريق رفع مستوى الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، ويحقق بالتالي الخروج من أزمة الكساد وما ترتب عليها من بطالة، ويتم ذلك باستخدام السياسة بشقيها الضريبي و لإنفاقي، إما كل على حدة أو مزج الاثنين معا بنسب مختلفة، حسب طبيعة وحجم المشكلة. حيث تستطيع الدول من خلال السياسة الإنفاقية (التوسع في النفقات العامة) أن ترفع من مستوى الطلب من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية و شق الطرقات والمدارس والمستشفيات.... الخ. أو من خلال توسع الحكومة في منحج مختلف الإعانات الاجتماعية مثل إعانة البطالة والشيخوخة، ونتيجة ذلك تزداد الدخول الشخصية والإنفاق الشخصي ليس فقط بمقدار الإنفاق العام بل بصورة مضاعفة بفعل مضاعفة الاستثمار<sup>1</sup>، أي أن هذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يحفز على الاستثمار ويزيد من العمالة.

كما تستخدم الإيرادات العامة (تخفيض الإيرادات الضريبية) في مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضرائب، حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار.

الحالة الثانية: زيادة مستوى الطلب الكلي (التضخم) أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض: في هذه الحالة تنحصر مشكلة الاستقرار الاقتصادي في أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي<sup>2</sup> أي أن هناك فائض طلبا نقديا زائدا، حيث أن الاستثمار أكبر من الادخار مضافا إليه عجز الموازنة العامة ففي هذه الحالة وفي ظل

<sup>1</sup> - وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988، ص224.

<sup>2</sup> - Jansson Harry Gardon, Johnson Harry Gordon, On Economie And Society, University Of Chicago Press, Chicago, 1975, p241 .

ظروف ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فإنه يقود إلى التضخم وارتفاع الأسعار، وبالتالي فإن على السياسة المالية أن تخفض أو تعيد مستوى الطلب الكلي وتسحب الطلب النقدي الزائد أي امتصاص القوة الشرائية الزائدة، عن طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب القائمة أو زيادة حصيلة الضرائب باستحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع، كما أن السياسة الإنفاقية تعمل على ترشيد الطلب الاستهلاكي من خلال خفض بنود الإنفاق العام، وعلى ذلك تتكون السياسة المالية المستخدمة للحد من التضخم من جانبين ، الجانب الأول هو زيادة الضرائب و الجانب الثاني هو تخفيض النفقات العام.

## 2-2 السياسة المالية و تخصيص الموارد

يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية و البشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع<sup>1</sup>. هناك وسيلتان لاتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد.

تتمثل الأولى في قوى العرض والطلب ونظام الثمن المؤسسان على مبدأ سيادة المستهلك واختياره، أما الثانية أي تدخل الدولة فتكون عن طريق فرض الضرائب والقيام بالنفقات العامة وصياغة السياسة المالية في إطار الموازنة العامة.

هناك عدة إجراءات تساعد على تخصيص الموارد وتوجيهها إلى المجالات التي تنفق وهيكل الأولويات والأهداف الاقتصادية للدولة، تشمل كل من المنتجين والمستهلكين.

- بالنسبة للمنتجين: هناك إجراءات مالية مختلفة وأهمها:

- الإعفاءات الضريبية على أرباح الأعمال في الاستثمارات الجديدة لفترة

محدودة؛

- الإعفاء جزئياً من الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية؛

<sup>1</sup> - كمال حشيش ، أصول المالية العامة ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، 1984 ، ص 42.

- إعفاء الأرباح المحتجزة من الضرائب إذا ما استثمرت في إنشاء مشاريع جديدة أو تجديدها؛

- تقديم إعانات استثمارية ( رأسمالية) للمنشآت الصغيرة؛

- الإنفاق الحكومي مثل برامج التدريب والتأهيل والطرق والمواصلات وغيرها من أصناف الإنفاق المتعلقة بالبنية الأساسية للاقتصاد.

أما بالنسبة للمستهلكين: قد تتدخل الدولة من خلال السياسة المالية لصالح المستهلكين، حيث يسعى المستهلكون بطبيعة الحال للحصول على السلع ذات النوعية الجيدة بأسعار منخفضة وفي نفس الوقت يسعى المنتجون إلى البيع بأسعار عالية، يحدث هذا عندما يتاح لهم قدر من السلطة الاحتكارية حيث تؤدي هذه الأخيرة في العادة إلى سوء تخصيص الموارد عندما يزداد الاستغلال من طرف المنتجين، تتدخل الدولة بوضع حدود للأسعار بطريقة أو بأخرى، كأن تقوم بتحديد أسعار بعض السلع فقد تكون بتكلفة إنتاجها وقد تكون أقل من ذلك (تدعيم الأسعار) وفي الحالتين تدفع الدولة للمنتجين إعانة مالية (إعانة استغلال).<sup>1</sup>

## 2-3 السياسة المالية و إعادة توزيع الدخل الوطني

يتحدد توزيع الدخل في كل مجتمع بالشكل السائد للملكية وسائل الإنتاج، يتحقق التوزيع بالدرجة الأولى لصاح أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج أي أن عملية توزيع الدخل تتأثر بتوزيع ملكية عوامل الإنتاج وقد لا يكون توزيع الدخل بين الأفراد عادلا من وجهة نظر المجتمع. وهناك نوعان من توزيع الدخل:<sup>2</sup>

التوزيع الوظيفي و التوزيع الشخصي للدخل.

يقصد بالتوزيع الوظيفي توزيع الدخل الوطني بين مختلف عناصر الإنتاج ويتكون من النسبة المئوية لنصيب كل من الأجور والأرباح والفوائد والريع من الدخل الوطني.

<sup>1</sup> - د. عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، 1971، ص387.

<sup>2</sup> - عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادي للدخل، التنمية الاجتماعية، ضبط النظم، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993 ص459.

أما التوزيع الشخصي للدخل فيتمثل في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع أو بين الأسر عند كل فئة من فئات الدخل ثم تجرى مقارنة بين النصيب النسبي لكل مجموعة من الأفراد والأسر عند مختلف فئات الدخل من الدخل الإجمالي.

إعادة توزيع الدخل الوطني باستخدام السياسة الضريبية من جهة ومن خلال سياسة الإنفاق من جهة أخرى

كأن تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب تصاعديّة على أصحاب الدخل المرتفعة<sup>1</sup>. كذلك يمكن للدولة أن تفرض ضرائب على التركات أن تعيد توزيع ملكية الثروة.

ومن خلال النفقات التحويلية وما تقدمه الدولة من خدمات مجانية أو شبه مجانية لأصحاب الدخل المتدنية، لا شك أنه يرفع من الدخل الحقيقية لهم، كما أن الحكومة تستعمل سياسة الإنفاق العام لهذا الغرض، لأن الإنفاق العام يؤدي إلى إحداث تعديلات في توزيع الدخل الحقيقي كما يلي:<sup>2</sup>

- زيادة الإنفاق العام على السلع والخدمات لإشباع حاجات عامة تؤدي إلى تخفيض كمية السلع والخدمات المتاحة لإشباع الحاجات الخاصة؛  
- تؤدي السياسة المالية من تغيير نمط توزيع الدخل الحقيقي من خلال زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية التي يستفيد منها محدودي الدخل مما يؤدي إلى رفع دخولهم الحقيقية.

حيث تعمل الضرائب التصاعديّة على الدخل الشخصية على الحد من التفاوت في توزيع الدخل عن طريقين:

فهي تقلل من مدى التفاوت في توزيع الدخل الصافي، كما أنها تنقص بالتالي من درجة تركيز الثروات في المستقبل، وهكذا فإن الضرائب التصاعديّة على الدخل لها أثرها في تغيير نمط ملكية الموارد إذ أنها تعمل على تعديل نمط المدخرات أكثر مما تعمل على تعديل نمط الاستهلاك.

<sup>1</sup> - طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص208.  
<sup>2</sup> - د. عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، 1971، ص403.

تقوم السياسة المالية إذن بخفض التفاوت في توزيع الدخل عن طريق تقليلها للتفاوت بين الدخل القابلة للإنفاق، ومنه تقلل احتمال تكديس كميات كبيرة من الثروات والدخول لدى فئات معينة من أفراد المجتمع دون غيرها.

## 2-4 السياسة المالية و التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية، كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي<sup>1</sup>، بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع.

كما تعرف أنها تغيير بنياني ينبثق عن دفعة قوية وذلك على أساس من إستراتيجية ملائمة<sup>2</sup>، أو أنها عبارة عن تحقيق زيادة سريعة وتراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن.

وتلعب السياسة المالية وخاصة في الدول النامية، دورا هاما في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية، فقد بدأت حديثا هذه البلدان باستخدام السياسة المالية لتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال التعجيل في معدل التكوين الرأسمالي وليس لتحقيق الاستقرار في معدل النمو الاقتصادي كما أكد عليه كثير بالنسبة للبلدان المتقدمة، التي تعاني من التقلبات في النشاط الاقتصادي. و لذلك فإن البلدان النامية بدأت تستخدم وسائل السياسة المالية لتوجيه النشاط الاقتصادي، و المحافظة على التوازن الداخلي، و توزيع الدخل، و ضبط الطلب على مختلف أنواع السلع والخدمات، و حماية الإنتاج المحلي، و السيطرة على التضخم.<sup>3</sup>

## 3- أدوات السياسة المالية.

مثل ما تستطيع الحكومة التأثير على الاقتصاد الوطني وإدارته باستخدام السياسة النقدية والتي يعتبر معدل الفائدة والحصم ومعدل الاحتياطي أدواتها فإنها أيضا

<sup>1</sup> - كمال بكري، ميادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1986، ص417.

<sup>2</sup> - محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، 1980، ص77.

<sup>3</sup> - د. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل للنشر، 2007، ص 225.

تستخدم أدوات السياسة المالية لتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الاقتصاد الوطني و من أهم أدوات السياسة المالية نوعان:

✓ الأدوات التلقائية تقوم بتحقيق أهداف السياسة المالية بطريقة ذاتية دون تدخل مباشر من الحكومة.

✓ الأدوات المستقلة أو المقصودة و هي التي تحتاج إلى تدخل من قبل الحكومة وواضعي السياسة الاقتصادية.

### 3-1 الأدوات التلقائية للسياسة المالية<sup>1</sup>:

و يشمل هذا النوع من الأدوات ما يلي:

\* الضرائب التصاعدية و هي التي تزيد مع زيادة الدخل و تنقص مع نقصانه.  
\* المدفوعات التحويلية من الحكومة إلى القطاع العائلي في شكل إعانات ومساعدات.

\* سياسات الدعم و تشمل دعم قطاع المزارعين خاصة.

### 3-2 الأدوات المستقلة أو المقصودة للسياسة المالية:

#### 3-2-1 السياسة الائتمانية:

نبين فيما يلي الكيفية التي يمكن للسياسة الائتمانية العامة أن تسهم بها في تحقيق أهداف السياسة المالية ذاتها، ويمكننا أن نبين ذلك بأن نتبع الآثار الاقتصادية للقروض العامة على الأثمان والاستهلاك والعمالة وتوزيع الدخل. وجدير بنا أن ننوه هنا إلى أن كلا من الضرائب والقروض تساهم مساهمة فعالة في تمويل النفقات العامة في المجتمعات الحديثة، غير أن لكل منهما آثار اقتصادية تختلف عن الآثار التي تترتب للأخرى، ويرجع ذلك إلى أن القروض اختيارية بينما الضرائب إجبارية، وأن القروض لا يترتب عليها نقص في ثروة الأفراد كالضرائب ولكن يترتب عليها تغير في شكل تلك الثروة، وأن مصدر الأموال المقترضة يختلف عادة عن مصدر الأموال التي تدفع كضريبة.

<sup>1</sup> - هيثم الزغبى، حسن أبو الزيت، أسس و مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، 2000، ص 201-202.



والقرض العام يمر بثلاث مراحل لكل منها آثارها الاقتصادية: مرحلة الاقتراض، ومرحلة إنفاق الأموال المقترضة، ومرحلة تسديد الدين، وسوف نتناول بإيجاز فيما يلي دراسة الآثار الاقتصادية للقروض العامة بالنسبة لكل مرحلة من المراحل الثلاثة المتقدمة.<sup>1</sup>

- آثار عملية الاقتراض: تتوقف الآثار الاقتصادية لعملية الاقتراض على مصدر الأموال المقترضة، ذلك أن الدولة قد تقترض من الأفراد أو من البيوت المالية غير البنوك التجارية، أو من البنوك التجارية، أو من البنك المركزي.

إن الاقتراض من البنوك التجارية يعمل على خلق قوة شرائية إضافية على عكس الأفراد والبيوت المالية، فإذا كان لديها احتياطات زائدة فإنه يمكنها أن تقدم قروضا إضافية تزيد عدة مرات على تلك الاحتياطات دون أن تضطر تخفيض قروضها للمشروعات الخاصة ويترتب على ذلك أنه ليس للاقتراض من البنوك التجارية أية آثار انكماشية، بل له آثار توسعية ما دامت لدى البنك احتياطات زائدة. كذلك فإن البنك المركزي يكتب في سندات القرض عن طريق خلق قوة شرائية جديدة كما في حالة البنوك التجارية التي لديها احتياطات فائضة، ويقيد البنك هذه القوة الشرائية حساب الحكومة لديها، وتسحب الحكومة منها ما تريد دفعه من الأموال للموردين والمقاولين وغيرهم، وهؤلاء يودعون الأموال التي يحصلون عليها في البنوك التجارية التي يتعاملون معها فتزداد ودائع هذه البنوك وكذا احتياطاتها لدى البنك المركزي، لذلك فإن الاقتراض الدولة من البنك المركزي آثار توسعية.<sup>2</sup>

ومما هو جدير بالذكر أن تحول الطلب من الأوراق المالية للمشروعات الخاصة إلى السندات العامة يؤدي إلى انخفاض أسعار الأوراق الأولى مما يترتب عليه ارتفاع سعر الفائدة عليها وهو مما يعرقل الاستثمار الخاص غير أنه في استطاعة البنك المركزي أن يتدخل لحفظ ائتمان الورقة المالية الخاصة من التدهور وليحول دون

<sup>1</sup> - د. عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص 330-331-333

<sup>2</sup> - د. محمود يونس و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 183.

ارتفاع سعر الفائدة عليها وليزيد من العرض النقدي وذلك باستعمال سياسة السوق المفتوحة وغيرها من الوسائل التوسعية.

وهكذا نلاحظ أن الآثار الناتجة عن إصدار القرض غير انكماشية بل قد يكون لها آثار توسعية في كثير من الأحوال.

#### – آثار إنفاق الأموال المقترضة:

لإنفاق حصيلة القرض الداخلي داخل الدولة آثار توسعية ويزداد إذا كان مصدر الأموال المقترضة أموال عاطلة أو أموالاً خلقتها البنوك التجارية والبنك المركزي. أمّا إذا أصدرت الدولة القرض من الخارج وأنفقت حصيلته في الداخل، فإن التضخم الناتج يكون أكبر مما لو كان القرض داخلياً وانفق في الداخل، لأنه لا يترتب على القرض الخارجي امتصاص أية قوة شرائية في الدولة المقترضة تعوض القوة الشرائية التي حصلت عليها الدولة. وفي هذه الحالة يصبح ميزان المدفوعات في صالح الدولة المقترضة وتأخذ وارداتها في الميل إلى الازدياد.<sup>1</sup>

#### – آثار تسديد الديون العامة:

الآثار الاقتصادية لتسديد الديون العامة هي بوجه عام عكس الآثار الناتجة عن إصدارها، فإذا كانت الأموال التي تنفقها الدولة داخلها قد أتت في الأصل من قروض خارجية، تسديدها يؤدي إلى سحب جانب من القوة الشرائية من المستهلكين أو المستثمرين في الداخل ونقلها خارج الدولة، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى انكماش يقابل التوسع في الأعمال أو التضخم الذي حدث نتيجة الاقتراض وإنفاق المبلغ المقترض، وكما أن التوسع في الأعمال أو التضخم الناتج عن قرض داخلي أقل ظهوراً مما لو كان القرض خارجياً، فكذا يترتب على تسديد القرض الداخلي انكماش أقل ظهوراً ويكاد يكون من المؤكد أن يصحب تسديد القرض الداخلي شيء من الانخفاض في الأثمان والانكماش في الائتمان.

<sup>1</sup> - د. محمود يونس و آخرون، مرجع سابق، ص 165.

وهكذا يتضح مما تقدم أن الدولة تستطيع أن تؤثر تأثيراً كبيراً في مجرى النشاط الاقتصادي للبلاد عن طريق عمليات قروضها، وهي تستطيع ولا شك أن توائم بين سياسة إدارة الدين العام وبين المركز الاقتصادي للبلاد إذا أحسنت التصرف في عنصر الزمن وجعلته عنصراً إيجابياً أكثر منه سلبياً مما يكفل لها تحقيق الاستقرار والنمو في ربوع المجتمع الاجتماعي.<sup>1</sup>

### 3-2-2 السياسة الإنفاقية:

نعتبر السياسة الإنفاقية كأداة من أدوات السياسة المالية الهامة لتحقيق التوازن والاستقرار في أي برنامج اقتصادي لأي دولة<sup>2</sup>، حيث أن السياسة المالية تملك عوامل استقرار آلية تقلل من تزايد النفقات الكلية وتساعد على مكافحة التضخم إما عن طريق خفض الإنفاق الخاص بزيادة الضرائب، أو عن طريق خفض الإنفاق الحكومي. ويمكن تعريف الإنفاق العام على أنه "مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة"<sup>3</sup>.

مع ملاحظة أن الحاجات العامة تختلف من دولة إلى أخرى، ومن مرحلة تاريخية معينة إلى مرحلة أخرى، ويقوم بها شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام يرتبط بأهداف السياسة المالية المتفق عليها. والمرتبطة بدورها بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. وتنقسم هذه الأخيرة حسب عدة معايير، حيث أن كل تقييم يستند إلى معيار معين<sup>4</sup>:

- معيار استخدام القوة الشرائية: تنقسم النفقات العامة إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية، فالنفقات الحقيقية هي النفقات التي تستعمل مباشرة من طرف الدولة، وهيئاتها في شراء السلع والخدمات، فهي تتم مقابل خدمة، مثل الخدمات

<sup>1</sup> - د. عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص 334.

<sup>2</sup> - Gerard Duthil et Wiliam Marois, *Politique Economique*, Edition Ellipses, France, 1998, P 36.

<sup>3</sup> - عبد المطلب عبد الحميد "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي" مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 2003، ص54.

<sup>4</sup> - رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1975، ص 95.  
- عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 21.

الصحية. أمّا النفقات التحويلية فهي التي تستعمل مباشرة من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة من خلال التحويلات التي تقدمها لهم الدولة ومثال ذلك النفقات التحويلية الاجتماعية (تأمينات البطالة، الشيخوخة...) النفقات التحويلية الاقتصادية (إعانات الاستغلال، إعانات التجارة الخارجية).

- معيار تغطيتها بموارد عامة أو بموارد غير عادية: تنقسم إلى نفقات عادية وغير عادية.

- معيار طبيعة العملية الاقتصادية: التي يتم بشأها الإنفاق العام تنقسم إلى نفقات الوظيفة الإدارية للدولة ونفقات الوظيفة الاجتماعية، ونفقات الوظيفة الاقتصادية "الخاصة بالنفقات الاستثمارية".

إنّ حجم الإنفاق وكيفية توزيعه على النشاطات المختلفة داخل الدولة له تأثير على تلك النشاطات وكذلك التأثير على نشاط معين سوف يؤثر على الأنشطة الأخرى المرتبطة به.

قد يكون الإنفاق الإجمالي ثابت أي بدون زيادة أو نقص ولكن إعادة توزيعه على الأنشطة الاقتصادية له أثر كبير حيث على سبيل المثال يتم خفض الإنفاق على الطرق والإنشاء وزيادة ما تمّ خفضه في هذا النشاط لصالح نشاط التعليم مثلا.

لذلك فإنّ لتوزيع الإنفاق دور كبير وقد يكون في زيادة الإنفاق على نشاط معين على حساب آخر، فيه تحفيز الاقتصاد، ومثال آخر وهو أن يتم خفض الإنفاق على التعليم وتحويل ما تمّ خفضه لإيجاد نشاطات استثمارية تستوعب بطالة، وعليه فإنّه في حالة عدم رفع الإنفاق الكلي فإنّ الإنفاق على نشاط معين يكون على حساب نشاط آخر. ويتم رسم هذه السياسة حسب متطلبات وخطط الدولة<sup>1</sup>.

### 3-2-3 السياسة الضريبية:

تعمل على رفع الخزينة العامة بالإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة للحكومة وتشجيع الادخار والاستثمار والتأثير الايجابي على الاستهلاك واستقرار

<sup>1</sup> - حسين عمر، الاقتصاد والعولمة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 1998، ص 128.

الأسعار وكذلك تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية من خلال المساهمة في إعادة توزيع الدخل.

والضرائب بكافة أنواعها مثل ضريبة الدخل وضرائب الشركات والضرائب الغير مباشرة وكذلك الرسوم الجمركية التي تفرض على السلع والخدمات سواء ما كان منها محليا "أو خارجيا" عند استراده، تفرضها الدولة لتحقيق هدف معين يخدم السياسة الاقتصادية للدولة، حيث تهدف الدولة من فرضها على سلع معينة من حماية صناعة وطنية مثلا أو إعادة توزيع الدخل القومي الحقيقي أو أن الدولة ترغب في التأثير على وارداتها من السلع المستوردة بما يخدم سياستها الاقتصادية العامة.<sup>1</sup> على سبيل المثال عندما تقوم الدولة بخفض الضريبة لذوي الدخل المنخفض سوف يساعد ذلك على زيادة استهلاكهم أو إنفاقهم الاستهلاكي بنفس القدر الذي تم تخفيضه بينما لو تم رفعها على ذوي الدخل المرتفع فإن ذلك لن يؤثر على استهلاكهم المرتفع أصلا ولكن سوف يؤثر على مدخراتهم مع عدم تغيير إنفاقهم الاستهلاكي وبقاءه بنفس المستوى<sup>2</sup>.

كما تؤثر السياسة الضريبية في توزيع الدخل، فإن للكيفية التي يتم بها إنفاق حصيلة الضرائب أثرها البالغ في هذا الميدان أيضا، فقد تعمل الحكومة على تكييف إنفاقها بحيث يفيد ذو الدخل الصغيرة من النفقة العام أكثر مما يفيد ذو الدخل الكبيرة منها، وقد يقع ذلك في صورة مباشرة كما إذا منحت الحكومة المسنين المعتمدين والعاطلين إعانات نقدية أو في صورة غير مباشرة كما إذا قررت الحكومة التوسع في أداء الخدمات العامة في ميادين التعليم والصحة والإسكان الاقتصادي وغيرها، ففي كلتا هاتين الحالتين وبسبب تكييف إنفاق حصيلة الضريبة يزداد الدخل الحقيقي لأفراد الطبقة العاملة الكادحة وتقل الفوارق الصارخة بينهم وبين الأفراد في فئات الدخل العليا. هذا ومن الملاحظ كذلك أنه كلما ازدادت أهمية نشاط القطاع

<sup>1</sup> - سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح المالي والنقدي، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998، ص

115.

<sup>2</sup> - علي كنعان، اقتصاديات المال والسياسات المالية والنقدية، جامعة دمشق، سوريا، 2000، ص 185.

العام في اقتصاديات الدولة -بصرف النظر عن وسيلة وكيفية تكوين هذا القطاع- تقل الدخول الناجمة عن الملكية مما يعمل بالتالي على تحسين توزيع الدخل في تلك المجتمعات وهكذا يتضح لنا مما تقدم كيف أنّ السياسة الضريبية، مقترنة بالسياسة الاتفاقية، تستطيع أن تعمل على توزيع الدخول في الاتجاهات المختلفة إذا ما استطاعت أن تكيف من أدائها للتأثير فعالية في الأسباب المفضية لسوء التوزيع ذاته، ألا وهي سوء توزيع ملكية أدوات الإنتاج، وعدم تكافؤ فرص التعليم واكتساب المهارات والتغذية والرعاية الصحية.

رغم كل هذا إلا أن هناك مجموعة من القيود و المعوقات التي تحول دون تطبيق السياسات المالية تتعلق بجملة من المؤشرات.

\* كالهيكل الاقتصادي للدولة بما في ذلك دور الأسواق ودرجة الانتفاع والمستوى العام للتطور الاقتصادي بالإضافة إلى مدى التمويل المتاح والقدرة على التنفيذ.

\* إن الحالة الاقتصادية للدولة هي المؤشر الرئيسي لدرجة خطورة العجز كما أن علاج عجز الموازنة لا يعني إنهاء العجز بل يشير إلى المستوى الذي يصبح عند الاقتضاء قادرا على النمو دون تضخمية أو ركود.

\* إن الشركات العابرة القارات ومتعددة الجنسيات تعمل على إحكام سيطرتها على العالم وبسط هيمنة كاملة عليه من خلال آليات التحكم السياسية والعسكرية والاقتصادية خاصة وذلك عن طريق تذويب الحدود والحواجز الجمركية وتدويل السياسة المالية والنقدية. وشن الحرب التجارية الاقتصادية على شعوب العالم الثالث ونهب ثرواته إمّا بالتهديد أو الابتزاز.

#### 4- محددات صياغة السياسة المالية في الدولة: <sup>1</sup>

من أجل إيجاد سياسة مالية ناجحة لا بد من وجود بعض المحددات التي تؤثر في السياسة المالية التي ترسمها الدولة و منها:

<sup>1</sup> - د.محمد طاقة، أساسيات علم الاقتصاد، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص 377.

❖ **درجة الوعي الضريبي في المجتمع ووجود جهاز إداري كفؤ:** تعد الضرائب الرافد الأساسي للإيرادات العامة، كما أن أهمية الضرائب من بين بنود الإيرادات العامة يعتمد على درجة ما تقدم الدولة الاقتصادية، حيث كلما كانت الدولة متقدمة اقتصاديا فإن نسبة الضرائب إلى الإيرادات العامة تكون أعلى منها في الدولة الأقل تقدما. و إن حصيلة الضرائب تعتمد على أمور عديدة أهمها الطاقة الضريبية و هذه تعتمد على اقتصاد الدولة و مستوى تطوره ثم على الوعي الضريبي لدى المجتمع ثم على كفاءة الجهاز الإداري الضريبي الذي يقوم على تحصيلها.

❖ **مدى تقدم المؤسسات العامة و كفاءتها:** إن المؤسسات العامة تتولى مسؤولية النفقات العامة المخصصة لها في الموازنة، و بالتالي فإن لمستوى الإدارة و كفاءتها دورا هاما في الاستفادة من النفقات المخصصة لها لتحقيق الأهداف التي يريدها راسمو السياسة المالية، فإنهم عندما يرسمون سياساتهم يختارون ما يلاءم مستوى كفاءة المؤسسات العامة، فإن السياسات التي تلاءم مؤسسات ذات كفاءة عالية في التخطيط و التنظيم و الرقابة، لا تماثل السياسات التي تلاءم مؤسسات ذات كفاءة أقل من حيث التخطيط و التنظيم و الرقابة.

❖ **وجود سوق مالي:** إن أحد مجالات السياسات التي يقوم بها البنك المركزي في التأثير على عرض النقود و التأثير على كمياتها في السوق المالي و هي سياسة السوق المفتوحة، فإذا وجد سوق مالي كان لهذه السياسة فعالية ذات أثر، و أما إذا لم يكن هناك سوق مالي فإن هذه السياسة تستثنى من أمام الذين يرسمون السياسات المالية و النقدية.

❖ **وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية:** إن السياسات المالية التي توضع لدولة فيها جهاز مصرفي متكامل كاف و فعال تختلف عن تلك السياسات المالية التي توضع لدولة لا يوجد فيها جهاز مصرفي فعال.

كانت هذه المحددات التي يجب أن تكون أمام واضعي السياسات المالية ليأخذونها بعين الاعتبار و يختارون ما هو مناسب و يتلائم مع المعطيات و المحددات التي تخدم السياسات المالية و النقدية في البلد.

**المبحث الثاني: السياسة المالية في البلدان المتقدمة و البلدان النامية.**

### **1- السياسة المالية في البلدان المتقدمة:**

بحكم تطور النظام النقدي و المصرفي في البلدان المتقدمة، و بحكم أن الإنتاج في هذا الاقتصاد و المبادلات و كافة نشاطاته تتم باستخدام النقود، و كذلك تطور الأسواق النقدية و المالية بحكم تعدد و تنوع الجهات التي تسهم في العرض و في الطلب في هذه الأسواق، و بحكم ضخامة ما تجريه من تعاملات في هذه الأسواق، و هو الأمر الذي يتحقق معه فاعلية أكبر للسياسة النقدية، وبالشكل الذي يزيد معه الاعتماد على السياسة النقدية بدرجة أكبر من السياسة المالية في الدول الرأسمالية المتقدمة<sup>1</sup>.

غير أنه بالرغم ما سبق يبقى للسياسة المالية دورها الهام و الأساسي في اقتصاديات الدول المتقدمة بجانب الدور الهام و الأساسي للسياسة النقدية، باعتبارهما من أهم السياسات الاقتصادية. و من أهم أهداف السياسة المالية في الدول المتقدمة ما يلي:

\* تحقيق الاستخدام الكامل و الذي يعتبر الهدف الأساسي الذي تسعى السياسة المالية إلى ضمانه في الدول المتقدمة حيث ينبغي على السياسة المالية أن تعمل على خفض حالات عدم الاستخدام، و الاستخدام الأقل للموارد و ذلك من خلال توسيع الدولة في نفقاتها و إيراداتها ويستمر هذا حين تحقق الاستخدام الكامل و هو الهدف الأساسي الذي ينبغي أن تركز عليه السياسة المالية في هذه الاقتصاديات.

\* ضمان تحقق الاستقرار الاقتصادي أي استبعاد حصول حالات تضخم أو كساد في الاقتصاد، أي أنه ينبغي على السياسة المالية أن تسهم بجانب السياسات الاقتصادية الأخرى و بالذات السياسة النقدية في تحقيق هذا الهدف الأساسي للسياسة المالية في

<sup>1</sup> - د. فليح حسن خلف ، المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص 341-343.



الدول المتقدمة بما يتضمن استقرار المستوى العام للأسعار، في إطار تحقق استقرار اقتصادي عام.

\* يتمثل هدف السياسة المالية أيضا بالدول المتقدمة في تحقق معدل نمو منتظم في الاقتصاد، و بعيدا عن التضخم أو الكساد و هذا من خلال نفقات الدولة و إيراداتها و بمساندة السياسات الاقتصادية الأخرى و بالذات السياسة النقدية.

\* هدف تقليل التفاوت في توزيع الدخل و الثروات وصولا إلى تحقيق عدالة أكبر في هذا التوزيع، و من خلال السياسة المالية، وعن طريق نفقات الدولة و إيراداتها. وقد ازدادت أهمية هذا الهدف للسياسة المالية في الدول المتقدمة عبر الزمن، لأسباب عديدة يتصل البعض منها في أن آلية السوق التي يتم الاستناد إليها في عمله، و في القيام بالوظائف و الفعاليات الاقتصادية تقود و من خلال الصراع التنافسي الحر إلى تغلب من يمتلك القدرة و القوة على الأقل، و هو ما يؤدي إلى التركيز و نشوء المشروعات العملاقة، و ما يرافقه من احتكار. و لذلك فإن هذا الهدف للسياسة المالية للدولة، و المتمثل في تقليل التفاوت في توزيع الدخل و الثروات و رؤوس الأموال يمثل تعديلا و تكييفا في عمل النظام الرأسمالي و آليته، و علاج ما ينجم عنها من عيوب و مساوئ، و يوفر ضمانا أكبر لاستمرارية النظام و تطوره.

## 2- السياسة المالية في البلدان النامية:

إلا أنه يجدر الإشارة إلى أن أهمية و أهداف السياسة المالية الأساسية هذه في الدول المتقدمة تختلف من دولة إلى أخرى و حسب حالة اقتصادها و حاجاتها.<sup>1</sup> إن السياسة المالية في البلاد النامية تلعب دورا إيجابيا بناءا لتعجيل التنمية الاقتصادية والارتقاء بمستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، بالتالي تسخر في هذا السبيل كل إمكانياتها لتوفير الموارد المالية اللازمة لتوفير هذا الهدف. و سنولي اهتماما فيما يلي لتحليل دور السياسة المالية في البلدان النامية.

<sup>1</sup> - عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص 24.

**2-1 السياسة المالية والتنمية الاقتصادية:**

مما لا شك فيه أنه من أهم الأسس التي يجب أن تبني عليها الدولة سياستها بصدد تمويل برامج التنمية، تجنب تلك الوسائل التمويلية التضخمية بطبيعتها والاعتماد أساساً على مدخرات المجتمع الحقيقية،<sup>1</sup> ومن أجل هذا يجب أن تبذل الحكومة قصارى جهدها لحث الأفراد على عدم الإفراط في الاستهلاك الكمالي وتنمية الوعي الادخاري وتدعيم مؤسسات الادخار وتشجيع الأفراد بشق الوسائل لتنمية المدخرات القومية وتوجيه مدخراتهم إلى وجوه الاستثمارات النافعة والمنسقة مع برامج التنمية. وأما بالنسبة لاستثمار القطاع العام فهو يعتمد في تمويله على عدة مصادر أهمها<sup>2</sup>.

**2-1-1 فائض الموازنة الجارية للخدمات:** من الجلي أن الحكومة في خلقها لهذا

الفائض والعمل على إنمائه إنما تفاضل بين خفض الاستخدامات الجارية وزيادة الإيرادات الجارية للخدمات التي تعظمها في الإيرادات الضريبية بشق الطرق.

\* **ضغط النفقات العامة:** ويتسنى للحكومة تحقيق هذا الوفرة بالتزام الحكمة وتجنب الإسراف في إنفاق الأموال العامة وكذا بإعادة تنظيم الأداة الحكومية تنظيمًا من شأنه أن يكفل الكفاية المنشودة في أداء الخدمات العامة وأن يؤدي إلى تقسيم أمثل للعمل في محيط الوظائف العامة.

\* **زيادات إيرادات الضرائب:** ويمكننا أيضا أن نفترض أنه بالمعدلات الحالية للضرائب قد ترتفع حصيلتها الكلية إما بسبب زيادة النشاط أو بسبب الزيادة في الإنتاج.

\* **تحسين أساليب الربط والتحصيل:** إن تحسين أساليب الربط والتحصيل والحد من التجنب والتهرب من الضريبة وتحصيل متأخرات الضرائب تؤدي كلها إلى زيادة الحصيلة زيادة ملموسة.

<sup>1</sup> - د.مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 225.  
<sup>2</sup> - عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص 382، 383، 384، 385.

\* رفع المعدلات الحالية للضرائب: وتستطيع الحكومة لتحقيق أهداف التنمية أن ترفع معدلات وفئات الضرائب الحالية دون أن يؤدي ذلك إلى عرقلة التقدم الاقتصادي للبلاد.

\* موارد ضريبية جديدة: قد تعمل الحكومة إلى فرض ضرائب جديدة تراعي فيها غزارة الحصيلة وقلة تكاليف الجباية وعدم الإضرار بالنشاط الاقتصادي في البلاد. \*زيادة الموارد غير الضريبية: يتسنى للحكومة مثلا أن تعمل على مضاعفة الكفاية الإنتاجية للمنشآت الحكومية و بالتالي إتمام حصيلة الإيرادات الخدمية.

**2-1-2 القروض الداخلية<sup>1</sup>:** يعتبر الاقتراض الداخلي إذا كان اقتراضا سليما غير تضخمي وسيلة مشروع بل ومرغوبا فيها من وسائل تمويل المشروعات الإنتاجية. تستطيع الدولة اللجوء إلى الائتمان المصرفي للمساهمة في تمويل برامج التنمية، وذلك يحث البنوك التجارية على تقديم التسهيلات الائتمانية لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي واستثمار جانب من احتياطاتها في سندات القروض العامة .

كما يجب على الحكومة إذا أرادت أن تجعل من القروض الداخلية أداة نفع حقيقي مباشر للمجتمع أو بعبارة أخرى أداة فعالة للتقريب بين دخول الأفراد، أن تكيف من نمط توزيع عبئ الضرائب من جهة ونمط توزيع ملكية السندات العامة من جهة أخرى بين مختلف أفراد المجتمع، حتى تصير نسبة ما تحوزه الطبقات العاملة من سندات وما يحصلون عليه من فوائد بالتالي أكبر من نسبة ما يدفعونه من ضرائب لسداد القروض بصفة عامة.

**2-1-3 التمويل الخارجي:** مصادره كثيرة منها أن تعمل الدولة على زيادة الصادرات وتنويعها بقدر الإمكان حتى تواجه بصادراتها الجزء الأكبر من احتياجاتها من الواردات من السلع اللازمة للتنمية الاقتصادية، ومنها كذلك ما تعقده الدولة من قروض من الدول الأخرى أو عن طريق البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنها أيضا

<sup>1</sup>- السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية وضبط التضخم. مرجع سابق، ص . 356

ما تعتمد إليه البلاد من تهيئة الظروف لجذب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة للاستثمار فيها.

بهذا تلعب التسهيلات الائتمانية والقروض الأجنبية دورا كبيرا في المساهمة في تمويل برامج التنمية في البلاد النامية بصفة عامة. وبما أن هذه التسهيلات والقروض سوف تشغل في مشروعات إنتاجية يمكن عن طريقها إما توفير ما كان ينفق من العملات الأجنبية عن طريق التوسع في التصدير، فإن التحسين في الميزان الحسابي للدولة الذي سينجم عن ذلك سيمكنها من مواجهة أعباء هذه القروض والتسهيلات الائتمانية.

**2-1-4 مدخرات القطاع العام:** تتمثل في صافي فائض المؤسسات الاقتصادية التي يمتلكها القطاع العام. وإذا ذكرنا أن حجم مدخرات القطاع الخاص بالنسبة إلى الدخل القومي ضئيل نسبيا، لأدركنا ما للمدخرات العامة من أهمية حيوية في تمويل برامج التنمية الاقتصادية فيها. وواضح أن مشروعات القطاع العام الإنتاجية بوسعها أن تضاعف مما تسهم به من فائض في تمويل برامج التنمية كلما أمكن تحفيز القائمين بالعملية الإنتاجية والمهيمنين على إدارة هذه المشروعات على مضاعفة مجهوداتهم لزيادة الإنتاج أو تحسين نوعيته وخفض تكلفته.

## **2-2 السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي (ودورها في تكوين رأس المال):**

تساهم السياسة المالية في تكوين رأس المال في الدول النامية بطريقتين أساسيتين: الأولى مباشرة والثانية غير مباشرة. فتؤدي هذه السياسة إلى زيادة تكوين رأس المال (عن طريق الارتفاع بمعدله) بأسلوب مباشر وذلك بواسطة الاستثمارات العامة، التي تقوم بدور حيوي معروف في تنمية اقتصاديات الدول المتخلفة حيث تأخذ صورا متعددة بالنظر إلى أن حاجتها إلى الاستثمارات المشار إليها تكون شديدة وملحة نتيجة لأحجام رؤوس الأموال الخاصة عن المغامرة بالتوظيف في المراحل الأولى للتنمية في مشروعات ذات عائد منخفض أو غير منتجة اقتصاديا إلا في المدى الزمني الطويل. وبالإضافة إلى الاستثمارات العامة، تمارس السياسة المالية آثارا هاما على تكوين رأس

المال في القطاع الخاص، وفي هذا الشأن فإنه يمكن التمييز إجمالاً بين حالتين: الحالة الأولى، وفيها تتجه المدخرات إلى الاستثمار وبطريقة آلية، ومن ثم فإن كل ما يدخر يستثمر في هذه الحالة. ويتلخص دور السياسة المالية هنا في التأثير على معدل الاستثمار الخاص وذلك من خلال تأثيرها في معدل الادخار الخاص<sup>1</sup>.

تتجلى أهمية السياسة المالية في هذه الحالة في كونها تستخدم للتأثير في تقسيم الإنتاج بين الاستهلاك وتكوين رأس المال، وتؤثر نتيجة لذلك في معدل النمو الاقتصادي، أما في الحالة الثانية، وهي الأكثر تماشياً مع ظروف الدول المتخلفة، فإنه حيث لا يمكن الاعتماد على آلية المساواة بين الادخار والاستثمار المتوقعين، فإنه يجب أن يكون تأثير السياسة المالية في التكوين الرأسمالي عن طريق التأثير في الميل للاستثمار، وليس عن طريق زيادة عرض المدخرات كما هو الوضع في الحالة الأولى. والسياسة المالية في الحالة الأخيرة تؤثر في ربحية رأس المال وقد تكون لآثارها مشجعة لرأس المال الخاص، كما قد تكون مثبطة له.

يمكن القول عموماً، بأن الاستثمارات الخاصة تتأثر كما وكيفاً بمستوى الضرائب ونوعها وهيكلها، وكما أن النفقات العامة تؤثر بدورها في الاستثمارات الخاصة، فإشباع الحاجات العامة الأساسية مسألة حيوية لقيام القطاع الخاص بممارسة نشاطه على الوجه الأكمل. وتوفير الأمن وإشاعة روح الاستقرار واحترام العقود والالتزام بالتعهدات أسس لا غنى عنها للنشاط الخاص. وبالإضافة إلى ذلك تساهم الخدمات العامة كالتعليم والبحث العلمي في رفع إنتاجية العمل.

ولا يقتصر دور السياسة المالية في البلدان المتخلفة عن الإسهام في توفير الموارد المالية اللازمة لتعجيل التنمية الاقتصادية، بل إن هذه السياسة تعنى أيضاً بتحقيق الاستقرار الاقتصادي لتلك الدول<sup>2</sup>. هذا الاستقرار ليس إلا أحد الظروف الأساسية المواتية لإحداث التنمية والذي ينبغي أن يتدعم بغيره من الظروف المتطلبة لإنجاح السياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى أن جانباً من النجاح في

<sup>1</sup> د. عادل أحمد حشيش "أساسيات المالية العامة" دار النهضة العربية، بيروت، 1992، ص. 54-55.

<sup>2</sup> Lagrange. Garrigou « *Economie politique* », Edition Dalloz, 1965, p399.

معركة بناء المجتمع اقتصاديا إنما يرجع بصفة أساسية إلى مدى مساهمة السياسة المالية مساهمة فعالة في التغلب على أية موجه تضخمية حال ظهورها، كي يتم البناء على أسس مستقرة سليمة، والمسألة لا تخرج في النهاية عن كونها ترجيحاً للأهمية النسبية لهدف على هدف آخر وفق ما تمليه ضرورات التطور الاقتصادي.

### 2-3 السياسة المالية وإعادة توزيع الدخل:

تحدد الاهتمام في السنوات القليلة الماضية بهياكل توزيع الدخل والثروات خاصة في الدول النامية، وبإمكانيات النجاح في إعادة توزيع الثروة والدخل القومي عن طريق السياسة المالية.<sup>1</sup>

ولقد دأبت السياسة المالية التقليدية على تصميم وسائلها واستخدام أدواتها في مجال إعادة توزيع الدخل على المستوى التجميعي، فاستخدمت ضرائب الدخل التصاعدية أسما دون تفرقة مثلاً بين دخول الملكية ودخول العمل أو دون تفرقة بين قطاعات النشاط الاقتصادي أو بين المناطق الجغرافية، وعجزت الإدارة الضريبية عن متابعتها فسهل التهرب منها، وقلت فاعليتها وحاولت علاج الفقر بزيادة الإعفاءات الضريبية فركزت غالبية الممولين في منطقة الإعفاء وانعدمت فاعلية السياسة الضريبية ولجأت إلى إعفاء العديد من السلع والخدمات من الضرائب غير المباشرة باعتبارها سلعا ضرورية ينبغي إعفاؤها من الضرائب حتى تصل بأسعار في متناول أيدي الطبقات الفقيرة، فاستفادت من ذلك الطبقات الغنية قبل الفقيرة. ولجأت في سياستها الاتفاقية إلى دعم بعض السلع والخدمات لتصل إلى أيدي الفقراء بأسعار منخفضة فوصلت إلى أيدي الأغنياء والفقراء على السواء - على أحسن الفروض.

و حاولت رفع مستوى الدخل الحقيقي للطبقات الفقيرة فاحتلت الخدمات الصحية والتعليمية مجانا للجميع دون تفرقة بين مستويات دخول المنتفعين فكانت استفادة الأغنياء أكبر من تلك التي عاды على الفقراء. وتم التخطيط العيني والمالي أيضا على المستوى التجميعي ودون أخذ اعتبارات إعادة توزيع الدخل في الحسبان،

<sup>1</sup> - عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص 403.

فجاءت سياسات الإنفاق الاستثماري العام خالية من أي محاولة لتحقيق عدالة التوزيع. تلك كانت أخطاء السياسات المالية التقليدية في مجال إعادة توزيع الدخل<sup>1</sup>. وأما الجديد في السياسات المالية فهو ضرورة رسمها وتصميم محتوياتها على المستوى الجزئي فلو دلت البيانات المتاحة والدراسات التحليلية التي أجريت، أن سوء توزيع الدخل يرجع أغلبه إلى التخلف الاقتصادي لأحد أو بعض المناطق الجغرافية فعلى السياسة المالية أن تركز أسلحتها وخططها على هذه المناطق الجغرافية دون غيرها. ولو دلت البيانات المتاحة والدراسات التحليلية التي أجريت أن سوء توزيع الدخل يرجع أغلبه إلى التخلف الاقتصادي لأحد أو بعض المناطق الجغرافية فعلى السياسة المالية أن تركز أسلحتها وخططها على هذه المناطق الجغرافية دون غيرها. ولو دلت البيانات على أن أغلب أفراد الطبقات الفقيرة إنما ترتبط بمهنة معينة أو نشاط اقتصادي معين أو بمرحلة عمرية معينة، فينبغي تصميم السياسة المالية التي تصل إلى هذه الطبقات مباشرة.

فإنخفاض دخول الصناعات اليدوية مثلا لا يمكن علاجه عن طريق سياسات مالية (تجميعية) تشجع فرص العمل وزيادة أجور العمال، وعلاج الفقر في القطاع الزراعي لا يتم عن طريق منح الإعفاءات الضريبية للمرتبات والأجور أو حتى زيادة الدعم لأسعار الحاصلات الزراعية، وهكذا.

فالفكر الحديث في السياسات المالية يفرض التعميم، سواء في تشخيص المشاكل أو في رسم السياسات. ويؤمن بأن كل حالة هي نسيج وحدها، وأن تصميم السياسة المالية المثلى لعلاج كل حالة سهل وميسور متى توفرت البيانات والإحصاءات والدراسات العلمية اللازمة لتشخيص الأسباب الحقيقية للمشكلة والآثار الاقتصادية اللازمة لتحقيق أهداف المجتمع. ولا شك أن تصميم السياسات المالية على هذا المستوى الجزئي يقلل من تكلفة السياسة المالية ويضعف من فاعليتها.

<sup>1</sup> د. حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص 344، 345، 346.

إلا أن تصميم مثل هذه السياسات المالية المثلى يتطلب الإحاطة التامة والمتعمقة بالمستويات والمراحل المختلفة التي يمكن فيها استعمال أدوات السياسة المالية لإعادة توزيع الدخل، وبإمكانيات هذه الأدوات المالية وفعاليتها في كل مرحلة من المراحل. ولا يعني ذلك بطبيعة الحال ضرورة استخدام كافة هذه الأدوات للسياسة المالية ولا ضرورة رسم السياسات المالية على كافة المراحل والمستويات. إنما يبقى علة مصمم السياسات المالية عبئ اختيار وتنسيق تلك المجموعة من الأدوات في تلك المراحل والمستويات التي يجدها كفيلة بتحقيق الهيكل المستهدف بأقل التكاليف والآثار الجانبية الممكنة، ودون تعارض بين هذا الهدف وأهداف المجتمع الأخرى.

### المبحث الثالث: آلية عمل السياسة المالية.

تتمثل آلية السياسة المالية في التحكم في حجم الإنفاق والضرائب والدين العام وذلك من أجل محاربة التضخم والانكماش<sup>1</sup>، فعن طريق السياسة المالية يمكن للحكومة استخدام قواها الضريبية والاتفاقية لتحقيق العمالة الكاملة ورفع معدلات نمو الناتج القومي، استقرار الأسعار والأجور والعدالة في توزيع الدخل.

يمكن للحكومة تحقيق هذه الأهداف من خلال زيادة أو خفض الإنفاق العام والضرائب وذلك وفقا للوضع الاقتصادي<sup>2</sup>.

### 1- حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني:

تعمل جميع الدول على تحقيق مستوى توازن الناتج الوطني ولكن يتعد الاقتصاد عن وضع التوازن، ويتجلى ذلك في ظهور ما يسمى بالفجوات التضخمية والإنكماشية في حالة اختلاف المستوي التوازني الناتج عن مستوى التوظيف الكامل.

الحالة الأولى: قصور الطلب الكلي عن العرض الكلي (الفجوة الانكماشية)،  
(AS > AD).

الحالة الثانية، زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي (الفجوة التضخمية)،  
(AS < AD).

<sup>1</sup> عبد المنعم راضي، "النقد والبنوك" مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1998، ص 297.

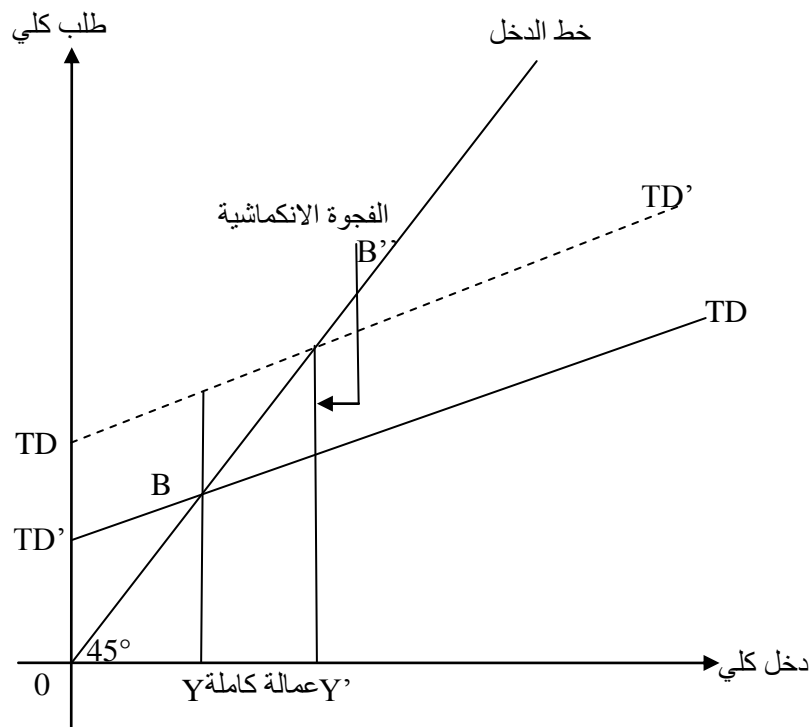
<sup>2</sup> Lawrence S, Kitter and William I, Silber, "Money", newyork pasic book, publishers, 1984-p.151.



### 1-1 الفجوة الانكماشية:

تحدث الفجوة الانكماشية إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من انخفاض الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل<sup>1</sup>، فإذا أدى الطلب الكلي إلى أن يكون الحجم التوازني للدخل مصحوبا بوجود بعض الموارد العاطلة، فإنه يمكن أن تؤدي زيادة الإنفاق الكلي إلى رفع الحجم التوازني للدخل، و إذا كانت الزيادة كافية يمكن أن تحقق توازنا متفقا مع حجم الدخل عند مستوى التوظيف الكامل<sup>2</sup>. و القدر اللازم أن يزيد به الإنفاق الكلي حتى يتحقق التوازن عند التوظيف الكامل يعرف بالفجوة الانكماشية. و يمكن توضيح الفجوة الانكماشية بالشكل التالي:

### الشكل رقم 3-1: الفجوة الانكماشية



النقطة التوازنية  $B$  تحدد المستوى التوازني الفعلي للدخل الوطني و هو  $Y$ ، فإذا افترضنا أن مستوى دخل العمالة الكاملة يتحقق عند النقطة التوازنية ( $B'$ ) حيث

<sup>1</sup> - هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس و مبادئ الاقتصاد الكلي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط. 1، عمان، 2000، ص. 204.  
<sup>2</sup> د. نعمة الله نجيب ابراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2001، ص 164.

يكون المستوى التوازني لدخل العمالة الكاملة و هو  $Y$  ، للوصول إلى دخل العمالة الكاملة لا بد من زيادة الطلب الكلي من  $TD$  إلى  $TD'$  فيزداد الدخل من  $Y$  إلى  $Y'$  بالمسافة الرأسية بين منحني الطلب الكلي القديم  $TD$  و الجديد  $TD'$  عند مستوى دخل العمالة الكاملة  $Y'$ .<sup>1</sup>

### وللقضاء على الفجوة الانكماشية لا بد من إتباع سياسة مالية ملائمة:

1- زيادة مستوى الإنفاق الحكومي العام، وهذا ما حدث في فترات الكساد الكبير فهنا يأتي دور الدولة التي تعمل على زيادة الإنفاق وبالتالي تحريك عجلة الاقتصاد، فإنفاق الدولة هو بمثابة دخول للأفراد<sup>2</sup> وعند زيادة دخولهم يرتفع مستوى الطلب الكلي عندما تلجأ المؤسسات إلى زيادة إنتاجها وبالتالي إلى توظيف عمال جدد، مما يرفع مرة أخرى من دخول الأفراد ويعالج البطالة ويدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام.

2- قد تقوم الدولة بتخفيض الضرائب أو إعفاءات ضريبية، هنا تزداد الدخل من ناحية، كما يزداد الميل نحو الاستثمار من ناحية أخرى و كلا الأمرين يعني زيادة الدخل نتيجة ارتفاع القوة الشرائية في المجتمع وحقن الاقتصاد بمزيد من الأموال وفرص العمل، مما يعني دوران عجلة الاقتصاد وحل مشاكل البطالة والتخلص من الكساد.

3- استخدام مزيج من الآليتين أي زيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب بما يخدم هدف إعادة النشاط إلى مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد<sup>3</sup>.

وفي حالة معالجة الكساد بالسياسة المالية تسمى في هذه الحالة بالسياسة المالية التوسعية.

مثال: وجود فجوة انكماشية لتوازن الدخل الوطني يساوي 210 و.ن بينما كان مستوى دخل العمالة الكاملة يساوي 250 و.ن.

$$\Delta y = 40$$

<sup>1</sup> - د. بسام الحجار و د. عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى ، 2010، ص 134.  
<sup>2</sup> - ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصاريف والنظرية النقدية. دار زهران للنشر، ط. 1، عمان، 1999، ص. 454.  
<sup>3</sup> - خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي ، مرجع سابق، ص. 327 .

المطلوب معرفة مقدار الزيادة في الطلب الكلي أي زيادة الإنفاق الحكومي اللازم لسد الفجوة بافتراض ان المضاعف

$$M=2.5$$

$$\frac{\Delta y}{\Delta Y}$$

$$\Delta y = M \times \Delta G \Rightarrow 40 = 2.5 \times \Delta G$$

$$\Delta G = \frac{40}{2.5} = 16$$

- للقضاء على مدى الفجوة الانكماشية يجب زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 16 ون، و ذلك بتوسيع الإنفاق الحكومي.

أما إذا أرادت الحكومة القضاء على الفجوة بتخفيض الضرائب.

$$M = \frac{\Delta y}{\Delta T} \Rightarrow -2 = \frac{40}{\Delta T} \Rightarrow \Delta T = -20.$$

إذن زيادة الإنفاق الحكومي أفضل منحل للقضاء على الفجوة الانكماشية، فزيادة الإنفاق كانت 16 بينما نقص الضرائب -20.

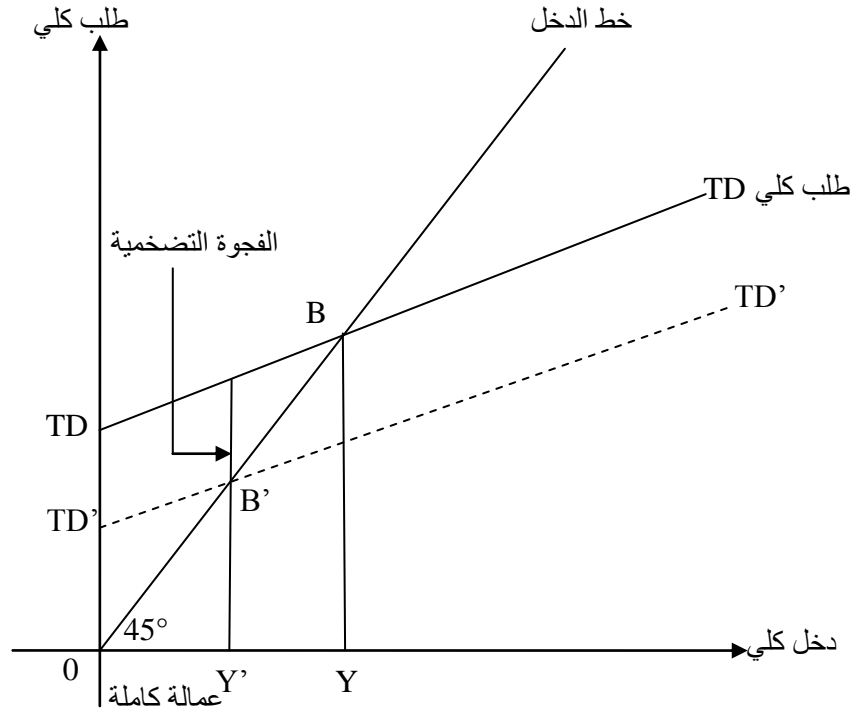
### 1-2 الفجوة التضخمية:

يقال أن هناك فجوة تضخمية عندما يفوق إجمالي الإنفاق القومي (الاستهلاكي+استثماري+حكومي+صافي التعامل مع العالم الخارجي)، إجمالي الإنتاج القومي عند مستوى الاستخدام الكامل. و هذا يعني ارتفاع الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل<sup>1</sup>. فإذا أدى الطلب الكلي إلى حجم توازني للدخل يزيد عن حجم الدخل عند التوظيف الكامل، فمعنى ذلك أن هذه الزيادة في قيمة دخل التوازن عن قيمة الدخل عند التوظيف الكامل هي مجرد زيادة نقدية حيث أنه لا يمكن زيادة الإنتاج عن ذلك المستوى المقابل للتوظيف الكامل. و ترجع هذه الزيادة إلى أن حجم الإنفاق الكلي عند التوازن يزيد عن حجم الإنفاق الكلي المقابل

<sup>1</sup> - د.محمد طاقة و آخرون، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي و الكلي، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2009، ص 372.

للتوظيف الكامل. و لإرجاع مستوى التوظيف الكامل غير التضخمي يلزم تخفيض الطلب الكلي و هو حجم الفجوة التضخمية<sup>1</sup>.

الشكل 3-2: الفجوة التضخمية



بداية تحقق توازن الاقتصاد الوطني عند النقطة B ، و كان مستوى الدخل التوازني الفعلي Y . لكن توازن العمالة الكاملة يتحقق عند B' ، ودخل العمالة الكاملة X' ، و حتى نصل إلى دخل العمالة الكاملة لابد من تخفيض الطلب الكلي من TD إلى TD' ، و تنقاس حجم الفجوة التضخمية بمقدار المسافة الرأسية بين منحنى الطلب الكلي القديم TD و منحنى الطلب الكلي الجديد TD' عند مستوى دخل العمالة الكاملة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - د. أشرف أحمد العدلي، الاقتصاد الكلي النظرية و التطبيق، مؤسسة رؤية للنشر، القاهرة، 2006، ص 194-195.  
<sup>2</sup> دبسم الحجار و د. عبد الله رزق، مرجع سابق، ص 133.

## - علاج الفجوة التضخمية (السياسة المالية الانكماشية):

تقوم السياسة المالية الانكماشية بتخفيض الطلب الكلي وكبح جناح التضخم من خلال تخفيض النفقات العامة أو زيادة الضرائب أو استخدامها معا وذلك من خلال<sup>1</sup>:

1- تخفيض مستوى الإنفاق العام الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يخفف من حدة الطلب، ويكبح مستوى الزيادة في الأسعار.<sup>2</sup>

2- رفع مستويات الضرائب، مما يخفض القدرة الشرائية للأفراد ويؤدي إلى تخفيض الإنفاق الكلي بنسبة مضاعفة.<sup>3</sup>

3- مزيج من السياستين أي خفض الإنفاق وزيادة الضرائب.

وبهذا فإن السياسة المالية الانكماشية تسعى إلى كبح مستوى الإنفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار.

يمكن القول أن الحكومات في العادة تميل إلى استخدام السياسة المالية التوسعية أكثر من استخدامها للسياسة المالية الانكماشية للأسباب التالية:<sup>4</sup>

- الاهتمام الزائد بأهداف التنمية.

- الرغبة في التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج.

- الدوافع السياسية.

- النفقات المتزايدة.

- زيادة الإنفاق العام والحد من ارتفاع الضرائب عامل أساسي من عوامل

الدعم السياسي الشعبي.

<sup>1</sup> - نعمة الله نجيب وآخرون، اقتصاديات النقود، والصيرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 406.  
<sup>2</sup> - سليمان مجدي، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص 144.

<sup>3</sup> - الشبول نابف، التضخم في الاقتصاد الأردني، دراسة تحليلية أسبابه، وقياسه وعلاجه جامعة عين الشمس، كلية التجارة قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، 1981، ص 54.

<sup>4</sup> - N.GREGORY - MANIW- macroeconomics- new York- worth publishers- 1997- PP 377 – 378

- دعم وتشجيع النشاطات الاقتصادية التي تساعد في التقدم والنمو.

## 2- التدخل المالي للدولة ونموذج التوازن الاقتصادي:

يتمثل شرط التوازن بالنسبة للاقتصاد الوطني في تحقيق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي في ضوء المعطيات الاقتصادية المتاحة، كما أن التوازن الكلي هذا يعتبر محصلة لتوازنات جزئية تتفاعل فيما بينها في إطار السياسة الاقتصادية الكلية، هذا من جانب العرض الكلي أما من جانب الطلب الكلي فقد أثبتت العديد من النظريات الاقتصادية المفسرة للدورات الاقتصادية أن تناقص الميل الحدي للاستهلاك هو السبب الرئيسي للتقلبات الظرفية التي تحدث في الاقتصاد حيث أن إبقاء الاستهلاك في حالة تزايد هو عنصر ضروري لإبقاء الاقتصاد في نسق متطور تتزايد فيه الطاقة الإنتاجية. و يعد التأثير على الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي الدعامتين الرئيسيتين للسياسة المالية الوظيفية، حيث أن القاعدة التي يخضع لها النشاط الاقتصادي للدولة هو تحقيق التشغيل الكامل بدون تضخم، مما قد يؤدي إلى وجود عجز أو فائض في الموازنة.<sup>1</sup>

و يجدر الإشارة إلى أن السياسة المالية لها تأثير مباشر على الناتج الوطني سواء عن طريق الإنفاق العام أو عن طريق الإيرادات العامة، وللتأكد من ذلك سنعبر عن هذه الآثار في صورة إدخال النشاط المالي للدولة في نموذج التوازن الكلي للاقتصاد الوطني. لتكن لدينا معادلة التوازن الاقتصادي الكلي كما يلي:<sup>2</sup>

العرض الكلي = الطلب الكلي.

الدخل = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي.

$$y = C + I + G \rightarrow (1)$$

<sup>1</sup> - ولبد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية للنشر، بيروت، 2010، ص 129.

<sup>2</sup> - محمد عبد المنعم عمر و أحمد فريد مصطفى، اقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ص 354-370.

وبما أن الدخل الوطني عبارة عن الناتج الوطني ومقوما في صورة نقدية فإن الدخل الحقيقي الناتج يمكن تصوره على أنه الفرق بين الدخل الوطني مطروحا منه الاستقطاعات الضريبية  $(y-t)$  و بذلك تتولد لدينا المعادلة التالية:

$$C + C_0 + a(y - t) \rightarrow (2)$$

وللتبسيط نفترض أن الاستثمار  $(I)$  هو بأكمله استثمار ذاتي أي مشغل على مستوى الدخل فإن معادلة التوازن تصبح:

$$y = C_0 + a(y - t) + I + G \rightarrow (3)$$

$$y = \frac{I}{I - a} (C_0 + aT + I + G)$$

حيث أن:  $(y)$  يمثل الدخل،  $(C_0)$  الاستهلاك التلقائي،  $(a)$  الميل الحدي للاستهلاك،  $(T)$  الضرائب،  $(I)$  الإنفاق الاستثماري،  $(G)$  الإنفاق الحكومي.

في هذه الحالة يمكن للحكومة التأثير على مستوى الدخل الوطني عن طريق: استخدام السياسة الاتفاقية، استخدام السياسة الضريبية أو استخدام السياستين معا كمؤثر على التوازن الاقتصادي.

تستطيع الحكومة أن تفرض ضرائب تعتبر بمثابة دخل للحكومة هذا من ناحية كما تستطيع من ناحية أخرى أن تقوم بعملية الإنفاق مثلها مثل القطاع الخاص. و يوضح الرسم الموالي أن فرض الرسوم على قيمة المنتجات يقلل من التيار النقدي الداخلك للقطاع العائلي كذلك يمكننا ملاحظة أن الضرائب المتحصل عليها إذا لم تنفق فإنها تؤدي إلى حدوث تسربات من التيار الدائري. لذلك يعتمد التيار الدائري للنقود والدخل و بالتالي قيمة الإنتاج على نوايا القطاع العائلي و رغبته في الاستهلاك وعلى نوايا قطاع الأعمال و رغبته في الاستثمار و خطط الحكومة فيما يختص بالضرائب والإنفاق.





و تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى حدوث زيادات في المستوى التوازني للدخل. كما أن العجز و القصور في الإنفاق الحكومي ينبغي تمويله من خلال زيادة المدخرات الخاصة و ذلك مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حاله.

و تؤدي زيادة الضرائب مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها إلى تخفيض مستوى الدخل حيث تعتبر الضرائب تسربات ادخارية، بالتالي تؤدي الضرائب إلى تخفيض إجمالي الإنفاق الحكومي و ذلك عندما تستلم الحكومة هذا الدخل الذي لا ينفق. كما أن الضرائب التي لا تنفق تصبح مدخرات حكومية و يمكن أن تضاف إلى المدخرات الخاصة.

يتضح لنا أن زيادة الضرائب و الإنفاق الحكومي يؤدي إلى رفع المستوى التوازني للدخل بينما يؤدي انخفاض فيهما إلى انخفاض مستوى الدخل. و كذلك يمكن الإشارة إلى أن حدوث تغيرات متساوية في الإنفاق و الضرائب يمكن أن يطلق عليها اسم " مضاعف توازن الميزانية". و يظهر هذا المضاعف و يلعب دوره عندما يكون تأثير التغيرات في الضرائب على إجمالي الادخار أقل من تأثير التغيرات في الإنفاق الحكومي على إجمالي الإنفاق.

و تعتبر التحويلات الحكومية مثل مدفوعات الضمان الاجتماعي و إعانات البطالة بمثابة عودة الإيرادات الحكومية إلى القطاع الخاص. كما أن الزيادة في التحويلات الحكومية تؤدي إلى تقليل التسربات الضريبية الناشئة من القطاع العام بنفس طريقة الانخفاض المباشر للضرائب. هذا يعني أن زيادة التحويلات لها نفس أثر انخفاض الضرائب على مستوى الدخل التوازني.

يمكن القول إذن أن الدولة يمكنها التأثير في المستوى التوازني للاقتصاد الكلي من خلال ميكانيكية الإنفاق العام و الإيرادات العامة. و يتأثر مستوى الدخل بسلوك و تصرفات الحكومة مثله مثل تأثيره بسلوك القطاع الخاص سواء فيما يختص بالإنفاق الاستهلاكي أو الإنفاق الاستثماري.

## 3- دور الموازنة العامة في تحقيق التوازن الاقتصادي:

يعبر العجز الموازي عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، وهو سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة منها أو النامية. وقد يكون هذا العجز نتيجة إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العمومي و/ أو تخفيض الإيرادات العمومية، وقد يكون غير مقصود وإنما قصور الدولة في تحصيلها للإيرادات هو السبب في ذلك و لقد اعتمدت الميزانيات لمدة طويلة مبدأ التوازن الذي كان يعني في الفكر الكلاسيكي تساوي الإيرادات والنفقات، وهو أمر صعب الحصول، ثم لا يعني عند حصوله ضمان التوازن الاقتصادي<sup>1</sup>.

و لقد ظهر بعد الكلاسيك مفكرون، منهم كثير لم يستوعبوا فكرة ضرورة توازن الميزانية على الأقل في إطار السنة الواحدة. و حاولوا تكييف الميزانية مع الدورة الاقتصادية، و منه ضمان التوازن على المدى الطويل. كما اعتمد آخرون اختلال الميزانية لتمويل نفقات الحرب، و انطلق البعض منها من كون المعطيات الاقتصادية يجب أن تكون ذات أولوية على حساب المعطيات المالية، و هذا بإعطاء الميزانية بعدا و دورا اقتصاديا ينتج عنهما استخدام الميزانية كأداة للتصدي للاختلالات الاقتصادية. ففي الوقت المعاصر، أصبحت الموازنة أداة من أدوات السياسة الاقتصادية، تستخدمها الحكومة للتأثير على النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق الأهداف التي يسعى إليها المجتمع. من المعتاد أن تكون هذه الموازنة متوازنة سابقا ولكن كثيرا ما ينتهي هذا التوازن، إلى عدم التوازن لاحق، فهنا يبدأ الاندماج الاقتصادي للموازنة في التوازن الاقتصادي الكلي<sup>2</sup>.

ولقد تطور مفهوم التوازن الموازي إلى درجة التمييز بين أشكال عديدة له.

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 201.

<sup>2</sup> - محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص 384.

## ✓ أنواع التوازن الموازي:

## - التوازن الموازي و التوازن الاقتصادي:

يعتبر التوازن الموازي مرغوبا في الحالة المطلقة، إلا أن تقديره لا يمكن أن يكون إلا بدلالة الدور الاقتصادي للدولة. فالميزانية اليوم هي في خدمة التوازن الاقتصادي العام، وهي أداة تستعمل حسب الظروف، فيمكن أن تتطلب توازنا صارما في حالة التضخم و يمكن أن تتطلب على العكس عجزا من أجل إنعاش الاقتصاد في حالة الركود.

تعمل النظرة الحالية للتوازن على التمييز بين:

العمليات النهائية: و التي يجب أن تكون متوازنة أو حتى تحقق فائضا إذا أمكن.  
العمليات الوقتية: و تتعلق أساسا بالقروض و التي يمكن أن تكون في حالة عجز و يتم تمويلها عن طريق فائض العمليات النهائية أو عن طريق الإقراض.  
في الآونة الأخيرة لم يعد ينظر إلى الموازنة العامة على أنها موازنة مالية تعنى بتوازن النفقات و الإيرادات و إنما لا تأثير لها على الأوضاع الاقتصادية في البلاد. بل أصبح ينظر إليها على أنها جزء هام من الاقتصاد الوطني و إنما تتأثر به و تؤثر فيه. و بذلك أصبحت الموازنة العامة وسيلة لخدمة الاقتصاد الوطني، و لعلاج مشكلاته، وللمساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. و بذلك أخذ علماء المالية يهتمون بالتوازن العام في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، و بالتوازن المالي في إطار التوازن الاقتصادي، و رأوا أن ذلك قد يتم عن طريقين هما: نظرية العجز المتراكم و الموازنات الدورية<sup>1</sup>.

## \* نظرية العجز المتراكم:

يستعمل عجز الموازنة لوضع حد للعجز الاقتصادي الناتج عن البطالة و جهود النشاط الاقتصادي<sup>2</sup>. و من الطبيعي أن ينتج عن التوازن الاقتصادي، في حال

<sup>1</sup> - محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، عمان، دار الميسرة للنشر و التوزيع، 2008، ص 356.  
<sup>2</sup> د. حسن عواضة، د. عيد الرؤوف قطيش، المالية العامة الموازنة الضرائب و الرسوم، بيروت، دار الخلود للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 1995.

التوصل إلى إقراره، توازن مالي في الموازنة: فازدياد الاستهلاك و الأموال الموظفة في الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع الإنتاج و الدخل القومي، و هذا يؤدي بدوره إلى ازدياد موارد الخزينة. و تفترض هذه النظرية وجوب تخفيض الضرائب و زيادة النفقات العامة، و اللجوء إلى القروض و ذلك لمعالجة حالة الكساد الاقتصادي. فتخفيض الضرائب يؤدي إلى زيادة الاستهلاك لدى الأفراد، و إلى تسهيل نشاط المؤسسات الإنتاجية، و زيادة التعويضات العائلية تؤدي إلى ازدياد الطلب لدى أصحاب المداخيل الصغيرة، و اللجوء إلى القروض يؤدي إلى توجيه المبالغ المدخرة نحو التوظيف في المشاريع الإنتاجية. و لكن هذه الوسائل توقع الأموال العمومية في عجز، و هذا العجز بالذات هو المقصود في سبيل زيادة الإنتاج و التخلص من البطالة بصورة تدريجية.

و هكذا يستخدم عجز الموازنة لوضع حد للعجز الاقتصادي الناتج عن البطالة و جمود النشاط الاقتصادي و لتحقيق الازدهار و التوازن الاقتصادي. و في هذه الحالة فإن الإيرادات العامة تزيد عن النفقات العامة و تتمكن الدولة من تغطية العجز المتراكم في الموازنات السابقة. و بالتالي ينتج عن التوازن الاقتصادي توازن مالي في الموازنة و أن التوازن الاقتصادي قد يتحقق عن طريق عجز في الموازنة العامة<sup>1</sup>.

\* الموازنة الدورية: إن هذه الموازنة لا تشترط وجوب التوازن المالي السنوي في الموازنة العامة للدولة، و إنما ترى أن يتم ذلك خلال عدة سنوات و تستهدف تحقيق التوازن الاقتصادي خلال سنوات الدورة الاقتصادية، إذ تتعاون الموازنات التي بها فائض في سنوات الازدهار، مع الموازنات التي بها عجز في سنوات الكساد، بحيث يؤدي هذا التعاون إلى حصول توازن اقتصادي و مالي في نهاية الدورة الاقتصادية بدلا من حصوله سنويا و يتم ذلك عن طريق المقاصة بين الوفر و العجز في الموازنة الدورية.

<sup>1</sup> - خطار شبلي، العلوم المالية، الموازنة، بيروت، دار النهضة للنشر، 1965، ص 216.

## التوازن الموازي و الوضعية المالية للخزينة:

لا يعكس العرض الحالي للكثير من الميزانيات في دول العالم، و منها الجزائر، الوضعية الحقيقية للخزينة، لأن العرض لا يأخذ بعين الاعتبار بعض الأعباء المالية الممولة خارج الميزانية عن طريق الخزينة، فمثلا عند تسديد القروض ما يظهر في الميزانية هو الفوائد فقط. ذلك أن هناك عمليات للخزينة خارج عمليات الميزانية يحددها القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية و الصادر ب 7 جويلية 1984 المعدل و المتمم بالجزائر في مادته 62 على النحو التالي:

- إصدارات و تسديدات الاقتراض المنفذة وفقا للترخيصات الممنوحة بمقتضى قانون المالية.

- عمليات الإيداع لأمر و لحساب الهيئات المكتتبة لدى الخزينة.

- التوازن الموازي و الوضعية المالية لمجموع الأنشطة المالية للدولة:

لا يمكن تصور وضعية مجموع الأنشطة المالية للدولة من دون اعتبار بالإضافة إلى الميزانية و الخزينة:

- قطاع الأنشطة الصناعية و التجارية.

- القطاع الاجتماعي.

## المبحث الرابع: السياسة المالية في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم و الإيديولوجيات و كذا الاستراتيجيات، وبالتالي تغيير القرارات والأنظمة. و عليه يمكن ردّ عوامل تطور السياسة المالية بالجزائر إلى ثلاث محددات متداخلة و متكاملة، وهي: المحدد الاقتصادي و المذهبي المتمثل في حتمية تغيير الهيكل الاقتصادي، المحدد الاجتماعي المتمثل في ضغط الطلب على الخدمات العمومية، و المحدد المالي المتمثل في اليسر المالي الناتج عن قطاع المحروقات.

كما انتهجت الجزائر سياسة لإصلاح السياسة المالية التي تمثل أحد المحاور الرئيسية ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي فرضته المؤسسات الاقتصادية الدولية من أجل السيطرة على العجز الكبير المتتالي في الميزانية العامة إبتداء من سنة 1986، بعدما كانت تحقق فائض و هذا بسبب انخفاض أسعار النفط.

### 1- فترة ما بعد الاستقلال (1963-1969):

تميزت هذه الفترة بانخفاض مهم في النشاط الاقتصادي و الذي أدى بدوره إلى انخفاض في الإيرادات الجبائية، مما جعل السلطات المالية تقوم بالبحث عن موارد مالية إضافية لإثراء خزينة الدولة، و هذا بفرض إجراءات مالية جديدة تمثلت خاصة في الرفع من التعريفة الجمركية و الاعتماد على الضريبة المفروضة على الرواتب والأجور، كما قامت السلطات أيضا بفرض ضريبة إجمالية وحيدة على الإنتاج TUGP مع رفع نسب الضرائب غير المباشرة على المواد الكمالية حيث بلغت نسبة هذه الأخيرة حوالي 22,6% في المتوسط من إجمالي الإيرادات، أما نسبة حاصل الجمارك خلال نفس الفترة فقد بلغت حوالي 8% في المتوسط من مجموع الإيرادات<sup>1</sup>.

أما بالنسبة للسياسة الإنفاقية فقد توجه معظم الإنفاق إلى نفقات التسيير بنسبة فاقت 80% من مجموع الإنفاق العام، و هذا بسبب التسيير المنتهج في هذه الفترة وهو التسيير الذاتي الذي تم تطبيقه في الميدان الفلاحي نظرا لسيطرة هذا القطاع على الاقتصاد الجزائري آنذاك.

### 2- فترة التخطيط (1970-1990):

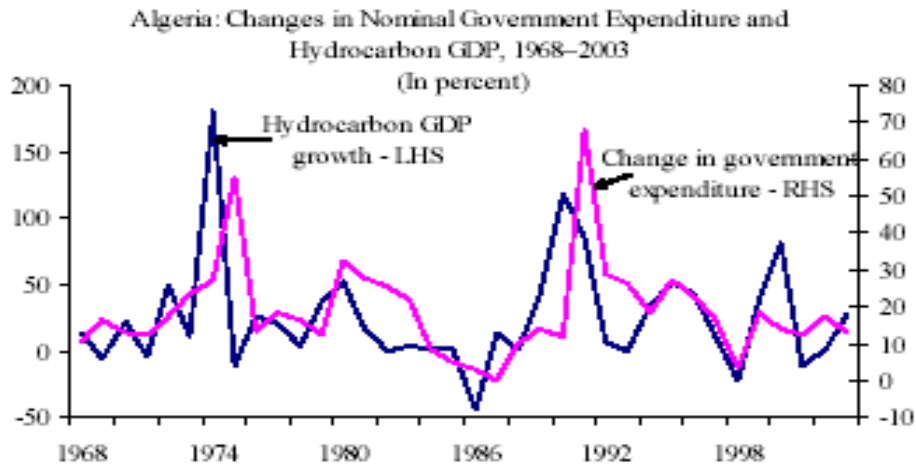
اعتمدت السياسة الضريبية بالجزائر خلال هذه الفترة، بشكل كبير على الجباية البترولية التي انتقلت من 24,7% من مجموع الإيرادات سنة 1970 إلى حوالي 50% من هذا المجموع سنة 1985. غير أن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة

<sup>1</sup> - IMF Country Report No: 05/50. (2005).P:6.

1986 (من \$27,56 للبرميل سنة 1985 إلى \$14,4 سنة 1986) <sup>1</sup> أدى إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية بحوالي 20% ، و انخفاض بذلك إيرادات الدولة الكلية هي الأخرى من 38% من إجمالي الناتج المحلي الخام خلال الفترة 1981-1985 إلى 28% من هذا الإجمالي خلال الفترة 1986-1990. كل هذا أدى إلى عجز في الرصيد الموازي بلغ حوالي 2,7% - من إجمالي الناتج المحلي الخام في الفترة 1986-1990.

أما بالنسبة للسياسة الإنفاقية خلال هذه الفترة، فتميزت بارتفاع الإنفاق العمومي، إذ انتقل هذا الأخير من 25,98% من الناتج المحلي الخام سنة 1967 إلى حوالي 43% من هذا الناتج سنة 1986. هذا ما أدى إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي جد إيجابية إذ بلغت نسبة 9.21% سنة 1978، كما امتصت عددا لا بأس به من اليد العاملة إذ انخفضت نسبة البطالة إلى حوالي 13.28% سنة 1983، و هذا ما دفع الدولة خلال هذه الفترة إلى توجيه سياستها المالية نحو هذا المجال بالرفع من إنفاقها الاستثماري.<sup>2</sup> يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل 3-3: تطور تغير الإنفاق الحكومي و الناتج المحلي الخام المتأتي من المحروقات: (%)



Source: IMF Country Report No: 05/50. (2005).P:6.

<sup>1</sup> - Statistical appendix (1998/2004/2006/2009): IMF staff country report.

<sup>2</sup> - أ. شيببي عبد الرحيم، أ. د. بن بوزيان محمد، أ. شكوري سيدي محمد، الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر، دراسة تطبيقية، تلمسان، ص 5.

## 3- الفترة الانتقالية (1991-1998):

إن الاختلالات في السياسة المالية إثر الصدمة البترولية لسنة 1986، و انخفاض إيرادات الدولة من المحروقات دفعت بالدولة إلى تطبيق إصلاحات جذرية في سياستها المالية تمثلت أساسا في محاولة الحد من العجز في الميزانية. فجاءت الإصلاحات في هذه المرحلة بتدخل المؤسسات الاقتصادية الدولية و هذا بإصلاح كل من سياسة الإيرادات و سياسة الإنفاق. و ذلك من خلال المحاولة لزيادة الإيرادات خارج المحروقات خاصة أن هذا الأخير يعتبر المورد الرئيسي لميزانية الدولة<sup>1</sup>.

لقد عرفت الإيرادات العمومية في بداية هذه الفترة تحسنا طفيف حيث ارتفعت أسعار النفط في الأسواق العالمية، من \$14,92 للبرميل سنة 1988 إلى \$ 23,73 سنة 1990 و هذا راجع لحرب الخليج العربي، وكذلك نتيجة خفض قيمة الدينار الجزائري سنة 1991<sup>2</sup>. أما فيما يخص الجباية العادية لفترة ما بعد الإصلاح، نجد أنها عرفت نوعا من الانخفاض، بحيث انتقلت من 41,47% من مجموع الجباية الكلية سنة 1993 إلى حوالي 29,93% من هذا المجموع سنة 2004، وهذا باستثناء سنة 1998 التي بلغت فيها هذه النسبة 47,54% وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى انخفاض أسعار النفط في هذه السنة (من \$ 19,09 للبرميل سنة 1997 إلى \$12,72 سنة 1998) مما كان له الأثر البين على انخفاض حصيلة الجباية البترولية. إلا أن هذه الوضعية لم تؤد إلى ارتفاع نسب الإنفاق العمومي، بل على العكس انخفضت نسبة الإنفاق العام من الناتج الداخلي الخام من 34,42% سنة 1988 إلى 24,6% من هذا الناتج سنة 1991، ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى تخلي الدولة عن النهج الاشتراكي و الانتقال إلى اقتصاد السوق من خلال التخلي التدريجي عن التدخل في الاقتصاد خاصة فيما يتعلق بدعم الأسعار. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

<sup>1</sup> - كريم النشاشبي، ألان فيلير، دراسة خاصة الجزائر تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق ، صندوق النقد، واشنطن، 1998، ص 36.

<sup>2</sup> - أ. شيببي عبد الرحيم، أ. د. بن بوزيان محمد، أ. شكوري سيدي محمد، مرجع سابق، ص 6.



## الجدول 3-1: تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر للفترة 1993-1998:

الوحدة: 10<sup>9</sup> دج

السنوات	النفقات الرأسمالية	التحويلات الجارية	فوائد الديون	الرواتب و الأجور	مواد و تجهيزات	خدمات عمومية
1993	101,6	113,7	27,0	114,9	16,7	39,9
1994	117,2	120,9	41,1	145,2	18,2	42,3
1995	144,7	149,7	62,2	179,5	29,4	55,4
1996	174,0	185,3	89,0	213,3	34,7	69,9
1997	201,6	146,4	109,4	235,0	43,5	74,0
1998	211,9	123,9	110,8	258,2	47,5	75,2

**Sources:** statistical appendix (1998/2004/2006/2009): IMF staff country report

من خلال الجدول أعلاه، يمكن تفسير انخفاض نفقات التجهيز بانخفاض نسبة الإنفاق الرأسمالي من مجموع الإنفاق الكلي بحيث انتقلت من 42,2% من هذا المجموع سنة 1993 إلى 24% سنة 1998. أما ارتفاع نفقات التسيير فيمكن ترجمته بارتفاع نسب: الأجور و الرواتب التي ارتفعت بنسبة 1,9% من سنة 1993 إلى سنة 1998، فوائد الديون بنسبة 6,2% خلال نفس الفترة<sup>1</sup>.

غير أن أهم ما ميز هذه المرحلة هو ارتفاع حجم الدين العمومي للدولة نتيجة ارتفاع حجم المديونية الخارجية وتبني الدولة لسياسة التطهير المالي للمؤسسات العاجزة، إذ بلغ نسبة 98,9% من الناتج المحلي الخام سنة 1995، مما يدل على ضعف تمويل الدولة الذاتي للاقتصاد آنذاك، و هذا ما أسفر عن اختلال في المالية العامة للدولة أضفى ميزة عدم القدرة على الاستمرار في تحمل العجز الموازي.

<sup>1</sup> - Document du Groupe de la Banque mondiale Rapport No. 25828-AL. (2003). P: 4.

## 4 - فترة الإنعاش الاقتصادي (1999-2007):

تميزت هذه الفترة بارتفاع تدريجي لأسعار النفط ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 ويظهر هذا جليا من خلال تحسن الرصيد الموازي الكلي الذي انتقل من عجز قدره -3,7% من الناتج المحلي الخام سنة 1998 إلى فائض قدره 13,6% من هذا الناتج سنة 2006 .

كما يمكن تلخيص هيكل النفقات العامة في الجزائر خلال هذه الفترة في الجدول التالي:

## الجدول 3-2: تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر للفترة 1999-2007:

الوحدة:  $10^9$  دج

السنوات	النفقات الرأسمالية	التحويلات الجارية	فوائد الديون	الرواتب و الأجور	مواد و تجهيزات	خدمات عمومية
1999	265.8	163.9	123.9	275.6	53.6	81.9
2000	321.9	200	162.3	281.1	54.6	92
2001	357.4	276.7	147.5	315.4	46.3	114.6
2002	452.9	334.3	137.2	339.9	68.5	137.6
2003	553.6	419.0	118.3	374.8	58.8	161.4
2004	646.3	396.1	85.2	442.3	71.7	176.5
2005	810.6	332.7	73.2	490.1	76	187.5
2006	1019	430.1	68.6	531.3	95.7	215.5
2007	1442.3	489.8	85	628.7	93.8	273

Sources: statistical appendix (1998/2005/2008/2011): IMF staff country report

قد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 4.88 مليار دولار سنة 2007<sup>1</sup>، و ارتفاع نسب النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة، إذ بلغت نسبة 6.8% سنة 2003. نفس الشيء عرفتته مستويات التشغيل أين

<sup>1</sup> - بوفليح نبيل، صندوق ضبط الموارد بالجزائر أداة لضبط الميزانية العامة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة الشلف، العدد 00، 2004، ص 243.

انخفضت نسبة البطالة في الجزائر إلى أكثر من النصف خلال السنوات الستة الماضية، إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2007 نسبة 11.8%. أما عن معدلات التضخم فقد وصلت إلى أدنى مستوياتها حيث بلغت 0.33% سنة 2000 و 1.64% سنة 2005.

## خلاصة الفصل الثالث

تعتبر السياسة المالية أداة لسياسة الاقتصاد الكلي تسعى للتأثير على الرقابة على المصروفات الحكومية والضرائب ذلك أن المقصود منها هو تحقيق أهداف معينة عن طريق ميزانية الدولة أو الميزانية العمومية، كما تهدف إلى التأثير على سياسة الدورة المضادة بحيث يتعادل الرواج والكساد في أثناء الدورة الاقتصادية مما يؤدي إلى ضرورة استخدام السياسة الضريبية للضبط الدقيق للاقتصاد.

السياسة الضريبية تعبر عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة و التأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، حسب التوجيهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية، فغالبا ما تبحث الدولة من وراء الجباية عن طريق أو مسار لتحقيق التطور الاقتصادي الذي أصبح في يومنا هذا الشغل الشاغل لكل السياسات المنتهجة من طرف مختلف الدول وذلك يعود لأسباب تملبها التحولات الاقتصادية العالمية، فعولمة الاقتصاد توحيد الأسواق العالمية وضرورة الانضمام إلى حلقة اقتصاد السوق أصبح ينادي بضرورة تصحيح الهياكل الاقتصادية ومنها الضريبية لتكون أكثر تجاوبا مع مؤشرات الاقتصاد العالمي.

وقد بادرت الجزائر إلى وضع إصلاحات جبائية للرفع من المردود المالي من جهة خصوصا أن الجزائر تعتمد بكثرة في إيراداتها على العائدات البترولية والتي تبقى دائما عرضة للأزمات الدورية التي تتعرض لها أسعار البترول، فهي تبحث عن تنويع العائدات الجبائية لتغطي بها الارتفاع الكبير الذي تشهده النفقات العمومية في الآونة الأخيرة، ومن جهة أخرى فهي تسعى من وراء هذه الإصلاحات إلى تحسين فعالية الهيكل الضريبي ليساهم هو أيضا في تحقيق النمو الاقتصادي والتمكن من القضاء على الركود الاقتصادي الذي تعاني منه الجزائر. فهل ستنجح الإصلاحات الجبائية من تحقيق الأهداف المنتظرة من السياسة الضريبية وأيضا السياسة الاقتصادية؟

الفصل الرابع  
السياسة الجبائية  
و النعم الاقتصادي

## مقدمة الفصل الرابع

ازداد النقاش العالمي حدّة من يوم لآخر بخصوص موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، ويتمّ التمييز بين عدّة أنواع من تدخلات الحكومة في الاقتصاد ، فهناك التدخل المباشر من خلال أنشطة الحكومة الإنتاجية والاستهلاكية ، وهناك التدخل غير المباشر من خلال أدوات السياسة النقدية والمالية ضمن إطار السياسة الاقتصادية الكلية ، فالسياسة الاقتصادية بمختلف أشكالها ، السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة الجبائية تعدّ مظهرًا من مظاهر تدخل الدولة في الاقتصاد ، وتهدف في مجملها إلى تحقيق جملة من الأهداف عبر عنها الاقتصادي كالدور ضمن المربع السحري ، في مقدمتها النمو الاقتصادي.

وبالمقابل شهد العقد الحالي إصلاحات واسعة النطاق في معظم البلدان النامية تهدف إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وإحداث توازن في ميزانيتها العمومية ، وكذا في ميزان مدفوعاتها، وذلك من خلال ترشيد الإنفاق العام والرفع من الموارد الضريبية وتشجيع الصادرات ومحاولة جذب الاستثمارات الأجنبية ، وكذا إنعاش دور القطاع الخاص في التنمية الوطنية ، وهو الأمر الذي يمكننا من ملاحظة التدخل الكبير الذي أصبحت تقوم به الدولة في الاقتصاد من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية ، وذلك عبر أدوات هذه السياسة والتي من بينها السياسة الجبائية ، ومن هنا استخلص الدور الذي تلعبه المتغيرة الجبائية ، فهي تعدّ ورقة هامة في يد الدولة تمكنها من التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية كما تمكنها من استهداف معدّل النمو الاقتصادي. وهذا ما سيتمّ التطرّق إليه في هذا الفصل.

## المبحث الأول: مفاهيم عامة عن الجبائية والنمو الاقتصادي.

تطور دور الدولة في الاقتصاد ، فبعد أن كانت الدولة في الفكر التقليدي لا تتدخل إلاّ من أجل أداء ثلاث وظائف أساسية : الأمن ، العدالة ، التمثيل الدبلوماسي، تطور دورها وأصبحت عوناً اقتصادياً كغيرها من الأعوان الآخرين الفاعلين في الحياة الاقتصادية ، ولقد أدّى توسع دور الدولة إلى توسع في وظيفة الضريبة ، فلم يصبح الهدف من فرض الضرائب توفير الأموال الضرورية لتغطية النفقات العامة المحدودة فقط ، بل تؤدي أيضاً أهدافاً أخرى في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، وأضحت تشكل أداة فعالة في يد الدولة تستخدمها من أجل تحقيق أهداف اقتصادية في مقدمتها النمو الاقتصادي.

## 1- مفاهيم عن الجبائية

## 1-1 تعريف الجبائية:

يمكن تعريف الجبائية على أنّها: « مجموع القواعد القانونية والإدارية التي تحكم العلاقة بين الدولة والمكلف فيما يخص مختلف الضرائب والرسوم التي تجبى لصالح الخزينة العمومية والجماعات المحلية »<sup>1</sup>. وتحتل الجبائية أهمية بالغة في الاقتصاد وذلك على المستويين الكلي والجزئي.

**1-1-1 على المستوى الكلي:** تعدّ الجبائية أداة تعديل اقتصادي واجتماعي ، تنظم فرض الضرائب والرسوم لصالح الدولة والجماعات المحلية « فهي أداة لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي قصد تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية ومعالجة بعض المشاكل الاقتصادية »<sup>2</sup>.

**2-1-1 على المستوى الجزئي:** يمكن للجبائية أن تكون لها آثار جدّ معتبرة على المكلف سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً ، فالضريبة تؤثر على ميل الأفراد للادخار كما تؤثر على إستراتيجية التمويل والاستثمار بالمؤسسة ، إذ تلعب دور المحفز ، الموجه ، المثبط للاستثمار داخل المؤسسة.

<sup>1</sup> - Maurice Duverger, "Éléments de fiscalité", Presse universitaire de France, Paris, 1976, p 111.

<sup>2</sup> - ناصر مراد ، "فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق" ، دار هومة ، الجزائر ، 2003 ، ص 40.

نتيجة للآثار المعتبرة التي تحدثها الضرائب على المستويين الكلي والجزئي، نجد العناية التي توليها مختلف الدول لنظامها الضريبي الذي يخضع له الأفراد والمؤسسات وكذا لسياستها الضريبية، إذ هي جزء من سياسة اقتصادية متكاملة.

## 1-2-1 نظرة مختلف المدارس الاقتصادية لمسألة الجباية :

### 1-2-1-1 الجباية والمفهوم الكلاسيكي للدولة :

نادى الكلاسيك بمبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وهو ما جعل الدولة تهدف من فرض الضرائب تحقيق وتوفير الأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة ، ولتحقيق هذا الهدف المالي ، نادى الكلاسيك بضرورة تحقق شرطين أساسيين في فرض الضريبة وهما : حياد الضريبة ووفرة حصيلتها<sup>1</sup>.

يقصد بالحياد الضريبي أن الضريبة ينبغي أن لا تحدث أي أثر على النشاط الاقتصادي وعلى القدرات الاقتصادية التي يتخذها الأفراد والقطاع الخاص ، إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك ، فلقد نادى "آدم سميث" بأن تكون الضريبة عادلة ، وتم إدخال الضريبة التصاعدية من أجل التقليل من التفاوت بين الطبقات الاجتماعية ، وهو ما جعل منها أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية ، أي أنها لم تكن محايدة. كما نادى الكلاسيك بأن تكون حصيلة الضرائب غزيرة حتى تتمكن من تغطية حاجات الإنفاق العام.

يمكن القول إذن أن الفكر التقليدي لم ينظر إلى الضريبة على أنها أداة فعالة يمكن للدولة استخدامها من أجل تحقيق أهداف اقتصادية كالنمو الاقتصادي ، لأنهم كانوا يعتبرون بأنه مسألة تراكمية وميكانيزمات السوق كفيلة بتحقيقها تلقائياً دون حاجة لتدخل الدولة في ذلك.

### 1-2-2-1 الجباية والمفهوم الكينيزي للدولة:

لقد شهدت النظرية الكينيزية رواجاً كبيراً بعد نشر كينز لكتابه سنة 1936 والذي حاول من خلاله تفسير أزمة الكساد التي شهدتها العالم الرأسمالي سنة 1929،

<sup>1</sup> - ناصر مراد ، المرجع السابق ، ص 39 - 40.



حيث أنّ كل السياسات الاقتصادية التي طبقت بعد هذا التاريخ هي سياسات كينزية بحتة ، وهو ما نتج عنه أن شهد العام ما يسمّى بـ "الثلاثون سنة العظام Les 30 Glorieuses " ما بين الفترة (1945-1975) كان فيها النظام الاقتصادي العالمي في أحسن مراحلها.

ولقد ناقض كينز الكلاسيك والنيوكلاسيك في تصوّراتهم حول ميكانزمات السوق الذين كانوا يؤمنون ويثقون ثقة كبيرة في قدرة السوق على تحقيق التوازن بين قوى العرض والطلب ، وإذا ما حدث أي خلل فإنه خلل ظرفي ستتولّى ميكانزمات السوق الحرة حلّه عن طريق دائما قانوني العرض والطلب. لتجيء بعد ذلك الأزمة الاقتصادية العالمية وتنقذ ما اعتقده التيار الليبرالي ، فلقد اعتبر كينز أنّ هذه الأزمة ناتجة عن الثقة المفرطة في قدرات السوق وتطبيقها للسياسات الاقتصادية الكينزية، وبذلك يكون أول اقتصادي ليبرالي يعترف بأنّ السوق لوحده غير قادر على تخصيص الموارد وتوزيع المداخر، وأنّه لا بدّ من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتدخلها يكون من أجل تعديل السوق<sup>1</sup>.

### 1-2-3 الجبائية والمفهوم الكلاسيكي الجديد للدولة :

نشأت المدرسة النيوكلاسيكية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، أي تقريبا منذ 1871 انطلاقا من أعمال مجموعة من المفكرين أساسا ستانلي جيفنس Stanley Jevons (1882-1935) ، كارل مانغر Carl Menger (1840-1921) ، ليون والراس Léon Walras (1834-1910) ، ولقد واكب نشوء هذه المدرسة مرحلة توسع الثورة الصناعية إلى معظم البلدان الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية. تركز هذه النظرية تحليلها على مشكل التخصيص الأمثل للموارد ، فالبنية لها نظام السوق يحدّد توازن وحيد وهو توازن أمثل بمفهوم أمثلية Pareto ، وتدخل الدولة في الاقتصاد من خلال الجبائية يكون من أجل تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية<sup>2</sup> :

<sup>1</sup> -Llaur (P) et Martin (G), Introduction à la théorie Economique de l'état, Document de Travail, I,E,P, Grenoble, 1974.

<sup>2</sup> - Jacques Percebois, "Fiscalité et croissance", édition economica, France, 1977, p 7.

**الهدف الأول :** تقوم هذه المدرسة على مجموعة من الافتراضات من بينها أن سعر بيع أي منتج يساوي تكلفته الحدية وسعر شراء عوامل الإنتاج يساوي إلى إنتاجيتهم الحدية. إن هذا الشرط يتحقق آليا بفعل افتراض وجود المنافسة التامة ، أي أننا لسنا أمام وضعية احتكارية ، ومن ثمة فهدف تعظيم الربح لا يتعارض مع شرط المساواة بين سعر البيع والتكلفة الحدية للإنتاج.

ويتّم تبرير تدخل الدولة بضرورة المحافظة على المساواة السابقة ، وذلك عن طريق تأميم المؤسسات الاحتكارية في حالة ظهور وضعية احتكارية ، كما أن البيع عند مستوى التكلفة الحدية سيؤدي إلى ظهور عجز في نفقات الاستغلال بالمؤسسة، وهو ما يستدعي تدخل الدولة عن طريق تقديم إعانات الاستغلال والتي يتم تمويلها عن طريق الضرائب.

**الهدف الثاني :** من بين افتراضات هذه المدرسة ، هو عدم وجود سلع غير قابلة للتجزئة، أمّا في حالة وجود هذه الأخيرة وهو ما يدلّ عليه الواقع ، فالأمر يتطلب هنا تدخل الدولة لأنها العون الاقتصادي الوحيد الذي لديه قوة فرض الضرائب من أجل توفير الجاني لهذه السلع<sup>1</sup>.

**الهدف الثالث :** يتمثل في إعادة تخصيص الموارد في حالة وجود "وفرات خارجية" حيث تتدخل الدولة باستخدام نظام الإخضاع للضريبة ، الإعفاء الضريبي ، الإعانات والتنظيم أو التأميم ، وبالتالي فاحتمال وجود وفرات خارجية يبرر تدخل الدولة ودفعها لتكاليف اجتماعية ، وللتوضيح أكثر تورد المثال التالي<sup>2</sup> :

قيام الدولة بانتهاج سياسة صناعية مستهدفة عن طريق تقديم إعانات بهدف خلق نسيج صناعي قوي بمعنى ترقية الاستثمار. إن هذا الإجراء يجعل المؤسسات الصناعية تستفيد ممّا يسمّى بـ"وفرات خارجية" وهو ما يستوجب على الدولة التدخل من أجل إعادة تخصيص الموارد.

<sup>1</sup> - Berthomieu (C), *La Gestion des Entreprises Nationalisées*, PUF, 1970.

<sup>2</sup> - Paul Liwenthal, *"Economie et finance publiques"*, 2<sup>ème</sup> édition, ouvertures économiques, Paris, 1996, p 04.

مما سبق نخلص إلى أنّ تدخل الدولة في ظل هذه النظرية ، وبالتالي إدخال التوليفة (إيرادات/نفقات عمومية) في إطار التحليل النيوكلاسيكي للتوازن العام ، تم تحديده وتقييده بفعل وجود بعض العوائق النقدية والتي تحول دون قيام السوق بالتخصيص الأمثل للموارد ، ووظيفتها في تمويل النفقات العمومية هي مرتبطة كلياً بدورها كأداة لإعادة التخصيص.

وبغض النظر عن الأهداف الثلاثة السابقة للضريبة ، لا يجب بأي حال من الأحوال ، حسب هذه المدرسة أن تغير الضريبة من التوزيع الأمثل للموارد الحاصل في القطاع الخاص ، وهنا ينبغي أن لا نخلط بين حيادية الضريبة والأمثلية الجبائية ، فالجبائية من منظور هذه المدرسة يجب أن تكون حيادية ، إلاّ أنّه وما أن يتمّ تسجيل لا عدالة في توزيع المداخل يتحوّل دور الجبائية من الحيادية إلى الأمثلية أي يتمّ التدخل بواسطتها لتحقيق العدالة الضريبية ، لأنّ الاعتبار بأنّ توزيع المداخل هو توزيع أمثلي وأنّ ارتفاع الرفاهية الفردية مصدره ارتفاع الثروة ، وهو ما أدّى إلى ما يعرف بـ "الضريبة التصاعدية" في حين نجد أن اقتصاديين آخرين وهما هيكس وكالدور<sup>1</sup> يناديان بمبدأ "التعويض الجزئي" ويستعملان الضريبة من أجل إحداث تغيير في توزيع المداخل يجلب معه تحسينا يسمح للمستفيدين من جراء عملية توزيع المداخل.<sup>2</sup>

يمكن القول إذن بأنّ هذه المدرسة أعطت أهمية لا بأس بها لدور السياسة الجبائية في تعديل الاختلالات التي يعرفها التوازن على مستوى السوق ، إلاّ أنّها بقيت تنظر إلى هذه السياسة على أنّها مقيدة ومحدّدة فقط بتلك العوائق التقنية والتي تحول دون قيام السوق بالتخصيص الأمثل للموارد ، إلاّ أنّه لم ينظر إلى أهميتها وتأثيرها على معدل النمو الاقتصادي.

<sup>1</sup> - Hicks (J.R), The Foundations of Welfare Economics, Economic Journal, décembre, 1939.

- Kaldor (N), Welfare Propositions of Economics and Interpersonals Comparisons of Utility, Economic Journal, septembre 1939.

<sup>2</sup> - Baumol (W.J), Théorie Economique et analyse opérationnelle, Dunod, 1964, P 294.

## 2- النمو الاقتصادي وكيفية قياسه :

## 2-1 تعريف النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الذي تسعى لتحقيقه السياسات الاقتصادية في كل دول العالم، وعادة ما يتم تعريفه على أنه: « التطور الذي من خلاله ينمو إنتاج المواد والخدمات عن كل فرد عبر الزمن ». كما يتم قياسه بناء على الزيادة الحاصلة في الناتج الداخلي الخام وذلك لأن النمو الاقتصادي هو فعل تراكمي لا يمكن رصده إلا بعد مرور فترة زمنية<sup>1</sup>. وعلى هذا الأساس فالنمو الاقتصادي هو التغير الحاصل في الناتج المحلي الخام من سنة إلى أخرى.

غير أنه يجب الإشارة إلى مسألة هامة في هذا الإطار وهو الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

يعتبر النمو الاقتصادي مفهوماً أضيق بكثير من التنمية الاقتصادية<sup>2</sup>، فالنمو يحصل في مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، أما التنمية الاقتصادية فهي نمو اقتصادي مصحوب بتغيرات هيكلية تحدث في المجتمع والتي يكون من مظاهرها - على سبيل المثال - ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الدخل القومي، تحسن الظروف الاجتماعية للسكان، والتنمية الاقتصادية تتضمن تحسن الجانب الاجتماعي بالضرورة.

## 2-2 نظرة مختلف المدارس للنمو الاقتصادي:

أعطت كل المدارس الاقتصادية على اختلاف مبادئها وتصوراتها أهمية بالغة لمسألة النمو الاقتصادي، وكذا لمتغير الجبائية، إلا أن كلاً منها كانت لها نظرتها الخاصة.

## 2-2-1 المدرسة الكلاسيكية:

فالمدرسة الكلاسيكية اعتبرت بأن النمو الاقتصادي هو مسألة تراكمية تحدث في الاقتصاد تلقائياً دون حاجة لتدخل الدولة في ذلك، واعتبرت بأن تدخل الدولة في

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص 35.  
<sup>2</sup> - د. علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص 39.

الاقتصاد عن طريق الضرائب إنما يكون بهدف تغطية النفقات العامة الناتجة عن ممارسة الدولة لوظائف الأمن، العدالة، التمثيل الدبلوماسي في الخارج، و قد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة و المنافسة التامة و سيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد و الحرية الفردية في ممارسة النشاط. و رغم الاختلاف في بعض الآراء فيما بين الاقتصاديين الكلاسيك إلا أن أبرز أفكار النظرية الكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي ما يلي:<sup>1</sup>

❖ اعتقد الكلاسيك أن الإنتاج دالة لعدد من العوامل و هي العمل، رأس المال والموارد الطبيعية و التقدم التكنولوجي. و التغير في النمو يتحقق عندما يحصل تغير في أحد هذه العوامل أو جميعها. كما اعتبروا أن الموارد الطبيعية ثابتة و أن بقية العوامل متغيرة. و استنادا لما سبق اعتقد الكلاسيك بأن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل بتقدم الفن الإنتاجي و عملية تكوين رأس المال. يمكن القول أن الاقتصاديين الكلاسيك اعتبروا أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو، و أن الأرباح هي المصدر الوحيد للدخار، و أم توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، و اتقدوا أن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود و من أجل أن تحصل عملية النمو الاقتصادي أيدوا سياسة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

**2-2-2 النظرية الكلاسيكية الحديثة (النيوكلاسيكية):** تبرز عملية تكوين رأس المال في النظرية الكلاسيكية الحديثة كأحد أهم ما جاءت به هذه النظرية من حيث علاقة ذلك بالنمو الاقتصادي، حيث تم افتراض إمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل، و هذا يعني إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل، و بذلك تحررت نظرية تكوين رأس المال من نظرية السكان.<sup>2</sup> و بخصوص النمو الاقتصادي فإن النظرية تتضمن ثلاثة أفكار رئيسية و هي:

<sup>1</sup> -M.L.Jhingan, "The Economics Of Development And Planning"-Vrinda Publication, 32<sup>nd</sup> Revised And Enlarged, London, Edition, 1999, pp 92-94.

<sup>2</sup> -A.N.Agrawal, "Economics of development and planning kundan lal", second edition 1993, p 14.

❖ يتحدد معدل نمو الإنتاج في الأمد الطويل بمعدل نمو قوة العمل في الوحدات الكفاءة أي بمعدل نمو قوة العمل زائداً معدل نمو إنتاجية العمل، و المحددة خارج النموذج مثل معدل النمو الطبيعي عند هارود، و أن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار و معدل الاستثمار، و يعود ذلك إلى أن المعدل الأعلى للادخار أو الاستثمار يتم تعويضه من قبل معدل أعلى لنسبة رأس المال أو معدل أوطاً لإنتاجية رأس المال، وذلك بسبب الفرضية الكلاسيكية الحديثة الخاصة بتناقص عوائد رأس المال.

❖ أن مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار و الاستثمار، ذلك لأن معدل دخل الفرد يتغير إيجابياً مع معدل الادخار و الاستثمار و سلبياً مع معدل نمو السكان.

❖ عند وجود تفضيلات معطاة للادخار و التكنولوجيا لدى بلدان العالم، سوف تكون هناك علاقة سالبة لدى البلدان المذكورة، بحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال للفرد تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات قليلة من رأس المال للفرد، الأمر الذي يقود إلى تلاقي بين معدلات دخل الفرد و مستويات المعيشة فيما بلدان العالم المختلفة.

**2-2-3 المدرسة الكينزية:** لقد كان النمو الاقتصادي سريعاً و منتظماً قبل الثلاثينات من القرن العشرين و لم تتخلله أية مشكلة حتى جاء الركود الاقتصادي والذي سمي بالكساد العظيم خلال الفترة 1930-1939 و الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية. لذلك بدأ الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي و ذلك بسبب الثورة الكينزية في نظرية الدخل من جهة و بروز مشكلة الفقر بشكل واسع من جهة أخرى.<sup>1</sup>

و قد اهتمت المدرسة الكينزية بالتفرقة بين ثلاثة مفاهيم للنمو الاقتصادي (المعدل الفعلي، المرغوب فيه و الطبيعي) إلا أنها أهملت دور السياسة الاقتصادية عموماً

<sup>1</sup> - د. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى الأردن، 2007 ص 73.

والجبائية خصوصا في الوصول بمستوى النمو الاقتصادي إلى المعدل المرغوب فيه ، بالرغم من أن كينز قد نادى بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد لمعالجة الاختلالات التي يعرفها السوق.

## 2-2-4 المدرسة الجديدة للنمو الاقتصادي :

ظهرت النظريات الجديدة للنمو الاقتصادي خلال النصف الثاني من سنوات الثمانينات، تركز هذه النظريات على أهمية رأس المال الخاص ورأس المال العام (الهياكل القاعدية). وكذا رأس المال البشري (تكوين الموارد البشرية ، الوضعية الصحية للسكان). وبالتالي فهذه النظريات تأخذ بعين الاعتبار عناصر النمو الداخلي، كما تأخذ كذلك بعين الاعتبار الوضعية الاقتصادية التي شهدتها العالم ابتداء من منتصف السبعينات، حيث حدث تباطؤ أرباح الإنتاجية وتباعد كبير بين الكفاءات في مختلف الدول<sup>1</sup>.

و بالرغم من أن هذه النظرية لا تزال في مراحلها التكوينية فإنها مع ذلك تساهم في توفير فهم أفضل لاختلافات النمو الطويل الأجل في تجربة البلدان المتقدمة و النامية من خلال التركيز على المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي الداخلي.<sup>2</sup>

## 2-3 العوامل المحددة للنمو الاقتصادي:

يوجد العديد من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي من أهمها:

✓ رأس المال المادي: و ينطوي رأس المال المادي على كل أصل منتج، و ينتج سلعا أخرى، كالألات و المعدات بالإضافة إلى التجهيزات و البنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء زراعية أو صناعية أو خدمية. ومن ناحية أخرى يلاحظ أن عملية الإضافة إلى الموجود من رأس المال يشار إليها بعبارة التكوين الرأسمالي، و بالتالي فإن التكوين الرأسمالي هي عملية تراكمية، تضاف من سنة لأخرى و هي تكشف عن معنى الاستثمار. بذلك يعتبر التكوين الرأسمالي أو

<sup>1</sup> - Frédéric Teulon, "Croissance, Crises Et Développement", 6<sup>ème</sup> Edition, Press Universitaire, France, 2001, p 114.

<sup>2</sup> - Michael. Todaro « Economic Development, Seventh Edition, Addison Wesley, London, Inc, 2000, p102.

الاستثمار، أحد العوامل الرئيسية المحددة للنمو الاقتصادي، أي أن زيادة هذا الأخير تأتي من منطلق أنه كلما زاد التكوين الرأسمالي أو الاستثمار كلما زادت الطاقة الإنتاجية كلما زادت إمكانية الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير أو الحجم الكبير للإنتاج مما يؤدي إلى المزيد من التخصص الذي يؤدي إلى المزيد من التقدم التكنولوجي و بالتالي زيادة التقدم الاقتصادي و زيادة معدل النمو الاقتصادي الذي يفوق معدل النمو السكاني<sup>1</sup>.

✓ رأس المال البشري: و يعبر رأس المال البشري أو الاستثمار البشري عن أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي.

و من هنا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري، و تنمية الموارد البشرية لأنها هي التي تميز الدول المتقدمة عن الدول النامية، و التدريب الفني و الإداري مسألة ضرورية لتنمية المهارات الفنية الأساسية، و تنمية المهارات المتوسطة و توفير المهارات المرتفعة، و مجموع هذه المهارات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية و من ثم الإسراع بعملية التنمية و زيادة معدل النمو الاقتصادي.

✓ مدى توافر الموارد الطبيعية: كلما توافرت هذه الموارد كلما زاد معدل النمو الاقتصادي و العكس صحيح مع ثبات العوامل الأخرى، و بذلك وجب على أي اقتصاد قومي أن ينمي الموارد الطبيعية التي لديه حتى يزداد معدل النمو الاقتصادي.

✓ التخصص و تقسيم العمل و الحجم الكبير للإنتاج: يؤدي هذا العامل إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية و الإنتاجية و تحسين الأداء، و تولد تكنولوجيا جديدة و من ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.

✓ التقدم الفني و التكنولوجي: كلما زاد مستوى التقدم الفني و التكنولوجي كلما زاد معدل النمو الاقتصادي.

<sup>1</sup> - د. عبد الحميد عبد المطلب، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي و كلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 468.



## المبحث الثاني : النظام الجبائي الجزائري.

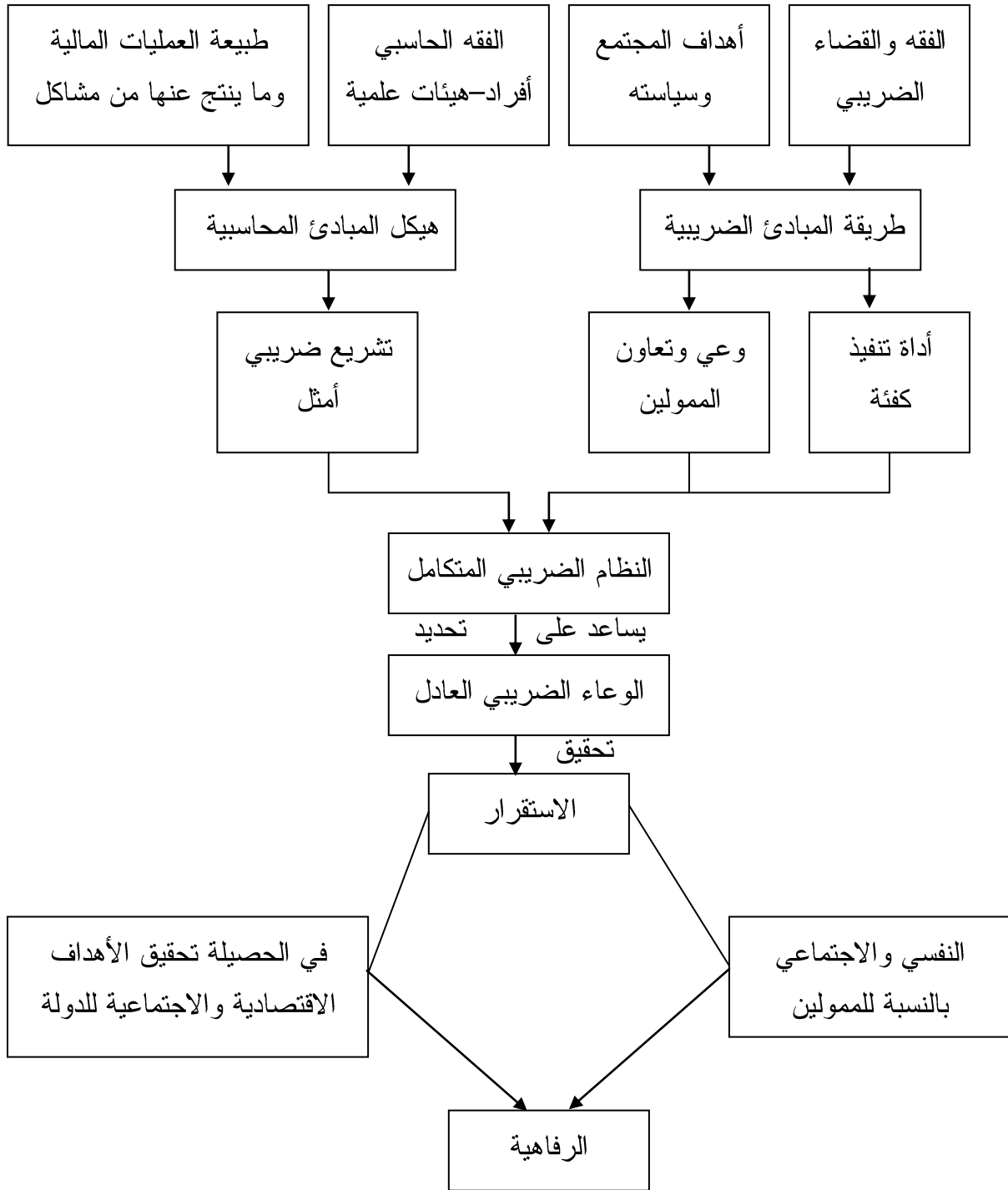
سنتطرق في هذا المبحث إلى بنية النظام الجبائي الجزائري.

## 1- ماهية النظام الجبائي الجزائري :

**1-1 تعريفه ومقوماته :** يعرف النظام الجبائي على أنه مجموعة من التشريعات والسياسات والأجهزة التي تنظم وتخطط وتدبر وتنفذ عمليات تعبئة وجباية الاستقطاعات المالية التي يؤديها الأفراد الطبيعيون والمعنيون للدولة بصورة جبرية ونهائية بدون مقابل خاص ومباشر. ويكشف هذا النظام حقيقة الأهداف التي ينبغي للدولة تحقيقها من وراء الدور الذي تريد الضرائب أن تلعبه في فترة زمنية ، والوسائل التي تنتهجها للقيام بهذا وتحقيق تلك الأهداف، ويمكن تمثيل هيكل نظام جبائي متكامل على النحو التالي<sup>1</sup> :

<sup>1</sup> - محي محمد السعيد ، "العلاقات القانونية بين الممول والإدارة الضريبية" مطبعة الإشعاع الفنية ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية، 2002. ص 126.

الشكل 4-1: هيكل النظام الجبائي المتكامل



المصدر: محي محمد السعيد، العلاقات القانونية بين الممول والإدارة الضريبية، مطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر، 2002.

التكامل الناجح للمقومات الثلاثة التالية: الإدارة التشريعية، الإدارة التنفيذية، والجهاز القضائي<sup>1</sup>.

- الإدارة التشريعية : تختص بإصدار القانون الجبائي والتي تحدّد فلسفة وأهداف ووسائل النظام الجبائي في المجتمع.

- الإدارة التنفيذية : تضمّ أجهزة تتولّى تنفيذ القانون الجبائي من خلال الحصر والربط والتحصيل الضريبي والرقابة الجبائية والمنازعات.

- الجهاز القضائي : ويتولّى الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين المكلفين والإدارة الجبائية.

بالإضافة إلى ما سبق يتطلب نجاح النظام الجبائي أيضا وجود :

\* سياسة ضريبية متجانسة ومتوازنة يراعى فيها كل القواعد الفنية الأصولية.

\* سياسة ضريبية متجانسة مع السياسات الاقتصادية الأخرى.

\* تشريع ضريبي مستقر وواضح يعبر عن السياسة الجبائية.

\* جهاز ضريبي على قدر عال من الكفاءة يتولّى تنفيذ السياسة الجبائية.

## 1-2 فعالية النظام الجبائي :

تعرف فعالية النظام الجبائي بمدى قدرته على تحقيقه وتمكين أهدافه المالية والاقتصادية والاجتماعية بشكل متوازن ، ويتعيّن على المشرع أثناء فرض الضريبة مراعاة : مصلحة الدولة ، مصلحة الممول ، ومصلحة المجتمع.

ويمكن قياس فعالية النظام الجبائي بالطرق التالية<sup>2</sup>:

- تقاس الفعالية على مدى تحقيق الأهداف التي تمّ الإعلان عنها من قبل وبالتالي تقاس بقدرتها على الإتيان بأهدافه المرحلية.

- تقاس الفعالية بقدرته على توفير احتياجاته المادية والبشرية والمالية.

- تقاس الفعالية بمقارنة الحصيلة التقديرية مع الحصيلة الفعلية للاقتطاعات الضريبية.

<sup>1</sup> - وزارة المالية، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، 2002.

<sup>2</sup> - كمال رزيق، أبوعلام رحمون، تقييم السياسة الجبائية بالجزائر، مداخلة مقدمة بالملتقى الدولي للسياسات الاقتصادية واقع وآفاق، جامعة تلمسان، 2004، ص 3.

وبالتالي الفعالية المالية للضريبة = حصيلة الاقطاعات الضريبية الفعلية / حصيلة الاقطاعات التقديرية. فتكون الفعالية جيدة كلما زاد حاصل القسمة عن الواحد ، والعكس صحيح.

كما يقترح الاقتصادي "تانزي" ثمانية اختيارات شخصية للمساعدة على اكتشاف مدى جودة وفعالية النظام الجبائي وهي<sup>1</sup> :

1- مؤشر التركيز : هي يأتي جزء كبير من إجمالي الإيراد الضريبي من عدد ضئيل نسبيا من الضرائب والمعدات الضريبية.

2- مؤشر التشتت : هل هناك ضرائب مزعجة أو قليلة الإيراد ؟ وما هو عددها إن وجدت ؟

3- مؤشر التأكد : هل الأوعية الضريبية الفعلية أقرب ما يمكن إلى الأوعية الممكنة ؟

4- مؤشر تأخر التحصيل : هل تدفع المستحقات الضريبية من جانب المكلفين بالضريبة دون تأخير وبالقرب من مواعيد الدفع الواجبة ؟

5- مؤشر التحديد : هل يعتمد النظام الجبائي على أقل عدد ممكن من الضرائب ذات المعدلات المحددة ؟

6- مؤشر الموضوعية : هل تجنى معظم الضرائب على أوعية مقاسة بموضوعية ؟

7- مؤشر التنفيذ : هل النظام الجبائي منفذ بالكامل وفعال ؟

8- مؤشر تكلفة التحصيل : هل تكلفة تحصيل الضرائب على المالية العامة أقل ما يمكن ؟

يرى الاقتصادي "تانزي" أنه لو كانت الإجابات على كل هذه الأسئلة بالإيجاب في وقت واحد فإن ذلك يدل على أن النظام الجبائي المعني عالي الجودة.

### 1-3 كفاءة النظام الجبائي :

يقصد بالكفاءة الاستخدام الأمثل والأنسب للموارد المتاحة في يد النظام الجبائي ، أي اختيار أحسن بديل من البدائل المتاحة الذي يوفر أقل تكلفة ممكنة ،

<sup>1</sup> - د. كمال رزيق، أبوعلام رحمون، مرجع سابق، ص 4.

فالكفاءة ترتبط بعنصر التكلفة والعلاقة بين المدخلات والمخرجات ، أي مدى الرشد في استخدام الموارد المتاحة ، وعليه فإن وجود الكفاءة يضمن بدرجة كبيرة تحقيق الفعالية.

ويتحدّد الحكم على كفاءة أي النظام الجبائي من خلال ثلاث نواحي أساسية<sup>1</sup>:

**الناحية الأولى:** مدى شمول المجتمع الضريبي.

**الناحية الثانية:** هيكل الأسعار الضريبية ومدى ملاءمته لاعتبارات الكفاءة والعدالة الاجتماعية.

**الناحية الثالثة:** كفاءة الإدارة الضريبية فيما يتعلق بالتحقيق والتحصيل وهو ما يعني العدالة في التنفيذ.

## 2- خصائص النظام الجبائي في البلدان النامية :

تتميّز النظم الجبائية في الدول النامية بسوء التركيب الهيكلي وكذا معدل مردوديتها الضعيف غير المتوازن ، وهذه الأسباب كانت ناتجة من الوضع الاقتصادي الرديء لهذه البلدان السائرة في طريق النمو ، ومن هنا نستطيع أن نميّز عدّة خصائص تتسم بها النظم الضريبية في البلدان النامية ، وأهمّ هذه الخصائص ما يلي:

### 1-2 ضعف الحصيلة الضريبية :

تقاس الحصيلة الضريبية بمعدّل الضغط الضريبي الذي يمثّل نسبة الاقتطاعات الضريبية إلى الدخل الوطني<sup>2</sup>.

إنّ هذه الحصيلة الضريبية للبلدان المتخلفة ضعيفة أمام حصيلة الدول المتقدمة من الضرائب ، ويرجع هذا الضعف للمردود الجبائي عند الدول النامية إلى كون أنّ المصدر الذي تفرض عليه الضريبة ضعيف جدا. ومن ثمّ تكون الحصيلة غير مرضية.

فمثلا ضعف الدخل لا يسمح بالحصول على مردود جيد بالنظر للقيمة التي تقتطع منه ، كذلك ضعف الإنتاج الوطني إلى أقل من المتوسط الذي لا يكفي حتّى

<sup>1</sup> - كميل رزيق ، أبوعلام رحمون، مرجع سابق، ص 5.

<sup>2</sup> - د. عبد المنعم فوزي ، "المالية العامة والسياسة المالية" ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1992 ، ص 149.

حاجة السكان فيحد من مبلغ الاقتطاعات الجبائية التي تفسّر الفرق بين تكلفة الإنتاج والاستهلاك.

ولعلّ الأسباب الرئيسية والحقيقية التي تفسّر بالحصيلة الضريبية هي:

### 1-1-2 سيادة القطاع الزراعي المتخلف :

تعدّ الزراعة القطاع الأوّل في اقتصاديات الدول المتخلفة زيادة على ذلك فإنّ الأفراد المنتجون في هذا القطاع لا يفخرون إلاّ في سدّ حاجاتهم الاستهلاكية دون التفكير في الإنتاج بغية البيع ممّا يصعب على الدولة إخضاع مثل هؤلاء المزارعين للضريبة أو إيجاد مادة تخضعهم عليها ، فمثلا نجد أنّ السودان يعتمد بنسبة 86 % في القطاع الزراعي في التوظيف السكاني ، وذلك حسب إحصائيات سنة 1977<sup>1</sup> . إنّ اعتماد الدول المتخلفة على تمويل دخلها الوطني على القطاع الزراعي لا يعني أنّ هذا القطاع متقدّم عمّا عليه في الدول المتقدمة، بل تتميز بعدم تنوعه وخضوعه للحاجات ومتطلبات استهلاكية بحتة لا تناسب اقتصادياتها وكذا آفاق تطوّرهما الاقتصادي والاجتماعي<sup>2</sup> . ومن هنا يجب على الدول النامية الاعتماد على سياسة اقتصادية متوازنة توفّق بين أهمية القطاعات الاقتصادية ولا تهمش قطاعا على حساب قطاع آخر ، وكذلك تحسين طرق وأساليب النشاط الزراعي لإعطاء أكثر مردودية إنتاجية ومن ثمّ إيجاد قاعدة للتحصيل الضريبي كما أنّ على الدولة القيام بتوعية الفلاحين وذلك بإعطائهم الإرشادات اللازمة التي تحقّق لهم إنتاجا أحسن لأنّ الحصيلة الضريبية لهذا القطاع مرهونة بدرجة تطوره.

### 2-1-2 دخل محدود للقطاع الصناعي :

إنّ هذه المحدودية ترجع إلى كون القطاع الصناعي في البلاد النامية متخلف جدا مقارنة بالقطاع الصناعي في الدول المتقدمة ، فهو ذو إنتاج ضئيل ، وبالتالي فالسلع المنتجة لا تساهم في تمويل الدخل الوطني إلاّ بنسبة ضئيلة ، هذا ما أدّى إلى ضعف التحصيل الضريبي على أرباح الشركات.

<sup>1</sup> - د. محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص. 53.  
<sup>2</sup> - حسين درويش العشري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص. 50.

إنّ من أهمّ الأسباب التي ساعدت على مثل هذا الضعف في التحصيل الضريبي السياسة الجبائية المتبعة من طرف بعض الدول السائرة في طريق النمو ، فقد نجد هذه الدول تقوم بتقديم إعفاءات غير مدروسة اقتصاديا للمؤسسات الإنتاجية مما ينتج عنها إضرار الاقتصاد الوطني وحصول عجز في ميزانية الدولة. ولهذا فإنّ السياسات التحفيزية يجب أن تخدم عملية التنمية الاقتصادية في تلك البلاد وأن تحقق حصيلة ضريبية كافية لتغطية نفقاتها وأن تكون السياسة الجبائية ذات فعالية في التحريض والتوجيه لتحقيق التوازن الاقتصادي.

### 2-1-3 انخفاض الدخل الفردي:

إنّ من أكبر المشاكل التي تعاني منها الدول المتخلفة هو انخفاض الدخل الفردي إذ على أساسه يقاس مدى تطور أو تخلف بلد معين ، ويعدّ الدخل من أهمّ المصادر التي تفرض عليها الضرائب ومع انخفاض المستوى العام للدخول في الدول النامية نجد أكبر نسبة من الأفراد قد منحت الدولة لهم حق الحد الأدنى للمعيشة. كما أنّ انخفاض الدخل لدى الأفراد يعدّ مانعا لعملية الإنفاق، ومن ثمّ نقص الحصيلة الضريبية. و من هنا يجب على الدول النامية أن توفق في استخدام سياسة ضريبية ناجحة تتماشى والهيكل الاقتصادي الساري وكذا تطوير القطاعات الاقتصادية وفقا لأهمية كل قطاع وبذلك تحسّن الدخل الفردي الوطني، وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية.<sup>1</sup>

### 2-2 أنظمة جبائية مختلة التوازن:

تعتمد الدول النامية في سياستها الجبائية على الضرائب غير المباشرة بالدرجة الأولى دون الضرائب المباشرة، هذا ما أدّى إلى الإخلال بالتوازن في النظم الضريبي.

كما أنّ اختيار الدول النامية للضرائب غير المباشرة ناتج عن الوضع الاجتماعي لمجتمعاتها فتلجأ إليها للحصول على مورد مالي إضافي لأنها لا تثير غضب

<sup>1</sup> - د. عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص 150.

الممولين ، فأغلب أصناف هذه الضرائب يكون على الاستهلاك وحجم المعاملات وتداول الثروات ، علاوة على أنها تمتاز بصفة الاستمرار ، فهي تمول خزانة الدولة على مدار السنة. كما تعدّ الضرائب المباشرة صعبة التطبيق على المعاملات التي لا تتخذ شكلا نقديا ، إذ نجد مثل هذه المعاملات في المجال الزراعي بدرجة أكبر. وكذلك كثرة التخفيضات والإعفاءات من الضرائب المباشرة بغية تشجيع التنمية الاقتصادية وكذا ضعف مستوى الدخل الوطني للأفراد يجعل من الدول النامية تختار الضرائب غير المباشرة على المباشرة.

و كمقارنة نجد عدد الخاضعين للضرائب المباشرة في الدول المتخلفة يتراوح ما بين 1 و5% من عدد السكان فقط، ويفوق 25% في الدول المتقدمة. وهناك أسباب أخرى أدت إلى اختلال الموازين في الأنظمة الجبائية للدول النامية لاعتماد هذه الأخيرة على الجبائية الخارجية بنسبة مفرطة ، وتمثل هذه الجبائية في الحقوق على الاستيراد والتصدير ، إذ تمثل نصف الضرائب المحصلة في البلدان النامية.

### 2-3 نظم ضريبية غير عادلة وتدفع إلى التبذير:

لقد رأينا في الأسباب التي أدت إلى ضعف الحصيلة الجبائية ومدى اختلال التوازن في النظم الضريبية ، ومع انتشار الجهل والعادات والتقاليد الاجتماعية الفاسدة وكثرة العقليات الاستغلالية التي تسعى وراء مصالحها الشخصية كان له أثرا على ضعف الكفاءة الإدارية مما أدى إلى سوء التقييم الإداري ، ومن ثمّ كثرة الظلمات الإدارية.<sup>1</sup>

إذ نرى أنّ الضغط الجبائي في الدول النامية يكون مقتصرًا على فئة معينة من المجتمع دون فئة أخرى ، وهذا تجاوزا لمبدأ العدالة الضريبية ، فعند دراسة بنية هذه المجتمعات التركيبية نجد أنها تتكوّن من فئتين :

**الفئة الأولى:** والتي تتحمّل عبئا ضريبيا ضعيفا وتشكل أكبر نسبة وتتكوّن هذه الفئة من:

<sup>1</sup> - د. عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص 151.



- أصحاب الثروات الكبيرة ذوي النفوذ السياسي والاجتماعي.
- المزارعين والفلاحين ومربي المواشي الذي يصعب على الدولة مراقبتهم وتقييم حصيلتهم علما أنّهم يمثلون نصف سكان العالم الثالث.
- تجار التجزئة الذين لا يمسكون الوثائق التجارية والأوراق القانونية التي تثبت وجودهم.
- كبر السوق الموازية (السوق السوداء).

**الفئة الثانية:** وهي التي تتحمّل عبئا ضريبيا كبيرا وتشمل طبقة الموظفين والأجراء الذين لا يمكنهم التهرب من الضرائب، إذ أنّها تقتطع من المنبع أو المصدر، ونلاحظ أنّ هذه الفئات تمثل النسبة الأكبر في التحصيل الضريبي في دول العالم الثالث. أمّا بالنسبة للجانب التبذيري، فقد عمدت بعض الدول المتخلفة إلى تدعيم المواد ذات الأولوية والضرورية قصد حماية القدرة الشرائية للطبقات المتوسطة والفقيرة، لكن هذا الدعم تكون تكلفته كبيرة على ميزانية الدولة، بالإضافة إلى السلبيات الناجمة عن هذا الدعم كانتشار ظاهرة الاستهلاك التبجحي<sup>1</sup>.

### 3- البنية الحالية للنظام الجبائي الجزائري :

#### 3-1 الصعوبات التي تعوق دون بناء نظام جبائي وطني:

إنّ الصعوبات التي تعوق دون بناء نظام جبائي وطني ناتجة عن طبيعة النظام الجبائي الجزائري، والذي وإن كان له ما برره ماضيا من عوامل تاريخية واجتماعية واقتصادية، فليس له ما يبرّره الآن، أو على الأقلّ ليس هناك ما يبرّر الرضى به "عدم محاولة التغيير".

يتفق الجميع أنّ مجموع الضرائب التي تكون هيكل النظام الجبائي الجزائري لها جوهر رأسمالي نظرا للسبب التاريخي المعروف، بل وأكثر من ذلك، فهي لا يمكن أن تخدم حتى اقتصادا مختلطا، لأنّها دخلت إلى الجزائر لخدمة أقلية أوروبية، وبالتالي فإنّ المساواة بالضريبة وأمام الضريبة لم تكن في يوم ما هدفا من أهداف المعمرين.

<sup>1</sup> - د. عبد الكريم صادق بركات، النظم الضريبية، الدار الجامعية، بيروت 1976، ص 324.

عدم القدرة على وضع نظام جبائي وطني أصيل ، بعد الاستقلال مباشرة ، جعل هذا النظام الموروث لا يخدم كل طبقات المجتمع الجزائري ، بل يخدم فقط طبقة البورجوازية الوطنية - نظرا لطبيعته وتركيبته - من جهة ، ولا يخدم التنمية الوطنية المنشودة ، ونظرا لأنه لم يكن ذا طبيعة تنموية بقدر ما كان ذا طبيعة سياسية تجعل من الاقتصاد الجزائري مكملا فقط ، بطريقة أو بأخرى للاقتصاد الفرنسي من جهة أخرى ، يمكن أن نضيف إلى كل هذا ، البنية الاجتماعية ، والمفهوم الجماعي لدى الجزائريين لماهية الضريبة ، والتي تعتبر في نظرهم دائما غير شرعية وغير عادلة ، وقد ترجمت هذه الصعوبات بالميزات أو الخصائص التي يتميَّز بها النظام الجزائري.

### 3-1-1 النظام لا يهدف إلى المساواة الاجتماعية:

ذلك لأنه أصلا كان موجها ضدَّ الجزائريين ، فهو وسيلة من وسائل الإرهاب الاقتصادي بالرغم من أنَّ المعمرين كانوا يسيطرون على 50% من النشاطات الصناعية والتجارية ، فإنَّهم لم يكونوا يدفعون للإدارة الجبائية سوى 45% من مجموع الإيرادات<sup>1</sup> والبقية كانت تدفع من طرف الجزائريين.

ونظرا لعدم القدرة على التغيير بعد الاستقلال ، فإنَّ النظام الجزائري الموروث قد حافظ على هذه الخاصية ولم يتمكن من التحرر منها ، وبالتالي ورث خاصية التوزيع غير العادل للعبء الضريبي بين أفراد المجتمع ، والذي انتقل - هذا العبء في التوزيع - ليصيب فيما بعد القطاعين العام والخاص ، وليصبح بالإضافة إلى فقدانه لميزة العدالة الاجتماعية "المساواة بالضريبة وأمام الضريبة" يفتقد إلى العدالة الاقتصادية بين القطاعين.

### 3-1-2 النظام لا يخدم التنمية الوطنية:

إنَّ محاولة الجزائر بعد الاستقلال اعتماد سياسة تنمية وطنية شاملة ، بيعت قطاع عام قوي ومتحكم في دواليب الاقتصاد الوطني ، جعلها تجد نفسها أمام نظام

<sup>1</sup> - A. Akkche Bans, "Capitaux étrangers et libération économique, l'expérience Algérienne cite H. Bali : Dans son mémoire de D.E.S., p 50.

جبائي ركيك - أو غير حضاري بالمعنى الفلسفي - لأنه لا يمكن أن يتجاوب مع روح التنمية لأنه وكما بيّنا سابقا لم يوضع من أجل التنمية.

### 3-1-3 النظام غير فعال على المستوى المالي :

إنّ تزايد الأعباء العامة للدولة الجزائرية بصورة كبيرة جدا في الفترة الموالية للاستقلال قد جعلت هذا النظام الجبائي يثبت بقوة مدى فشله في مساهمة التنمية للجمهورية الجزائرية، وعدم قدرته على التلاؤم مع قوى التغيير والتحول وتظهر عدم القدرة هذه في مدى فقدان هذا النظام للمرونة والليونة التي تسمح بالتكيف مع المتطلبات المستجدة.

وقد جعلت الخصائص الثلاثة المذكورة سابقا من النظام الجبائي الجزائري نظام أولويات وضروريات اجتماعية، لا نظام تنمية وطنية وتوازن تنموي وطني، نظرا لأن تلك الخصائص قد ولدت أو أنتجت الصعوبات التالية:

#### \* الصعوبات المالية :

و التي ترجمت بعدم قدرة ذلك النظام على تزويد الميزانية العامة بالموارد اللازمة للقيام بالأعباء العامة، وهذه الصعوبات المالية لا تترك مجالا للتفكير في نظام جديد.

\* نشوء نظام اقتصادي يتنافى قلبا وقالبا مع طبيعة النظام الجبائي، جعل ضرورة الإسراع في إخضاع النظام الجبائي للتنمية الوطنية، بعيدا عن التحكم والدراسة الدقيقة والواقعية، ويمكن أن نسمي هذه الصعوبة بالعامل الزمني.

\* المجتمع الجزائري هو مجتمع معادي للضريبة، وهذا الموقف كان نتيجة لحقيقة تاريخية أين كانت الضريبة تفرض على الجزائري زورا وتعسفا، فولدت فيه كراهية للضريبة وحقدا على الذي يفرضها، وجعلته يحكم عليها من الأساس أنها غير شرعية وغير قانونية، هذا العامل يمكن أن نسميه بالعامل السيكولوجي.

\* إن النظم الضريبية على حد تعبير المفكرين مثل الثقافة، فهي تبني ولا توضع، لأن الضريبة صعبة التواصل في المجتمع لتصبح عادة قائمة بذاتها، وحتى الضرائب الفرنسية أدخلت إلى الجزائر، لم تأت مباشرة بعد الاحتلال العسكري، وهذا خوفا من ثورات

الشعب على الاحتلال، ولذلك فإنه اليوم في الجزائر لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نضع نظاما ضريبيا حتى ولو كان وطنيا محل النظام الموروث دفعة واحدة، بل كل ما نستطيع أن نفعله هو ممارسة ودراسة الواقع الجزائري من جميع النواحي وترك الأمور بعد ذلك للزمن الذي يتولى تأصيل التربية الاجتماعية.

### 3-2 البنية النوعية والتكوينية للنظام الضريبي الحالي:

رأينا أنه من الضروري بعد كل المتابعة السابقة للنظام الضريبي الجزائري أن نقف على البنية التي وصل إليها حاليا، وذلك بأن نقدمه بشكل نوعي من حيث كونه يتكون من الجباية العادية والجباية البترولية.

ونعتقد أن خصوصية النظام الجبائي الجزائري تكمن كنظام كل بلد منتج للنفط في هذه الثنائية الجبائية (العادية والبترولية) وهي خصوصية لأنها ليست الحالة العامة في البلدان السائرة في طريق النمو جميعها، إنما تقتصر فقط على بلدان محدودة يساهم فيها البترول بإرادته في تحديد سياسة التنمية الوطنية المتبعة بل ويرسم حتى طموحها وأبعادها.

### 3-2-1 نظام الجباية العادية:

يحوصل نظام الجباية العادية الجزائري مجموعة هامة من الضرائب تمس مجموع الدخل والعوائد المحققة في جميع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، من غير النشاطات البترولية<sup>1</sup>.

والجباية العادية في حد ذاتها مكونة من نوعين من الضرائب، تجتمعان في كتلتين هامتين على وجه التحديد، أولاهما الضرائب المباشرة التي تمس الدخل ساعة تحققه وما يتبعها من رسوم مماثلة لها، وثانيهما الضرائب الغير المباشرة والتي تدفع عند الإنفاق أو بمناسبة استهلاك الدخل<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - منسي أسعد عبد المالك، اقتصاديات المالية العامة، مطبعة مخيم، 1970، ص 195.

<sup>2</sup> - د. سعيد عبد العزيز عثمان، ج. شكري رجب العشموي، اقتصاديات الضرائب سياسات-نظم-قضايا معاصرة، الدار الجامعية، 2007، ص 77.

\* الضرائب المباشرة: تنقسم بدورها إلى قسمين، أولهما يمس الدخل المحققة في النشاطات المنتجة و ثانيهما يمس رأس المال والثروات الفردية<sup>1</sup>.

\* الضرائب غير المباشرة: الضرائب غير المباشرة تتمثل في مجموعة الضرائب التي تمس الدخل بطريقة غير مباشرة أي في حالة إنفاق هذا الدخل<sup>2</sup>، وهذه الضرائب في النظام الجبائي الجزائري يمكن أن تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

\* الرسوم على حجم رقم الأعمال.

\* الضرائب على الاستهلاك.

\* الحقوق الجمركية (العوائد الجمركية).

**مكانة الجبائية العادية من الإيرادات العامة :**

إن التذبذبات التي تحصل أحيانا على مستوى الجبائية البترولية والتي تسبب خللا على مستوى الإيرادات، استوجب تطورا للجبائية العادية والتي كانت إحدى المبررات الأساسية في الإصلاح الجبائي.

إن أهم أهداف الإصلاح الجبائي هو التوصل إلى تغطية نفقات التسيير على الأقل عن طريق الضرائب العادية، إلا أن ذلك لم يتحقق بصورة كاملة لأن الجبائية العادية ترتفع ولكن بأقل سرعة من ميزانية التسيير.

إن الضرائب على أرباح الدخل والشركات ارتفعت بـ 7.6% لتصل إلى 88.1 مليار دج في سنة 1998 مقابل 81.8 مليار دج في 1997 أي زيادة بـ 4.3%، فقد عرفت ضريبة الدخل الإجمالي تراجعاً ملحوظاً سنة 1999 بما يقدر بـ 23.3% فوصلت إلى 32.6 مليار دج في 1999<sup>3</sup>.

كما مثلت الضريبة على الأجور 36.6% من ضرائب الدخل في 1985، 7.4% في 1993، 63% في 1994، وقد انخفضت نسبة هذه الضريبة إلى 56% في

<sup>1</sup> -حسين عواضه ، المالية العامة - ضرائب ورسوم دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، الطبعة 3 ، بيروت ، 1973 ، ص 365.

<sup>2</sup> - فريد النجار، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص 10.

<sup>3</sup> -Rapport Annuel, 1995, P 101.

1995 وإلى 49% في 1996 بفضل تخفيض معدلات الضريبة على الدخل الإجمالي والرفع من الحد الأدنى الذي تفرض عليه الضريبة.

أما الإيرادات الآتية من السلع والخدمات مثلت تقريبا نصف الإيرادات الجبائية 47% حيث مرت من 146.6 مليار دج في 1997 إلى 153.5 مليار دج في 1998 أي نمو بـ 47% أما حصيلة الجمارك فقط ارتفعت إلى 75.5% مليار دج في 1998 أي 2 مليار دج إضافة عن 1998، نمو القيمة الاسمية لواردات السلع CAF (+7.3%) في 1998 كان مرتفعا بـ 4.6 فقط عن نسبة الحصيلة الجمركية، 2.7% الفارق في التطورات كان نتيجة لإعادة التصحيح لمعدلات الحقوق والرسوم المضيفة على الواردات ومستوى الإعفاءات، (إعفاءات + تخفيضات حقوق الجمارك) الذي مثل خلال السنوات الأخيرة أكثر من 50% من التحصيلات الحقيقية المحصلة.

منتوج الجمارك مر من 75.5 مليار دج في 1998 إلى 80.2 مليار دج في 1999 أي تزايد بـ 6.2% في النهاية إدارة الجمارك قامت بتحصيل في سنة 1999 حوالي 146 مليار دج 31.95% من الإيرادات العادية المتوقعة في إطار قانون المالية لسنة 1999، في مجال منتوج الجمارك مجموع التحصيل ارتفع إلى 80.2 مليار دج أي 94.12% من التوقعات.

لقد كان هناك تحسن مستمر على مستوى رسوم الواردات كالرسم على القيمة المضافة الذي كان في 1999 بمقدار 53.3 مليار دج مقابل 51.5 مليار في 1998.

إن الضريبة تشمل كافة الطبقات الاجتماعية مما ساهم في رفع الاقتصاديات الإجمالية فهي تمس وبشكل مختلف كل المستهلكين وذلك يفرض ضرائب على الإنفاق المقدرة بـ 177.822 مليار دج في 1995 و 213.901 مليار دج في 1996 أي 27.19% من الإيرادات الإجمالية، فالجزائر تعتمد بشكل كبير على الضريبة الغير مباشرة.

<sup>1</sup> – Direction des Relations Economique Extérieur Copyright, 1999-2000, France.

## 3-2-2 نظام الجباية البترولية:

اعتبرت المحروقات طوال السنين الماضية وإلى يومنا هذا العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، فالجزائر منذ الاستقلال اعتمدت على الإيرادات البترولية كمورد مالي سهل التحصيل ولم تركز جهودها ضخمة لأجل تطوير الاقتصاد الوطني وكذا بقية الإيرادات المالية الأخرى.

ويرى بعض الكتاب<sup>1</sup> أن التبعية المستمرة للجزائر إلى المحروقات مثلت إلى حد اليوم سببا ونتيجة لإفلاس الاقتصاد للبلاد، هذا الاعتماد الشديد على المحروقات يرجع إلى كون الجباية النفطية تكون جزءا هاما من مجمل إيرادات الميزانية العامة، مما يجعل هذه الأخيرة مرتبطة بحجم الصادرات النفطية من جهة وقيمة الدولار في الأسواق العالمية من جهة أخرى إضافة إلى سعر صرف الدولار بالدينار.

## أهمية ومكانة الجباية البترولية في الاقتصاد :

وصل إجمالي الإيرادات من الجباية البترولية من عام 1970 لغاية 2000 إلى 205 مليار دولار، علما أن الدولة كانت تقطع في المتوسط السنوي بين 3 إلى 4 مليار دولار في كل سنة وهذا ما يمثل 9 إلى 10 مليار دولار في سنوات الثمانينات، ثم إن الإيرادات بالدولار لسعر البرميل من البترول تضاعف خمس مرات لنفس الفترة، بحيث أن دولار لكل برميل يعود بحوالي 100 مليون دولار سنة 1970 وحاليا حوالي 500 مليون دولار.

إن معدلات الإتاوة والضريبة المباشرة البترولية قد استقرت في مستواها الحالي منذ 1975، وهي تشكل في المتوسط بين 16% إلى 25% من الإنتاج الداخلي باستثناء سنوات 1986 حتى 1990، نظرا للتدهور في الأسعار سنة 1986 حيث هبطت النسبة إلى أقل من 10.5% من الناتج الداخلي الخام P.I.B، وابتداء من سنة 2000 ونظرا للارتفاع الاستثنائي في أسعار النفط فقد ارتفع المعدل السابق إلى 29.01% خلال الفترة الأخيرة، فإن مساهمة القيمة المضافة إلى الناتج الداخلي الخام

<sup>1</sup> - Mustapha Baba Ahmed: "l'Algérie diagnostic d'un non développement", éd l'harmattan, paris, 1999, p 24.

المستخرج من النشاط البترولي تجاوز 40.01%، وعليه فإن الجباية البترولية مثلت حوالي 40 إلى 60% من الإيرادات الإجمالية للميزانية.

### 3-3 تقييم النظام الجبائي :

عرف النظام الجبائي سلسلة من الإصلاحات، سنرى مدى فعالية هذه الإصلاحات من خلال المعايير التالية:

**3-3-1 وفق المعيار المالي :** يقصد بهذا المعيار اختبار مدى قدرة النظام الجبائي على الوفاء بوفرة حصيلة الجباية العادية وإحلالها محل الجباية البترولية ومدى تغطيتها لنفقات التسيير.



## الجدول 4-1: هيكل الجباية العائدة للدولة من 1991 إلى 2002:

2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	
14060301	1285099	1086559	902752	721956	887813	801082	581985	396082	306211	302664	244200	مجموع جباية الدولة
916400	840600	720000	560120	378715	570837	507837	336148	222176	179218	193800	161500	الجباية البترولية
489901	444449	366559	342632	343241	317048	293245	245837	173906	126993	108864	82700	الجباية العادية
1560000	1321000	1178100	1080692	980200	845100	724609	759617	566329	476627	420131	212100	مجموع النفقات العامة
1050000	963600	856200	817692	771700	643600	550596	473694	330403	291417	276131	153800	نفقات التسيير
510000	357400	321900	263000	208500	201500	174013	285923	235926	185210	144000	58300	نفقات التجهيز
65.16	65.41	66.26	62.04	52.45	64.29	63.39	57.75	56.06	58.52	64.03	66.13	معدل تغطية ج بترولية
46.65	46.12	42.81	41.90	44.47	49.26	53.25	51.89	52.63	43.57	39.42	53.17	مجموع ج.ع/ن. التسيير
58.74	36.63	61.11	51.82	38.63	67.54	70.08	44.25	39.23	37.60	46.12	76.14	ج. بترولية/ ن. الكلية

المصدر: وزارة المالية، قانون رقم 02-11 المتضمن لقانون المالية سنة 2003.

فمن نتائج الإصلاح الضريبي هو تطور الحصيلة الضريبية حيث يتضح من خلال الجدول أعلاه أن حصيلة الجباية العادية بلغت 108864 مليون دينار سنة 1992 لتنتقل إلى 293245 مليون دينار سنة 1996 لتصل إلى 489901 مليون دج سنة 2002، إلا أن هذا التطور جد محدود مقارنة بحصيلة الجباية البترولية، حيث تبقى هذه الأخيرة دائما مهيمنة على إجمالي الإيرادات الضريبية<sup>1</sup>، حيث نلاحظ أنه في سنة 1993 كانت 58.52% لتصل سنة 2002 إلى 65.16% مما يدل على عدم استطاعة الإصلاح الضريبي تجاوز إشكالية ثنائية الاقتصاد بين النفطى وغير النفطى وهذا راجع لعدة أسباب:

- \* ضعف المؤسسات العمومية وحل البعض منها.
  - \* كثرة التخفيضات والإعفاءات الرامية إلى تشجيع وتطوير الاستثمار والصادرات.
  - \* ضعف إنتاجية القطاع الزراعي.
  - \* ضعف استخدام القدرات الإنتاجية في القطاع الصناعي.
  - \* توسيع وانتشار الاقتصاد غير الرسمي.
  - \* تطور حصيلة الجباية البترولية نتيجة ارتفاع أسعار البترول وانخفاض قيمة الدينار.
- فالجباية العادية النسبة العظمى منها هي الضريبة على النفقات والضريبة على الأجور حيث أنها لم تستطع تغطيات نفقات التسيير وبالتالي مازالت الجباية البترولية هي التي تغطي الجزء المتبقي من نفقات التسيير.
- يمكن تقييم مردودية النظام الجبائي أيضا من خلال قياس الضغط الضريبي الذي يقاس من خلال نسبة الإيرادات الضريبية / الناتج المحلي الإجمالي في سنة معينة وهو يعتبر بذلك أحد مؤشرات تقييم مردودية النظام الجبائي ومدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وقد سبق أن حدد الاقتصادي الأسترالي "كون كلارك" مستوى الضغط الضريبي النموذجي بـ 25%<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> -Rapport final du commission national d'évaluation du système fiscal algérien, ministère des finances, Alger, 1999, p 22.

<sup>2</sup> - حميد بوزيدة، جباية المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 66 .

بالإضافة إلى الضغط الضريبي هناك مؤشر آخر لتقييم مردودية النظام الجبائي وذلك من خلال قياس مرونته، بحيث تعتبر المرونة الضريبية كمؤشر لقياس مدى استجابة الضرائب للتغيرات الحاصلة في الناتج الداخلي الخام بمقدار 1% وتحسب:

$$\text{المرونة الضريبية} = \frac{\text{الزيادة على الضرائب}}{\text{الزيادة في الدخل}} \cdot 100\%$$

فإن كانت أكبر من 1% يقال أن الضريبة مرنة، وإذا كانت أقل من 1% يقال أن الضريبة غير مرنة،

### 3-3-2 وفق المعيار الاقتصادي :

يقصد بهذا المعيار مدى تجاوب النظام الجبائي مع الاعتبارات الاقتصادية التي تتمثل أساسا في ترشيد الاستهلاك، تشجيع الادخار، تنمية الاستثمار، جذب رؤوس الأموال ودعم الصادرات خارج المحروقات... الخ.

### 3-3-3 وفق المعيار الاجتماعي :

يقصد به مدى تجاوب المنظومة الضريبية مع الاعتبارات الاجتماعية من خلال التوزيع العادل للضريبة والعدالة بين المكلفين، ويمكن توضيح من خلال الجدول التالي توزيع الأعباء الجبائية لفئات المجتمع.

### جدول 2-4: توزيع الأعباء الجبائية لفئات المجتمع الوحدة %

2001		1997		
الحصة من الدخل	الحصة من الضرائب	الحصة من الدخل	الحصة من الضرائب	
71.24	44.68	48.71	78.81	أصحاب قوة العمل
28.75	43.81	42.98	21.18	أصحاب الملكية

المصدر: رجراج أحمد ، النظام الضريبي الجزائري، تقييم الأداء و تحديات المرحلة المقبلة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004.

يلاحظ أن العمال يدفعون 78.81% من الضرائب على الدخل سنة 1997 و 71.24% سنة 2001، رغم أن حصتهم من الدخل هي بحدود 48.71% و

<sup>1</sup> - مصطفى الكثيري، النظام الجبائي و التنمية الاقتصادية في المغرب، المنظمة العربية الادارية، عمان، 1985، ص 167.

44.68% على التوالي، وبالمقابل فإن نصيب الأغنياء من الضرائب الدخل تعادل 21.18% سنة 1997 و 28.75% سنة 2001 نظير امتلاكهم ما نسبته 42.98% و 43.80% من الدخل الوطني المتاح، مما يدل على توزيع مجحف للضرائب بين العمال و الأغنياء وبالتالي انعدام عدالة توزيع المداخيل وعدم توزيع العبء الضريبي بين الفئتين.

كما أن نسبة الضرائب على الأجر تمثل أكثر من 60% من الضرائب المباشر، أما الضرائب على أرباح الشركات فهي تمثل فقط 10% مما يدل على أن الذي يتحمل العبء الجبائي هي الطبقة ذات الدخل المنخفض على حساب المنتجين وأصحاب المؤسسات.<sup>1</sup>

### 3-3-4 وفق المعيار التنظيمي :

يهدف هذا المعيار إلى توضيح مدى تجاوب النظام الجبائي للاعتبارات التنظيمية والمتمثلة في بساطة ووضوح الإجراءات ومدى كفايتها لإحكام وربط وتحصيل الضريبة.

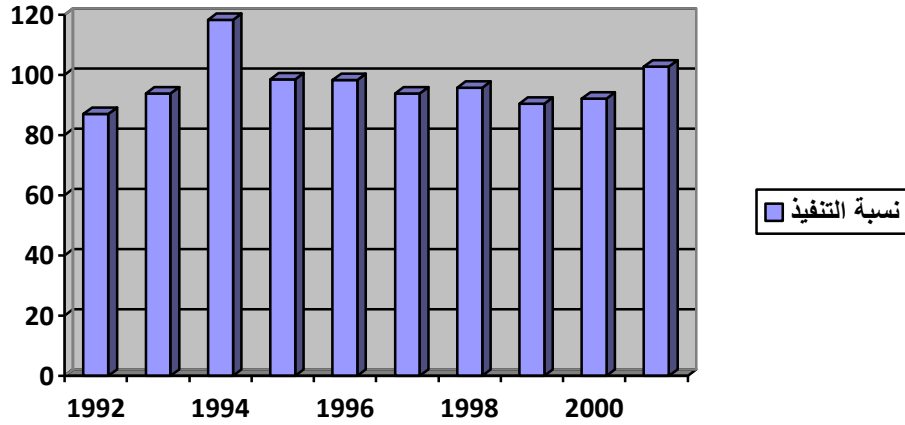
### 3-3-5 تقييم مردودية النظام الجبائي من خلال مقارنة الإنجازات بالتقديرات :

إن مقارنة التحصيل الفعلي بالتقديرات (مؤشر التنفيذ) يشكل مؤشرا هاما لقياس مردودية النظام الجبائي من الناحية التنفيذية.<sup>2</sup> يمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل التالي:

<sup>1</sup> -- كميل رزيق ، أبوعلام رحمون، مرجع سابق، ص 13.

<sup>2</sup> -- وزارة المالية المديرية العامة للضرائب.

الشكل 4-2: تطور مؤشر تنفيذ الجباية العادية خلال الفترة 1992 – 2001



المصدر: من إعداد الباحث انطلاقاً من معطيات الجدول 4-3.

جدول 4-3: تطور مؤشر تنفيذ الجباية العادية خلال الفترة 1992 – 2001  
الوحدة: مليار دج.

السنوات					البيان
1996	1995	1994	1993	1992	
290.5	233.2	169.54	121.45	160.20	الجبائية العادية الفعلية (1)
295.70	236.50	143.20	129.50	121.90	الجبائية العادية المقدرة (2)
98.24	98.60	118.39	93.78	87.12	نسبة التنفيذ (2/1)
2001	2000	1999	1998	1997	
398.2	349.5	314.8	329.8	313.9	الجبائية العادية الفعلية (1)
387.54	421.3	348.1	34405	334.60	الجبائية العادية المقدرة (2)
102.7	92.12	90.43	95.73	93.81	نسبة التنفيذ (2/1)

المصدر: الجبائية العادية الفعلية: وزارة المالية، الجبائية العادية المقدرة: قوانين المالية السنوية.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التنفيذ لم تصل 100% ماعدا سنتي 1994 و2001 مما يدل على قدرة الجهاز الضريبي الالتزام بالتحصيل الضريبي المقدر ويرجع ذلك إلى :

- حداثة الضرائب المنشأة.
- اتساع مجال الإخضاع الضريبي مع بداية الإصلاح.

- عدم قدرتها (الإدارة) على مسايرة التحولات التي تترتب عن الإصلاح الضريبي.  
 - غياب المرحلة التحضيرية للانتقال إلى اقتصاد السوق مما نتج عنه حالة من الاضطراب والفوضى وعدم التحكم في الآليات والسياسات التي يفرضها منطق السوق<sup>1</sup>.

نستنتج أن النظام الجبائي وفق إلى حد ما في تطوير مردودية المالية من دون بلوغ الهدف الإستراتيجي وهو إحلال الجبائية العادية محل الجبائية البترولية، كما أنه ضعيف المردودية الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية ونشير إلى أنه لا يمكن تحميل كل النتائج السابقة على النظام الضريبي، وإنما هي محصل عوامل سياسية واقتصادية غير مرغوب فيها، وشكلت في فحواها نظام ضريبي لا يستجيب ولا يلي احتياجات التنمية الوطنية.

كما يلاحظ أيضا أن النظام الجبائي مازال به العديد من النقائص والتشوهات جعلته بعيدا عن تحقيق الأهداف المرجوة منه.

اعتبرت كذلك بأن السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة قادرة على خلق تأثير محدد على قيمة معدل النمو الاقتصادي، كما أن هذه النماذج تدعم دور التطور التقني في النمو الاقتصادي على المدى الطويل وطابعه الداخلي.

سنتطرق الآن في المبحث الموالي إلى مختلف النماذج الرابطة بين الجبائية والنمو الاقتصادي، التي تهدف إلى إبراز دور السياسة الجبائية في استهداف معدل النمو الاقتصادي المرغوب فيه.

<sup>1</sup> - مراد ناصر، تقييم فعالية الإصلاح الضريبي في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، العدد 09، 2003، جامعة الجزائر، ص 216.

المبحث الثالث: النظريات الرابطة بين الجباية والنمو الاقتصادي.

سنحاول الحديث عن النظريات الحديثة في النمو الاقتصادي وكيف ربطت هذه النظريات بين ظاهرتي الجباية والنمو الاقتصادي.

### 1- نماذج الكيترين المحدثين للجباية كمتغيرة محفزة لمعدل النمو المتوازن:

سنقوم بعرض كل من نموذج "سميت و وايت" وكذلك نموذج

"K.Krurihara".

#### 1-1 نموذج سميت و وايت: white and Smith :

قام نموذج وايت بتعميم نموذج هارود<sup>1</sup> إلى حالة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الضرائب والنفقات العمومية، حيث حاول هارود تفسير النمو الاقتصادي وعدم التوازن المصاحب له بالاعتماد على ثلاثة معدلات والمتمثلة في:<sup>2</sup>

\* معدل النمو الفعلي "le taux de croissance effectif" كما يحدده الطلب الكلي.

\* معدل النمو المضمون "le taux de croissance garantie" وهو يعتبر ضروري لإرضاء المقاولين على الدوام لأنه يجعل القدرات الإنتاجية (العمل ورأس المال) مستغلة بالكامل.

\* معدل النمو الطبيعي "le taux de croissance naturel".

إن عدم التطابق بين هذه المعدلات يؤدي إلى بروز الاختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي، كما أننا نكون في حالة النمو المتوازن عند مستوى التشغيل الكامل لما تتساوى المعدلات الثلاثة السابقة<sup>3</sup>.

في حين أن وايت اهتم أساسا بمشكلة التعادل بين المعدل الفعلي والضروري، بمعنى باللاتوازنات المحتملة ظهورها في الأجل القصير، وحاول معرفة كيف يمكن للجباية أن تكون أداة لتفادي هذه الظاهرة، أما إشكالية سميت<sup>4</sup> فهي قريبة جدا من

<sup>1</sup> - White (W.I), La politique Fiscale et Le Taux de Croissance Désiré, Economie Appliquée, n° 3, 1959, p 337-356.

<sup>2</sup> - R.G.D Allen "Théorie Macro économique: une étude mathématique" 2<sup>ème</sup> édition, librairie Armand colin, paris, 1969, P234.

<sup>3</sup> - Harrod (R.F), Second Essay in Dynamic Theory, Economic Journal, Juin, 1960

<sup>4</sup> - Smith (W.L), et Teitgen (R.L), Reading On Money, National Income and Stabilization Policy, R.D, Irwin, 1965, p 196.

إشكالية وايت، غير أن نموذجها كان غنيا بحيث قام بإدخال السياسة النقدية إلى جانب السياسة الميزانية (سياسة الإنفاق العام والسياسة الجبائية)، إذن فهدف سميث تمثل في دراسة مختلف الآثار التي تحدثها هذه السياسات على معدل النمو الاقتصادي، وكيف يمكن لهذه السياسات أن توفق بين ما يسميه متطلبات أو ضروريات النمو وهي التي توافق الاستخدام الكامل للطاقة الإنتاجية وبين اتجاهات النمو كما تظهر من خلال الطلب الفعلي، وعليه نموذج سميث يتجه إلى اعتبار دور الجبائية على أنه عنصر مهم ولكن جزئي ضمن سياسة اقتصادية متكاملة، فالسياسة الجبائية لا تكون منفصلة عن السياسة الميزانية والنقدية و سنرى فيما يلي كيف يمكن للجبائية التدخل ضمن نموذج الطلب الفعلي و من ثمة نموذج القدرة الإنتاجية و كيف يمكن استخدامها للوصول إلى مستوى النمو المتوازن المرغوب فيه.<sup>1</sup>

### 1-1-1 نموذج الطلب الفعلي أو نموذج "اتجاهات النمو":

إن نموذج الطلب الفعلي متماثل عند كل من سميث و وايت و يمكن عرض نموذج الطلب الفعلي كما يلي:

$$Y_t^d = C_t + I_t + G_t \quad (1)$$

تسمى هذه المعادلة بالمعادلة التعريفية وهي توضح أن الإنتاج خلال فترة ما (t) يتكون من الاستهلاك الخاص C والنفقات العمومية G والاستثمار الخاص I، طبعاً في حالة اقتصاد مغلق.

$$C_t = (1-d)(1-t_y)Y_t^d \quad (2)$$

توضح هذه المعادلة بأن الاستهلاك الخاص خلال فترة معطاة (t) هو دالة للدخل المتاح في نفس الفترة، حيث أن الصيغة  $(1-t_y)Y_t^d$  تمثل الدخل المقتطع منه الضرائب، بمعنى الدخل المتاح للقطاع الخاص والمتكون من الدخل المتاح للعائلات وادخار المؤسسات.

$$G_t = g.Y_t^d \quad (3)$$

<sup>1</sup> - Smith (W.L), et Teitgen (R.L), op, cit, p 198.



تدل هذه المعادلة على أن الدولة تمتص نسبة معينة  $g$  من الدخل الوطني المتاح. وفيما سيأتي ذكره سنفترض بأن النفقات العمومية هي عبارة عن نفقات استهلاكية فقط.

$$I_t = b(\pi - wt_y)Y_{t-1}^d \quad (4)$$

تدل هذه المعادلة على أن الطلب الاستثماري الخاص يتناسب طرداً مع الأرباح الصافية (أي الأرباح بعد اقتطاع الضريبة للفترة السابقة  $(t-1)$ ) وهذا الاستثمار حسب وايت و سميت<sup>1</sup> مرتبط باعتبارات مالية بمعنى بالسلوك التمويلي للمؤسسات، كما يفترض بأن الأرباح الإجمالية قبل فرض الضريبة عليها تمثل نسبة  $\pi$  من الدخل الوطني، وأن الضرائب على الأرباح تمثل هي بدورها حصة ثابتة  $W$  من مجموع الاقتطاعات الإجبارية.

يمكن القول إذن أن نسبة الأرباح الصافية إلى الدخل الوطني تتوقف على:

\* نسبة الأرباح الكلية إلى الدخل الوطني. بمعنى هيكل التوزيع الوظيفي للمداخيل.

\* النسبة المفروضة من طرف الدولة. بمعنى معدل الضغط الضريبي.

\* نسبة الضرائب على الأرباح إلى مجموع الضرائب، بمعنى تركيبة النظام الجبائي.

كما يفترض وايت بأن المقاولين يتجهون إلى استثمار حصة ثابتة  $(b)$  من أرباحهم الصافية بينما سميت كان أكثر واقعية واعتبر بأن هذه المعلمة  $b$  يمكن لها أن تكون نسبته كما يمكن لها أن تكون عبارة عن مضاعف:

#### الحالة الأولى:

يكون ميل المقاولين للاستثمار عبارة عن نسبة يعود إلى الافتراض الخاص بأن المقاولين لا يقبلون الاستدانة إلا عند مستوى معين من المنافسة، وهو ما يفسره سلوك التمويل الذاتي "Auto financing" لديهم:

#### الحالة الثانية:

<sup>1</sup> - White (W.I), op.cit, 358.

من جهة أخرى يشير سميت إلى أن  $b$  غير ثابتة وتقلق بالسياسة النقدية الممارسة من طرف الدولة حيث أن هذه المعلمة  $b$  مع  $b > 1$  هي الدالة العكسية لسعر الفائدة وهو الأمر الذي تطرقت له دالة الاستثمار الكيترية التقليدية، وعليه فحجم الاستثمار المراد تحقيقه لا يتوقف فقط على إمكانيات التمويل الخارجي وإنما يرتبط كذلك باحتمالات التمويل الذاتي، بحيث أن المقاولين يقبلون معدل تمويل ذاتي  $a$  حيث  $(a = 1/b)$  أي يكون ضعيف لما ينخفض سعر الفائدة، وفي هذا الصدد يمكن للدولة أن تنسق سياستها الجبائية وكذا النقدية من أجل التأثير على حجم الاستثمار المرغوب فيه ومن ثم التأثير على مستوى الطلب الكلي المرغوب فيه كذلك يمكننا إذن الانطلاق من هذا النموذج المكون من 4 معدلات و 4 مجاهيل بهدف تحديد معدل نمو الطلب الفعلي كما يلي<sup>1</sup>:

يعطي معدل نمو الطلب الفعلي بالعلاقة التالية:

$$\varphi^D = \frac{Y_t^d - Y_{t-1}^d}{Y_{t-1}^D} = \frac{b(\pi - wt_y)}{1 - c(1 - t_y) - g} - 1 \quad (5)$$

ويكون هذا المعدل موجبا إذا كان  $b(\pi - wt_y) > 1 - c(1 - t_y) - g$ . بمعنى إذا كانت النسبة المئوية للأرباح الصافية المستثمرة أو المعاد استثمارها أكبر من النسبة المئوية للدخل الوطني لفترة الادخار وهذا طبعا يتحقق إذا كان  $(\pi > wt_y)$ ، وبذلك نكون أمام الشرط الأساسي لعملية النمو لدى كيتر والمتمثل في كون حدوث نمو في مستوى الدخل الوطني عندما يكون الاستثمار المرغوب فيه أكبر من الادخار المرغوب فيه.

### 1-1-2 نموذج القدرة الإنتاجية أو نموذج ضروريات النمو:

يمكن الحصول على النموذج من خلال استبدال المعادلة (4) السابقة بالمعادلة

(4') التالية كما يلي:

$$Y_t^c - Y_{t-1}^c = aI_{t-1} \quad (4')$$

حيث يمثل  $a$ : معامل فعالية الاستثمار.

<sup>1</sup> - Jacques Percebois, Op, Cit p 37-38.

فلاستثمار في هذا النموذج تم التعامل معه ليس فقط على أنه من مكونات الطلب الكلي ولكن أيضا على أنه مجموع السلع المولدة لفائض في القدرة الإنتاجية فالكمية الاستثمارية التي تم تحقيقها في الفترة (1 - t) من طرف المقاولين تؤدي إلى ارتفاع في القدرات الإنتاجية خلال فترة (t). والتي لن يتم استغلالها بالكامل إلا إذا قرر هؤلاء المقاولون الرفع من مستوى استثماراتهم في نفس الفترة (t)، بحيث أن أثر المضاعف الذي ينجر عنه ارتفاع في مستوى الإنتاج بفعل ارتفاع في مستوى الاستثمار، يسمح بتسويق الكمية الجديدة المنتجة، وبذلك فمعدل نمو الدخل الوطني الذي يضمن بصفة دائمة التشغيل الكامل لمخزون رأس المال، بمعنى ذلك المعدل الذي يرضي دائما الصناعيين [المعدل المضمون لمفهوم هارود] يعطى عند وايت كما سميت كما يلي:

$$\varphi^c = \delta(1 - c(1 - t_y) - g) \quad (6)$$

يجب الإشارة في هذا المستوى إلى أنه بالنسبة لوايت، فإن هذا المعدل لا يؤدي إلى التشغيل الكامل لقوة العمل المتاحة، في حين أن سميت يعتبر بأن تحقيق هذا المعدل المضمون يؤدي إلا الاستخدام التام لكافة عوامل الإنتاج، رأس المال وكذلك العمل، ومن ثمة فمؤدج سميت يتجاهل اللاتوازنات التي يمكن أن تحذف في الأجل الطويل إذا لم يلتق المعدل المضمون مع المعدل الطبيعي للنمو، إلا أنه أخذ بعين الاعتبار اللاتوازنات التي تحدث في الأجل القصير، شأنه شأن وايت.

### 3-1-1 السياسة الجبائية واختيار معدل النمو الاقتصادي التوازني:

حسب سميت ووايت نكون أمام نمو اقتصادي توازني عندما يكون معدل نمو الطلب الفعلي  $\varphi^D$  يساوي معدل نمو القدرة الإنتاجية  $\varphi^c$  كما يلي<sup>1</sup>:

$$\frac{b(\pi - wt_y)}{1 - c(1 - t_y) - g} = \delta(1 - c(1 - t_y) - g) \quad (7)$$

<sup>1</sup> - Jacques percebois, op, cit p 40.

يمكن للمعلمات الجبائية  $t_y$  و  $W$  أن تلعب دورا فعلا في المساواة بين معدل نمو الطلب الفعلي و معدل نمو القدرة الإنتاجية من جهة ومن جهة أخرى الرفع من هذه المساواة إلى المستوى الأمثل.

قام وايت بتقديم عرض واف حول الطريقة التي يمكن للجباية من خلالها أن تحقق هذا التوافق بين المعدل الفعلي والمعدل الضروري، بينما سميت يهتم قبل كل شيء بالبحث عن المستوى الذي من خلاله يمكن للجباية أن تتدخل في اختيار معدل النمو التوازني.

كما يعتبر وايت المعلمة  $b$  (الميل لاستثمار الأرباح الصافية من طرف المقاولين) ثابتة، إلا أنها مرتبطة بالسياسة النقدية بالنسبة لسميت، وهو ما يقودنا إلى التفرقة بين مقارنة كل منهما حول تأثير السياسة الجبائية على عملية النمو الاقتصادي.

أ- حالة الميل لاستثمار الأرباح ( $b$ ) هو نسبة ثابتة (مقارنة وايت):

معدل نمو القدرة الإنتاجية  $\rho^c$  بمعنى نمو الدخل الوطني الموافق للتشغيل الكامل لمخزون رأس المال والذي على عكس سميت لا يقودنا بالضرورة إلى الاستخدام الكامل لعنصر العمل، يمكن الزيادة فيه عن طريق الرفع من معامل فعالية الاستثمار  $\delta$  أو عن طريق تخفيض الميل للاستهلاك من طرف العائلات، يمكن الحصول على نفس النتيجة من خلال الرفع من المعدل الضريبي  $t_y$  "le taux d'imposition"، وبذلك يمكننا التنبؤ بأن الرفع من المعدل الضريبي يؤدي إلى رفع معدل النمو المحتمل، بسبب أن هذه الزيادة ينجر عنها تخفيض حصة الاستهلاك إلى الدخل الوطني، ورفع تلك الموجهة إلى التكوين الرأسمالي، وهو ما يتطلب ما يلي:<sup>1</sup>

\* من جانب المقاولين :

عليهم أن يستمروا في الإنتاج حتى لا تخيب طموحاتهم في الربح كمنتجين للسلع والخدمات، وهو ما سوف يؤدي إلى ارتفاع الإنتاج خلال الفترات اللاحقة، أما إذا كان الميل للاستهلاك جد ضعيف، فالسياسة الجبائية هنا ستكون أقل فعالية.

<sup>1</sup> - Jacques percebois, op, cit p 41

يمكن رفع معدل نمو القدرة الإنتاجية عن طريق تخفيض حصة النفقات العمومية إلى الإنتاج الكلي  $g$ ، على أساس أن النفقات العمومية في نموذج سميت ووايت هي نفقات استهلاكية فقط، فبقدر ما تكون النسبة  $g$  ضعيفة تزداد تلك النسبة من الدخل الوطني التي يمكن تخصيصها لعملية التكوين الرأسمالي، غير أن فرضية كون أن النفقات العمومية هي تلك النفقات الاستهلاكية فقط هي فرضية غير عقلانية، وفي حالة قبولنا بفرضية أكثر عقلانية وهي أن جزء من الإنفاق العمومي يتم تخصيصه للاستثمار وهو الواقع فإن مشكل الرفع من معدل نمو القدرة الإنتاجية، تخفيضات الإنفاق العمومي الموجهة للاستهلاك البحث، وهو ما يقودنا إلى نتيجة أساسية وهي أن السياسة التي ينبغي اعتمادها للرفع من معدل نمو القدرة الإنتاجية تتلخص في تخفيض النفقات العمومية الموجهة للاستهلاك.

يتبين لنا من تحليل المعادلات 5 و 6، أن كل الجهود التي تهدف إلى الرفع من معدل نمو القدرة الإنتاجية تؤدي بالمقابل إلى تقليص معدل نمو الطلب الفعلي وهو ما يقودنا إلى نتيجة أساسية وهي أن جوهر المشكل من وجهة نظر سميت والمتمثل في الرفع الثنائي لكلا المعدلين للوصول إلى المستوى المنشود يصبح صعب الحل من المهمة التي اعتبرها وايت ذات أولوية والمتمثلة في التنسيق بينهما لأن نفس الإجراءات أو السياسات لها تأثيرات معاكسة على كلا هذين المعدلين إذا كان هناك لا توازن بين معدل النمو الفعلي  $\varphi^D$  ومعدل النمو الضروري  $\varphi^C$ .

بمعنى إذا كان معدل النمو الفعلي يتجه على سبيل المثال إلى أن يكون أكبر من معدل النمو الضروري، فإن ذلك يؤدي في ظل غياب سياسة اقتصادية معدلة إلى تراكمات لفترة الرواج ذات طابع تضخمي، أما في الحالة المعاكسة فإن ذلك يؤدي إلى وضعية فائض في التراكم الرأسمالي.

في هذا الصدد، يمكن استخدام الجبائية من أجل إعادة المساواة بين  $\varphi^D$  و  $\varphi^C$  وللتوضيح أكثر نأخذ حالة معدل النمو الفعلي  $\varphi^D$  أصغر من الضروري  $\varphi^C$ .

في هذه الحالة يمكن تخفيض الضغط الجبائي من أجل إنعاش الطلب الخاص والرفع من نسبة الإنفاق الحكومي "g" من أجل إنعاش الطلب العمومي، كما يمكننا كذلك تغيير هيكل الاقتطاعات الجبائية عن طريق تخفيض نسبة الضرائب على الأرباح "w" لأن ذلك سوف يشكل حافزا للاستثمارات الخاصة، كما يمكن الحصول على نتائج مماثلة بفضل الرفع من نسب الأرباح إلى الدخل الوطني "Π". بمعنى عن طريق تعديل التوزيع الوظيفي لصالح الأرباح، أو عن طريق الرفع من الميل لاستثمار الأرباح الصافية من طرف المقاولين "b"، وبما أن الميل لإعادة استثمار الأرباح السابقة هو أمر مضمون في نموذج سميت وتأثير السياسة الاقتصادية على هذه المعلمة قام بتوضيحها سميت جيد فإنها سوف تكون موضع العنصر الموالي.

ب- حالة معدل التمويل الذاتي المرغوب فيه هو معدل متغير (مقاربة W.L. Smith): يحاول سميت توضيح أن السياسة النقدية يجب أخذها بعين الاعتبار بالضرورة إلى جانب السياسة الميزانية والجبائية، إذا أردنا أن تؤدي خلال الزمن إلى المساواة بين معدل النمو الفعلي والضروري للنمو الاقتصادي وإذا أردنا كذلك أن تحصل هذه المساواة عند مستوى معين مرغوب فيه.

في هذا الإطار، السياسة الجبائية والتي تعبر عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، حسب التوجيهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية، جزء من سياسة اقتصادية متكاملة ولا يمكن تناولها بطريقة مستقلة عن مكونات هذه السياسة<sup>1</sup>.

قام سميت بافتراض ثبات المعلمات التالية:

$$- \text{ثبات معامل فعالية رأس المال } \sigma = \bar{\sigma} .$$

$$- \text{الميل للاستهلاك } C = \bar{C}$$

$$- \text{حصة الأرباح الإجمالية إلى الدخل الوطني قبل اقتطاع الضريبة } \pi = \bar{\pi}$$

<sup>1</sup> - Ott (D.S) et Ott (A.F), Monetary and Fiscal Policy: Goals and The Choice of Instructions, Quarterly Journal of Economics, mai 1968, p 313-325.

- نسبة الضرائب على الأرباح إلى مجموع الضرائب  $W = \bar{W}$ .  
 إن المتغيرات الإستراتيجية التي يمكن للدولة التحرك من خلالها هي الميل للإنفاق  $g$ ،  
 معدل الضغط الجبائي  $t_y$ ، سعر الفائدة  $r$  (لأننا نعتبر بأن الميل للاستثمار هو دالة  
 لسعر الفائدة  $b = f(r)$ ).

كما أن مشكل التوفيق بين السياسة النقدية، السياسة الميزانية و الجبائية يتمثل بشكل  
 آني في مستويين<sup>1</sup>:

1- على مستوى تعظيم معدل النمو المحتمل Le Taux de croissance potentielle.  
 2- على مستوى المساواة بين معدل النمو المحتمل أو المعدل الموافق للتشغيل الكامل  
 ومعدل نمو الطلب الكلي.

وبالتالي فمقاربة سميت تركز على جعل معدل النمو المحتمل أعظما، وبعد  
 ذلك جعل المساواة ممكنة بين المعدلين لتفادي أي ظاهرة تضخمية أو انكماشية على  
 أساس أن معدل النمو المضمون يضمن بالإضافة إلى التشغيل الكامل لعنصر رأس  
 المال، الاستخدام التام لعنصر العمل، وأن حالة الزواج لا يمكن ترجمتها إلا في شكل  
 ارتفاع في المستوى العام للأسعار (تضخم) وبذلك تتلخص مقاربة سميت في تعظيم  
 المعادلة التالية:

$$\varphi^c = \bar{d}[1 - \bar{C}(1 - t_y) - g] \quad (8)$$

وأیضا أن تكون معادلة المساواة بين  $\varphi^D$  و  $\varphi^c$  محققة كذلك، أي:

$$\frac{f(r)(\bar{\pi} - \bar{W})}{1 - \bar{C}(1 - t_y) - g} = \bar{d}[1 - \bar{C}(1 - t_y) - g] \quad (9)$$

يمكن القول أن اختيارات نموذج سميت تتلخص في:

<sup>1</sup> - Christ (C.F), A Model of Monetary and Fiscal Policy Effects on the Money Stock, Price Level and Real Out put, Journal of Money, Credit, Banking, November 1969, p 683-705.

- Foley (D.K), Shell (K) et Sidrauski (M), Optimal Fiscal and Monetary Policy and Economic Growth, Journal of Political Economy, Juillet- Aout, 1969.

- Nehans (J), Efficient Monetary and Fiscal Policies in Balanced Growth, Journal of Money, credit, Banking, mai 1969, p 228-252.

\* إما أن يختار السياسة النقدية ( $r$ ) ومعدل النمو المرغوب فيه  $\phi^c$  ولكن بالمقابل تكون السياسة الجبائية والميزانية مفروضة عليه ولا يمكنه استهدافها.

\* إما أن يختار السياسة النقدية ( $r$ ) وعنصر من عناصر السياسة الميزانية و الجبائية (إما  $g$  أو  $t_y$ ) وبالمقابل العنصر الأخير لهذه السياسة وكذا معدل النمو سيتم فرضها عليه ولا يمكنه التحكم بهما.

\* إذن فعندما يكون الهدف هو معدل النمو الاقتصادي، يكون هناك نوع من الثنائية بين السياسة النقدية من جهة والميزانية الجبائية من جهة أخرى.

ومهما كانت الاختيارات المنتهجة من طرف متخذي القرار على المستوى الكلي، فإن المخطط يجب أن يأخذ في الحسبان القواعد الأساسية التالية:<sup>1</sup>

1- زيادة أو تخفيض سعر الفائدة لما يكون مستوى النفقات معطى نسبة مئوية من الدخل الوطني يتطلب خفض أو رفع معدل الضغط الجبائي للحفاظ على النمو المتوازن.

2- ارتفاع أو انخفاض معدل الفائدة لما يكون معدل الضغط الجبائي معطى، يتطلب ارتفاع أو انخفاض في ميل الدولة للإنفاق للحفاظ على استقرار التوازن والحصول على معدل نمو أكثر ارتفاعا أو انخفاضا حسب الغاية المنشودة.

3- ارتفاع أو انخفاض نسبة الإنفاق العمومي لما يكون معدل الضغط الجبائي هو متغيرة معطاة، يتطلب ارتفاع أو انخفاض سعر الفائدة ويؤدي إلى معدل نمو أكثر انخفاضا أو ارتفاعا.

4- ارتفاع أو انخفاض معدل الضغط الجبائي لما يكون سعر الفائدة محددًا يتطلب رفع أو خفض في ميل الدولة للإنفاق ويؤدي إلى معدل نمو أقل ضعفا أو ارتفاعا.

5- ارتفاع أو انخفاض نسبة الإنفاق العمومي لما يكون سعر الفائدة محددًا يتطلب ارتفاع أو انخفاض معدل الضغط الجبائي ويؤدي إلى معدل نمو أكثر ضعفا أو ارتفاعا.

<sup>1</sup> - Jacques percebois, op, cit, p48, 50.



6- ارتفاع أو انخفاض معدل الضغط الجبائي يجب أن يكون مصحوبا بارتفاع أو انخفاض معدل الإنفاق العمومي مساويا إلى  $C$  مضروبا في قيمة الزيادة أو النقصان في معدل الضريبة وذلك إذا أردنا جعل معدل النمو غير متغير، وهو الأمر الذي يقودنا بالضرورة إلى انخفاض أو ارتفاع سعر الفائدة.

7- ارتفاع أو انخفاض معدل الإنفاق العمومي يجب أن يكون مصحوبا بارتفاع أو انخفاض معدل الضغط الجبائي بقيمة  $1/C$  مضروبا في قيمة الزيادة أو الانخفاض الحاصل في معدل الإنفاق العام وذلك إذا أردنا الحفاظ على استقرار معدل النمو، وهو ما سوف يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أو ارتفاع سعر الفائدة.

8- عندما تكون الدولة تعمل تحت قيد الميزانية المتوازنة أي ( $g = ty$ ) فإن أي ارتفاع في الميزانية (فائض) يقلل بالضرورة من معدل النمو الاقتصادي، ويؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة لأن فائض الميزانية (عجز) يرفع من معدل النمو الاقتصادي وكذا سعر الفائدة، لأن فائض الميزانية يعني ضغط جبائي مرتفع وهو ما يعني أن حصة الدخل الوطني الموجهة للتراكم الإنتاجي سوف تتجه نحو الانخفاض وهو ما يتطلب انخفاض سعر الفائدة وبالتالي انخفاض معدل التمويل الذاتي المرغوب فيه من طرف الصناعيين بهدف تعويض جزء من الخسائر المالية التي تحملتها المؤسسات بفعل الضغط الجبائي المرتفع، وعلى الدولة إنعاش الاستثمار الخاص إذا أردنا تجنب ظاهرة البطالة.

نخلص مما سبق إلى أن الجباية هي أداة لمحاربة عدم الاستقرار في الأجل القصير فبمجرد حصول عدم توافق بين معدل النمو الفعلي والمعدل الضروري للنمو، تتدخل الجباية لتجنب الآثار الانكماشية أو التضخمية.

وهي كذلك أداة لإزالة ألال توازنات التي تحدث في الأجل الطويل وذلك عن طريق خلق مساواة دائمة بين معدل النمو الفعلي  $\varphi^c$  والطبيعي، ونكون أمام نمو متوازن للتشغيل الكامل لما يكون معدل النمو الفعلي يرضي المقاولين أي  $\varphi^c = \varphi^D$  لا تكون هناك بطالة وفي هذا الصدد يرى كل من Show و Peacock<sup>1</sup> وكذا White

<sup>1</sup> – Peacock (A.T) et Shaw (G.K), The Economic Theory of Fiscal Policy, Allen and Unwin, Londres, 1971, p 101.

بأن المشكل الأكثر تعقيدا هو كيفية الرفع من  $\varphi^D$  و  $\varphi^C$  إلى مستوى معدل النمو الطبيعي من الانشغال المتعلق بالتوفيق بين  $\varphi^D$  و  $\varphi^C$  وهذا المشكل يمثل جوهر التحليل في نموذج Kurihara الذي يتم فيه معالجة هذه الإشكالية ضمن أفق زمني طويل الأجل.

## 1-2 إدخال الجباية ضمن النماذج الديناميكية في الأجل الطويل "نموذج

:K.K.Kurihara

إن K.Kurihara. يترك مشكل المساواة بين معدل نمو الطلب الفعلي ومعدل نمو القدرة الإنتاجية مفترضا بأنه في الأجل الطويل العرض والطلب ينموان بنفس المعدل المضمون والذي يسميه "معدل نمو القدرة الكاملة"<sup>1</sup>.

حسب Kurihara فإن الاقتصاد يؤول إلى الابتعاد عن مجال النمو المتوازن الموافق للتشغيل الكامل، لأنه لا يوجد أي ميكانيزم يضمن لنا إمكانية المساواة بين معدل نمو القدرة الكاملة ومعدل النمو الموافق للتشغيل الكامل لقوة العمل، وهنا سوف يكون دور السياسة الاقتصادية على العموم والجبائية على الخصوص والمتمثل في منع الاقتصاد من الدخول ضمن مجال تضخمي طويل الأجل أو ضمن مجال ركود مزمن ومن المهم هنا الإشارة إلى أنه ضمن نماذج الكيترين المحدثين للنمو الاقتصادي فإن التوازن هو توازن غير مستقر سواء في الأجل الطويل أو في الأجل القصير وعندما يجيد الاقتصاد قليلا من مجال النمو المتوازن فإن النتيجة سوف نكون أمام تضخم مزمن أو ارتفاع مستمر في ظاهرة البطالة، أو في بعض الأحيان تحدث الظاهرتين معا وهو ما يعرف في الاقتصاد بظاهرة الركود التضخمي وهي عبارة عن الظاهرة التي يتزامن فيها وجود التضخم أي الارتفاع المستمر في الأسعار مع ظاهرة البطالة، وهي الظاهرة التي أصبحت تمثل تحديا كبيرا للاقتصاديين لتغييرها من جهة وعلاجها من جهة أخرى<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - Kurihara (K.K.), A Linear Programming Fiscal Policy Model of Capacity Growth, Public Finance, n° 3-4, 1965, p 272-279

<sup>2</sup> - Kurihara (K.K.), Growth Models and Fiscal Policy Parameters, Public Finance, n° 2, 1956, p, 148-163.

وهذا في ظل عجز النظام الاقتصادي عن استخدام أي ميكانيزم توازني يمكنه من إعادة المساواة بين المعدل الطبيعي والمضمون للنمو الاقتصادي على عكس النيوكلاسيك الذين يعتقدون بأنه توجد ميكانيزمات معدلة أوتوماتيكيا في الاقتصاد تسمح بتحقيق هذه المساواة والتي تعتمد أساسا على مرونة الأسعار<sup>1</sup>.

وقد أعطى Kurihara معدل النمو الذي يضمن الاستخدام الكامل لمخزون رأس المال المتاح القدرة الكاملة (والذي يكون من المفروض يساوي معدل النمو الفعلي) بالعلاقة التالية:

$$P_C = \frac{s + (t_y - f - g)}{V} \quad (9)$$

حيث:

S: الميل للإدخار من طرف القطاع الخاص بالنسبة للدخل الوطني.

ty: معدل الضغط الجبائي.

f: ميل الدولة لمنح التحويلات.

g: ميل الدولة إلى شراء سلع وخدمات غير إنتاجية.

V: المعامل الحدي والمتوسط لرأس المال.

(ty-f-g): يمثل ميل القطاع الخاص للإدخار ونلاحظ بذلك أن أثر الميزانية المتوازنة للدولة على معدل نمو القدرة الكاملة هو أثر حيادي لأن الإدخار الحكومي معدوم بالنسبة لـ Kurihara، ارتفاع معدل الضغط الجبائي والمعوض بارتفاع في (f+g) يجعل معدل نمو القدرة الكاملة  $P_C$  غير متغيرة. وهو الفرق الأساسي بين هذا النموذج ونموذج وايت وسميت.

نخلص مما سبق، أن مختلف النماذج التي تم عرضها في هذا العنصر بينت لنا أن السياسة الجبائية لا يمكن تجاهلها فهي "أداة لتعديل الطلب الكلي و تهدف إلى الاستقرار الاقتصادي".<sup>2</sup>

<sup>1</sup> – Sato (R), *The Harrod-Domar versus the Neoclassical Growth Model*, Economic Journal, Juin, 1964.

<sup>2</sup> - Bernard Bernier, Yves Simen, "*Imitation a La Macro Economie*, 8<sup>ème</sup> édition Dunod, Paris, 2001, p 403.

فهي جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية التي لديها القدرة على التأثير - في آن واحد - على قيمة مختلف معدلات النمو الاقتصادي وعلى عملية المساواة بين المعدلين الفعلي والمضمون.

وبالتالي فالسياسة الجبائية هي مظهر من مظاهر السياسة الاقتصادية والزوج ضريبة / إيراد لا يجب فصله عن الزوج ضريبة / الإنفاق، كما أن تأثير السياسة النقدية لا يجب إهماله بالمقابل كما أن مرونة السياسة الاقتصادية والجبائية على وجه الخصوص تلعب دوراً مشابهاً لمرونة الأسعار<sup>1</sup> والتي بالنسبة للنمو الكلاسيكي بإمكانها استرجاع التوازن الدائم الموافق للتشغيل الكامل إذا لم تتدخل الحكومات في أسعار بعض المنتجات، ولأجل ذلك يناهز الكلاسيكي بترك حرية المنافسة في السوق فمرونة الأسعار لها تأثيرات اقتصادية واجتماعية هامة لا يمكن أن تحققها السياسات الميزانية والنقدية.

## 2- النماذج النيوكلاسيكية للجبائية كمتغيرة محفزة لخصائص مجال النمو المتوازن الموافق للتشغيل الكامل:

حسب النيوكلاسيكي، فإن معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل مستقل عن القيم التي تأخذها مختلف معلمات السياسة الاقتصادية والجبائية خصوصاً، أي أن هذه الأخيرة لا يمكنها بأي حال من الأحوال التأثير على قيمة هذا المعدل، لأنه مرتبط أساساً بالعوامل الطبيعية، إلا أن خصائص مجال النمو المتوازن لا تخرج عن إطار السياسة الاقتصادية، والجبائية يتم استخدامها هنا من أجل توجيه الاقتصاد نحو المجال الأمثل لهذا النمو<sup>1</sup>.

إن إدخال الجبائية ضمن النموذج النيوكلاسيكي<sup>2</sup> يؤدي بالاقتصاد إلى أن يتجه إلى الالتحاق بمجال النمو المتوازن حيث معدل النمو الاقتصادي يساوي المعدل

<sup>1</sup> - Inagaki (M), Optimal Economic Growth, North Holland, 1970.

- Phelps (E.S), Golden Rules of Economic Growth, Norton, New-York, 1966

<sup>2</sup> -Peacock (A.T), The public Sector and Economic Growth, Scottish Journal of Political Economy, Février, 1961.

الطبيعي وقد تم إدخال هذه المتغيرة من طرف الاقتصاديين (J.Cornwall) و (K.Sato).

## 1-2 نموذج J.Cornwall: المرونة الدائمة للسياسة الجبائية كبديل جزئي لمرونة

الأسعار: حاول J.Cornwall التوفيق بين مقارنة الكيترين المحدثين ومقاربة النيوكلاسيك<sup>1</sup>، حيث حاول إثبات أنه في ظل نموذج كيتري حيث التشغيل الكامل هو أمر مضمون بفضل السياسة الاقتصادية المنتهجة، هذه الأخيرة تؤدي في الواقع إلى نفس نتائج النموذج النيوكلاسيكي وذلك عن طريق استبدال الميكانيزم التقليدي لدى النيوكلاسيك والمتمثل في مرونة الأسعار لميكانيزم مرونة السياسة الجبائية والميزانية.

المشروع أو المقرر الحكومي يتوفر حسب Cornwall على ثلاثة سياسات بديلة للوصول دائما إلى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج ويتعلق الأمر بـ:

1- سياسة (النمو عبر الإنفاق العمومي): هنا مستوى الإنفاق العمومي هو متغير متحكم فيها في حين أن مستوى الضرائب يتحدد بواسطة معدل الضغط (الضريبي) الجبائي والمفترض أنه ثابت.

2- سياسة (النمو عبر الجبائية): في ظل هذه السياسة، يعتبر مستوى الضرائب متغيرة متحكم فيها، في حين أن الإنفاق الحكومي يتحدد بواسطة الميل للإنفاق  $g$  والمفترض ثباته.

3- سياسة (النمو عبر توازن الميزانية): مستوى الإنفاق العمومي هنا وكذلك مستوى الضرائب هما متغيران متحكم فيهما، ومن الممكن تكيفها بصفة دائمة مع مستوى العمالة الكاملة ولكن مع إدخال قيد الميزانية المتوازنة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> -Cornwall (J), Three Paths to Full Employment Growth, Quarterly Journal of Economics, n° 1, février 1963, p 1-25.

- Cornwall (J), The structure of Fiscal Models, Quarterly Journal of Economics, novembre, 1965, p 608-622.

<sup>2</sup> - Jacques Percebois, Op, Cit, p 61

إن البحث عن التشغيل الكامل الدائم يمكن الحصول عليه بالاعتماد على السياسات الثلاثة السابقة، ومهما كانت تلك التي يقع الاختيار عليها، فإن معدل النمو المتوازن يكون مستقلا عن القيم التي تتخذها مختلف المعلمات الجبائية.

يمكن القول أنه حسب Cornowall، أنه عندما تمارس الدول سياسة ميزانية مرنة بمعنى أن تعمل تغيير معدل الإنفاق العام بهدف ضمان مستوى العمالة الكاملة، وبالمقابل يبقى معدل الضغط الجبائي ثابتا، يجب عليها من أجل الوصول إلى مجال النمو حيث تكون المخرجات ذات كفاءة رأسمالية مرتفعة، أن تحدد وتثبت منذ البداية معدل ضغط جبائي مرتفع، هذه الوضعية ستؤدي إلى عجز وفائض ميزاني دائم إلا أنها في كلا الحالتين سون يكونان ضعيفين وعلى العكس من ذلك إذا أرادت الدولة ممارسة سياسة جبائية مرتفع بتغيير معدل الإنفاق العام يجب تثبيته، ويجب عليها السعي منذ البداية لمعدل إنفاقي مرتفع إذا أرادت قيادة الاقتصاد إلى مجال حيث تكون المخرجات ذات كثافة رأس مالية مرتفعة. هذه الوضعية سوف تؤدي إلى فائض أو عجز ميزاني (والعجز محتمل أكثر) ولكنها سوف يكونان ضعيفان نسبيا.<sup>1</sup>

ولكن مهما كانت السياسة الاقتصادية المتبعة، فإن الاقتصاد سيتجه دائما - حسب هذا النموذج - نحو معدل نمو ثابت يساوي المعدل الطبيعي، ووحدها خصائص مجال النمو هي التي تتأثر بمعدل الضغط الجبائي أو معدل الإنفاق العام، وعلى العكس الدولة يجب عليها أن لا تتحمل خطر السعي نحو سياسة توازن ميزاني أي أن تهدف إلى الوصول إلى معدل النمو التوازني الموافق للتشغيل الكامل مع حصول توازن في الميزانية، لأنها يمكن أن تؤدي إلى معدل نمو رأس المال سلبى (انخفاض في مخزون رأس المال) وأيضا في بعض الحالات معدل نمو سلبى للمخرجات.

و بالتالي فجوهر هذا النموذج يتمثل في معرفة ما هو مجال النمو الذي ترغب فيه الدولة. وفيما يلي سنعرض نموذج آخر وهو نموذج "K.Sato" والذي اعتبر بأن

<sup>1</sup> - Jacques Percebois, Op, Cit, p 63.

أهمية وهيكل الضغط الجبائي هي أداة تسمح للاقتصاد بالوصول في الأجل الطويل إلى مجالات نمو حيث يتم تعظيم بعض المتغيرات المستهدفة.

## 2-2 الهيكل الجبائي في خدمة النمو الاقتصادي الأمثل نموذج K.Sato :

من أجل تحليل الآثار الطويلة الأجل في إطار النماذج النيوكلاسيكية، قام K.Sato بإدخال خمس أنواع للضرائب<sup>1</sup>.

- ضريبة على الاستهلاك - ضريبة على الأرباح - ضريبة على الأجور - ضريبة على الثروة - الرسم على القيمة المضافة<sup>2</sup>.

### فرضيات النموذج :

هي الفرضيات المعتادة في الفكر النيوكلاسيكي:

1- دالة الإنتاج هي من نوع "Cobb-Douglas" ذات المردودية الثابتة مع إدخال تقدم تقني محايد.

2- الاقتصاد ينتج سلعة واحدة متجانسة تخصص إما للاستهلاك أو الاستثمار.

3- المنافسة التامة في سوق السلع وعوامل الإنتاج.

4- الاستثمار هو دالة للادخار المتاح، ويتعلق بالتوزيع الوظيفي للمداخيل وبالميل للادخار.

5- سيطرة طبقتين اجتماعيتين أساسيتين وهما: الرأسماليون والعمال.

6- الأخذ بعين الاعتبار قيد الميزانية المتوازنة.

بالإضافة إلى الفرضيات الأساسية المذكورة أعلاه ثم إدخال فرضيات أخرى

ثانوية وهي:

1- الإنفاق الحكومي هو إنفاق استهلاكي فقط (غياب الاستثمار العمومي).

2- كل المؤسسات هي عبارة عن شركات توزع أرباحها الصافية على شكل أسهم.

3- المستوى العام للأسعار ثابت (استبعاد ظاهرة التضخم).

<sup>1</sup> - Sato (K), Taxation and Neoclassical Growth, Public Finance, n° 3, 1967, p 346-371.

<sup>2</sup> - Shoup (C), Theory and Background of the Value Added Tax, Proceedings of the National Tax Association, Octobre 1965, p 6-20.

إنّ طرح مشكل الهيكل الجبائي الأمثل، يتطلب إعطاء تعريف لمعيار "الأمثلية" هنا، في الواقع توجد عدة معايير الأمثلية والتي كل منها يمثل هدفا من أهداف السياسة الاقتصادية، ويمكن حصر هذه المعايير ضمن ثلاث مجموعات أساسية حسب "K.Sato"<sup>1</sup>

- 1- معايير متعلقة بالدخل : وترتبط بالدخل الوطني الفردي، الدخل المتاح للعمال أو تلك التي تؤول لفائدة الرأسماليين.
- 2- معايير متعلقة بالثروة : سواء الحصة المسببة من الثروة التي تعود لصالح العمال أو تلك التي تؤول لفائدة الرأسماليين.
- 3- معايير تتعلق بالاستهلاك : وتتعلق بالاستهلاك الخاص أو العمومي (أي تتضمن الخدمات المؤداة عبر النفقات العمومية).

يفترض K.Sato أن البحث عن تعظيم أهداف السياسة الاقتصادية المختلفة بواسطة المعلمات الجبائية يتم تحت قيد أن الميل للإنفاق  $g$  يساوي  $\bar{g}$  وبذلك يتلخص المشكل الأساسي في أنه ومعرفة حجم الإيرادات الجبائية اللازمة لتغطية النفقات العامة، و الذي من المفترض يتم تحديده بشكل أعظمي (أي أننا نعظم حجم الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة) يجب علينا إيجاد حجم كل شكل من أشكال الضرائب التي يجب جبايتها، لتحقيق هذا الغرض أي تحديد هيكل الاقتطاع الجبائي.

ومن المهم تلخيص أهم النتائج التي توصل إليها نموذج K.Sato في النقاط التالية:

- 1- الضريبة على الاستهلاك والضريبة على المداخيل الأجرية هما الشكلين الأمثلين للضرائب، واللذين يمكن استخدامهما تارة بصفة تبادلية وهو الأكثر شيوعا، وتارة أخرى مع بعضهما البعض وهذا لما يكون الهدف المنشود هو تعظيم الاستهلاك الفردي، فالضريبة على الاستهلاك لديها ميزة كونها ضريبة حيادية لأنها تمارس إعادة

<sup>1</sup> - Jacques Percebois, Op, Cit, p 80.



توزيع بسيطة من الاستهلاك الخاص نحو الاستهلاك العام أما الضريبة على الأجور فتسمح بتمويل نسبة محددة من النفقات العمومية بدون التأثير كثيرا على التراكم.

2- الضريبة على الأرباح والضريبة على الثروة لديهما فعالية محدودة: إنهما الشكل الأمثل للضرائب فقط عندما يكون الهدف المراد الوصول إليه هو تعظيم الحصة النسبية للثروة التي تعود لصالح العمال.

3- الرسم على القيمة المضافة هو الشكل الوحيد للضرائب الذي يجب تفاديه تماما لأنها لا تسمح لنا بتعظيم أي خاصية من خصائص مجال النمو المتوازن.

إن هذه النتيجة يمكن تفسيرها على أساس الجانب الذي نظر من خلاله Sato إلى هذا الرسم، حيث أنه وفي ظل هذا النموذج، أي ارتفاع يخفض مجمع المداحيل المدفوعة لعوامل الإنتاج (العمال والرأسماليون) وبالتالي التراكم الرأسمالي، لأن الاقتطاع مطبق على الاستثمار أما إذا أخذت بتصميم "T.V.A" على أساس الاستهلاك فالضريبة على القيمة المضافة هي ضريبة على الاستهلاك وتجد بفضل حيادتها خاصية كونها الشكل الأمثل للضريبة.

من خلال كل ما سبق، يمكن القول أنه يجب الأخذ في الحسبان بأن السياسة الجبائية ليس لها توجه فقط نحو السماح بتحقيق الأهداف الظرفية القصيرة الأجل، ولكنها عنصر محدد لكل ديناميكية تحدث في الأجل الطويل سواء لأنها عامل مفسر لمعدل النمو الاقتصادي، أو لأنها أداة مفضلة لتحقيق النمو الأمثل.

#### المبحث الرابع : السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

لقد قمنا سابقا بدراسة الجباية والنمو الاقتصادي بصفة عامة، وسنقوم الآن بمحاولة إسقاط ذلك على الاقتصاد الجزائري، فالسياسة الاقتصادية ككل والتي ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف في مقدمتها النم الاقتصادي تمتلك مجموعة من الأدوات النقدية والجبائية وتعمل على تسخير سياستها النقدية والمالية عموما والجبائية خصوصا من أجل خدمة أهداف سياستها الاقتصادية الكلية، وقد عرفت الجزائر بدورها جملة من تطورات هامة وعديدة طرأت على اقتصادها من مرحلة الاقتصاد الموجه والمخطط

مركزيا إلى مرحلة الانتقال نحو الاقتصاد الحر، حيث أن عملية الانتقال هذه ميزها مباشرة جملة من الإصلاحات الاقتصادية وذلك بمعية المؤسسات النقدية والمالية الدولية في إطار تطبيق برنامج التعديل الهيكلي.

وسنقوم في هذا البحث بدراسة مختلف المراحل التي مرت بها الجزائر.

### 1- السياسة الجبائية خلال المرحلة (1967 – 1985) :

إن الجزائر بعد نيلها استقلالها السياسي لم تكن تتوفر على الكفاءات القادرة على وضع التشريعات القانونية عموما والجبائية خصوصا وكذا صياغة الأطر التنظيمية لتسيير إدارتها العمومية، وهو الأمر الذي جعلها تبقى بعد نيل استقلالها - إلى أجل معين - تتعامل بالأنظمة الموروثة من الاستعمار الفرنسي، والأمر نفسه تم بالنسبة لنظامها الضريبي الذي كان له نفس التقسيم الجغرافي مقارنة بالنظام الفرنسي، فهناك ضرائب تجبى لصالح الخزينة العمومية وأخرى لصالح الجماعات المحلية، ضف إلى ذلك نسجل أن أنظمة التقدير هي مماثلة للأنظمة الفرنسية فنجد النظام الحقيقي التقديري، الجزائي ويمكن الفرق فقط على مستوى المعدلات، فالجزائر آنذاك قامت بفرض معدلات ضريبية مرتفعة بسبب حاجتها الملحة لموارد مالية ضخمة لتمويل إستراتيجيتها التنموية.

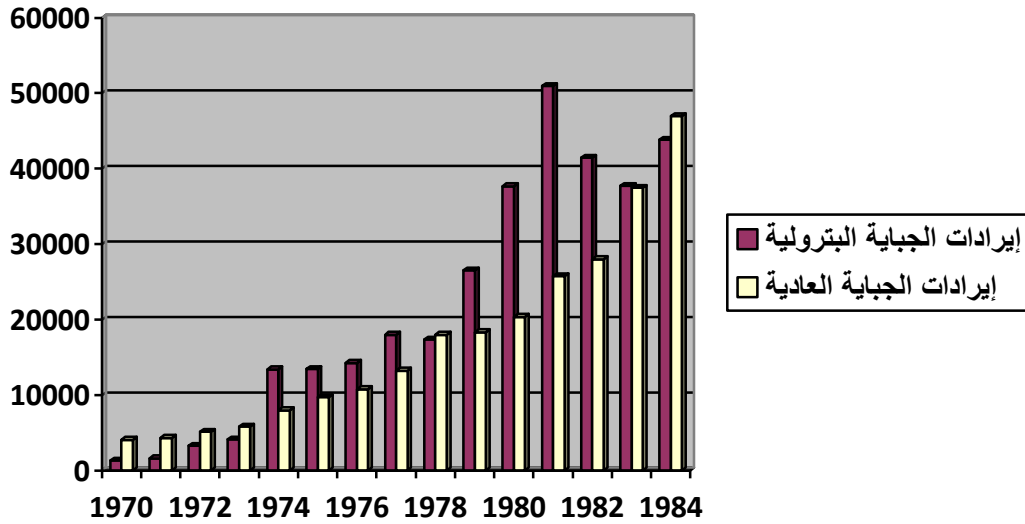
وكان الهدف من فرض الضرائب آنذاك يركز على تخصيص العائد المحقق من صادرات المحروقات من أجل الاحتفاظ بخدمة مدنية كبيرة وتوفير التحويلات والإعانات العامة لكل من الاستهلاك والإنتاج والقيام ببرنامج ضخم للاستثمارات العامة غير ذات أولوية.<sup>1</sup>

إذن فلقد تميز النظام الجبائي خلال الفترة (1967 – 1985) بمجموعة من الخصائص جعلت منه لا يواكب التحول الاقتصادي الحاصل بعد سنة 1986، فقد عيب على هذا النظام سيادة الضرائب غير المباشرة فيه وضآلة مداخيل الضرائب المباشرة، وكذا زيادة الجبائية الخارجية مما أدى إلى التفكير في إصلاحه وعصرنته.

<sup>1</sup> - كريم النشائي وآخرون، "الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"، صندوق النقد الدولي، 1998، ص 28.

و يمكن توضيح تطور الإيرادات الجبائية في الشكل التالي:

الشكل 3-4: تطور الإيرادات الجبائية من سنة 1970-1984.



المصدر: من إعداد الباحث انطلاقاً من الجدول 4-4.

الجدول 4-4: تطور الإيرادات الضريبية خلال الفترة (1970 - 1984): الوحدة: مليون دج

1976		1975		1974		1973		1972		1971		1970		السنوات
النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	البيان
57	14273	58	13462	63	13399	41	4114	39	3278	27	1647	25	1350	الإيرادات الجبائية
43	10793	42	9732	37	8000	59	5842	61	5156	72	4334	75	4106	الجبائية العادية
100	24976	100	23194	100	21399	100	9956	100	8434	100	5982	100	5456	مجموع الإيرادات

1984		1983		1982		1981		1980		1979		1978		1977		السنوات
النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	البيان
48	43841	50	37711	60	41459	66	50954	65	37658	59	26516	49	17365	58	18019	الجبائية البترولية
52	46968	50	37454	40	27998	33	25760	35	20362	41	18328	51	18014	42	13260	الجبائية العادية
100	90809	100	74852	100	69448	100	76714	100	58020	100	44844	100	35379	100	31279	مجموع الإيرادات

المصدر: وزارة المالية، قانون رقم 02-11 المتضمن لقانون المالية سنة 2003.

كما تميزت هذه المرحلة بالاعتماد على الجبائية البترولية إلى غاية حلول 1986 حيث وبفعل انهيار أسعار البترول آنذاك، لم تساهم الجبائية البترولية إلى بنسبة 29% من إجمالي الإيرادات الجبائية.

كما تميزت هذه المرحلة أيضا بسوء تأطير الإدارة الضريبية وهو ما كان سببا في قلة كفاءتها، فهي بدورها عانت من سلبيات سوء التسيير كغيرها من الإدارات العمومية. بالإضافة إلى الخصائص السالفة الذكر يمكن إضافة أن النظام الضريبي السائد في تلك الفترة لم يتمكن من تحفيز الاستثمار الوطني الخاص وكذا الأجنبي بسبب التفكير الذي كان سائدا آنذاك والنهج الاشتراكي الذي لم يفسح المجال أمام النشاط الاقتصادي الخاص، ضف إلى ذلك احتكار الدولة للتجارة الخارجية وفرضها قيودا على الواردات كانت وراء إحجام المستثمر الأجنبي والذي مثله مثل المتعامل الوطني الخاص لم يتلقا تحفيزات جبائية للاستثمار في الجزائر.

إن الخصائص السالفة الذكر وما كشفت عنه الأزمة النفطية لعام 1986 جعلت الجزائر تباشر مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية عموما والجبائية خصوصا، فالجزائر بلجوئها إلى الإصلاح الجبائي أصبحت تنظر إلى الجبائية على أنها عنصر فعال لحل مشكل اختلال التوازنات التي تهدد نظامها الاقتصادي والمالي بغرض إنعاش الاقتصاد الوطني والرفع من معدلات نموه.

إن السلطات الاقتصادية في الجزائر تفترض أن تحقيق نمو اقتصادي مستمر و متسارع ومن ثمة معدل تراكم رأسمالي مرتفع، يجب أن يسمح ضمن أفق زمني بجل مختلف المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري مثل الاستهلاك النهائي بالخصوص، فالقائمين على اتخاذ القرار آنذاك كانوا أمام خيارين عادة ما تواجهها الاقتصاديات التي ترغب في تحقيق نمو اقتصادي متسارع: إما التضحية بالاستهلاك الحالي للسماح فيما بعد بتوسيعه في الأجل الطويل (تضحية الأجيال الحالية لصالح الأجيال القادمة)، وإما تفضيل الاستهلاك الحالي والتضحية بالمستقبل.

## 2- السياسة الجبائية الجزائرية و النمو الاقتصادي ضمن برامج التعديل الهيكلي (1985 - 1998) :

لقد تم إدراج النظام الجبائي الجزائري ضمن منطق الإصلاحات التي تنتهجها الجزائر، حيث شهد عدة إصلاحات بهدف عصرنته وجعله يواكب التحول الجديد نحو اقتصاد السوق، ويمكن تلخيص أهداف الإصلاح الجبائي فيما يلي:<sup>1</sup>

\* تحقيق نمو اقتصادي عن طريق ترقية الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي مع تخفيض الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات والناجم عن تعدد الضرائب من جهة وارتفاع معدلاتها من جهة أخرى.

\* خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات كون أن الصادرات تهيمن عليها المنتجات النفطية في ظل أوضاع أصبحت فيها السوق النفطية تتسم بعدم الاستقرار.

\* إعادة توزيع المداخل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بتوظيف الضريبة وجعلها أداة من أدوات التحكم في التضخم نظرا إلى معدلات التضخم العالية التي كان يعرفها الاقتصاد الوطني آنذاك.

\* إرساء نظام ضريبي بسيط ومستقر في تشريعاته.

\* إعادة هيكلة وتنظيم المصالح الضريبية.

\* المساهمة في تحقيق جهود اللامركزية الاقتصادية والسياسية للوطن إدراك من السلطات بأن هناك حالة من عدم التوازن الجهوي وتباين الاستفادة من جهود التنمية بين مناطق وجهات الوطن.

ولقد أسفر الإصلاح الضريبي عن بنية جديدة للنظام الجبائي يعتمد على العناصر التالية:

<sup>1</sup> - رجراج أحمد، مرجع سابق، النظام الجبائي الجزائري تقييم الأداء وتحديات المرحلة المقبلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير مذكرة ماجستير غير منشورة، الجزائر، 2004، ص 67 - 68.

### – الفصل بين الضرائب العائدة للدولة وتلك العائدة للجماعات المحلية :

تم تمييز موارد الجماعات المحلية الخاصة التي يمكن توجيهها نحو جهود التنمية المحلية كما تم تخصيص الضرائب التالية لصالح ميزانية الدولة: الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الضرائب على الإنفاق، الضرائب على التداول والضرائب على التجارة الخارجية، كما تم تخصيص الضرائب التالية لصالح الجماعات المحلية: الرسم على النشاط المهني، الدفع الجزائي، الضرائب على الملكية كالرسم العقاري ورسم التطهير.

### – الفصل بين الجبائية العادية والجبائية البترولية :

وهذا في إطار إحلال الجبائية العادية محل الجبائية البترولية بالنظر إلى عدم استقرار الجبائية البترولية، فهي حبيسة عوامل خارجية لا تتكلم بها وهي: أسعار النفط التي تخضع للتقلبات السعرية في الأسواق الدولية، حصة الإنتاج المحددة من قبل منظمة "الأوب" وسعر صرف الدولار كعملة تسعير النفط وتسوية الصفقات في هذا القطاع<sup>1</sup>.

بعد هذه الإصلاحات تركز مضمون النظام الضريبي لسنة 1992 على تأسيس ثلاثة ضرائب جديدة وهي الضريبة على الدخل IRG، الضريبة على القيمة المضافة TVA، الضريبة على أرباح الشركات IBS، بالإضافة إلى جملة هذه الإصلاحات هناك إصلاحات ضريبية أخرى تتعلق بالتدابير التالية:<sup>2</sup>

\* في إطار الحد من استهلاك بعض السلع غير المرغوب بها، ثم رفع الضريبة على كل من التبغ والخمور وذلك على أساس ثابت ومحدد، وبغض النظر عن حجم المبيعات TIC وذلك في إطار الرسم الداخلي على الاستهلاك.

\* إلغاء المعاملة التفضيلية من الجانب الجبائي للقطاع العام الذي أصبح يخضع لنفس الضرائب التي يخضع لها القطاع الخاص.

<sup>1</sup> – عبد المجيد قدي، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة البليلة: 20-21 ماي، 2002 ص 3.  
<sup>2</sup> - بطاهر علي، مرجع سابق، ص 192-193.

\* إلغاء المعاملة التفضيلية من الجانب الجبائي للقطاع العام الذي أصبح يخضع لنفس الضرائب التي يخضع لها القطاع الخاص.

\* تخفيض الرسم الجمركي تدريجيا من حد أقصى قدره 60% إلى 50% ليصل إلى 45% سنة 1997. بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية ويقلل من اختلال التسعيرة بالإضافة إلى مساعدة عمليات تحرير التجارة الداخلية والخارجية.

### – وضعية النمو الاقتصادي خلال الفترة (1993 – 1998) :

إن معدل النمو الاقتصادي الذي كان سائبا في المتوسط (-0.5%) خلال فترة الثمانية السنوات (1986 – 1993) أصبح موجبا منذ بداية سنة 1995، أي سنة واحدة بعد تطبيق البرنامج الشامل للتعديل الهيكلي، إذ بلغ متوسطه 03.4% خلال الأربع سنوات التي استغرقها البرنامج<sup>1</sup>، ويمكن توضيح هذه النتائج من خلال عرض الجدول الموالي:

### الجدول 4-5: تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1993 – 1998):

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
النمو الاقتصادي %	2.1-	0.9-	3.8	3.3	1.2	4.6
النمو الاقتصادي خارج المحروقات %	2.5-	0.4-	3.7	2.6	0.9-	5.1

**Source:** Abdelmadjid Bouzidi "les années 90 de l'économie Algérienne, EL Watan

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن سنة 1993 هي السنة التي عرفت أدنى نسبة نمو (-2.1%) ليرتفع مجددا سنة 1998، هذه النتائج تصبح أكثر تواضعا إذا استخدمنا مؤشر النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات باستثناء سنة 1998، ويمكن تفسير هذه الأرقام من خلال الجدول التالي:

<sup>1</sup> - média Bank, N° spéciale, mars 2003, p 03.



## الجدول 4-6: عرض معدلات النمو القطاعية

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الصناعة	1.3-	4.4-	1.4-	7.9-	3.9-	4.6
الفلاحة	3.7-	9.0-	15	19.5	14-	11.4
PIB	4.0-	0.9	2.7	4.5	2.0	2.4
المحروقات	0.8-	2.5-	1.0	7.0	5.2	3.5

Source: Abdelmadjid Bouzidi, op, cit, p55.

يوضح لنا الجدول العلاقة القائمة بين النتائج الحسنة لمعدل النمو الاقتصادي (بحيث أصبح موجبا منذ 1995) وبين معدل النمو في قطاعي الفلاحة والمحروقات، كما يوضح لنا التأخر والركود الحاصل في القطاع الصناعي والذي سجل معدلات سالبة طوال مرحلة التعديل الهيكلي باستثناء سنة 1998 والتي تعد السنة الوحيدة التي سجلت فيها كل القطاعات معدلات نمو موجبة<sup>1</sup>.

ويمكن استنتاج من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

\* أن معدل النمو الاقتصادي هو معدل متذبذب فبالرغم من أنه قد تجاوز مرحلة المعدلات السالبة، والدليل على ذلك أنه سجل معدل 03.8% سنة 1995 لينخفض إلى 3.3% سنة 1996، ثم إلى 1.2% سنة 1997، ليعاود الارتفاع سنة 1998 إلى 4.6% وذلك بسبب ارتباطه بعوامل خارجية لا يمكن التحكم بها وهي أسعار البترول بالنسبة للمحروقات والظروف المطرية بالنسبة للقطاع الفلاحي.

\* ركود القطاع الصناعي وعدم مساهمته في النمو الاقتصادي.

\* عدم بلوغ الهدف المنشود إثر الدخول في برنامج التعديل الهيكلي والمتمثل في تحقيق معدلات نمو ما بين 3 و 6% ولكننا لم نسجل سوى 4.6% كأعلى نسبة نمو خلال هذه الفترة، كما أن الانتقال من مرحلة ركود قبل سنة 1994 إلى مرحلة نمو بداية من سنة 1995 يبقى غير كاف بالنسبة لاحتياجات الجزائر، بالرغم من ذلك يمكن

<sup>1</sup> – Rétrospective Statistique (1970-2002), Office National des Statistiques, Edition 2005, P198..

القول بأن أهم مكسب أفرزته إجراءات التعديل الهيكلي على معدل النمو الاقتصادي هو أنه أصبح موجبا بعد أن كان سالبا طوال الفترة (1986 – 1993).

ابتداء من السداسي الثاني لسنة 1998 شهد الاقتصاد الجزائري صدمة نفطية مردها انخفاض أسعار البترول، وسجل النمو الاقتصادي خلال هذه السنة معدلا قدره 1.5% وأعلن وزير الصناعة الجزائري آنذاك بأن هذه النسبة متأنية أساسا من النمو المحقق في القطاع الصناعي العمومي، وهو الأمر الذي يؤكد خروج الصناعة من مرحلة الركود المتواصل، ويتعلق الأمر بالصناعات التالية: الحديد والصلب والتعدين، والميكانيك الكيمياء والصيدلة والأسمدة، مواد البناء الكهرباء والإلكترونيات، الصناعات الغذائية، النسيج والجلود، حيث أنه وابتداء من سنة 1999 أعلنت الحكومة عن برنامج لتأهيل 150 مؤسسة صناعية بكلفة 600 مليون دولار، تدوم مدته 03 سنوات، الأمر الذي أدى إلى نمو القطاع الصناعي بنسبة 01.5% مقارنة بنسبة 1998، مع العلم أن القطاع الصناعي يوفر فرصا كبيرة للاستثمار بسبب:

1- وجود قاعدة صناعية متنوعة وبعضها متطور (بفعل مرحلة التصنيع التي عاشتها الجزائر).

2- توفر مواد أولية منجمية وغير منجمية.

3- توفر يد عاملة ذات كلفة معقولة وهي تخضع للتكوين باستمرار.

4- وجود سوق استهلاكية واسعة ووجود إمكانيات تصديرية خصوصا مع دخول الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

5- اعتماد برنامج لتأهيل المؤسسات.

### 3- النمو الاقتصادي والوضع الجبائي خلال الفترة (1999 – 2004):<sup>1</sup>

بعد الصدمة لسنتي 98، 99، أي سنة 2000، رسخت الجزائر العودة إلى الاستقرار المالي، حيث سجل النمو الاقتصادي معدل قدره 2.6% سنة 2000 ثم 2.1% سنة 2001، ليقفز إلى 4.1% سنة 2002، 6.8% سنة 2003، ولقد تم

<sup>1</sup> retrospective statistique (1970-2002), office national des statistiques, edition 2005, p 198.

تسجيل هذه المعدلات المعتبرة للنمو الاقتصادي في ظل تراجع كبير لمعدلات التضخم والتي بلغت 1.42% سنة 2002، وحسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تعد قطاعات المحروقات، الأشغال العمومية والخدمات في المقدمة بالنسبة لنسب النمو المحققة، في حين تبقى الصناعة متذبذبة حسب القطاعات والفروع مع تسجيل نمو سلبي في قطاع الفلاحة بسبب الظروف المناخية<sup>1</sup> إذا كانت الجزائر قد نجحت في استعادة توازنها الاقتصادية والمالية الكبرى فهي شروط ضرورية ولكنها غير كافية من أجل إنجاح الإنعاش الاقتصادي والرقى إلى معدلات النمو الاقتصادي المرغوب بها، ينبغي الإشارة إلى أنه على العموم القطاع الصناعي العام والذي تم اعتباره بأنه الأكثر إنتاجا للثروة وخلقاً لمناصب الشغل، لم يصل إلى المستوى المطلوب، حيث أنه من بين 1100 مؤسسة عمومية أكثر من 70% توجد في حالة عجز مزمن وتتحمل ديون متراكمة تقدر بـ 15 مليار دولار، ووحدها الـ 30% الباقية تتسم بالكفاءة، فعلى أساس الوضعية الاقتصادية لهذه المؤسسات فأى إجراء لإعادة بعثها من جديد سيكلف خزانة الدولة ليس أقل من 53 مليار دولار، وهي تكلفة مرتفعة بالنسبة للجزائر وزيادة على ذلك ليس هناك أي ضمان على نجاح هذه العملية.

في ظل هذا المحيط الاقتصادي الصعب، هل من الممكن الاعتماد فقط على القطاع الخاص الفتي خصوصا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل الوصول إلى المعدلات الضرورية للنمو الاقتصادي الكفيلة بامتصاص البطالة، ومن أجل مواجهة وصول عشرات الآلاف من الشباب طالبي العمل، حيث ينبغي تسجيل معدلات نمو ما بين 06% و 07% سنويا، وعلى هذا الأساس فالنتيجة التي تفرض نفسها هي أن خلق محيط اقتصادي أكثر استقرارا هو أمر أساسي ولكنه ليس كافيا من أجل مواصلة وتعميق الإصلاحات الكبرى، وهو ما يتوجب تدخل الدولة من أجل تحفيز معدل النمو الاقتصادي والرقى بها إلى المعدل المطلوب.

<sup>1</sup> - média Bank, N° 64, avril 2003, p:16.

وبالفعل استجابت الدولة الجزائرية لهذه الوضعية عن طريق العديد من الإجراءات والمتمثلة في إنشاء هيئات ووكالات لمحاربة البطالة وإنعاش دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي مثل الوكالة الوطنية بالإضافة إلى تنظيم ANSEJ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANDI" لدعم وتطوير الاستثمار خاص بالبطالين الذين تتراوح أعمالهم ما بين 30-35 سنة، بالإضافة إلى الشروع في تطبيق قانون الإنعاش الاقتصادي.

حيث تم الإعلان عنه في جوان 2001 مدته 3 سنوات وذلك في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2004 وهو برنامج يهدف إلى تحقيق الإنعاش والنمو الاقتصادي، وقد سخر هذا البرنامج حجما ماليا قدر بـ 07 مليار دولار، بالإضافة إلى إنشاء صندوق التنمية الذي يشمل 13 ولاية من الجنوب الجزائري بغلاف مالي قدره 25 مليار دج، ويتمثل هذا البرنامج أساسا في:

\* تمويل التجهيزات الاجتماعية.

\* تمويل الهياكل القاعدية بما فيها تلك المتعلقة بالاتصالات.

\* ترقية المحيط الاقتصادي.

\* ترقية المحيط الزراعي والريفي.

يمكن القول بأن الحكومة الجزائرية تقوم بتبني سياسات اقتصادية كبرى من أجل تحفيز الإنعاش الاقتصادي والرفع من معدلات نمو الاقتصاد الوطني، وأحسن دليل على ذلك هو برنامج الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة إلى محاولة المحيط الاقتصادي اللازم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تحركت الجزائر بفتح مجالاتها الاقتصادية لترقية القطاع الخاص المحلي والأجنبي وإشراكه في إحداث التغيير المنشود وكذلك تحقيق النمو المرتقب.

إلا أنه ما لا يزال هناك مجموعة من المشاكل والتحديات التي تهدد القطاع الخاص المنتج في الجزائر،<sup>1</sup> مما يتوجب توفير بيئة تساند الأعمال بشكل كبير بهدف

<sup>1</sup> - لقاء حكومة ومنتدى رؤساء يكشف تباينا في وجهات النظر، جريدة الخبر، العدد 4284 الموافق لـ 06-01-2000، ص 1-2.

دعم تنمية القطاع الخاص الناشئ والذي يعتبر الدعامة الرئيسية في إستراتيجية تحقيق النمو المستمر والقضاء على البطالة، حيث أثبتت دراسة حديثة تم إجرائها على 750 مؤسسة خاصة أن مجمل العقبات التي تقف أمام تنمية القطاع الخاص في الجزائر هي<sup>1</sup>:

- 1- السيطرة الكبيرة للقطاع العام على النشاط الاقتصادي.
  - 2- نقص العقارات الصناعية.
  - 3- صعوبة الحصول على رؤوس الأموال.
  - 4- الحواجز الإدارية الكبيرة والحصول المحدود على المعلومات.
  - 5- جوانب النقص في لوائح العمل وتوفر عدد قليل من العمال المهرة.
  - 6- عدم كفاية البنى الأساسية المتوفرة حالياً، ووجود نظام قضائي غير فعال وهو ما يستوجب مباشرة إصلاحات هيكلية في هذا المجال تستهدف تحسين وتوفير بيئة ملائمة لنشاط ونمو القطاع الخاص سواء الوطني أو الأجنبي في الجزائر.
- في الأخير يمكن القول بأن نسب النمو الاقتصادي المسجلة بعد مرحلة الإصلاحات الهيكلية وإثر تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي هي نسب معتبرة ولكنها تظل مرتبطة بصورة كبيرة بقطاع المحروقات، فلقد أوضح التقرير الصادر عن البنك العالمي<sup>2</sup>، على ضرورة توظيف واستغلال تحسن مستوى المداخيل الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط للإسراع في تطبيق الإصلاحات الهيكلية والتي هي الضمان الوحيد لتحقيق نسب نمو مرتفعة ومستمرة على المدى الطويل.

أما فيما يخص الجبائية في هذه الفترة فيمكن القول استمرار هيمنة الجبائية البترولية على جباية الدولة، حيث بلغت نسبتها إلى إجمالي إيرادات الدولة 58.52% سنة 1993 ثم 52.45% سنة 1998 و 65.15% سنة 2002 وهو دليل على عدم تمكن هذه الإصلاحات المنتهجة من إحلال الجبائية العادية محل الجبائية البترولية ولاحق

<sup>1</sup> - محمد راتول، الجزائر، المغرب، تونس "التقدم في مجال التنمية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2004، ص 266.

<sup>2</sup> - تقرير البنك العالمي "التنمية الاقتصادية وآفاقها: ارتفاع أسعار النفط وتسيير المداخيل"، جريدة الخبر، العدد 4448 الموافق لـ 16-07-2005، ص 06.

إحداث التوازن فيما بينها لتبقى بذلك إشكالية ثنائية الاقتصاد الجزائري مطروحة. ويمكن إرجاع ذلك إلى الأسباب التالية:

1- حل معظم المؤسسات العمومية الوطنية وذلك نتيجة تطبيق الإصلاحات الهيكلية والتي تقضي بخصخصة المؤسسات العمومية وحل تلك التي تثبت عدم أهليتها، حيث تمت تصفية 827 مؤسسة عمومية بحلول سنة 1998، ضف إلى ذلك البطء الذي تعرفه عملية الخصخصة في الجزائر، فمنظمين المؤسسات الناشئة (الصغيرة ومتوسطة) لا تزال في مرحلة الإعفاء من دفع الضريبة مما أدى إلى حرمان الخزينة العمومية من تحصيل ضرائب كانت تحصلها من قبل.

2- من أهم الأسباب التي جعلت الجبائية العادية ضعيفة هو ضعف القطاع الصناعي والمتمثل أساسا في مؤسسات القطاع العمومي، والتي عرفت وضعية مالية عسيرة وهو ما جعل الدولة تخصص لها مبالغ لتغطية وضعيتها المالية والمتمثلة في نفقات التطهير المالي للمؤسسات وبالتالي لم تستطع هذه المؤسسات الإيفاء بالتزاماتها الضريبية.

3- كثرة الإعفاءات والتخفيضات الجبائية الرامية إلى تحفيز النشاط الاستثماري وترقية الصادرات خارج المحروقات، مثل تطبيق المعدل المنخفض لـ IBS والمقدر بـ 15% في حالة إعادة استثمار الأرباح، وهو ما خلق حالة من السعي من أجل الاستفادة من هذه الامتيازات بشتى طرق التحايل والغش.

4- ارتفاع معدلات البطالة حيث بلغت 28% سنة 1996، 29.5% سنة 2000، 23.3% سنة 2001<sup>1</sup> (الديوان الوطني للإحصائيات) وهو ما كان وراء حرمان الخزينة العمومية من أوعية ضريبية كان من المحتمل أن تزيد من حصيلتها العادية.

5- توسع الاقتصاد غير الرسمي والذي يشكل حسب مصالح الضرائب، 40% من الاقتصاد الجزائري وعلى سبيل المثال بلغ تحصيل الجمارك الجزائرية من الرسم على القيمة المضافة سنة 2004 حوالي 97 مليار دولار، بينما كان من المفترض أن تبلغ أضعاف ذلك نظرا لغياب الفوترة ونقص التعامل بالصكوك.

<sup>1</sup> - جريدة الخبر، مرجع سابق، ص 1-2.

6- ارتفاع حصيلة الجباية البترولية بفعل ارتفاع أسعار البترول باستثناء سنة 1998 والتي عرفت انخفاضا في أسعار البترول، حيث أدى ذلك إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري مما أثر إيجابا على حصيلتها.

ومن أجل تخفيف وطأة تغيرات سعر البترول على استقرار وتوازن الميزانية العامة للدولة، قامت الجزائر بإنشاء صندوق خاص يسمى بـ "صندوق ضبط الموارد في جوان 2000 وتتمثل مهمة الصندوق في امتصاص الفوائض المالية السنوية لميزانية الدولة واستخدامها من أجل تسوية العجز الميزاني الذي قد يحدث مستقبلا نتيجة انخفاض أسعار البترول، أو لتسديد المديونية العمومية للدولة سواء كانت داخلية أو خارجية.

#### 4- النمو الاقتصادي والوضع الجبائي خلال الفترة (2005 – 2010) :

تعززت حيوية ميزان المدفوعات بفضل محيط خارجي مشجع من ناحية وواردات السلع و الخدمات التي استقرت في مستواها المسجل في 2008 مما جنب البلاد العودة في 2009 إلى ميزان مدفوعات سلبي بعد سنوات طويلة حيث اختتم هذا الأخير السنة الماضية بفائض رمزي يقدر ب 410 ملايين دولار فقط.

واتسم وضع الجزائر المالي مع نهاية 2008 بأداء "جيد و متميز" و ذلك بتسجيل فائض قياسي لميزان المدفوعات بقيمة 34.4 مليار دولار لتبقى بذلك سنة 2008 في مقدمة السنوات الأربعة التي سجل فيها ميزان المدفوعات فائضا قياسيا منذ استقلال الجزائر/ حسبما أكده بيان السياسة العامة للحكومة<sup>1</sup>.

و باعتبار صادرات المحروقات المحدد الرئيسي في تحسن ميزان المدفوعات الجاري فان سنة 2008 شهدت تراجعا تدريجيا لأسعار المحروقات بعد ارتفاعها الاستثنائي بسبب المضاربة إذ انخفض معدل سعر البرميل من 111 دولار خلال السداسي الأول إلى 88 دولار خلال السداسي الثاني.

<sup>1</sup> - ناصر مراد، الإصلاحات في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 02، 2003، ص 29.

بيد أن هذه الوضعية تغيرت بشكل عميق سنة 2009 على اثر انخفاض سعر البرميل بنسبة تقارب 40% حيث قدر هذا الأخير في حدود 62 دولار في المعدل السنوي مما أفضى فضلا عن انخفاض حجم المبيعات إلى تراجع عائدات المحروقات بنسبة 43% لتتخفف من 77.1 مليار دولار سنة 2008 إلى 44.4 مليار دولار في 2009.

وفيما يتعلق بالديون الخارجية التي تم تسديد حوالي 18 مليار دولار منها مسبقا على مدى ثلاث سنوات فقط فانه لم يترتب عن الأزمة المالية أي أثر على بلادنا لينخفض بذلك حجم الديون الخارجية من 23.3 مليار دولار في نهاية 2003 إلى 5.6 مليار دولار مع نهاية 2006 و ثم بأقل من 4 ملايير دولار في نهاية 2010 تعتبر 10% فقط منها تمثل ديون الدولة أما الباقي فيشكل ديون مستحقة لمعاملين أجانب ينشطون في الجزائر.

و بالرغم من الحفاظ على النمو الاقتصادي و الارتفاع المتواصل للجبائية العادية إلا أن الإيرادات المتأتية من المحروقات تظل ذات وزن كبير و يؤثر تراجعها على مداخيل الخزينة بشكل محسوس.

ففي 2008 سمح المعدل الجيد لسعر برميل البترول الجزائري (100 دولار) باختتام السنة المالية بفائض في الخزينة يزيد عن 900 مليار دج و هو اتجاه إيجابي مستمر منذ بضع سنوات.

غير أنه اعتبارا من 2009، انخفضت الجبائية البترولية الإجمالية بنسبة 42% لتنتقل من 4000 مليار دج عام 2008 إلى 2400 مليار دج في 2009 .

و أما بالنسبة لصندوق ضبط إيرادات المحروقات المخصص أصلا لتغطية عبء الميزانية لتسديد الديون الخارجية فقد خصص لتحصيل ادخار عمومي استراتيجي سيرافق تمويل البرنامج الاستثماري للدولة . و منه ارتفعت أرصدة صندوق ضبط الإيرادات الذي كان يتوفر على 1842 مليار دج في 2005 إلى 4316 مليار دج في نهاية 2009 و بقي على حاله إلى غاية السداسي الأول من 2010.



## خلاصة الفصل الرابع

من خلال ما سبق يمكن القول أن أداء الاقتصاد الجزائري بقي ولا يزال مرتبطا بدرجة كبيرة بتحركات أسعار البترول، وبالتالي فاحتمالات النمو الاقتصادي في المستقبل ستظل مرتبطة بالتطورات التي تحدث في قطاع الهيدروكربونات، وهو ما يستوجب ضرورة الإسراع في مباشرة الإصلاحات الهيكلية والتي هي تقريبا مجمدة حاليا في جميع المجالات " إصلاح قطاع البنوك وتنمية السوق المالية، إشراك القطاع الخاص في البنية الأساسية و الخصوصية، إعادة هيكلة المنشآت العامة" وذلك بغرض الرفع من مساهمة هذا القطاع في النمو الاقتصادي الوطني.

الفصل الخامس

الدراسة القياسية

## مقدمة الفصل الخامس

تعتبر القرارات الرشيدة الهدف الأسمى التي تسعى السياسات الاقتصادية إلى تحقيقه، سواء تعلق الأمر بالسياسات الكلية أو السياسات الجزئية، فعلى الصعيد الكلي تسعى الحكومات لتبني مختلف البرامج والإصلاحات والإجراءات الاقتصادية التي من شأنها تحقيق الأهداف الاقتصادية القومية المرجوة كالنمو الاقتصادي، خلق مناصب الشغل و استقرار الأسعار... الخ، أما على مستوى الاقتصاد الجزئي فتعتمد الأهداف التي تحققها المنظمات خلال نشاطها الاقتصادي على مدى فعالية و نجاعة الجهاز الإداري المسؤول على عملية التسيير و اتخاذ القرارات سواء أكانت هذه المنظمات إنتاجية أو خدمية.

إن السياسة الجبائية في الجزائر تم النظر إليها على أنها جزء متكامل من أجزاء السياسة الاقتصادية الكلية، فليس لها توجه فقط نحو السماح بتحقيق الأهداف الظرفية القصيرة الأجل، ولكنها عنصر محدد لكل ديناميكية تحدث في الأجل الطويل سواء لأنها عامل مفسر لمعدل النمو الاقتصادي، أو لأنها أداة مفضلة لتحقيق النمو الأمثل. و هذا ما دفعنا في هذا الفصل إلى دراسة العلاقة بين الجباية و النمو الاقتصادي من خلال استخدام أسلوب من أساليب التنبؤ و اتخاذ القرار و هو طريقة التكامل المتزامن باعتباره نموذج من النماذج الاقتصادية القياسية، التي تعتبر وسيلة ذات أهمية بالغة في تفسير بعض الظواهر الاقتصادية و التنبؤ بسلوكها المستقبلي لأغراض أهمها البرمجة و التخطيط الاقتصادي، كما أنها تفيد في تحليل السياسة الاقتصادية و اتخاذ القرار على المستوى الجزئي أو الكلي.

غير أنه قبل استخدام طريقة التكامل المتزامن سنقوم أولاً بالتطرق إلى طرق و نماذج التحليل و التنبؤ المستخدمة لتقييم المداخل الجبائية كما سنقوم بعرض باختصار النماذج الجبائية المستعملة في المدى المتوسط و في مختلف المخططات الخامس السادس و السابع.

## المبحث الأول: النماذج الاقتصادية

النموذج الاقتصادي هو تبسيط رياضي لحالة واقعية معقدة في المجتمع يفترض أن يعكس حقيقة العلاقات القائمة بين المتغيرات الاقتصادية الداخلة فيه. ويتوقف عدد هذه العلاقات على الأهداف المتوخاة من النموذج وعلى درجة التفصيل المرغوب في الحصول عليها. وتشارك النماذج الاقتصادية عامة بخصائص معينة منها:<sup>1</sup>

أ — الافتراض أن سلوك المتغيرات الاقتصادية يتحدد بوساطة مجموعة معادلات تعرف بالمعادلات المترامنة.

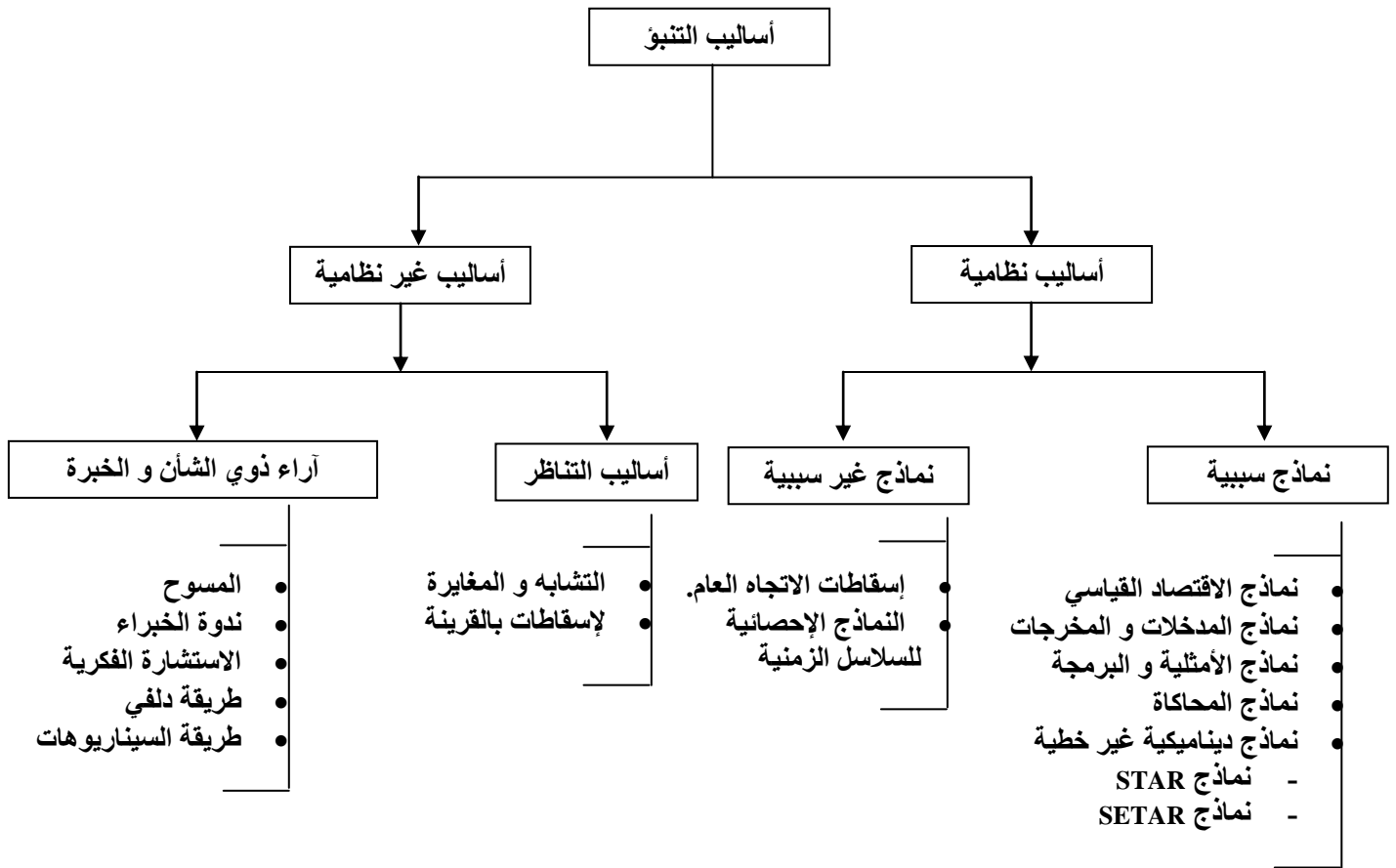
ب — الافتراض أن النموذج المقترح تطبيقه يعتبر أكثر من مجرد تبسيط رياضي لحالة معقدة في الواقع.

ج — افتراض أن يساعد فهم النموذج المطبق على فهم سلوك متغيرات النموذج في المستقبل. بمعنى أنه يساعد على إجراء التنبؤات المستقبلية حول مستويات تلك المتغيرات.

يعتبر التقسيم حسب منهجية التنبؤ المتبعة واحد من بين عدد من المعايير المستخدمة في تقسيم أساليب التنبؤ بالإضافة إلى ذلك فإن هناك تقسيمات أخرى تتفرع من الأسلوبين الأساسيين كما هو موضح في الشكل التالي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - خالد علوش، الاقتصاد القياسي، <http://www.arab-ency.com/index.php>  
<sup>2</sup> - المعهد الغربي للتخطيط، مقدمة في أساليب التنبؤ، [http://www.arab-api.org/course4/c4\\_1\\_1.htm](http://www.arab-api.org/course4/c4_1_1.htm)

الشكل 5-1: أساليب التنبؤ



**1- الأساليب النظامية في التنبؤ**

تعتمد على قاعدة صريحة بشأن جميع المتغيرات التفسيرية التي تفسر سلوك الظاهرة، و استنادا على النظرية الاقتصادية بتحديد جميع المتغيرات التي تدخل في تفسير الظاهرة على شكل نموذج رياضي قابل للتقدير، وتنقسم إلى مجموعتين: نماذج سببية و نماذج غير سببية.

**1-1 نماذج سببية**

يعتمد المتغير موضوع البحث على متغيرات تفسيرية تفسر سلوكه وبالاعتماد على نظرية معينة في تفسير الظاهرة موضوع البحث يتم صياغة العلاقة على شكل نموذج رياضي قابل لتقدير، مثال على ذلك تفسير استهلاك الأسر من سلعة معينة C ، بدخول تلك الأسر Y ، وسعر السلعة P وإستنادا لنظرية الطلب يتم صياغة النموذج  $C = a + bY + cP$  ، ثم تقدير معلمات النموذج a,b,c باستخدام الوسائل الإحصائية المتوفرة (مثال: طريقة المربعات الصغرى).

من أهم النماذج السببية: <sup>1</sup>

**1-1-1 نماذج الاقتصاد القياسي:**

تعتمد هذه النماذج في قياس وتفسير العلاقة بين المتغيرات استنادا إلى النظرية الاقتصادية بشأن المتغيرات التي تدخل في تفسير سلوك المتغير التابع ، مثال : تفسير دالة الإستهلاك بواسطة الدخل المتاح مع ثبات العوامل الأخرى :  $C = a + bY + U$  ، حيث أن C الإستهلاك ، و Y الدخل المتاح ، U عنصر عشوائي. وتتطلب هذه النماذج:

- تحديد النظرية الاقتصادية الخاصة بموضوع البحث.
- صياغة النموذج رياضيا.
- جمع البيانات الخاصة بمتغيرات النموذج.
- تقدير النموذج.

<sup>1</sup>- راجع عباس، "فعالية التنبؤ باستخدام النماذج الإحصائية في اتخاذ القرار" [iefpedia.com/arab/wp-content/uploads](http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads)

- اختبار النموذج.

- استخدام النموذج في التنبؤ.

### 1-1-2 نماذج المدخلات - والمخرجات:

يتم تصوير العلاقة التبادلية بين مختلف القطاعات الاقتصادية خلال العملية الإنتاجية في جداول مدخلات ومخرجات في فترة زمنية معينة (سنة)، من خلال توضيح مدخلات كل قطاع من احتياجاته من مستلزمات الإنتاج لكل القطاعات الأخرى، وتستخدم نماذج المدخلات والمخرجات في عملية التخطيط والتنبؤ.

### 1-1-3 نماذج الأمثلية والبرمجة الخطية

تعتبر البرمجة الخطية من أهم نماذج الأمثلية، بدأت تطبيقها في مجال اتخاذ القرارات أثناء الحرب العالمية حينما بدأ البريطانيون استخدامها في توزيع الطائرات وحاملات القنابل على المواقع المعادية، وقد تطورت البرمجة الخطية بسرعة كبيرة من ذلك الحين وبدأ استخدامها في العديد من المشاكل التي تواجه الإدارة في العمليات الحربية، وكذلك في عمليات إدارة العمال وفي الإدارة الحكومية (العامة).  
وتعتبر البرمجة الخطية إحدى الأساليب التي تستخدم في علم بحوث العمليات، وهي طريقة رياضية تمكن من التوصل لأفضل الحلول أو أمثل الحلول الممكنة لمجموعة من المشاكل التي تتوافر فيها شروط رياضية معينة، وذلك بالاعتماد على الأساليب الرياضية.<sup>1</sup>

و تعالج البرمجة الخطية مشكلة تعظيم أو تدنية دالة معينة تسمى بدالة الهدف أو الدالة الاقتصادية أو دالة الفعالية ضمن مجال محدد.

### 1-1-4 نماذج المحاكاة

نواجه في كثير من الأحيان بعض الأنظمة ذات مشاكل معقدة يصعب إيجاد نموذج لحلها وإجراء التجارب على النظام نفسه يكون في معظم الأحيان صعبا

<sup>1</sup> - ربحي الجدلي، واقع استخدام الأساليب الكمية في تحليل المشكلات واتخاذ القرارات، دراسة ميدانية للقطاع الحكومي في قطاع غزة، يناير 2004، ص 30.

وباھظ التكاليف ويحتوي على شيء من المخاطر في أحيان أخرى وتقوم في هذه الحالة بمحاكاة النظام وتقوم بعدها بإجراء التجارب والاقتراحات على هذا النموذج دون المساس بالنظام ثم تستفيد من النتائج التي نحصل عليها لتطبيقها على ذلك النظام.<sup>1</sup> لتفادي إذن أية مشكلة قد تواجه الباحث عند إجراء التجارب على أي نظام حقيقي، يستخدم لذلك نماذج المحاكاة وهي نماذج رياضية تمثل وتعكس جميع خصائص وسلوك النظام الحقيقي للتعرف على الآثار المحتملة لقرارات وسياسات اقتصادية معينة قد تؤثر على المسار المستقبلي لبعض المتغيرات، كما تستخدم في المفاضلة بين عدد من السياسات الاقتصادية التي تحقق الهدف المنشود.

### 1-1-5 نماذج ديناميكية غير خطية:

تم التركيز في السنوات الأخيرة على أنواع جديدة من النماذج الحتمية الغير خطية، حيث أتضح أنها قادرة على توصيف سلوك عدد كبير من السلاسل الزمنية التي لا تقدر النماذج التقليدية على توصيفها. من بين هذه النماذج نماذج الفوضى ونماذج الكارثة وعدد من النماذج الأخرى. تستمد نظرية الفوضى والكارثة جذورها من الرياضيات والفيزياء. ولا تزال تطبيقاتها في الاقتصاد قليلة ومشتتة. من أهم إسهامات نظرية الفوضى أنها أوضحت بأن المسارات الزمنية معقدة غالبا ما ويمكن تمثيلها بنماذج ديناميكية حتمية مبسطة بالإضافة لذلك فهناك نوع معين من السلوك يمكن الاعتقاد بأنه عشوائي وفوق قدرة النمذجة لكنه يمكن أن يمثل بنماذج الفوضى. ويعني لفظ ديناميكية في واقع الأمر التحرك وعدم السكون عبر الزمن. وقد يستنبط من هذا أن أسلوب البرمجة الديناميكية يختص بحل المشاكل التي يمثل فيها الزمن أحد المتغيرات الهامة المكونة لها. وهذا غير صحيح في الواقع حيث أن المقصود باصطلاح البرمجة الديناميكية هو التوصل إلى الحل الأمثل لمجموعة من المشاكل التي يتميز كل منها بتعدد المراحل التي يتم فيها اتخاذ قرارات معينة بخصوص متغيرات معينة، عن طريق تحويل كل منها إلى عدة مشاكل جزئية، تمثل كل منها أحد المراحل

<sup>1</sup> -<http://www.marefa.org/index.php/Š>



بالمتغيرات التي تحتويها. ثم يتقدم الحل من مرحلة إلى أخرى بحيث يكون القرار الذي يمكن اتخاذه في أي مرحلة لاحقة هو القرار الأمثل بصرف النظر عن نوعية القرار الذي تم اتخاذه في المراحل السابقة.

ويمكن توضيح مفهوم البرمجة الديناميكية في النقاط التالية:

- هي أسلوب تحليلي لتقرير الخطة المثلى لتحقيق أهداف معينة تحت قيود معينة.

- وهي مناسبة لتحليل السلوك الرشيد.

- هي أسلوب لتحديد الخطة المناسبة من بين الخطط البديلة.

- وهي مختلفة عن غيرها من الأساليب كونها تفترض تقسيم عمليات اتخاذ القرارات إلى خطوات متتالية.

وعلى ذلك يمكن تعريف البرمجة الديناميكية بأنها:

( مجموعة الإجراءات اللازمة لإيجاد الحل الأمثل للمشكلة التي يمكن صياغتها

على هيئة مجموعة من القرارات المتعددة المراحل التي يحكمها مبدأ بلمان للأمثلية).

وحتى تسهل عملية تعريف حالة النظام لابد من توفر مؤشرين أساسيين

وهما تحديد العلاقة التي تربط المراحل فيما بينها والمعلومات التي نحتاجها من المراحل السابقة في سبيل اتخاذ القرار في المراحل اللاحقة.

كما انه يوجد نماذج غير خطية أخرى مثل :

- نماذج SETAR: يمثل هذا النظام في صيغة انحدار ذاتي AR يتحول بين نظامين حسب قيمة المتغير موضوع البحث .

- نماذج STAR: تشبه نماذج SETAR ماعدا صيغة التحريك حيث تأخذ الدالة اللوجيستية.

## 1-2 نماذج غير سببية

تعتمد تلك النماذج على القيم التاريخية للمتغير المراد التكهّن بقيمته المستقبلية

ولا تحتاج إلى تحديد المتغيرات التي تفسر سلوكه. من أهم النماذج الغير سببية:

**1-2-1 إسقاطات الاتجاه العام:**

يعتبر إسقاطات الاتجاه العام من أكثر الطرق شيوعاً في التنبؤات طويلة المدى للمتغيرات الاقتصادية ويعرف الاتجاه العام لسلسلة على أنه النمط العام للتغير في قيم المتغير موضوع البحث مع تجاهل المتغيرات الأخرى سواء الموسمية، الدورية، أو العشوائية، كما أن تذبذبات السلسلة الزمنية ناتجة عن مكوناتها التالية:

- الاتجاه العام، الحركة العامة على المدى البعيد.
- التقلبات الموسمية، تقلبات منتظمة تكرر نفسها حسب فترة زمنية .
- التقلبات الدورية، حسب الدورة الاقتصادية.
- التقلبات العشوائية، لأسباب عوامل الطبيعة وغيرها.

**1-2-2 النماذج الإحصائية للسلاسل الزمنية<sup>1</sup>**

يختلف هذا النوع من النماذج عن سابقه من حيث البنية والهدف، كون هذه النماذج تقوم بتفسير المتغير التابع بواسطة الزمن أو بسلوك نفس المتغير في الماضي، يتم استخدام نموذج السلاسل الزمنية لتحليل البيانات بنوعيتها الثابت التي تكون فيها البيانات متوازية حول وسط معين، وغير ثابت التي تكون فيه البيانات تتميز بوسط متحرك أو اتجاه عام. كما تركز هذه النماذج على الجانب العشوائي في السلسلة الزمنية، وتنقسم إلى:

\* نماذج انحدار ذاتي AR ، حيث تُكتب القيمة الجارية كدالة خطية في القيم السابقة لنفس المتغير.

\* نماذج متوسطات متحركة MA ، حيث تُكتب القيمة للمتغير كدالة خطية في القيمة الجارية لعنصر الخطأ العشوائي وعدد من قيمه السابقة.

\* نماذج بوكس وجنكتر، يمكن التوفيق بين النموذجين AR ، MA بنموذج ARMA ، حيث تمر هذه الطريقة بعدة مراحل قبل إجراء أية تنبؤ:

- التمييز، تحديد درجة AR و MA

- التقدير.

<sup>1</sup> - كرم الله علي عبد الرحمن، التنبؤ ودوره في اتخاذ القرار، الإدارة العامة، مجلة دورية يصدرها معهد الإدارة العامة، العدد 32، السعودية، 1982، ص 193، 194.

- اختبار سوء التوصيف، التأكد من دقة النماذج.
- التنبؤ.

### \* نماذج متجة الانحدار الذاتي VAR

ويلجأ إلى هذا النوع من النماذج في حالة غياب العلاقات السببية بين المتغيرات أو عدم توفر المعطيات الكافية حول المتغيرات المستقلة. وهذا لا يعني أن هذه النماذج غير مرغوب فيها في الحالات الأخرى، فبسبب ضعف النماذج الانحدارية على الصعيدين الإحصائي والتنبؤي مقارنة بالإمكانات المستعملة، زاد من الرغبة في استعمالها، كونها لا تحتاج إلى مجهودات كبيرة في جمع المعلومات الخاصة بالظاهرة موضوع الدراسة.<sup>1</sup>

### 2- الأساليب الغير نظامية

تعتمد على التقدير الذاتي، ولا تحتاج إلى قاعدة أو تحديد المتغيرات التي تفسر سلوك المتغير موضوع الاهتمام، إنما تعتمد على الخبرة والتقدير الشخصي. وتنقسم إلى مجموعتين :

### 1-2 أساليب التناظر والمقارنة

يتم التنبؤ بمسار متغير باستخدام المسار المحتمل لنفس المتغيرات في حالات متشابهة، مثالا التعرف على أثر تخفيض عملة على التضخم ، وذلك من خلال التعرف على أثر تخفيض العملة لقطر مشابه جدا لاقتصاد البلد.

### 2-2 الأساليب المعتمدة على آراء ذوى الشأن والخبرة:

وتنقسم تلك النماذج إلى:

**1-2-2 المسوحات والاستقصاء :** تهدف إلى التعرف على رأي ذوى الشأن والخبرة وتوقعاتهم في بعض الأنشطة الاقتصادية لغرض التنبؤ ببعض المؤشرات الاقتصادية، مثال: التنبؤات باتجاهات السوق ومعدلات التضخم. تتم من خلال

<sup>1</sup> -Christian Marmuse "Les aides à la décision –Techniques quantitatives de gestion-" 2<sup>ème</sup> édition Fernand Nathan 1983. P 142

استطلاع عينة من المعنيين بذلك باستخدام استبيان خصص لذلك يوزع ويجمع إما عن طريق المراسلة أو بتكليف فريق عمل يقوم بجمع المعلومات الخاصة بالاستطلاع .

**2-2-2 ندوة الخبراء:** تتمثل في إجراء حوار بين عدد من الخبراء والمفكرين لتبادل الأفكار في المواضيع الاقتصادية التي تُهم المجتمع بالدرجة الأولى وتقديم حلول لجميع المشكلات القائمة، وقد تؤدي هذه الطريقة إلى تصور محدد بشأن المستقبل .

**3-2-2 طريقة دلفي:** من الطرق الشائعة في الولايات المتحدة واليابان ، والأساس في تلك الطريقة هو الاعتماد على رأي عدد من الخبراء تم جمعهم بدقة والمزج والتنسيق بين آرائهم بشأن تنبؤاتهم لمواضيع البحث ثم التوصل لرأي واحد لجميع القضايا المطروحة .<sup>1</sup>

**4-2-2 طريقة السيناريوهات:** السيناريو عبارة عن وصف أو سرد لمجموعة من الأحداث والتصرفات المحتمل وقوعها في المستقبل ووصف للقوى المؤدية إلى وقوعها، ويعد هذا الوصف بناء على ترتيب منطقي لتسلسل الأحداث، ومحاولة تحديد جميع الروابط القائمة بينها، باعتبار أن هذه الأحداث لا تقع منعزلة عن بعضها البعض، وأنها ترتبط من خلال عملية ديناميكية ، أي أن السيناريو يتكون من عنصرين : الأحداث والتصرفات.

على مستوى الاقتصاد الكلي تهدف السياسات الاقتصادية إلى تحقيق نمو الناتج (الدخل)، و استقرار المستوى العام للأسعار. و تستخدم هذه السياسات في تفادي تقلبات الاقتصاد الحادة و الناجمة عن تعاقب دورات الأعمال، و هي دورات يتقلب فيها الاقتصاد بين ذروة النشاط الاقتصادي، و الركود و الكساد. و بداية لدراسة تحديد المستويات التوازنية للناتج و السعر و تقييم السياسات الاقتصادية، المختلفة تستخدم أدوات التحليل الاقتصادي. وهذه الأخيرة يتم التوصل إليها عن طريق تطوير نماذج اقتصادية كلية كنموذج كيتز المبسط ، نموذج IS/LM، و نموذج الطلب الكلي، العرض الكلي AD/AS.

<sup>1</sup> - خالد منصور الشعبي، مدى استخدام أساليب التنبؤ في تقدير حجم الطلب على المنتجات الصناعية في مدينة جدة، مجلة دورية يصدرها معهد الإدارة العامة، العدد 2، سبتمبر 1995، ص: 227.

حاليا في معظم البلدان المتطورة يتم استخدام نماذج اقتصادية كلية أخرى و التي تمثل وسائل تستعمل لتحضير الميزانية السنوية، و ميزانيات السنوات المقبلة، في فرنسا مثلا يتم استخدام نموذج . FIFI، FIFITOF،STAR . بالإضافة إلى النماذج التي تم عرضها هناك طريقة أخرى للتنبؤ بالمداحيل الجبائية و هذا باستخدام المعادلات الجبائية التي سنحاول التطرق إليها باختصار فيما يلي:

يتضمن تحليل النمو الاقتصادي متغير "الجبائية" في المدى القصير و المتوسط من خلال نماذج فرعية ذات بعد تقديري، بما أن الاعتماد على النماذج التحليلية التي تربط الجبائية بالنمو الاقتصادي أظهرت محدوديتها.

#### المبحث الثاني: النماذج العملية للتنبؤ بالمداحيل الجبائية

إن هذه النماذج المقدمة و المعدة دون الربط بظواهر الاقتطاع العام تؤدي إلى نتائج محدودة. كما أن الهدف المرجو من استعمال هذه النماذج الفرعية التي تسمى أيضا بالنماذج العملية، يكمن أساسا في تحديد حجم و هيكل المدخول الجبائي لفترة معينة<sup>1</sup>، كما تستعمل أيضا في تقييم الآثار الناتجة عن التعديلات في المتغيرات الاقتصادية الكلية على المداحيل الجبائية و التي معظمها تشكل وعاء مختلف الضرائب. و يمكن أيضا تقييم تأثير تغير المعلمات الجبائية على متغير آخر زيادة عن تأثيرها على المداحيل العامة، غير أنه لا يمكن تحقيق هذا الهدف كليا في غياب النظرية العامة للتأثير الجبائي. يمكن القول أن للنماذج العملية ذات العلاقة جبائية-نمو اقتصادي أن تفسر أكثر تأثير النمو على الجبائية.

يمكن تصنيف أهم نماذج البرمجة الجبائية التي تعتبر عملية حسب ثلاثة معايير<sup>2</sup>:

- المعيار الزمني: يخص النماذج القصيرة، النماذج متوسطة الأجل و في بعض الحالات النماذج القصيرة و المتوسطة الأجل.

<sup>1</sup> - B.Bobe et P.Ilaou, fiscalité et choix économique, Edition. Calman- Luy .paris 1978, P 189.

<sup>2</sup> - J.Percebois, fiscalité et croissance , Edition. Economica Paris 1977, P 139.

- المعيار الخاص: يخص إما النماذج المبرجة لإجمالي المداخل الجبائية "نماذج مسماة بالمركزية" و إما النماذج الخاصة بصنف من الضريبة "نماذج مسماة جانبية".
  - المعيار الإحصائي: يخص النماذج المختبرة على سلاسل إحصائية طويلة "نماذج قياسية" و النماذج التجريبية المبينة بعينات ممثلة بالمكلفين أو بالرجوع إلى علاقات مركزة على المرونة أو معدلات الإخضاع فرض الضريبة. إن إدماج البرجة الجبائية في إطار تخطيط الاقتصاد الكلي يبرر بضرورة تقدير أساليب تمويل النفقات العامة، و أيضا راجع لمعرفة إلى أي مدى يمكن الاعتماد على الضريبة كأداة لتحقيق بعض الأهداف العامة. يتمثل الهدف من النماذج الفرعية في تقدير المداخل الجبائية، و تحديد آليات التحليل. إن النماذج القصيرة الأجل تعطي معلومات مفيدة عن التقييم المنتظر لمداخل الدولة في الأجل القريب. سنقوم بإدماج المتغيرات الجبائية في مختلف المخططات الفرنسية و خاصة بإبراز المعادلات الجبائية المتعلقة بالضرائب الأكثر أهمية.
- 1- المعادلات الجبائية المتخذة في المخطط الخماسي 1965-1970:**
- تندرج برجة الإيرادات الجبائية في هذا مخطط ضمن إطار التفرع و التباين في الرؤى أو من خلال قيمة السياسة المالية المتبغاة. لذلك تعتبر الجبائية كمتغير هام في هذا الصدد. و عليه ثلاث معادلات جبائية اعتمدت في هذا المجال و تخص<sup>1</sup>:
- الضرائب على مداخل الأشخاص الطبيعيين.
  - الرسوم على رقم الأعمال.
  - الضريبة على أرباح الشركات.
- آفاق أو مجال التطبيق هذه الرؤية أو المنهج هو سنة 1970 مقارنة بمعطيات سنة 1965.

<sup>1</sup> - B.Bobe ; P.Uan .opt.cité, P 190

**1-1 الضريبة على مداخيل الأشخاص الطبيعيين:**

إن قيمة هذه الضريبة تعتمد على التشريعات الجبائية، ومقدار وهيكل الإيرادات حسب الفئة والحجم و حسب التطور المتوقع للمستوى العام للأسعار. إن طريقة الإسقاط جد خشنة بحيث أنها تعتمد على الارتباط بين معدل نمو الضريبة على دخل الأشخاص المعنوية و معدل نمو الدخل الخاضع للضريبة (الوعاء). كما أن الحاصل الضريبي يتزايد بصفة مضاعفة مقارنة مع المداخيل الخاضعة للضريبة و ذلك بسبب نظام الإخضاع للجدول الضريبي التصاعدي من جهة، و تزايد عدد المكلفين من جهة أخرى. يتضمن الدخل الخاضع للضريبة 3/2 من الأجر و 3/1 من مداخيل أخرى المثلة بمداخيل المقاولين الخواص<sup>1</sup>.

إن المعادلة الجبائية المتخذة إذن هي:

$$IRPP = \underbrace{70 \mp 65 \sqrt{\frac{IRPP_{70}}{IRPP_{65}}}} - 1 = 2 \left[ \frac{2}{3} \left( \underbrace{70-65 \sqrt{\frac{W_{70}}{W_{65}}}} - 1 \right) + \frac{1}{3} \left( \underbrace{70-65 \sqrt{\frac{RI_{70}}{RI_{65}}}} - 1 \right) \right]$$

حيث يمثل:

W: الأجر.

RI: دخل المقاولين.

TCA: الرسم على رقم الأعمال.

**1-2 الضريبة على رقم الأعمال:**

إن أساس الضريبة على رقم الأعمال يعتمد على القوانين المرتبطة بوعائها الضريبي المتكون من الطلب النهائي الداخلي " بالقيم الحقيقية" باستثناء الاستثمار و المحزون الإنتاجي.

<sup>1</sup> - J.Percebois. opt.cité page 148.

طرق إسقاط الرسم على رقم الأعمال يعتمد على اللجوء إلى المرونة بالنسبة للوعاء.

تباين مرونة ثابتة بـ 1.1

$$TCA = \frac{TCA_{70}}{TCA_{65}} = \left(\frac{Y_{70}}{Y_{65}}\right)^{1,1}$$

حيث:

Y: الطلب الداخلي النهائي.

### 1-3 الضريبة على أرباح الشركات:

إسقاط الضريبة على أرباح الشركات يستخدم معدل فرض الضريبة بالنسبة للوعاء، معدل إهلاك جبائي نظري المستخدم من أجل توضيح المجموع "إهلاك جبائي+ مؤونة مقتطعة-الناتج المالي" المطبق على الدخل الخام للمؤسسات و يسمح بالحصول على فائض الربح الإجمالي.

$$IBS_{70} = \frac{1-\varepsilon_{70}}{2} RBE$$

ε: معدل الإهلاك النظري.

RBE: الدخل الإجمالي للاستغلال.

إن هذه المعادلات الأساسية الثلاث تتضاعف ضمن معادلات أخرى ضامنة بذلك إنشاء أو بروز ضرائب أخرى جديدة.

يمكن القول أن وسائل التنبؤ الجبائية في المخطط الرباعي غير متطورة نسبياً.

### 2- المعادلات الجبائية المتخذة في المخطط VI

تسجل برمجة المداخل الجبائية في المخطط VI في منطق نموذج FIFI المستخدم من أجل التحضير للمخطط. كما تلعب المتغيرات الجبائية حسب أهمية الاقتران الإجمالي، دوراً مهماً بما أنها واحدة من العناصر الأساسية الذي يكيف المنافسة الصناعية الضرورية في عالم اقتصادي تنافسي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - B.Bobe ; P.Uan .opt.cité page 193.



إن المعادلات الجبائية المستخدمة في مجموعها ثلاثة و خاصة بالضرائب التالية: الضريبة على دخل الأفراد IRPP، الضريبة على أرباح الشركات IBS، الرسم على رقم الأعمال TCA الذي أصبح يطلق عليه الرسم على القيمة المضافة منذ 1968. إن أساس المقارنة عموما هي 1965 و أحيانا 1968، غير أن النموذج يأخذ بعين الاعتبار التغيير في التشريعات التي حدثت من 1966 إلى 1969 بحيث يمكن مقارنة 1975 ب 1970.

## 2-1 الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين:

تسمى أيضا الضريبة على الدخل، الرؤية تشمل الرسم التكميلي و الاقتطاع على فوائد الودائع ذات الدخل الثابت. فهي تفتقر إلى الدقة باعتبارها تركز على المرونة و لا تفرق بين مداخيل الأجراء و المداخيل الأخرى. إن المعادلة المستخدمة هي كالتالي: (مع العلم أن سنة الأساس هي 1968).

$$IRPP_{75} = [IRPP_{68} - D_{68}][1 + er_{RTM} - d - a]^{(75-68)} - D_{75}$$

حيث:

$$IRPP_{75} = \text{الضريبة على الدخل في سنة 1975.}$$

$$IRPP_{68} = \text{الضريبة على الدخل في سنة 1968.}$$

$$D_{75} = \text{إلغاءات في 1975.}$$

$$D_{68} = \text{إلغاءات في 1968.}$$

e: المرونة النظرية لدخل الأشخاص الطبيعيين بدلالة الدخل الإجمالي للقطاع العائلي (المحسوبة بتطبيق بسيط للسلم)

$r_{RTM}$  = معدل النمو السنوي المتوسط للدخل الإجمالي للقطاع العائلي (من 1968 إلى 1975) بالنسبة المئوية.

D: الفارق الزمني المتعلق بفرض الضريبة على الدخل للسنة السابقة.

a: تخفيض يعكس تغييرا في الجدول نظرا لارتفاع الأسعار و المدرج في المعادلة المساعدة.

$$RTM_{75} = RTM_{68}(1 + r_{RTM})^{75-68}$$

من أجل توضيح معدل النمو السنوي المتوسط للدخل الإجمالي للقطاع العالي كما سبق توضيحه، طريقة إسقاط الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين، تستخدم مرونة الضريبة بالنسبة للدخل الإجمالي للقطاع العائلي للسنة المعنية. و تتمثل في مرونة نظرية محسوبة بسلم موجود، ومع ذلك يجب تصحيح هذه المرونة من أجل الأخذ بعين الاعتبار الفروقات الزمنية الموجودة و التعديلات التشريعية. يتم هذا التصحيح بإدماج المتغيرات  $a$  و  $b$  التي تؤدي إلى مرونة حقيقية  $e_L$  بحيث:  $e_L = e - \frac{d+a}{r_{RTM}}$

يسمح المتغير  $d$  بإدماج بعض خصوصيات تطور النظام الجبائي خلال الفترة (خاصية إلغاء الرسم الإضافي)<sup>1</sup>

## 2-2 الضريبة على أرباح الشركات IBS:

يمكن تمثيل المعادلة الجبائية لهذه الضريبة كما يلي:

$$IBS_i = \theta_i [RBS_i + \alpha_i D_i - \beta_i a_i FBC_i]$$

حيث:

$IBS_i$ : الضريبة على أرباح الشركات للقطاع  $i$  في سنة 1975.

$RBS_i$ : نتيجة الاستغلال الإجمالية لشركات القطاع  $i$  في سنة 1975.

$D_i$ : أرباح الأسهم و الفوائد المتحصل عليها للقطاع  $i$  في سنة 1975.

$FBC_i$ : قيمة الاستثمارات للقطاع  $i$  في سنة 1975.

$\theta_i$ : النسبة المتوسطة للضريبة على أرباح الشركات المعتمدة بالنسبة للقطاع.

$\alpha_i$ : حصة من الفوائد و أرباح الأسهم المتحصل عليها للقطاع  $i$  و التي تعود إلى

شركات القطاع  $i$  في سنة 1975.

$\beta_i$ : حصة من اهتلاكات القطاع  $i$  المحققة من طرف المحققة من طرف شركات

القطاع  $i$  (بالنسبة المئوية من مجموع الاهتلاكات) في سنة 1975.

$a_i$ : معدل الاهتلاك للقطاع  $i$  في سنة 1975.

<sup>1</sup> - B.Bobe ; P.Uan .opt.cité page 195.

إن الصعوبة الأساسية لإسقاط الضريبة على أرباح الشركات هو تحديد حجم الوعاء، خاصة و أن الربح الخاضع للضريبة يتعلق بسياسة الاهتلاك المتبعة من طرف الشركات.

ترتكز هذه الرؤية إذن على العلاقة الواردة بين النسبة: الضريبة و الوعاء الضريبي. مثل المخطط V غير أن الفرق يكمن في تحديد حجم الوعاء الذي كان متباينا حسب القطاعات .

للتفسير أكثر، فإن ربح الشركات الخاضع للضريبة مساوي النتيجة الإجمالية للاستغلال و التي نطرح منها مخصصات الاهتلاكات و التي نضيف إليها النواتج المالية الصافية.

نطبق إذن لهذا الأساس الخاضع للضريبة معدلات ظاهرة متغيرة حسب القطاعات.

## 2-3 الرسم على رقم الأعمال المسمى رسم على القيمة المضافة منذ 1968:

المعادلة المستخدمة بالنسبة لهذه الضريبة هي:

$$TVA_i = c_i^1 VA_i - c_i^2 EX_i PEX_i - c_i^3 FBC_i$$

حيث:

$TVA_i$  = قيمة الرسم على رقم الأعمال في سنة 1975 للقطاع i.

$VA_i$  = القيمة المضافة لسنة 1975 للقطاع i.

$EX_i$  = صادرات للقطاع i سنة 1975.

$PEX_i$  = سعر صادرات منتجات القطاع i سنة 1975.

$FBC_i$  = قيمة الاستثمارات للقطاع i سنة 1975.

$c_i^1$  = المعدل المتوسط الظاهر لفرض الضريبة على القيمة المضافة للقطاع i.

$c_i^2$  = المعدل المتوسط الظاهر للفروض على قيمة صادرات القطاع.

$c_i^3$  = المعدل المتوسط الظاهر للفروض على استثمارات القطاع.

يتم إسقاط الرسم على القيمة المضافة عن طريق تطبيق معدلات ظاهرة لفرض الضريبة على الوعاء. و يتم الحصول على هذه المعدلات بالأخذ بعين الاعتبار

لمعدلات فرعية لكل منتج الناتج عن التشريع الضريبي المعمول به في الفاتح جانفي 1969.

هذا الوعاء هو القيمة المضافة المعطاة لكل قطاع المرافق لنموذج FIFO و هذا يعطي الضريبة على القيمة المضافة.

نحسب فيما بعد التخفيضات على الصادرات و على الاستثمار بتطبيق معادلات ظاهرة لفرض الضريبة على قيمة النواتج المشكلة للصادرات و الاستثمارات للقطاع المعني. نحصل إذن على TVA الصافية بطرح TVA الإجمالية من قيمة التخفيضات.

هذه المعادلات الأساسية الثلاث تضاعف بسلسلة أخرى من المعادلات الجبائية متعلقة بإسقاط ضرائب أخرى ، كما أن الكتلة الجبائية المصاغة في نموذج FIFO تستعمل لتحضير المخطط VI، و يمثل إذن إبداع أو اختراع لإسقاط الضرائب بالنسبة للمخطط V ، حتى و إن رافقت معالجة الجبائية بعض النقائص مثل:

نموذج FIFO له خاصية ثابتة، و بذلك يكون لسلوك المتعاملين تطور ثابت من سنة لأخرى من حيث معالجة الضرائب.

حتى و إن كان النموذج النظري الخفي FIFO يعطي مكانة أساسية لمشاكل التمويل، فإن المعالجة المتخذة للجباية لا تعكس بصفة كافية البعد المالي للضريبة.

### 3- المعادلات الجبائية المتخذة في المخطط VII (1975 - 1980)

إن استعمال نموذج TOF- FIFO من أجل إسقاط المداخل الجبائية، هو نموذج الذي لم يقدم إلا بعض التجديد بالنسبة لنموذج FIFO المستعمل في المخطط VI و VII و يبقى قريب من المخطط السابق فيم يخص برمجة المداخل الجبائية.

نلتمس مع ذلك بعض التحسينات فيما يخص تحديد و إسقاط بعض الضرائب. كذلك تم إدخال تجديد لبعض الضرائب المباشرة المدفوعة من طرف القطاع العائلي، المؤسسات المالية و كذلك بالنسبة للضرائب على الشركات.

كما يخص التجديد إسقاط الضرائب على الدخل المدفوعة من طرف القطاع العائلي حيث كان فيه الإسقاط في 1980 ممثلا بالمعادلة الجبائية التالية :

$$IR_{80} = [IR_{70} - D_{70}][1 + m.es\gamma_{sr}(1 + m)ens_{msr} - d]^T[prix]^f$$

IR<sub>80</sub> = الضريبة على الدخل في سنة 1980.

IR<sub>70</sub> = الضريبة على الدخل في سنة 1980.

D = إلغاءات جبائية.

Es = مرونة الضريبة بالنسبة للأجر.

Ens = مرونة الضريبة بالنسبة للمداخيل غير الأجراء.

γ<sub>sr</sub> = معدل النمو السنوي بقيمة الأجر.

γ<sub>msr</sub> = معدل النمو السنوي للأجور.

D = متغير الانحراف.

Prix = معدل النمو السنوي المتوسط للأسعار.

m = حصة الأجور في إجمالي الدخل.

f = مرونة الضريبة بالنسبة للسعر.

T = سنة الأساس.

التحسن المستمر في هذا المخطط، جد مهم من الناحية التقنية.

إن التطرق إلى معدل نمو الضريبة على الدخل يستدعي التمييز بين معدل نمو الضريبة على الدخل للأجراء و معدل نمو الضريبة على الدخل لغير الأجراء، مما ينتج عنه وجود معدلين مختلفين للمرونة بمعاملات مختلفة لمساهمة الضريبة لسنة الأساس. إن قناعة الإدراج المرن للجدول المتدرج ضمن سياسة تطور الأسعار تسمح بتحفيز عملية إدراج و انسجام الضريبة على الأسعار بمرونة تختلف نوعا ما عن الواحد. كان هذا عرض مختص للمعادلات الجبائية المستخدمة في البلدان المتطورة و التي يمكن اقتراحها كأدوات لمراقبة أداء السياسة الجبائية، و تستخدم بعد إجراء تعديل عليها في تحليل و توقع المداخيل الجبائية بالجزائر.

## المبحث الثالث: دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن

بالنظر إلى الدور الذي تلعبه السياسة الجبائية باعتبارها ورقة هامة في يد الدولة تمكّنها من التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية كما تمكّنها من استهداف معدل النمو الاقتصادي، هناك عدة نماذج إحصائية لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية خاصة منها الكلية.

و هذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث لتوضيح إن كانت هناك علاقة بين متغير الجباية و النمو الاقتصادي، و نظرا لتعجج النماذج القياسية كما سبق لنا ذكرها، ستختار النموذج الأكثر استعمالا و هو نموذج التكامل المتزامن بحيث يتميز بدراسة العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل. و لهذا سنقوم أولا بتوضيح تقنية التكامل المتزامن.

**1- نظرة عامة حول تقنية التكامل المتزامن:** تفترض جل الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات سلسلة زمنية، أن السلسلة مستقرة أو ساكنة "Stastionary". و في حالة غياب الاستقرار، فإن الانحدار الذي نحصل عليه يكون غالبا زائفا "Spurious" بالرغم من كون معامل التحديد ( $R^2$ ) عاليا و هذا يرجع إلى أن البيانات الزمنية عموما ما تتصف بعدم ثبات التباين أو لها صفة الدورية أو إلى وجود عامل الاتجاه الذي يؤثر على المتغيرات في نفس الاتجاه أو الاتجاه المعاكس.<sup>1</sup>

**1-1 أصول مفهوم التكامل المتزامن:**

ففي سنة 1983 قام Granger و Engel بحل هذا المشكل و هذا باقتراح التكامل المتزامن الذي ساعد الاقتصاديين في تحليل السلاسل الزمنية غير المستقرة و توضيح علاقة متغيراتها في المدى الطويل.<sup>2</sup>

يسمح تحليل التكامل المتزامن بتحديد و بوضوح العلاقة الحقيقية بين متغيرين و ذلك بالبحث عن شعاع التكامل المتزامن و بإلغاء أثره إذا اقتضى الأمر .

<sup>1</sup> - عبد القادر محمد عبد القادر عطية "الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق" الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1998، ص 661.

<sup>2</sup> - Régis bourbonnais : « Econométrie » 2<sup>ème</sup> édition, dunod, Paris 1998, p 267.

تكون السلسلتين  $y_{1t}$  و  $y_{2t}$  متكاملتين إذا :

- كانت مستقرة و متكاملة من نفس الدرجة.

- أن تؤدي التركيبة الخطية لهذه السلاسل إلى سلسلة مستقرة من درجة أقل.

إذا كان  $d$  يمثل درجة تكامل السلاسل، فالتركيبة الخطية:  $\alpha_1 y_{1t} + \alpha_2 y_{2t}$

يجب أن تكون متكاملة من الدرجة  $d-b < d$ .

و يتم التعبير عن هذا بالصيغة التالية:

$$y_{1t}; y_{2t} \rightarrow CI(d, b) \text{ avec } d \geq b \geq 0$$

**1-2** مراحل اختبار التكامل المتزامن: من خلال ما سبق ذكره فإن مراحل اختبار

التكامل المتزامن تتلخص فيما يلي:

**1-2-1** اختبار درجة تكامل المتغيرين:

حسب Granger و Engel فإن علاقة التكامل المتزامن لا تتحقق إلا إذا كانت

المتغيرات من نفس درجة التكامل، أما إذا لم تكن كذلك فلا يوجد تكامل متزامن.

ومن أجل اختبار استقرار السلسلة الزمنية يمكن أن نلجأ إلى أحد الاختبارات التالية:<sup>3</sup>

- دالة الارتباط الذاتي. Autocorrélation.

- إختبار جذر الوحدة Dickey-Fuller

- اختبار جذر الوحدة المركب Augmented Dickey-Fuller

- اختبار Phillips perron

- اختبار kpss

- اختبار Vogelsong et perron 1998

و يتم اختبار سكون السلاسل الزمنية باستخدام (اختبار Philips Perron):

من أجل اختبار (PP) نستعمل طريقة المربعات الصغرى لتقدير النماذج الثلاث لـ

لـ Dickey-Fuller بواسطة طريقة المربعات الصغرى وذلك من أجل تقدير الباقي  $e_t$ :<sup>2</sup>

<sup>3</sup> Régis BOURBONNAIS, Econométrie, 4<sup>e</sup> édition DUNOD Paris 2001 p139

<sup>2</sup> - Régis BOURBONNAIS, Econométrie, 4<sup>e</sup> édition DUNOD Paris 2001 p233.

\* نموذج الانحدار الذاتي:

$$y_t = \phi_1 y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

\* نموذج الانحدار الذاتي مع وجود ثابت:

$$y_t = \phi_1 y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

\* نموذج الانحدار الذاتي مع وجود الاتجاه العام:

$$y_t = \phi_1 y_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

- بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر:

$$INV_t = \phi_1 INV_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$INV_t = \phi_1 INV_{t-1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$INV_t = \phi_1 INV_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

حيث أن :

$c$  : هو ثابت.

$\varepsilon_t$  : هو الخطأ العشوائي.

تقدير التباين في المدى القصير بالعلاقة التالية:

$$\sigma^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2$$

تقدير التباين في المدى الطويل بالعلاقة التالية:

$$s_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \sum_{t=1}^n e_t e_{t-i}$$

ومن أجل تقدير التباين في المدى الطويل، من المهم تحديد رقم التأخر  $l$ ، ويساوي

بالتقريب:

$$l = 4(n/100)^{2/9}$$

حيث أن  $n$  عدد المشاهدات.

$$t_{\phi_1} = \sqrt{k} * \frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}}{\sqrt{k}}$$

- حساب الإحصائية:



$$k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_i^2}$$

حيث:

ومقارنة هذه الإحصائية مع القيمة الجدولية في جدول Makinon. إذا كانت  $t_{\hat{\phi}_1} \geq t_{tab}$  نقبل الفرضية العدمية  $H_0: \phi_1 = 1$  السلسلة الزمنية غير مستقرة، ونرفض الفرضية البديلة  $H_1: \phi_1 < 1$  السلسلة الزمنية مستقرة.

### 1-2-2 تقدير العلاقة في المدى الطويل:

إذا اتضح بأن المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة  $Y_t \sim I(1)$  و  $X_t \sim I(1)$  يتم تقدير العلاقة في المدى الطويل بين المتغيرات و ذلك باستخدام طريقة MCO وفق الصيغة

$$y_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta}x_t + e_t$$

و حتى تتوفر علاقة التكامل المتزامن يجب أن تكون سلسلة بواقى هذا النموذج مستقرة من درجة أقل  $e_t \rightarrow I(0)$ .

### 1-2-3 نموذج تصحيح الخطأ:

إذا توفرت الشروط السالفة الذكر، فإن النموذج الملائم لتقدير العلاقة بين هذه السلاسل هو نموذج تصحيح الخطأ ECM و الذي يأخذ في الاعتبار كل من العلاقة طويلة الأجل لاحتوائها على متغيرات ذات فجوة زمنية و العلاقة قصيرة الأجل وذلك بإدراج فروق السلاسل الزمنية فيها. بالتالي فهو يمثل في نفس الوقت نموذج ستاتيكي  $(\beta_1 \Delta x_t)$  و نموذج ثابت  $(\beta_2 (y_{t-1} - \beta x_{t-1}))$ . و منه يمكن تقدير العلاقة التالية:

$$\Delta y_t = (\beta_1 \Delta x_t) + (\beta_2 (y_{t-1} - \beta x_{t-1}))$$

يسمح نموذج تصحيح الأخطاء بإدماج التذبذبات القصيرة الأجل. يجب أن يكون المعامل  $\beta_2$  سالب باعتباره معامل تصحيح نحو التوازن الطويل المدى.

و يمكن إعادة صياغة المعادلة السابقة كما يلي:  $\beta_2 < 0$   $\Delta y_t = \beta_1 \Delta x_t + \beta_2 e_{t-1} + \varepsilon$

### 1-2-4 نموذج تصحيح الخطأ و علاقة السببية Granger

وبعد التحقق من وجود العلاقة في المدى البعيد يتم اختبار اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين باستعمال طريقة Granger ومن شروط استعماله أن تكون المتغيرات المستعملة مستقرة. وهذا الاختبار يعتمد على المعادلات التالية للمتغيرين X,y :

$$Y_t = \sum_{i=1}^p a_i^* X_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$X_t = \sum_{i=1}^p b_i^* Y_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$Y_t = \sum_{i=1}^p c_i^* Y_{t-i} + \sum_{i=1}^p d_i^* X_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

$$X_t = \sum_{i=1}^p e_i^* X_{t-i} + \sum_{i=1}^p h_i^* Y_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4)$$

حيث أن X, Y: المتغيرات المدروسة.

P : عدد التأخرات.

المعادلة (1) هي معادلة مختزلة للمعادلة (3).

المعادلة (2) هي معادلة مختزلة للمعادلة (4).

ولاختبار العلاقات السببية نستعمل الفرضيتين التاليتين:

$$d_i^* = 0 : H_0$$

$$h_i^* = 0 : H_0$$

وفي حالة رفض كل من الفرضيتين فان المتغيرين مستقلين، أما إذا تم رفضهما معا، فهناك علاقات سببية في الاتجاهين.

ولاختبار هاتين الفرضيتين نقوم بحساب F:

$$F = [(RSSR - RSSU) / d] / [RSSU / (N - K)]$$

بحيث RSSR : مجموع بواقي المربعات في المعادلات المختزلة.

RSSU : مجموع بواقي المربعات في المعدلات غير المختزلة.

d : الفرق بين معاملات المعادلة المختزلة والمعادلة غير المختزلة.

N : عدد المشاهدات.

فإذا كانت  $F$  أكبر من إحصائية فيشر الجدولية نرفض الفرضية العدمية أي وجود علاقات سببية، أما إذا كانت  $F$  أصغر من إحصائية فيشر الجدولية نقبل الفرضية العدمية أي عدم وجود علاقات سببية.

### 1-2-5 اختبار التكامل المتزامن Johanson (1988):<sup>1</sup>

وقد قام Johansen سنة 1988 باختبار معمق لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة معتمدا على الأشعة propres المرتبطة بالقيم propres الأكبر للمصفوفة  $A$ ، و يقوم هذا الاختبار على حساب عدد أشعة التكامل المتزامن والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المتزامن ويعتمد على تقدير النموذج التالي: (9)

$$\Delta Y_t = A_0 + A_0 \Delta Y_{t-p} + A_1 \Delta Y_{t-1} + A_2 \Delta Y_{t-2} + A_{p-1} \Delta Y_{t-p-1} + \varepsilon_t$$

بحيث:  $P$ : عدد التأخرات في النموذج.

$$\Delta Y_t = A_0 + A_0 \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{ومن أجل } p=1 \text{ يصبح النموذج كالتالي:}$$

إذا كانت كل عناصر المصفوفة  $A$  معدومة فإن رتبة المصفوفة  $r=0$  فلا يوجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات ولا يمكن تشكيل نموذج تصحيح الأخطاء، وإذا كان  $r=k$  فهذا يعني أن كل المتغيرات مستقرة ولا يمكن استعمال طريقة التكامل المتزامن في هذه الحالة، أما إذا كانت رتبة المصفوفة  $(k-1 > r > 1)$  فإنه يوجد  $r$  علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات ويمكن تمثيل نموذج تصحيح الأخطاء ECM.

رتبة المصفوفة  $A$  تحدد عدد علاقات التكامل المتزامن بين المتغيرات ويتم إحصائيا

$$\lambda_{trace} = n \sum_{l=1}^K L_n (1 - \lambda_l) \quad \text{حساب قيمة:}$$

$n$ : عدد الملاحظات،  $r$ : رتبة المصفوفة،  $k$ : عدد المتغيرات،  $\lambda_l$ : القيم

propres للمصفوفة  $A$ .

<sup>1</sup> – Allain Pirotte, « L'économétrie des origines aux développements récents » Edition CNRS, Paris, 2004, P98.

وهذه الإحصائية تتبع توزيع احتمالي  $\chi^2$ ، واختبار Johansen يعتمد على اختبار الفرضيات التالية:<sup>1</sup>

رتبة المصفوفة تساوي الصفر  $H_0 : r=0$  مقابل  $H_1 : r>0$ ، في حالة رفض الفرضية العدمية  $H_0$  أي أن  $\lambda_{trace}$  أكبر من القيم الحرجة نمر إلى الاختبار الذي يليه.

رتبة المصفوفة تساوي الواحد  $H_0 : r=1$  مقابل  $H_1 : r>1$ ، وفي حالة رفض الفرضية العدمية  $H_0$  أي أن  $\lambda_{trace}$  أكبر من القيم الحرجة نمر إلى الاختبار الذي يليه.

رتبة المصفوفة تساوي  $k-1$   $H_0 : r=k-1$  مقابل  $H_1 : r=k$ ، وفي حالة رفض الفرضية العدمية  $H_0$  هذا يعني أن رتبة المصفوفة تساوي  $k$  وبالتالي عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات لأن كل المتغيرات مستقرة، وفي حالة قبول الفرضية  $H_0$  أي أن رتبة المصفوفة تساوي  $k-1$  فهذا يدل على وجود  $k-1$  علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات.

## 2- دراسة اقتصادية قياسية لمدى تأثير الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

إن دراسة الوضع الجبائي والنمو الاقتصادي في كل المراحل التي مرت بها الجزائر والنتائج التي خرجنا بها يدفعنا إلى القيام بدراسة اقتصادية قياسية لتحديد مدى تأثير الجبائية بنوعيتها (العادية والبتروولية) على النمو الاقتصادي. لهذا ارتأينا دمج بعض المتغيرات الأخرى التي تمثل مختلف السياسات الاقتصادية كالاستثمار الأجنبي المباشر، النفقات العامة، سعر الصرف، معدل التضخم و الانفتاح الاقتصادي خلال الفترة 1970-2010. المعطيات المستعملة منتقاة من قوانين المالية إضافة إلى الاستناد إلى قاعدة البيانات للإحصائيات الدولية لصندوق النقد الدولي IFS.

<sup>1</sup> - Régis bourbonnais, Op, Cit, p 293.

**1-2 تحليل العلاقات بين الناتج الداخلي الخام، الاستثمار الأجنبي، النفقات العامة، التضخم، سعر الصرف، الجباية العادية، الجباية البترولية و الانفتاح الاقتصادي خلال الفترة (1970-2010):**

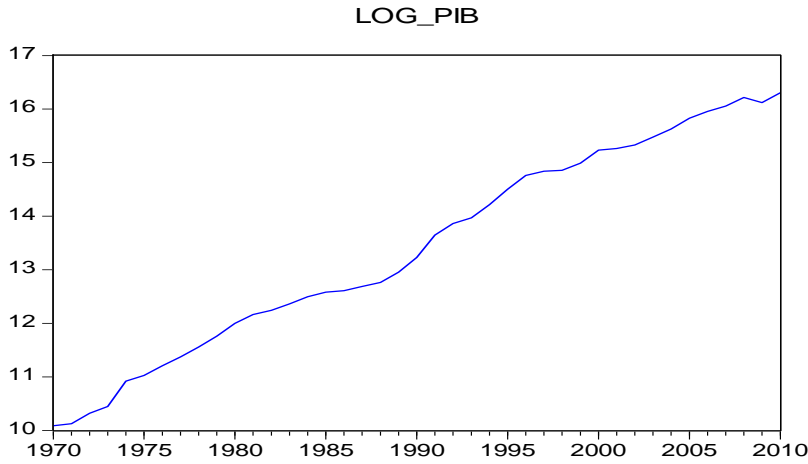
سوف يتم اختبار مدى وجود علاقة بين كل المتغيرات والناتج الداخلي الخام وذلك باستعمال تحليل التكامل المتزامن (l'analyse de la cointégration) الذي يسمح بتعريف وتحديد العلاقة الحقيقية بين المتغيرات بصفة واضحة عن طريق البحث عن وجود موجه (vecteur) التكامل المتزامن وإلغاءه دون تأثير إذا اقتضى الأمر. اختبار التكامل المتزامن:

يمر اختبار التكامل المتزامن عبر مرحلتين وهما:

تكمن المرحلة الأولى في دراسة خصائص السلاسل الزمنية و التي تبين مدى استقراريتها. يتم هذا باستعمال اختبار Phillips-Perron.

**1-1-2 تطور الناتج الداخلي الخام:**

**الشكل 5-2: تطور الناتج الداخلي الخام من 1970 إلى 2010**



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد باستعمال البرنامج Eviews 6.1

بحيث نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الناتج الداخلي الخام غير مستقر وهو في زيادة مستمرة خاصة في السنوات الأخيرة أي بعد سنة 1995.

سنقوم باختبار استقرارية السلسلة. و ذلك باستخدام Phillips-Perron لتوضيح استقرارية السلسلة من عدمها و نوع السلسلة الغير مستقرة أي إذا كانت من النوع المحدد TS أو من النوع العشوائي DS. و من أجل أخذ مختلف الاحتمالات الممكنة، فإن اختبار Phillips-Perron عمل على تقدير ثلاث نماذج مختلفة و تحت ثلاث فرضيات: بدون حد ثابت ، بوجود حد ثابت ، بوجود حد ثابت و اتجاه زمني.

- بالنسبة للناتج الداخلي الخام

$$PIB_t = \phi_1 PIB_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$PIB_t = \phi_1 PIB_{t-1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$PIB_t = \phi_1 PIB_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

سوف نقدر النماذج كما يلي:

$$PIB_t = \phi_1 PIB_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3) \text{ تقدير النموذج الثالث:}$$

### الجدول 5-1: اختبار Phillips-Perron

Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficien	t	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_PIB(-1)	-0.126044	0.093776	-1.344107	0.1871	
C	1.452442	0.939867	1.545369	0.1308	
@TREND(1970)	0.018764	0.015276	1.228331	0.2271	

أولا نقوم باختبار معنوية معامل الاتجاه العام  $b$  أي اختبار  $H_0: b=0$

نلاحظ بأن معامل الاتجاه العام لا يختلف جوهريا عن الصفر ( $t_{cal} = 1.22 < t_{tab} = 2.79$ )

نقبل الفرضية  $H_0$  بالتالي نمر إلى تقدير النموذج الخامس.

تقدير النموذج الثاني:

$$PIB_t = \phi_1 PIB_{t-1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

## الجدول 5-2: اختبار Phillips-Perron

Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficien			
	t	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_PIB(-1)	-0.011343	0.008661	-1.309687	0.1982
C	0.306788	0.116691	2.629066	0.0123

نقوم باختبار معنوية الثابت  $c$  أي اختبار  $H_0: c=0$  نلاحظ بأن الثابت يختلف جوهريا عن الصفر ( $t_{cal} = 2.62$ )  $t_{tab} = 2.54$  نرفض الفرضية  $H_0$  بالتالي نمر إلى اختبار جذر الوحدة  $H_0: \Phi=1$ .

Bandwidth: 3 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.260269	0.6385
Test critical values:		
1% level	-3.605593	
5% level	-2.936942	
10% level	-2.606857	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

نلاحظ أن  $t$  المحسوبة أكبر من  $t$  الجدولية عند كل مستويات المعنوية بالتالي نقبل الفرضية  $H_0$  أي أن السلسلة غير مستقرة من نوع  $DS$ . بالتالي نمر إلى دراسة استقرارية السلسلة في الفروق الأولى.

## تقدير النموذج الثالث:

أولا نقوم باختبار معنوية معامل الاتجاه العام  $b$  أي اختبار  $H_0 : b=0$  نلاحظ بأن معامل الاتجاه العام لا يختلف جوهريا عن الصفر ( $t_{\hat{b}} = -1.39 < t_{tab} = 2.79$ ) نقبل بذلك الفرضية  $H_0$  بالتالي نمر إلى النموذج الثاني.

اختبار معنوية معامل الثابت  $c$  أي اختبار  $H_0 : c=0$

نلاحظ بأن الثابت يختلف جوهريا عن الصفر ( $t_{\hat{c}} = 4.48 > t_{tab} = 2.54$ )

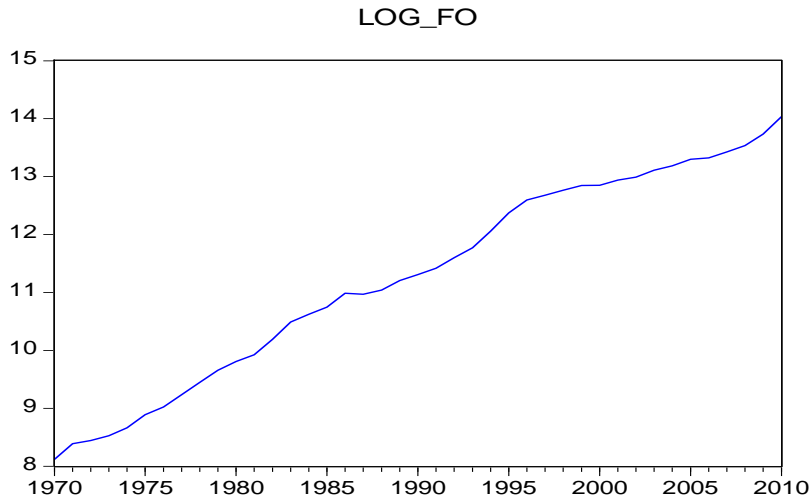
نرفض بذلك الفرضية  $H_0$  بالتالي نمر إلى اختبار جذر الوحدة  $H_0 : \Phi=1$ .

نلاحظ أن  $t$  المحسوبة أصغر من  $t$  الجدولية عند كل مستويات المعنوية بالتالي نرفض

الفرضية  $H_0$  أي أن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى (1)  $I(1)$ .

## 2-1-2 تطور الجباية العادية:

الشكل 3-5: تطور الجباية العادية من 1970 إلى غاية 2010.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد باستعمال البرنامج Eviews 6.1

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الجباية العادية غير مستقرة وهي في زيادة مستمرة خاصة في السنوات الأخيرة أي بعد سنة 1995.

سنقوم باختبار استقرارية السلسلة. و ذلك باستخدام Phillips-Perron وذلك بتقدير ثلاث نماذج التالية:



$$Fo_t = \phi_1 Fo_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$Fo_t = \phi_1 Fo_{t-1} + \beta + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$Fo_t = \phi_1 Fo_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

سوف نقدر النماذج كما يلي:

تقدير النموذج الثالث:

أولا نقوم باختبار معنوية معامل الاتجاه العام  $b$  أي اختبار  $H_0: b=0$

نلاحظ بأن معامل الاتجاه العام لا يختلف جوهريا عن الصفر ( $t_{\hat{b}} = 1.10 < t_{tab} = 2.79$ )

نقبل الفرضية  $H_0$  بالتالي نمر إلى تقدير النموذج الثاني.

تقدير النموذج الثاني:

نقوم باختبار معنوية الثابت  $c$  أي اختبار  $H_0: c=0$  نلاحظ بأن الثابت يختلف

جوهريا عن الصفر ( $t_{\hat{c}} = 3.13 > t_{tab} = 2.54$ ) نرفض الفرضية  $H_0$  بالتالي نمر إلى اختبار

جذر الوحدة  $H_0: \Phi=1$ .

نلاحظ أن  $t$  المحسوبة أكبر من  $t$  الجدولية ( $t_{\hat{\phi}} = -1.28 > t_{tab} = -2.93$ ) عند كل

مستويات المعنوية بالتالي نقبل الفرضية  $H_0$  أي أن السلسلة غير مستقرة من نوع

$DS$ . بالتالي نمر إلى دراسة استقرارية السلسلة في الفروق الأولى.

دراسة الفروق الأولى:

تقدير النموذج الثالث:

أولا نقوم باختبار معنوية معامل الاتجاه العام  $b$  أي اختبار  $H_0: b=0$

نلاحظ بأن معامل الاتجاه العام لا يختلف جوهريا عن الصفر ( $t_{\hat{b}} = -0.26 < t_{tab} = 2.79$ )

نقبل بذلك الفرضية  $H_0$  بالتالي نمر إلى النموذج الثاني.

تقدير النموذج الثاني:

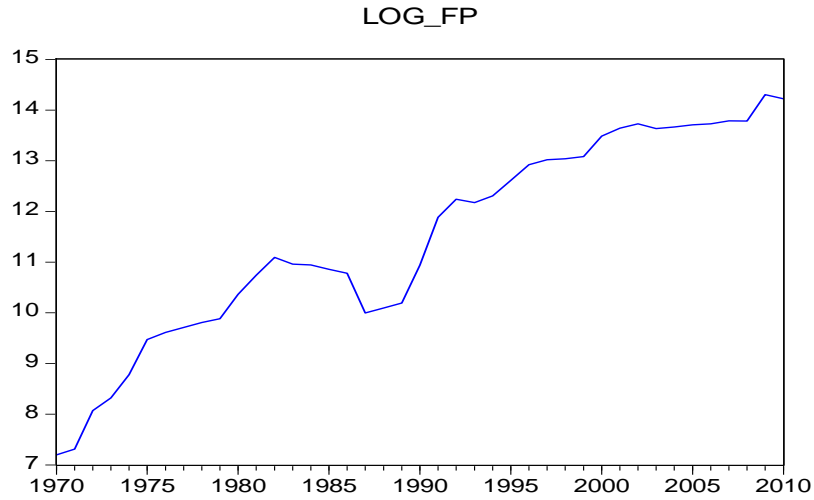
اختبار معنوية معامل الثابت  $c$  أي اختبار  $H_0: c=0$

نلاحظ بأن معامل الثابت يختلف جوهريا عن الصفر ( $t_{\hat{c}} = 3.53 > t_{tab} = 2.54$ )

نرفض بذلك الفرضية  $H_0$  بالتالي نمر إلى اختبار جذر الوحدة  $H_0: \Phi=1$ .  
 نلاحظ أن  $t$  المحسوبة أصغر من  $t$  الجدولية ( $t_{tab} = -2.93$ ) عند  $t_{\hat{\phi}} = -4.10$  كل  
 مستويات المعنوية بالتالي نرفض الفرضية  $H_0$  أي أن السلسلة مستقرة من الدرجة  
 الأولى (1) I.

### 2-1-3 تطور الجباية البترولية:

الشكل 4-5: تطور الجباية البترولية من 1970 إلى 2010.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد باستعمال البرنامج Eviews 6.1

نفس الشيء نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الجباية البترولية غير مستقرة وهي في  
 زيادة مستمرة خاصة في السنوات الأخيرة أي بعد سنة 1995.  
 سنقوم باختبار استقرارية السلسلة. و ذلك باستخدام **Phillips-Perron** بتقدير  
 ثلاث نماذج التالية:

$$Fp_t = \phi_1 Fp_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$Fp_t = \phi_1 Fp_{t-1} + \beta + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$Fp_t = \phi_1 Fp_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

سوف نقدر النماذج كما يلي:

تقدير النموذج الثالث:

أولا نقوم باختبار معنوية معامل الاتجاه العام  $b$  أي اختبار  $H_0: b=0$

نلاحظ بأن معامل الاتجاه العام لا يختلف جوهريا عن الصفر ( $t_{\hat{b}} = 1.78 < t_{tab} = 2.79$ )  
نقبل الفرضية  $H_0$  بالتالي نمر إلى تقدير النموذج الثاني.

### تقدير النموذج الثاني:

نقوم باختبار معنوية الثابت  $c$  أي اختبار :  $H_0 : c=0$  نلاحظ بأن الثابت يختلف جوهريا عن الصفر ( $t_{\hat{c}} = 2.60 > t_{tab} = 2.54$ ) نرفض الفرضية  $H_0$  بالتالي نمر إلى اختبار جذر الوحدة  $H_0 : \Phi=1$ .

نلاحظ أن  $t$  المحسوبة أكبر من  $t$  الجدولية ( $t_{\hat{\phi}} = -1.87 > t_{tab} = -2.93$ ) عند كل مستويات المعنوية بالتالي نقبل الفرضية  $H_0$  أي أن السلسلة غير مستقرة من نوع  $DS$ . بالتالي نمر إلى دراسة استقرارية السلسلة في الفروق الأولى.

### دراسة الفروق الأولى:

### تقدير النموذج الثالث:

أولا نقوم باختبار معنوية معامل الاتجاه العام  $b$  أي اختبار :  $H_0 : b=0$  نلاحظ بأن معامل الاتجاه العام لا يختلف جوهريا عن الصفر ( $t_{\hat{b}} = -1.16 < t_{tab} = 2.79$ )  
نقبل بذلك الفرضية  $H_0$  بالتالي نمر إلى النموذج الثاني.

اختبار معنوية معامل الثابت  $c$  أي اختبار :  $H_0 : c=0$

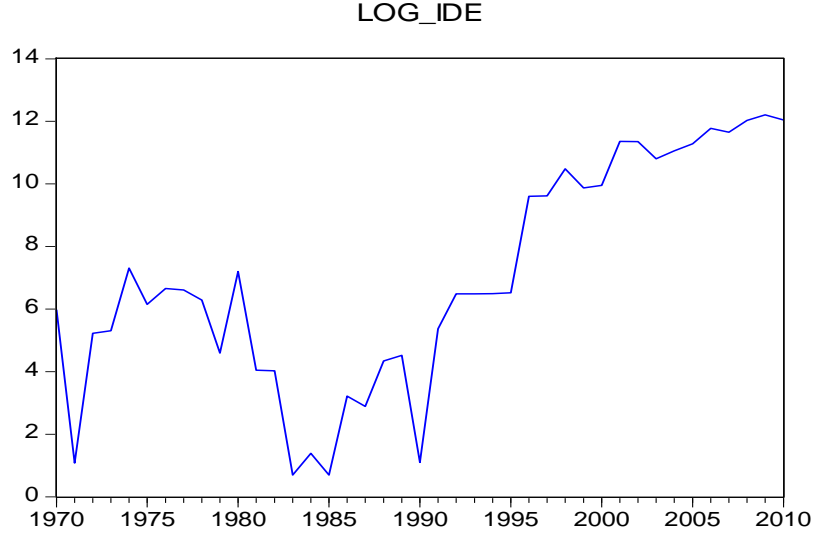
نلاحظ بأن معامل الثابت لا يختلف جوهريا عن الصفر ( $t_{\hat{c}} = 2.10 < t_{tab} = 2.54$ )  
نقبل بذلك الفرضية  $H_0$  بالتالي نمر إلى اختبار جذر الوحدة في النموذج الأول:

$H_0 : \Phi=1$

نلاحظ أن  $t$  المحسوبة أصغر من  $t$  الجدولية ( $t_{\hat{\phi}} = -3.49 < t_{tab} = -1.94$ ) عند كل مستويات المعنوية بالتالي نرفض الفرضية  $H_0$  أي أن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى (1) I.

## 2-1-4 تطور الاستثمار الأجنبي المباشر:

## الشكل 5-5: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر من 1970 إلى 2010



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد باستعمال البرنامج Eviews 6.1

نفس الشيء نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر غير مستقرة وهي في زيادة مستمرة خاصة في السنوات الأخيرة أي بعد سنة 1995. سنقوم باختبار استقرارية السلسلة، و ذلك باستخدام **Phillips-Perron** بتقدير ثلاث نماذج التالية:

$$IDE_t = \phi_1 IDE_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$IDE_t = \phi_1 IDE_{t-1} + \beta + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$IDE_t = \phi_1 IDE_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

سوف نقدر النماذج كما يلي:

تقدير النموذج الثالث:

أولا نقوم باختبار معنوية معامل الاتجاه العام **b** أي اختبار  $H_0: b=0$

نلاحظ بأن معامل الاتجاه العام لا يختلف جوهريا عن الصفر ( $t_b = 2.42 < t_{tab} = 2.79$ )

نقبل الفرضية  $H_0$  بالتالي نمر إلى تقدير النموذج الثاني.

## تقدير النموذج الثاني:

نقوم باختبار معنوية الثابت  $c$  أي اختبار  $H_0: c=0$  نلاحظ بأن الثابت لا يختلف جوهريا عن الصفر ( $t_{\hat{c}}=1.41$ ) ( $t_{tab}=2.54$ ) نقبل الفرضية  $H_0$  بالتالي نمر إلى اختبار جذر الوحدة في النموذج الأول  $H_0: \Phi=1$ . نلاحظ أن  $t$  المحسوبة أكبر من  $t$  الجدولية ( $t_{\hat{\phi}}=0.27$ ) ( $t_{tab}=-1.94$ ) عند كل مستويات المعنوية بالتالي نقبل الفرضية  $H_0$  أي أن السلسلة غير مستقرة من نوع  $DS$ . بالتالي نمر إلى دراسة استقرارية السلسلة في الفروق الأولى.

## دراسة الفروق الأولى:

## تقدير النموذج الثالث:

أولا نقوم باختبار معنوية معامل الاتجاه العام  $b$  أي اختبار  $H_0: b=0$  نلاحظ بأن معامل الاتجاه العام لا يختلف جوهريا عن الصفر ( $t_{\hat{b}}=0.18$ ) ( $t_{tab}=2.79$ ) نقبل بذلك الفرضية  $H_0$  بالتالي نمر إلى النموذج الثاني.

اختبار معنوية معامل الثابت  $c$  أي اختبار  $H_0: c=0$

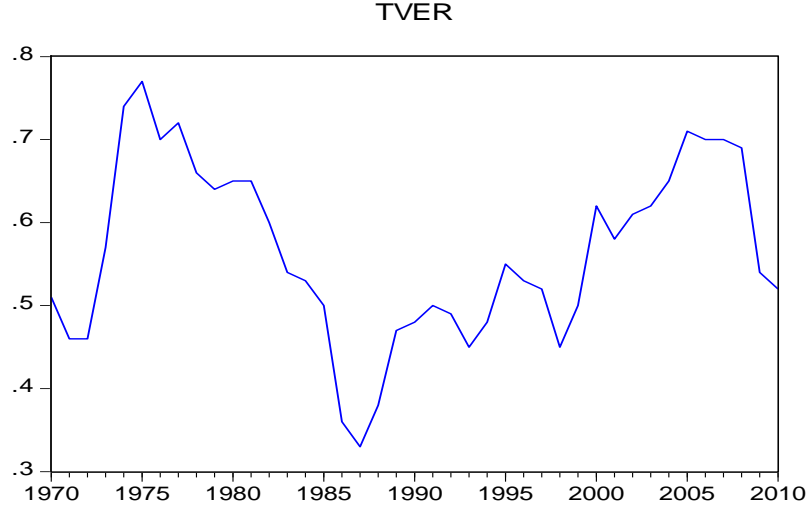
نلاحظ بأن معامل الثابت لا يختلف جوهريا عن الصفر ( $t_{\hat{c}}=1.43$ ) ( $t_{tab}=2.54$ ) نقبل بذلك الفرضية  $H_0$  بالتالي نمر إلى اختبار جذر الوحدة في النموذج الأول:

$$H_0: \Phi=1$$

نلاحظ أن  $t$  المحسوبة أصغر من  $t$  الجدولية ( $t_{\hat{\phi}}=-10.12$ ) ( $t_{tab}=-1.94$ ) عند كل مستويات المعنوية بالتالي نرفض الفرضية  $H_0$  أي أن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى (1)  $I$ .

## 2-1-5 : تطور الانفتاح الاقتصادي:

## الشكل 5-6: تطور الانفتاح الاقتصادي من 1970 إلى 2010.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد باستخدام البرنامج 6.1 Eviews

نفس الشيء نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن سلسلة الانفتاح الاقتصادي غير

مستقرة. وسنقوم باختبار استقرارية السلسلة عن طريق استخدام Phillips-Perron بتقدير ثلاث نماذج التالية:

$$TVER_t = \phi_1 TVER_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$TVER_t = \phi_1 TVER_{t-1} + \beta + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$TVER_t = \phi_1 TVER_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

سوف نقدر النماذج كما يلي:

تقدير النموذج الثالث:

أولا نقوم باختبار معنوية معامل الاتجاه العام  $b$  أي اختبار  $H_0 : b=0$

نلاحظ بأن معامل الاتجاه العام لا يختلف جوهريا عن الصفر ( $t_b = -0.35 < t_{tab} = 2.79$ )

نقبل الفرضية  $H_0$  بالتالي نمر إلى تقدير النموذج الثاني.

## تقدير النموذج الثاني:

نقوم باختبار معنوية الثابت  $c$  أي اختبار  $H_0 : c=0$  نلاحظ بأن الثابت لا يختلف جوهريا عن الصفر ( $t_{\hat{c}}=1.82$ ) ( $t_{tab}=2.54$ ) نقبل الفرضية  $H_0$  بالتالي نمر إلى اختبار جذر الوحدة في النموذج الأول  $H_0 : \Phi=1$ .  
نلاحظ أن  $t$  المحسوبة أكبر من  $t$  الجدولية ( $t_{\hat{\phi}}=-0.31$ ) ( $t_{tab}=-1.94$ ) عند كل مستويات المعنوية بالتالي نقبل الفرضية  $H_0$  أي أن السلسلة غير مستقرة من نوع  $DS$ .  
بالتالي نمر إلى دراسة استقرارية السلسلة في الفروق الأولى.

## دراسة الفروق الأولى:

## تقدير النموذج الثالث:

أولا نقوم باختبار معنوية معامل الاتجاه العام  $b$  أي اختبار  $H_0 : b=0$  نلاحظ بأن معامل الاتجاه العام لا يختلف جوهريا عن الصفر ( $t_{\hat{b}}=-0.59$ ) ( $t_{tab}=2.79$ ) نقبل بذلك الفرضية  $H_0$  بالتالي نمر إلى النموذج الثاني.

## تقدير النموذج الثاني:

اختبار معنوية معامل الثابت  $c$  أي اختبار  $H_0 : c=0$

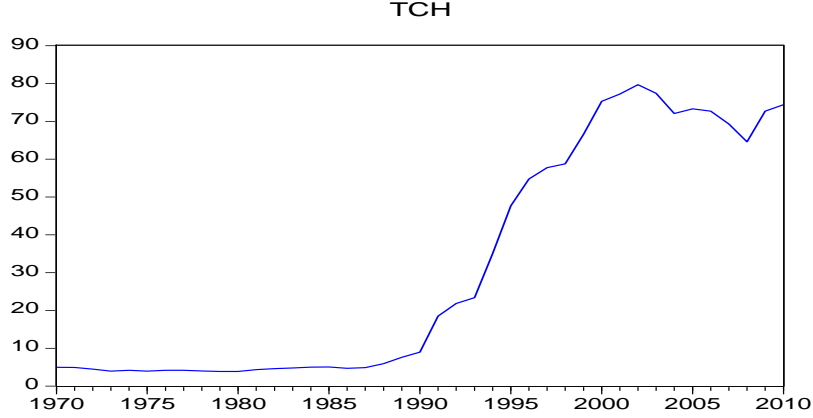
نلاحظ بأن معامل الثابت لا يختلف جوهريا عن الصفر ( $t_{\hat{c}}=0.13$ ) ( $t_{tab}=2.54$ ) نقبل بذلك الفرضية  $H_0$  بالتالي نمر إلى اختبار جذر الوحدة في النموذج الأول:

$$H_0 : \Phi=1$$

نلاحظ أن  $t$  المحسوبة أصغر من  $t$  الجدولية ( $t_{\hat{\phi}}=-4.69$ ) ( $t_{tab}=-1.94$ ) عند كل مستويات المعنوية بالتالي نرفض الفرضية  $H_0$  أي أن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى (1)  $I$ .

## 2-1-6 : تطور سعر الصرف Dollar US/DA :

الشكل 5-7: تطور سعر الصرف Dollar US/DA من 1970 إلى 2010



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد باستعمال البرنامج Eviews 6.1

نفس الشيء نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن سلسلة سعر الصرف غير مستقرة خاصة بعد سنة 1990. بذلك سنقوم باختبار استقرارية السلسلة و ذلك باستخدام Phillips-Perron وبتقدير ثلاث نماذج التالية:

$$TCH_t = \phi_1 TCH_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$TCH_t = \phi_1 TCH_{t-1} + \beta + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$TCH_t = \phi_1 TCH_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

سوف نقدر النماذج كما يلي:

تقدير النموذج الثالث:

أولا نقوم باختبار معنوية معامل الاتجاه العام  $b$  أي اختبار  $H_0 : b=0$ نلاحظ بأن معامل الاتجاه العام لا يختلف جوهريا عن الصفر ( $t_{\hat{b}} = 1.94 < t_{tab} = 2.79$ )نقبل الفرضية  $H_0$  بالتالي نمر إلى تقدير النموذج الثاني

تقدير النموذج الثاني:

نقوم باختبار معنوية الثابت  $c$  أي اختبار  $H_0 : c=0$  نلاحظ بأن الثابت لايختلف جوهريا عن الصفر ( $t_{\hat{c}} = 1.66 < t_{tab} = 2.54$ ) نقبل الفرضية  $H_0$  بالتالي نمر إلىاختبار جذر الوحدة في النموذج الأول  $H_0 : \Phi=1$ .



نلاحظ أن  $t$  المحسوبة أكبر من  $t$  الجدولية ( $t_{tab} = -1.94$ ) عند كل مستويات المعنوية بالتالي نقبل الفرضية  $H_0$  أي أن السلسلة غير مستقرة من نوع DS. بالتالي نمر إلى دراسة استقرارية السلسلة في الفروق الأولى.

دراسة الفروق الأولى:

تقدير النموذج الثالث:

أولا نقوم باختبار معنوية معامل الاتجاه العام  $b$  أي اختبار  $H_0 : b=0$  نلاحظ بأن معامل الاتجاه العام لا يختلف جوهريا عن الصفر ( $t_{tab} = 2.79$ ) ( $t_{\hat{b}} = 0.54$ ) نقبل بذلك الفرضية  $H_0$  بالتالي نمر إلى النموذج الثاني.

تقدير النموذج الثاني:

اختبار معنوية معامل الثابت  $c$  أي اختبار  $H_0 : c=0$

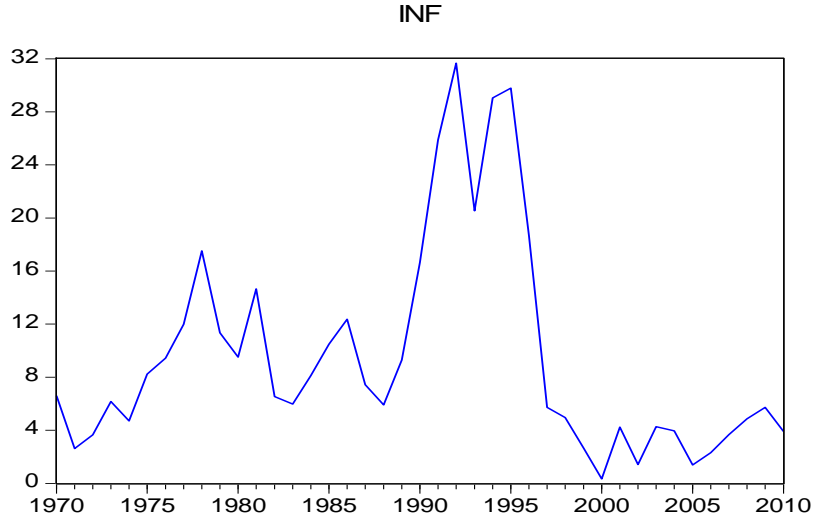
نلاحظ بأن معامل الثابت لا يختلف جوهريا عن الصفر ( $t_{tab} = 2.54$ ) ( $t_{\hat{c}} = 1.50$ ) نقبل بذلك الفرضية  $H_0$  بالتالي نمر إلى اختبار جذر الوحدة في النموذج الأول:

$H_0 : \Phi=1$

نلاحظ أن  $t$  المحسوبة أصغر من  $t$  الجدولية ( $t_{tab} = -1.94$ ) عند كل مستويات المعنوية بالتالي نرفض الفرضية  $H_0$  أي أن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى (1) I.

2-1-7 : تطور التضخم:

الشكل 5-8: تطور التضخم من 1970 إلى 2010.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد باستخدام البرنامج Eviews 6.1

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن سلسلة التضخم غير مستقرة. و سنقوم باختبار استقرارية السلسلة. و ذلك باستخدام Phillips-Perron بتقدير ثلاث نماذج التالية:

$$INF_t = \phi_1 INF_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$INF_t = \phi_1 INF_{t-1} + \beta + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$INF_t = \phi_1 INF_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

سوف نقدر النماذج كما يلي:

تقدير النموذج الثالث:

أولا نقوم باختبار معنوية معامل الاتجاه العام  $b$  أي اختبار  $H_0 : b=0$

نلاحظ بأن معامل الاتجاه العام لا يختلف جوهريا عن الصفر ( $t_b = -0.69 < t_{tab} = 2.79$ )

نقبل الفرضية  $H_0$  بالتالي نمر إلى تقدير النموذج الثاني.

## تقدير النموذج الثاني:

نقوم باختبار معنوية الثابت  $c$  أي اختبار  $H_0 : c=0$  نلاحظ بأن الثابت لا يختلف جوهريا عن الصفر ( $t_{\hat{c}}=1.44$ ) ( $t_{tab}=2.54$ ) نقبل الفرضية  $H_0$  بالتالي نمر إلى اختبار جذر الوحدة في النموذج الأول  $H_0 : \Phi=1$ .  
نلاحظ أن  $t$  المحسوبة أكبر من  $t$  الجدولية ( $t_{\hat{\phi}}=-1.31$ ) ( $t_{tab}=-1.94$ ) عند كل مستويات المعنوية بالتالي نقبل الفرضية  $H_0$  أي أن السلسلة غير مستقرة من نوع  $DS$ .  
بالتالي نمر إلى دراسة استقرارية السلسلة في الفروق الأولى.

## دراسة الفروق الأولى:

## تقدير النموذج الثالث:

أولا نقوم باختبار معنوية معامل الاتجاه العام  $b$  أي اختبار  $H_0 : b=0$  نلاحظ بأن معامل الاتجاه العام لا يختلف جوهريا عن الصفر ( $t_{\hat{b}}=0.68$ ) ( $t_{tab}=2.79$ ) نقبل بذلك الفرضية  $H_0$  بالتالي نمر إلى النموذج الثاني.

## تقدير النموذج الثاني:

اختبار معنوية معامل الثابت  $c$  أي اختبار  $H_0 : c=0$

نلاحظ بأن معامل الثابت لا يختلف جوهريا عن الصفر ( $t_{\hat{c}}=0.04$ ) ( $t_{tab}=2.54$ )

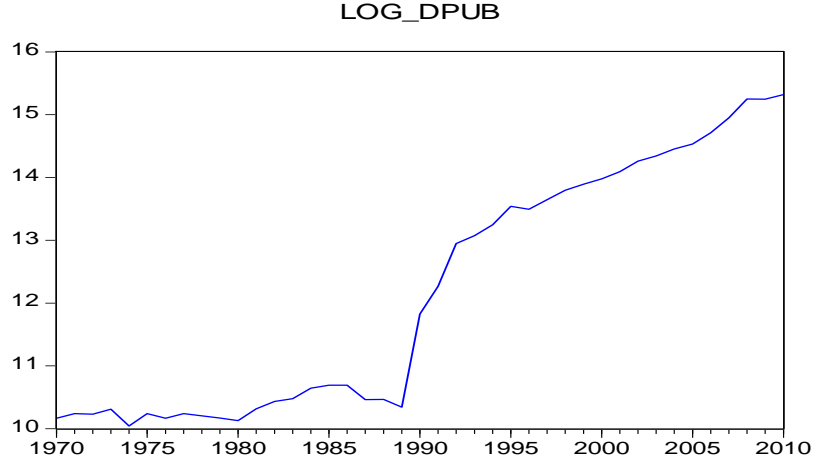
نقبل بذلك الفرضية  $H_0$  بالتالي نمر إلى اختبار جذر الوحدة في النموذج الأول:

$$H_0 : \Phi=1$$

نلاحظ أن  $t$  المحسوبة أصغر من  $t$  الجدولية ( $t_{\hat{\phi}}=-5.82$ ) ( $t_{tab}=-1.94$ ) عند كل مستويات المعنوية بالتالي نرفض الفرضية  $H_0$  أي أن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى (1)  $I$ .

## 2-1-8 : تطور النفقات العامة:

الشكل 5-9: تطور النفقات العامة من 1970 إلى 2010.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد باستعمال البرنامج Eviews 6.1

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن سلسلة النفقات العامة غير مستقرة.

سنقوم باختبار استقرارية السلسلة. و ذلك باستخدام **Phillips-Perron** بتقدير ثلاث نماذج التالية:

$$DPUB_t = \phi_1 DPUB_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$DPUB_t = \phi_1 DPUB_{t-1} + \beta + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$DPUB_t = \phi_1 DPUB_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

سوف نقدر النماذج كما يلي:

تقدير النموذج الثالث:

أولا نقوم باختبار معنوية معامل الاتجاه العام  $b$  أي اختبار  $H_0 : b=0$ نلاحظ بأن معامل الاتجاه العام لا يختلف جوهريا عن الصفر ( $t_b = 2.30 < t_{tab} = 2.79$ )نقبل الفرضية  $H_0$  بالتالي نمر إلى تقدير النموذج الثاني.

## تقدير النموذج الثاني:

نقوم باختبار معنوية الثابت  $c$  أي اختبار  $H_0 : c=0$  نلاحظ بأن الثابت لا يختلف جوهريا عن الصفر ( $t_{\hat{c}} = 0.06 < t_{tab} = 2.54$ ) نرفض الفرضية  $H_0$  بالتالي نمر إلى اختبار جذر الوحدة في النموذج الأول  $H_0 : \Phi=1$ .

نلاحظ أن  $t$  المحسوبة أكبر من  $t$  الجدولية ( $t_{\hat{\phi}} = 2.83 > t_{tab} = -1.94$ ) عند كل مستويات المعنوية بالتالي نقبل الفرضية  $H_0$  أي أن السلسلة غير مستقرة من نوع  $DS$ . بالتالي نمر إلى دراسة استقرارية السلسلة في الفروق الأولى.

## دراسة الفروق الأولى:

## تقدير النموذج الثالث:

أولا نقوم باختبار معنوية معامل الاتجاه العام  $b$  أي اختبار  $H_0 : b=0$  نلاحظ بأن معامل الاتجاه العام لا يختلف جوهريا عن الصفر ( $t_{\hat{b}} = 0.95 < t_{tab} = 2.79$ ) نقبل بذلك الفرضية  $H_0$  بالتالي نمر إلى النموذج الثاني.

## تقدير النموذج الثاني:

اختبار معنوية معامل الثابت  $c$  أي اختبار  $H_0 : c=0$

نلاحظ بأن الثابت لا يختلف جوهريا عن الصفر ( $t_{\hat{c}} = 2.26 < t_{tab} = 2.54$ )

نقبل بذلك الفرضية  $H_0$  بالتالي نمر إلى اختبار جذر الوحدة في النموذج الأول:

$$H_0 : \Phi=1$$

نلاحظ أن  $t$  المحسوبة أصغر من  $t$  الجدولية ( $t_{\hat{\phi}} = -4.60 < t_{tab} = -1.94$ ) عند كل مستويات المعنوية بالتالي نرفض الفرضية  $H_0$  أي أن السلسلة مستقرة من الدرجة

$$I(1).$$

**2-2 اختبار التكامل المتزامن:**

إن اختبار التكامل المتزامن يشترط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة و هذا ما تم التوصل إليه من خلال دراسة استقرارية السلاسل في المرحلة السابقة.

**1-2-2 اختبار كرانجر للسببية:**

بعد دراسة استقرارية السلسلة الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة ولتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات نجري اختبار كرانجر للعلاقة السببية بين الناتج الداخلي الخام وكل من الجباية البترولية، الجباية العادية، الاستثمار الأجنبي، التضخم، سعر الصرف، الانفتاح الاقتصادي و النفقات العامة من أجل حذف المتغيرات التي ليس لها علاقة بالناتج الداخلي الخام. سنقوم أولاً بتحديد عدد التأخرات  $p$  وذلك بتقدير نموذج VAR في المستوى .

تمكنا من الحصول على النتائج التالية:

**الجدول 3-5: جدول تحديد التأخرات حسب معياري AKAIKE, SCHWARZ**

P	1	2	3
AIK	5.87	4.81	1.85
SC	8.91	10.61	10.47

بالأخذ بخاصية Parcimonie فإن  $p=1$

و بفضل اختبار Granger و باستعمال برنامج 6 EViews لاختبار العلاقات السببية بين كل من المتغيرات  $(d(\log\_pib), d(\log\_ide), d(\log\_fp), d(\log\_dpub), d(\log\_fo), inf, tch, tver)$

## الجدول 5-4: اختبارات Granger

## Pairwise Granger Causality Tests

Sample: 1970 2010

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LOG_IDE does not Granger Cause LOG_PIB	40	0.49656	0.4854
LOG_PIB does not Granger Cause LOG_IDE		5.84547	0.0207
LOG_FP does not Granger Cause LOG_PIB	40	0.15587	0.6953
LOG_PIB does not Granger Cause LOG_FP		5.69488	0.0222
LOG_FO does not Granger Cause LOG_PIB	40	0.66380	0.4204
LOG_PIB does not Granger Cause LOG_FO		3.61968	0.0649
LOG_DPUB does not Granger Cause LOG_PIB	40	0.28987	0.5935
LOG_PIB does not Granger Cause LOG_DPUB		4.70206	0.0366
INF does not Granger Cause LOG_PIB	40	3.06931	0.0881
LOG_PIB does not Granger Cause INF		0.70547	0.4063
TCH does not Granger Cause LOG_PIB	40	0.23795	0.6286
LOG_PIB does not Granger Cause TCH		5.28335	0.0273
TVER does not Granger Cause LOG_PIB	40	0.31646	0.5771
LOG_PIB does not Granger Cause TVER		0.19773	0.6592
LOG_FP does not Granger Cause LOG_IDE	40	4.43001	0.0422
LOG_IDE does not Granger Cause LOG_FP		0.30609	0.5834
LOG_FO does not Granger Cause LOG_IDE	40	5.26928	0.0275
LOG_IDE does not Granger Cause LOG_FO		0.01591	0.9003
LOG_DPUB does not Granger Cause LOG_IDE	40	15.0590	0.0004
LOG_IDE does not Granger Cause LOG_DPUB		0.28887	0.5942
INF does not Granger Cause LOG_IDE	40	0.19082	0.6648
LOG_IDE does not Granger Cause INF		2.85190	0.0997
TCH does not Granger Cause LOG_IDE	40	14.2906	0.0006
LOG_IDE does not Granger Cause TCH		0.84988	0.3626
TVER does not Granger Cause LOG_IDE	40	0.09071	0.7650
LOG_IDE does not Granger Cause TVER		1.52378	0.2248
LOG_FO does not Granger Cause LOG_FP	40	1.71319	0.1986
LOG_FP does not Granger Cause LOG_FO		3.89506	0.0559
LOG_DPUB does not Granger Cause LOG_FP	40	3.60042	0.0656
LOG_FP does not Granger Cause LOG_DPUB		0.71894	0.4019
INF does not Granger Cause LOG_FP	40	0.11715	0.7341
LOG_FP does not Granger Cause INF		0.86864	0.3574
TCH does not Granger Cause LOG_FP	40	1.23147	0.2743
LOG_FP does not Granger Cause TCH		3.40980	0.0728

TVER does not Granger Cause LOG_FP	40	0.90904	0.3466
LOG_FP does not Granger Cause TVER		0.37749	0.5427
LOG_D PUB does not Granger Cause LOG_FO	40	0.62514	0.4342
LOG_FO does not Granger Cause LOG_D PUB		4.12533	0.0495
INF does not Granger Cause LOG_FO	40	8.33696	0.0065
LOG_FO does not Granger Cause INF		0.67447	0.4168
TCH does not Granger Cause LOG_FO	40	1.26714	0.2676
LOG_FO does not Granger Cause TCH		6.11416	0.0181
TVER does not Granger Cause LOG_FO	40	0.89791	0.3495
LOG_FO does not Granger Cause TVER		0.23556	0.6303
INF does not Granger Cause LOG_D PUB	40	0.77314	0.3849
LOG_D PUB does not Granger Cause INF		1.34165	0.2542
TCH does not Granger Cause LOG_D PUB	40	0.37139	0.5460
LOG_D PUB does not Granger Cause TCH		16.4163	0.0003
TVER does not Granger Cause LOG_D PUB	40	0.28253	0.5982
LOG_D PUB does not Granger Cause TVER		0.00015	0.9904
TCH does not Granger Cause INF	40	2.94211	0.0947
INF does not Granger Cause TCH		12.9672	0.0009
TVER does not Granger Cause INF	40	0.01726	0.8962
INF does not Granger Cause TVER		1.27467	0.2662
TVER does not Granger Cause TCH	40	6.45669	0.0154
TCH does not Granger Cause TVER		0.27876	0.6007

بعد مقارنة  $F$  المحسوبة مع  $F$  الجدولية تبين أن هناك علاقة سببية باتجاه واحد بين الناتج الداخلي الخام و كل من الجباية البترولية و الإنفاق الحكومي، و عدم وجود علاقة سببية بين الناتج الداخلي الخام و كل من التضخم، سعر الصرف والانفتاح الاقتصادي. مما يتم استبعادهم من اختبار جوهانسن.

إذن يمكننا تلخيص اختبارات **Granger** السببية فيما يلي:

1- أي تغير في الناتج الداخلي الخام يكون سببا في تغير الجباية البترولية و هذا باعتبار هذا الأخير مسير عن طريق صادرات المحروقات التي تمثل 95% من الصادرات الإجمالية و هذا ما يعني أن أي زيادة في الصادرات البترولية تنتج عنها زيادة الجباية البترولية.



2- أي تغير في الناتج الداخلي الخام يكون سببا في تغير النفقات العامة أي أن الزيادة المعتبرة للناتج الداخلي الخام تشجع الدولة على زيادة النفقات، إلا أنه في المقابل توصلنا إلى أن النفقات لا تؤثر في الناتج الداخلي الخام و هذا يمكن تفسيره من خلال تخصيص حجم كبير من النفقات العامة إلى الإعانات و المشاريع الغير إنتاجية.

3- أي تغير في الاستثمار الأجنبي المباشر يكون سببا في تغير الجباية البترولية هذا مفاده أن مجمل الاستثمارات الأجنبية موجهة إلى الاستثمار في مجال المحروقات كالتنقيب و البحث،..الخ. مما يؤدي إلى زيادة الصادرات البترولية و الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الجباية البترولية كما أشرنا سابقا .

4- أي تغير الجباية العادية يكون سببا في تغير الجباية البترولية، في تقديرنا يمكن ترجمة هذه العلاقة على أنه و من خلال منح تحفيزات و إعفاءات جبائية أو أي تسهيلات، يدفع بالمؤسسات الأجنبية إلى الاستثمار و خاصة في قطاع المحروقات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات البترولية و بالتالي زيادة الجباية البترولية.

### 2-2-2 اختبار فرضية التكامل المتزامن و تحديد عدد علاقاته:

قبل القيام باختبار Johansen يتوجب علينا تقدير نموذج  $VAR(p)$  في المستوى حتى يتسنى لنا تحديد عدد التأخرات و ذلك بالاعتماد على معياري Akaike و Schwarz، و بعد ثلاث محاولات تحصلنا على النتائج التالية:

### الجدول 5-5: جدول تحديد التأخرات حسب معياري AKAIKE، SCHWARZ

p	1	2	3
Akaike	5.87	4.81	<b>1.86</b>
Schwarz	<b>8.91</b>	10.61	10.48

حسب مبدأ Parcimonie سنأخذ التأخر الأقل (الأضعف) أي  $p=1$  للقيام باختبار Johansen ، لا بد من تحديد الخصائص الواجب أخذها بعين الاعتبار:

1- غياب أو وجود الثابت في نموذج VECM.

2- غياب أو وجود الثابت و الاتجاه في علاقات التكامل المتزامن.

سنقوم باختبار Johansen مفترضين ما يلي:

1- وجود ثابت في العلاقة الطويلة الأجل و غيابه في نموذج تصحيح الخطأ

.ECM

الجدول 5-6: اختبار الأثر La trace مع وجود ثابت في العلاقة الطويلة

الأجل وغيابه في نموذج تصحيح الخطأ ECM

Sample (adjusted): 1972 2010

Included observations: 39 after adjustments

Trend assumption: No deterministic trend (restricted constant)

Series: LOG\_PIB LOG\_IDE LOG\_FP LOG\_FO LOG\_DPUB INF TCH TVER

Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.837251	247.6880	169.5991	0.0000
At most 1 *	0.720762	176.8817	134.6780	0.0000
At most 2 *	0.544128	127.1298	103.8473	0.0006
At most 3 *	0.528909	96.49354	76.97277	0.0008
At most 4 *	0.466024	67.13805	54.07904	0.0022
At most 5 *	0.370976	42.66928	35.19275	0.0065
At most 6 *	0.330944	24.58943	20.26184	0.0119
At most 7	0.204362	8.915804	9.164546	0.0557

Trace test indicates 7 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.837251	70.80630	53.18784	0.0004
At most 1 *	0.720762	49.75196	47.07897	0.0252
At most 2	0.544128	30.63622	40.95680	0.4383
At most 3	0.528909	29.35549	34.80587	0.1937
At most 4	0.466024	24.46877	28.58808	0.1539
At most 5	0.370976	18.07985	22.29962	0.1753
At most 6	0.330944	15.67362	15.89210	0.0541
At most 7	0.204362	8.915804	9.164546	0.0557

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

اختبار Johansen يقوم باختبار رتبة المصفوفة  $\pi$ :

$H_0$ : رتبة المصفوفة  $\pi$  لعلاقة التكامل المتزامن  $r=0, \dots, K-1$

$H_1$ : رتبة المصفوفة  $\pi$  لعلاقة التكامل المتزامن  $r=k$  (لا وجود لعلاقة التكامل المتزامن)

النتائج المتحصل عليها تبين أن قيم المصفوفة  $A$  المقدرة تساوي:

$$\lambda_1=0.837, \lambda_2=720, \lambda_3=0.544, \lambda_4=0.528, \lambda_5=466, \\ \lambda_6=370, \lambda_7=0.320, \lambda_8=0.204$$

و بمقارنة إحصائية الأثر  $La\ trace$  المحسوبة مع إحصائية الأثر  $La\ trace$  الجدولية، يتضح أن هذه الأخيرة أصغر عند مستوى معنوية 5% من إحصائية الأثر  $La\ trace$  المحسوبة و بالتالي نرفض الفرضية العدمية  $H_0$  و ذلك إلى غاية  $r=6$ ، مما يعني و جود 7 علاقات تكامل متزامن.

من خلال نتائج المتحصل عليها في جدول اختبار علاقات التكامل المتزامن نلاحظ أن هناك تباين بين إحصائية الأثر  $La\ statistique\ de\ la\ trace$  و إحصائية القيمة الخاصة العظمى  $La\ statistique\ de\ le\ valeur\ propre\ maximale$ ، حيث هذه الأخيرة تشير إلى وجود علاقيتين للتكامل المتزامن و في هذه الحالة من الضروري القيام بفحص شعاع التكامل المتزامن المقدر و اختيار عدد العلاقات في ضوء ذلك. و بعد الفحص سيتم الأخذ بعلاقتين لتقدير نموذج  $var$  مع تصحيح الخطأ.

## 2- وجود ثابت في العلاقة الطويلة الأجل و وجوده كذلك في نموذج تصحيح

## الخطأ ECM

الجدول 5-7: اختبار الأثر La trace مع وجود ثابت في العلاقة الطويلة

## الأجل و وجوده كذلك في نموذج تصحيح الخطأ ECM

Sample (adjusted): 1972 2010  
 Included observations: 39 after adjustments  
 Trend assumption: Linear deterministic trend  
 Series: LOG\_PIB LOG\_IDE LOG\_FP LOG\_FO LOG\_DPUB INF TCH TVER  
 Lags interval (in first differences): 1 to 1

## Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.819901	228.5886	159.5297	0.0000
At most 1 *	0.706140	161.7329	125.6154	0.0001
At most 2 *	0.536093	113.9715	95.75366	0.0016
At most 3 *	0.474532	84.01667	69.81889	0.0024
At most 4 *	0.461363	58.92149	47.85613	0.0033
At most 5 *	0.368975	34.79170	29.79707	0.0122
At most 6 *	0.320882	16.83574	15.49471	0.0312
At most 7	0.043739	1.744259	3.841466	0.1866

Trace test indicates 7 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

## Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.819901	66.85564	52.36261	0.0009
At most 1 *	0.706140	47.76146	46.23142	0.0340
At most 2	0.536093	29.95478	40.07757	0.4268
At most 3	0.474532	25.09517	33.87687	0.3786
At most 4	0.461363	24.12979	27.58434	0.1303
At most 5	0.368975	17.95596	21.13162	0.1315
At most 6 *	0.320882	15.09148	14.26460	0.0369
At most 7	0.043739	1.744259	3.841466	0.1866

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

يتضح أن هذه الأخيرة أصغر عند مستوى معنوية 5% من إحصائية الأثر La

trace المحسوبة و بالتالي نرفض الفرضية العدمية  $H_0$  و ذلك إلى غاية  $r=6$ ، مما يعني و جود 7 علاقات تكامل متزامن. أما إحصائية القيمة الخاصة العظمى، تشير إلى وجود علاقتين للتكامل المتزامن.

### 3-2-2 تقدير نموذج VECM

يستخدم هذا النموذج عادة للتوفيق بين السلوك قصير الأجل و السلوك طويل الأجل للمتغيرات المتكاملة، حيث يفترض أن هذه المتغيرات تتجه في الأجل الطويل نحو حالة من الاستقرار يطلق عليها في الاقتصاد وضع التوازن. و هي في طريقها لهذا الوضع قد تنحرف عن المسار المتجه إليه لأسباب مؤقتة، و لكن يطلق عليها صفة الاستقرار إلا إذا ثبت أنها متجهة لوضع التوازن طويل الأجل.

تأخذ صيغة نموذج تصحيح الخطأ في الاعتبار كل من العلاقة الطويلة الأجل و ذلك باحتوائها على متغيرات ذات فجوة زمنية و العلاقة القصيرة الأجل و ذلك بإدراج فروق السلاسل الزمنية فيها و التي تعبر عن التغير بين القيم من فترة لأخرى (في دراستنا من سنة إلى أخرى).

وذلك باستخدام العلاقة التالية:

1- تقدير نموذج VECM: وجود ثابت في العلاقة الطويلة الأجل و وجوده

كذلك في نموذج تصحيح الخطأ ECM

$$Dy_t = \gamma(y_{t-1} - \theta X_{t-1} + C_0) + C_2 + \sum_{i=1}^{p-1} \delta_i Dy_{t-1} + \sum_{j=1}^{p-1} p_j DX_{t-j} + \varepsilon_t$$

الجدول 5-8: قيم الثابت المستخرجة من النموذج المقدر VECM مع خاصية وجود الثابت في نموذج تصحيح الخطأ ECM

الثابت C	D(LOG_PIB)	D(LOG_DPUB)	D(LOG_IDE)	D(LOG_FP)
	0.118911 (0.07231) [ 1.64449]	0.148621 (0.21384) [0.69501]	0.958270 (0.81842) [1.17087]	-0.033626 (0.15148) [-0.22198]
الثابت C	D(LOG_FO)	D(TCH)	D(INF)	D(TVER)
	0.195729 (0.05188) [ 3.77305]	-0.149404 (2.63983) [-0.05660]	-1.608968 (3.78055) [-0.42559]	-0.030284 (0.04315) [-0.70182]

• القيم بين الأقواس: الانحراف المعياري للمعامل.

• القيم بين الحاضنتين: t student

بمقارنة t المحسوبة مع t الجدولية عند مستوى معنوية 5% ، نجد كل الثوابت لا تختلف جوهريا عن الصفر باستثناء قيمة الثابت ل D(LOG\_FO) ، مما يدفعنا إلى تقدير نموذج VECM بوجود ثابت في العلاقة الطويلة الأجل و غيابه في نموذج تصحيح الخطأ ECM

2- تقدير نموذج VECM: وجود ثابت في العلاقة الطويلة الأجل و غيابه في

نموذج تصحيح الخطأ ECM

$$Dy_t = \gamma(y_{t-1} - \theta X_{t-1} + C_0) + \sum_{i=1}^{p-1} \delta_i Dy_{t-1} + \sum_{j=1}^{p-1} p_j DX_{t-j} + \varepsilon_t$$

الجدول 5-9: تقدير نموذج VECM مع خاصية وجود الثابت في نموذج  
تصحيح الخطأ ECM

Vector Error Correction Estimates  
Date: 05/15/13 Time: 23:27  
Sample (adjusted): 1972 2010  
Included observations: 39 after adjustments  
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1	CointEq2
LOG_PIB(-1)	1.000000	0.000000
LOG_FP(-1)	0.000000	1.000000
LOG_FO(-1)	-1.058091 (0.01973) [-53.6397]	-0.638351 (0.09926) [-6.43113]
LOG_IDE(-1)	0.017014 (0.01002) [ 1.69817]	0.155790 (0.05041) [ 3.09022]
LOG_DPUB(-1)	-0.215438 (0.02998) [-7.18577]	-0.199340 (0.15086) [-1.32132]
INF(-1)	-0.022722 (0.00280) [-8.11967]	-0.028328 (0.01408) [-2.01175]
TCH(-1)	0.007859 (0.00189) [ 4.16240]	-0.029773 (0.00950) [-3.13393]
TVER(-1)	-2.019998 (0.17194) [-11.7482]	-1.316778 (0.86520) [-1.52193]
C	1.667888 (0.29229) [ 5.70627]	-1.121919 (1.47079) [-0.76280]
Error Correction:	D(LOG_PIB)	D(LOG_FP)
CointEq1	-0.199873 (0.16554) [-1.20739]	0.103077 (0.31254) [ 0.32980]
CointEq2	-0.053644 (0.04191) [-1.27993]	-0.221890 (0.07913) [-2.80417]

يتضح من خلال الجدول أن كل المعاملات تختلف جوهريا عن الصفر  $|t^*| > t_{\infty}^{0.05} = 1.96$  باستثناء معامل  $\log\_tver_{t-1}$  للمعادلة الثانية  $|t^*| = 1.52$  و معامل  $\log\_dpub_{t-1}$  للمعادلة الثانية  $|t^*| = 1.32$  و معامل  $\log\_ide$  للمعادلة الأولى  $|t^*| = 1.69$  هذا شيء عادي في تقدير نموذج VECM حيث نجد بعض المعاملات لا تختلف جوهريا عن الصفر.

و من علاقة التكامل المتزامن الأولى نجد أن الناتج الداخلي الخام متكامل مع باقي المتغيرات الأخرى المستقلة في حين أن العلاقة الثانية تبين أن الجباية البترولية متكامل مع باقي المتغيرات الأخرى المستقلة.

إن معامل الجباية العادية في العلاقة الثانية سالب و معنوي و هذا يعني أنه منح تحفيزات و إعفاءات جبائية أو أي تسهيلات، يدفع بالمؤسسات الأجنبية إلى الاستثمار و خاصة في قطاع المحروقات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات البترولية و بالتالي زيادة الجباية البترولية. و هذا ما يفسر من خلال معامل الاستثمار الأجنبي في العلاقة الثانية.

كما أن معامل الجباية العادية في العلاقة الأولى سالب و معنوي و هذا يعني أن انخفاض هذا الأخير يؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام.

إن معامل سرعة التعديل الذي يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، نجده سالب إلا أنه غير معنوي باستثناء المعادلة الثانية حيث نجد أن حوالي 22% من الفرق بين قيمة التوازن و القيمة الجارية يلغى في السنة.

## 4-2-2 التحقق من صحة نموذج VECM

نتحقق من أن بواقي كل معادلة هي ضجيج أبيض و ذلك باستخدام احصائية Q ل

Ljung-Box



## الجدول رقم 5-10 : مخطط سلسلة البواقي المعادلة الأولى.

Sample: 1970 2010

Included observations: 39

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
. .	. .	1	-0.028	-0.028	0.0329	0.856
** .	** .	2	-0.275	-0.276	3.3100	0.191
. * .	. .	3	0.077	0.064	3.5703	0.312
. .	* .	4	-0.049	-0.132	3.6783	0.451
* .	. .	5	-0.075	-0.043	3.9429	0.558
* .	* .	6	-0.103	-0.177	4.4539	0.615
* .	* .	7	-0.090	-0.134	4.8560	0.678
. .	* .	8	-0.050	-0.166	4.9867	0.759
* .	** .	9	-0.129	-0.251	5.8757	0.752
. .	* .	10	0.064	-0.076	6.1002	0.807
. ** .	. * .	11	0.266	0.120	10.146	0.517
. .	. .	12	-0.011	-0.035	10.153	0.603
. .	. .	13	0.003	0.051	10.153	0.681
. .	. .	14	0.065	-0.021	10.419	0.731
. .	. .	15	-0.002	0.010	10.420	0.793
. .	. * .	16	0.068	0.097	10.741	0.825

احتمال الاختبار  $h=16$  يساوي 0.825 أكبر من 0.05 بالتالي قبول الفرضية  
العدمية للضجيج الأبيض.

## الجدول رقم 5-11 : مخطط سلسلة البواقي المعادلة الثانية.

Sample: 1970 2010

Included observations: 39

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
. * .	. * .	1	0.089	0.089	0.3304	0.565
. .	. .	2	-0.004	-0.012	0.3313	0.847
* .	* .	3	-0.136	-0.136	1.1536	0.764
* .	* .	4	-0.189	-0.170	2.7926	0.593
* .	. .	5	-0.076	-0.052	3.0658	0.690
** .	*** .	6	-0.323	-0.352	8.1131	0.230
* .	* .	7	-0.067	-0.100	8.3394	0.304
. .	* .	8	-0.063	-0.161	8.5462	0.382
. * .	. * .	9	0.202	0.086	10.727	0.295
. ** .	. .	10	0.231	0.071	13.667	0.189
. .	* .	11	-0.011	-0.116	13.674	0.252
. .	* .	12	-0.059	-0.191	13.881	0.308
* .	** .	13	-0.195	-0.228	16.211	0.238
. .	. .	14	0.065	0.020	16.481	0.285
* .	* .	15	-0.137	-0.178	17.723	0.277
* .	* .	16	-0.110	-0.156	18.567	0.292

احتمال الاختبار  $h=16$  يساوي 0.292 أكبر من 0.05 بالتالي قبول الفرضية  
العدمية للضجيج الأبيض.

## الجدول رقم 5-12 : مخطط سلسلة البواقي المعادلة الثالثة.

Sample: 1970 2010

Included observations: 39

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
. .	. .	1 -0.030	-0.030	0.0373	0.847
** .	** .	2 -0.265	-0.266	3.0783	0.215
. .	* .	3 -0.062	-0.086	3.2501	0.355
* .	** .	4 -0.171	-0.270	4.5881	0.332
. .	. .	5 0.062	-0.010	4.7706	0.445
. * .	. * .	6 0.212	0.093	6.9401	0.326
* .	* .	7 -0.146	-0.161	7.9982	0.333
. .	. * .	8 0.047	0.099	8.1109	0.423
. .	* .	9 -0.031	-0.089	8.1622	0.518
. .	. * .	10 -0.014	0.079	8.1732	0.612
. * .	. .	11 0.087	0.009	8.6053	0.658
* .	* .	12 -0.118	-0.121	9.4316	0.666
* .	* .	13 -0.145	-0.113	10.718	0.634
. .	* .	14 0.021	-0.122	10.748	0.706
. .	. .	15 0.029	-0.019	10.805	0.766
. * .	. .	16 0.117	-0.004	11.760	0.760

احتمال الاختبار  $h=16$  يساوي 0.760 أكبر من 0.05 بالتالي قبول الفرضية العدمية للضجيج الأبيض.

## الجدول رقم 5-13 : مخطط سلسلة البواقي المعادلة الرابعة

Sample: 1970 2010

Included observations: 39

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
* .	* .	1 -0.139	-0.139	0.8082	0.369
. .	. .	2 0.022	0.003	0.8296	0.660
* .	* .	3 -0.154	-0.153	1.8766	0.598
. .	. .	4 0.008	-0.035	1.8796	0.758
* .	* .	5 -0.115	-0.124	2.5054	0.776
. .	* .	6 -0.006	-0.067	2.5071	0.868
. .	. .	7 0.024	0.005	2.5368	0.924
. .	. .	8 0.002	-0.034	2.5370	0.960
. * .	. * .	9 0.114	0.100	3.2314	0.954
. .	. .	10 0.006	0.029	3.2331	0.975
. .	. .	11 0.025	0.026	3.2680	0.987
. .	. * .	12 0.046	0.100	3.3927	0.992
. .	. .	13 -0.043	-0.012	3.5083	0.995
* .	* .	14 -0.116	-0.093	4.3715	0.993
. .	. .	15 -0.029	-0.031	4.4279	0.996
* .	* .	16 -0.080	-0.112	4.8724	0.996

احتمال الاختبار  $h=16$  يساوي 0.996 أكبر من 0.05 بالتالي قبول الفرضية العدمية للضجيج الأبيض.

## الجدول رقم 5-14: مخطط سلسلة البواقي المعادلة الخامسة.

Sample: 1970 2010  
Included observations: 39

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
. .	. .	1	0.042	0.042	0.0743	0.785
. *	. *	2	0.100	0.098	0.5038	0.777
* .	* .	3	-0.138	-0.147	1.3444	0.719
. .	. .	4	0.005	0.008	1.3454	0.854
. .	. .	5	-0.050	-0.022	1.4612	0.917
* .	* .	6	-0.110	-0.132	2.0457	0.915
. *	. *	7	0.090	0.117	2.4486	0.931
. *	. *	8	0.089	0.097	2.8530	0.943
. *	. .	9	0.111	0.048	3.5134	0.940
* .	* .	10	-0.069	-0.068	3.7773	0.957
* .	* .	11	-0.136	-0.142	4.8273	0.939
. .	. .	12	-0.033	0.007	4.8925	0.961
. .	. .	13	0.011	0.056	4.8995	0.977
* .	* .	14	-0.069	-0.094	5.2062	0.983
* .	* .	15	-0.076	-0.082	5.5957	0.986
* .	** .	16	-0.169	-0.208	7.5743	0.961

احتمال الاختبار  $h=16$  يساوي 0.961 أكبر من 0.05 بالتالي قبول الفرضية  
العدمية للضحيج الأبيض.

## الجدول رقم 5-15: مخطط سلسلة البواقي المعادلة السادسة.

Sample: 1970 2010  
Included observations: 39

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
. .	. .	1	-0.041	-0.041	0.0705	0.791
* .	* .	2	-0.192	-0.194	1.6596	0.436
. .	. .	3	0.048	0.032	1.7633	0.623
. *	. .	4	0.079	0.048	2.0497	0.727
. .	. .	5	-0.013	0.008	2.0579	0.841
. .	. .	6	-0.063	-0.043	2.2510	0.895
* .	* .	7	-0.180	-0.200	3.8715	0.794
. .	* .	8	-0.038	-0.086	3.9467	0.862
. *	. .	9	0.096	0.029	4.4410	0.880
* .	* .	10	-0.183	-0.189	6.2887	0.790
. .	. .	11	-0.004	0.027	6.2896	0.853
* .	** .	12	-0.164	-0.271	7.8920	0.794
. .	. .	13	-0.006	-0.053	7.8942	0.850
. *	. .	14	0.130	0.022	8.9703	0.833
* .	* .	15	-0.100	-0.155	9.6307	0.842
. .	. .	16	-0.021	0.022	9.6599	0.884

احتمال الاختبار  $h=16$  يساوي 0.884 أكبر من 0.05 بالتالي قبول الفرضية  
العدمية للضحيج الأبيض.

## الجدول رقم 5-16: مخطط سلسلة البواقي المعادلة السابعة

Sample: 1970 2010

Included observations: 39

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
. .	. .	1	0.041	0.041	0.0700	0.791
** .	** .	2	-0.278	-0.280	3.4099	0.182
* .	. .	3	-0.070	-0.047	3.6245	0.305
. * .	. .	4	0.105	0.035	4.1291	0.389
. * .	. * .	5	0.161	0.134	5.3445	0.375
. .	. .	6	-0.019	0.005	5.3620	0.498
* .	. .	7	-0.136	-0.058	6.2819	0.507
* .	* .	8	-0.174	-0.182	7.8494	0.448
* .	** .	9	-0.154	-0.243	9.1065	0.427
. * .	. .	10	0.117	0.007	9.8550	0.453
. .	* .	11	0.014	-0.092	9.8662	0.542
* .	* .	12	-0.197	-0.146	12.167	0.432
* .	* .	13	-0.198	-0.182	14.566	0.335
. .	. .	14	0.047	-0.039	14.710	0.398
. * .	. .	15	0.197	0.041	17.303	0.301
. * .	** .	16	-0.139	-0.238	18.638	0.288

احتمال الاختبار  $h=16$  يساوي 0.288 أكبر من 0.05 بالتالي قبول الفرضية العدمية للضجيج الأبيض.

## الجدول رقم 5-17: مخطط سلسلة البواقي المعادلة الثامنة

Sample: 1970 2010

Included observations: 39

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
. .	. .	1	-0.042	-0.042	0.0730	0.787
** .	** .	2	-0.303	-0.305	4.0350	0.133
. .	. .	3	0.004	-0.028	4.0356	0.258
* .	** .	4	-0.193	-0.317	5.7395	0.219
. * .	. * .	5	0.140	0.123	6.6613	0.247
. * .	* .	6	0.096	-0.080	7.1097	0.311
* .	. .	7	-0.123	-0.034	7.8628	0.345
. .	. .	8	0.031	-0.028	7.9137	0.442
** .	** .	9	-0.227	-0.275	10.649	0.301
. .	. * .	10	0.066	0.079	10.891	0.366
. ** .	. .	11	0.259	0.036	14.713	0.196
* .	. .	12	-0.125	-0.048	15.641	0.208
* .	* .	13	-0.146	-0.198	16.960	0.201
. .	. .	14	-0.013	-0.029	16.970	0.258
. * .	. .	15	0.085	0.071	17.454	0.292
. .	* .	16	0.021	-0.159	17.487	0.355

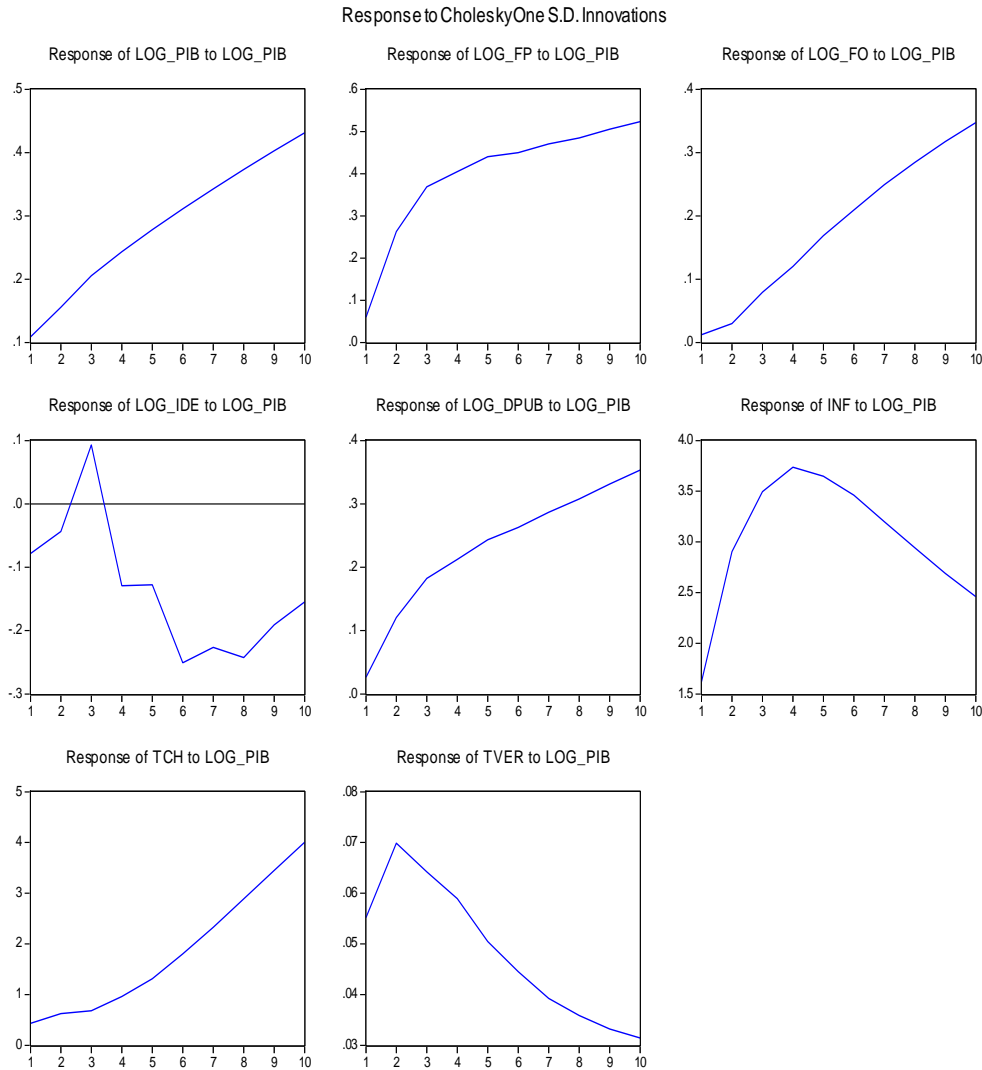
احتمال الاختبار  $h=16$  يساوي 0.355 أكبر من 0.05 بالتالي قبول الفرضية العدمية للضجيج الأبيض.

جميع بواقي السلسلة ضجيج أبيض مما يدل على صحة النموذج.

## 2-2-5 تحليل دوال الاستجابة الدفعية:

إن قراءة نتائج التكامل المتزامن ل VECM المعطاة تشمل أثر الجزء الديناميكي القصير المدى على متغير الناتج الداخلي الخام. هذه القراءة غير صحيحة لأن وقوع صدمة على متغير مستقل قد تؤثر على متغيرات مستقلة أخرى و التي بدورها تؤثر على الناتج الداخلي الخام. في هذه الحالة تحليل دوال الاستجابة الدفعية مهم لأنها تأخذ بعين الاعتبار كل علاقات النظام. الأشكال التالية تمثل الصدمات على المتغيرات المستقلة و أثرها على الناتج الداخلي الخام.

## الشكل 5-10: دوال الاستجابة الدفعية



من خلال الأشكال نلاحظ أن أثر الصدمات على المتغير التابع لا يقترب إلى الصفر وهذا يعود لكون أن المتغيرات كلها غير مستقرة:

الجباية البترولية لها تأثير إيجابي و دائم على الناتج الداخلي الخام. و نفس الشيء يمكن ملاحظته بالنسبة للجباية العادية، أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي في السنة الثانية و الثالثة ثم يتحول بسرعة إلى تأثير سلبى. أما بالنسبة للانفتاح الاقتصادي فله تأثير سلبى و دائم و لا يقترب إلى الصفر. كما نلاحظ التأثير الإيجابي و الدائم للنفقات العامة على الناتج الداخلي الخام حتى و إن كان معامله في العلاقة الطويلة الأجل سلبى و هذا يمكن إرجاعه إلى أن معاملات في العلاقة الديناميكية موجبة. كخلاصة يمكن القول أن حدوث أي صدمة على أي معظم المتغيرات مستقلة تؤثر على الناتج الداخلي الخام بشكل دائم.

## خلاصة الفصل الخامس

سعيًا وراء تخفيف الاعتماد على الجباية البترولية كمصدر أول لإيرادات الدولة، ورد الاعتبار للجباية العادية، سعت الجزائر إلى التركيز على إعادة تصميم نظام ضريبي يعبر عن فلسفة جديدة كجزء من انشغالها بدورها الاقتصادي، الاجتماعي و حتى السياسي من خلال قيامها بإصلاح شامل على نظامها الضريبي سنة 1991، لإعطاء الضريبة دورا اقتصاديا و اجتماعيا يمكنها من رفع مردودية الجباية العادية من أجل المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، و يتوقف ذلك على مدى فعالية النظام الضريبي.

حيث تعتبر فعالية النظام الضريبي إحدى المحددات الأساسية لمعرفة مدى قدرته على تحقيق أهدافه الاقتصادية، الاجتماعية و المالية، لذلك تشكل تلك الفعالية إحدى الاهتمامات لدى القائمين على السياسة الاقتصادية.

غير أنه و من خلال القيام بالدراسة القياسية لتوضيح مدى تأثير الجباية العادية و البترولية على النمو الاقتصادي، تبين و في المرحلة الأولى من الدراسة مساهمة الجباية في زيادة النمو الاقتصادي من خلال عدة متغيرات و ذلك باعتبار السياسة الجبائية جزء متكامل من أجزاء السياسة الاقتصادية الكلية.

# الخاتمة العامة



تعتمد الدولة في اقتصادها على قوة قطاعها الرئيسة حيث توفر هاته الأخيرة إيرادات مالية معتبرة للخرينة العمومية عن طريق تطبيق "نظام جبائي" محكم و فعال تحدد فيه طرق التحصيل الضريبي بمجموعة من القواعد و المبادئ التي تتحكم من خلالها الدولة في توجيه و تنظيم نشاطها المالي و هذا بغية تحقيق الأهداف المرجوة، فيعتبر جانب الإيرادات وسيلة تمكن الدولة من تغطية النفقات العامة، و لهذا أصبحت معظم الدول و خاصة التي يعاني اقتصادها من اختلالات عميقة، و التي تعتمد بالدرجة الأولى على عائدات الجباية البترولية لها أهمية بالغة في تغطية النفقات العامة. و لتغطية نقائص النظام الجبائي قامت السلطات العمومية و المتمثلة في الإدارة الجبائية بإصلاحات مست النظام الضريبي بهدف جعله أكثر نجاعة في أداء دوره الاقتصادي المالي والاجتماعي.

و بعد دراستنا لمختلف التطورات التي شهدتها النظام الجبائي الجزائري، يمكن الخروج بجملة من الملاحظات:

1- إن السياسة الجبائية في الجزائر تم النظر إليها على أنها جزء متكامل من أجزاء السياسة الاقتصادية الكلية، فلقد تم إدراجها ضمن الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة غير أن هذه السياسة الجبائية تفقد كثيرا من فاعليتها و مردوديتها بفعل هيمنة الجباية البترولية على مجموع الموارد الضريبية في الجزائر، وهي موارد تتحدد وفقا لعوامل لا تتحكم فيها الجزائر، فالجزائر كغيرها من الدول المصدرة للنفط تعد آخذة للسعر وليست متحكمة فيه، وهو ما جعل أكثر من 60% من إيراداتها مرهون بالتقلبات السعرية العالمية وهو ما مفاده أن السياسة الجبائية لا يمكن استخدامها بفعالية من أجل استهداف وتعزيز أهداف السياسة الاقتصادية عموما والنمو الاقتصادي في المقدمة، وأحسن دليل على ذلك أن الجزائر قد باشرت جملة من التدابير الجبائية بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني عن طريق الرفع من الصادرات خارج قطاع المحروقات وتحقيق التنمية المتوازنة عبر مختلف ولايات الوطن وكذا تحفيز الاستثمار الوطني الخاص والأجنبي من خلال جملة من التحفيزات الجبائية والتي حملها قانون

الاستثمار الوطني لسنة 1993 والذي يعد أحسن قانون استثمار على المستوى العربي، بالإضافة إلى استخدام آلية تخفف من وطأة التقلبات السعرية على استقرار ميزانيتها السنوية وذلك بفعل اعتماد صندوق خاص (صندوق ضبط الموارد) والذي تتمثل مهمته في امتصاص الفوائض المالية السنوية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول بأكثر من 19 دولار أمريكي - وهو السعر المرجعي الذي يتحدد على أساسه قانون المالية السنوي، واستخدامها لتسوية العجز الميزاني الذي قد يحدث مستقبلا نتيجة انخفاض أسعار البترول من جهة، وتسوية المديونية العمومية للدولة سواء كانت داخلية أو خارجية من جهة أخرى.

غير أنه من خلال تقييمنا للنظام الجبائي وفق المعيارين الاقتصادي والمالي لاحظنا استمرار هيمنة الجباية البترولية، إذ بقيت الصادرات النفطية تشكل أكثر من 95% من هيكل الصادرات الوطنية بالرغم من التحفيزات الجبائية العديدة، سواء بالنسبة للمؤسسات المصدرة أو تلك التي تعمل على إعادة استثمار أرباحها وإشباع الطلب المحلي، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال ضعيفا مقارنة بالدول المجاورة.

2- ارتفاع معدل الضغط الجبائي وذلك لتضمنه على نسبة 60% كجباية بترولية، وكنتيجة لهذا الضغط فإن هذا النظام لا يمكنه مواكبة النمو الاقتصادي الذي يسترشد في زيادته إلى الناتج الداخلي الخام.

3- إن الجزائر قد حققت التوازنات الاقتصادية الكبرى ولكنها لم تستطع تحقيق النمو خارج قطاع المحروقات، هذا القطاع الذي لم يخلق مناصب شغل جديدة منذ أزيد من 20 سنة، فالبرغم من تحقيق النمو الاقتصادي ذي الطابع الريعي إلا أنه يبقى غير كاف لمواجهة ظاهرة البطالة، وفي هذا الصدد تشير الدراسات الاستشرافية بخصوص النمو الاقتصادي ولغاية سنة 2020 إلى أن هذا المعدل يجب أن يتجاوز الـ 07% سنويا وذلك حسب توصيات البنك العالمي.

من خلال ما سبق يمكن القول أن أداء الاقتصاد الجزائري بقي ولا يزال مرتبطا بدرجة كبيرة بتحركات أسعار البترول، وبالتالي فاحتمالات النمو الاقتصادي في المستقبل ستظل مرتبطة بالتطورات التي تحدث في قطاع الهيدروكربونات.

### التوصيات:

على ضوء النتائج التي توصل إليها البحث نضع بعض التوصيات بهدف التقليل من الاختلالات وتحقيق النمو الاقتصادي، ونجمل أهم التوصيات فيما يلي:

- ضرورة الإسراع في مباشرة الإصلاحات الهيكلية والتي هي تقريبا مجمدة حاليا في جميع المجالات " إصلاح قطاع البنوك وتنمية السوق المالية، إشراك القطاع الخاص في البنية الأساسية و الخوصصة، إعادة هيكلة المنشآت العامة وذلك بغرض الرفع من مساهمة هذا القطاع في النمو الاقتصادي الوطني.

- ضرورة توفير الاستقرار السياسي و الاقتصادي إلى جانب تطهير الإدارة من العراقيل و البيروقراطية و المحسوبية، بالإضافة إلى ذلك يجب توفير بيئة ملائمة للاستثمار من خلال توفير جميع الهياكل القاعدية الضرورية لإقامة الاستثمار، مع ضرورة وجود مصادر لتمويل بالمواد الأولية و توفر اليد العاملة المؤهلة.

- تحسين فعالية النظام الضريبي الجزائري من خلال:

✓ ضرورة إنشاء لجنة لدى المديرية العامة للضرائب توكل لها مهمة مراجعة التشريع الضريبي قصد تحديد ثم معالجة مختلف الثغرات التي يتضمنها النظام الضريبي الجزائري.

✓ يجب على المشرع الضريبي الاعتماد أكثر على الضرائب المباشرة من خلال تشجيع الاستثمار، و تحسين تنظيم و إدارة المؤسسات العمومية و بالتالي تحسين المنتج الضريبي المترتب عن نشاطها.

✓ تحسين التحصيل الضريبي و مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي من خلال نشر الوعي الضريبي قصد تغيير الذهنيات المعادية للضريبة و الاهتمام أكثر بالإدارة الضريبية حتى تؤدي مهامها على الوجه الكامل.

✓ عقلنة التحفيزات الضريبية بما يتماشى و الظروف السياسية و الأمنية والاقتصادية، و الرفع من كفاءة الإدارة الضريبية و جهاز التحصيل الضريبي هذا من جهة، و من جهة أخرى بترشيد الإنفاق الحكومي من خلال محاربة أشكال و آليات الفساد، و خصوصية القطاع العام التي ستدر موارد فورية لميزانية الدولة، و أخرى مستقبلية ناتجة عن الإيرادات الضريبية المتأتية من المؤسسات التي تمت خصوصتها و أثبتت جدواها الاقتصادية.

# قائمة المراجع

I- بالعربية

أ- الكتب:

- 1- أحمد أبو الفتوح الناقه، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998.
- 2- أحمد جامع، "التحليل الاقتصادي الكلي"، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، 1990.
- 3- أحمد فريد، سهير محمد ، السياسات النقدية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2000.
- 4- أحمد فريد مصطفى، التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية، 2000.
- 5- أحمد هني "العملة و النقود" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- 6- أسامة بشير الدباغ و أثيل عبد الجبار الجورمد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج، عمان، الأردن، 2003.
- 7- أشرف أحمد العدلى، الاقتصاد الكلي النظرية و التطبيق، مؤسسة رؤية للنشر، القاهرة، 2006.
- 8- أحمد زهير شامية، د. صالح خصاونة، د. محمد ظافر محبك، مبادئ الاقتصاد، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، 2008.
- 9- باهر محمد عتلم، اقتصاديات المالية العامة، مركز كمبيوتر كلية الصيدلة جامعة القاهرة، 1993.

- 10- البكري أنس، صافي وليد، النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق، عمان، دار المستقبل للنشر و التوزيع، 2002.
- 11- بلعزوز بن علي "محاضرات في النظريات و السياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 02-2004.
- 12- د. بسام الحجار، د. عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 2010.
- 13- جميس جواريتي، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي، النسر الذهبي للطباعة، مصر، 1997.
- 14- جميل الزيدانين "السياسات في الجهاز المالي" دار وائل للنشر -عمان- 1999.
- 15- جودة عبد الخالق "الاقتصاد الوطني من المزايا النسبية إلى التبادل المتكافئ" دار النهضة العربية، 1992.
- 16- جودة عبد الخالق، كريمة كريم، محاضرات في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992.
- 17- جورج نايهانز (ترجمه صقر أحمد صقر)، تاريخ النظرية الاقتصادية، المكتبة الأكاديمية القاهرة، الطبعة الأولى ، 1997.
- 18- حازم البيلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1995.
- 19- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية. مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 1999.

- 20- جيمس جواتيني، الاقتصاد الكلي، الاختيار العام و الخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، السعودية، دار المريخ، 1999.
- 21- حسن عواضه ، المالية العامة — ضرائب ورسوم دراسة مقارنة دار النهضة العربية، الطبعة 3، بيروت، 1973.
- 22- حسن عواضه، المالية العامة، ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت ، 1983.
- 23- حسن عواضه، د. عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة الموازنة الضرائب و الرسوم، بيروت، دار الخلود للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 1995.
- 24- حسين عمر، الاقتصاد و العولمة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 1998.
- 25- حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1987.
- 26- حسين درويش العشري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1979.
- 27- حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 28- حميد عبد العظيم، السياسة المالية و النقدية في الميزان و مقارنة إسلامية، مكتبة النهضة العربية، 1986.
- 29- خضير عباس المهر، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية و النقدية (في إطار النظرية الكيترية) ، مكتبة جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، 1981.
- 30- خطار شبلي، العلوم المالية، الموازنة، بيروت، دار النهضة للنشر، 1965.



- 31- دومنيك سلفاتور، الاقتصاد الدولي، سلسلة ملخصات شوم، ترجمة محمد رضا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993.
- 32- رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1975.
- 33- رونالد ايرفمبرج، روبرت سميث، تعريب د. فريد بشير طاهر، مراجعة د. محمد حمدي السباخي، اقتصاديات العمل، دار المريخ للنشر، السعودية، 1994.
- 34- زين العابدين ناصر، علم المالية العامة و التشريع المالي، دار النهضة العربية القاهرة، 1971.
- 35- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، وكالة الأهرام للتوزيع، الطبعة الأولى، 1994.
- 36- سعيد عبد العزيز عثمان، ج. شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب سياسات-نظم-قضايا معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 37- سلمان بودياب "اقتصاديات النقود و البنوك"، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 1996.
- 38- سليمان مجدي، علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام، القاهرة، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، 2002.
- 39- سلوى علي سليمان " السياسة الاقتصادية " وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الأولى، 1973.

- 40- سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح المالي و النقدي، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998.
- 41- سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الاصلاح الاقتصادي و المالي- دراسة تحليلية تقييمية مركز الإسكندرية للكتاب، 2000.
- 42- سهير محمد معتوق "النظريات و السياسات النقدية" الدار المصرفية اللبنانية، القاهرة، 1989.
- 43- سهير محمود معتوق، أمينة عز الدين عبد الله، المالية العامة، القاهرة، 2000.
- 44- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1989.
- 45- ضياء مجيد موسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1994.
- 46- عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 47- عادل المهدي، العلاقات الدولية، جهاز نشر و توزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، القاهرة، 2002-2003.
- 48- عبد القادر محمد عبد القادر عطية " الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق " الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
- 49- عبد الله الشيخ، محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، مطابع جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، 1992.

- 50- عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية" ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية - بن عكنون - الجزائر، 2003.
- 51- عبد المطلب عبد الحميد ، "العولمة و اقتصاديات البنوك" الدار الجامعية، القاهرة، 2001.
- 52- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود و البنوك الأساسيات و المستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 53- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي و كلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997.
- 54- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية ، القاهرة، 2003.
- 55- عبد المنعم السيد علي "اقتصاديات النقود و المصارف" الأكاديمية للنشر، الأردن، 1999.
- 56- عبد المنعم السيد علي، د. نزار سعد الدين العيسى "النقود و المصارف و الأسواق المالية"، دار و مكتبة الحامد، الطبعة الأولى، 2004.
- 57- عبد المنعم راضي، "النقود والبنوك" مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1998.
- 58- عبد المنعم فوزي ، "المالية العامة والسياسة المالية" ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1992.
- 59- عطية عبد الواحد "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول في التنمية الاجتماعية، ضبط التضخم"، دار النهضة العربية، مصر، 1993.

- 60- علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان للنشر و التوزيع، عمان، 2010.
- 61- علي كنعان ، اقتصاديات المال و السياستين المالية و النقدية، جامعة دمشق، سوريا، 2000.
- 62- فريد النجار، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2000.
- 63- فليح حسن خلف ، المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، عمان، 2007.
- 64- كال الغالي "مبادئ الاقتصاد المالي" مطبعة دمشق، الطبعة الثالثة، 1969.
- 65- لعمارة جمال، أساسيات الموازنة العامة للدولة، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2004.
- 66- كمال بكري، مبادئ الإقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1986.
- 67- ماجدة فايق جندي، السياسات النقدية في الكويت، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1982.
- 68- محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.
- 69- محمد خالد المهائني، خالد الخطيب الجشي، المالية العامة و التشريع الضريبي، منشورات جامعة دمشق، 2000.
- 70- محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود و البنوك، دار النهضة العربية القاهرة، 1990.

- 71- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2008.
- 72- محمد عباس محرزى، اقتصاديات الجباية و الضرائب، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2003.
- 73- محمد عبد المنعم عمر و أحمد فريد مصطفى، اقتصاد المالي الوضعي و الإسلامي بين النظرية و التطبيق مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2001.
- 74- محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الإسكندرية، 2004.
- 75- محمد طاقة، أساسيات علم الاقتصاد، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، 2009.
- 76- محمود النيري، الاقتصاد المالي، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، 1978.
- 77- محمود يونس و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.
- 78- محي محمد السعيد، العلاقات القانونية بين الممول و الإدارة الضريبية، مطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2002.
- 79- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى الأردن، 2007.
- 80- مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.

- 81- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل تجربة الجزائر، دار حامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2009.
- 82- المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1978.
- 83- مصطفى رشدي شيحة. الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1985.
- 84- منسي أسعد عبد المالك، اقتصاديات المالية العامة، مطبعة مخيم، 1970.
- 85- ناصر مراد ، "فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق" ، دار هومة، الجزائر، 2003 .
- 86- ناظم محمد النوري الشمري - النقود والمصارف، مدرسة الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق 1995 .
- 87- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصاريف والنظرية النقدية. دار زهران للنشر، ط.1، عمان، 1999.
- 88- نزار سعد الدين العيسي، د. ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي، مبادئ و تطبيقات، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006.
- 89- نعمة الله نجيب و آخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود و المصرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 90- هانس بيتر مارتين، هارالد شومان "فخ العولة" ترجمة عدنان عباس علي، مراجعة و تقديم زمزي زكي، عالم المعرفة، الكويت، 1998،
- 91- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفء للنشر و التوزيع، عمان، 2005.

- 92- هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت ، أسس و مبادئ الاقتصاد الكلي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط. 1، عمان، 2000.
- 93- وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988.
- 94- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية للنشر، بيروت، 2010.
- 95- الوزني خالد، الرفاعي أحمد ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، عمان دار وائل للنشر ، 2003.

**ب- الرسائل والأطروحات:**

- 96- أحمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998.
- 97- الشبول نايف، التضخم في الاقتصاد الأردني، دراسة تحليلية أسبابه، و قياسه و علاجه جامعة عين الشمس، كلية التجارة قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، 1981.
- 98- بلعزوز بن علي ، أثر تغيير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية - حالة الجزائر - أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/03.
- 99- بن عبد الفتاح دحمان ، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف للصندوق النقدي الدولي- دراسة حالة الجزائر -الجزائر ، جامعة

الجزائر ، معهد العلوم الاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكتوبر 1997.

100- دراوسي مسعود ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004 ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة ، 2006/2005.

101- رجراج أحمد، مرجع سابق، النظام الجبائي الجزائري تقييم الأداء وتحديات المرحلة المقبلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير مذكرة ماجستير غير منشورة، الجزائر، 2004.

102- كمال رزيق، أ بوعلام رحمون، تقييم السياسة الجبائية بالجزائر، مداخلة مقدمة بالملتقى الدولي السياسات الاقتصادية واقع وآفاق، جامعة تلمسان، 2004.

### ج- المجلات والموسوعات:

103- البشير عبد الكريم، تصنيف البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحيطة منها خلال التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا السنة أولى عد د 00 السداسي الثاني 2004، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

104- الشارف عتو، دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد السادس.

105- بن عنتر عبد الرحمان، مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و آفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 02، جوان 2002، الجزائر.



- 106- بوفليح نبيل، صندوق ضبط الموارد بالجزائر أداة لضبط الميزانية العامة،  
مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة  
الشلف، العدد 00، 2004.
- 107- خالد منصور الشعبي، مدى استخدام أساليب التنبؤ في تقدير حجم  
الطلب على المنتجات الصناعية في مدينة جدة، مجلة دورية يصدرها معهد  
الإدارة العامة، العدد 2، سبتمبر 1995.
- 108- ستانيلي فيشر، مجلة التمويل والتنمية، عدد ديسمبر 1996.
- 109- سهير محمود معتوق، السياسة النقدية في التحليل الكييزي و النقدي مع  
إشارة خاصة للبلاد المتخلفة، مجلة مصر المعاصرة، تصدر عن الجمعية المصرية  
للاقتصاد و التشريع و الإحصاء، العددان: 407-408، 1987،
- 110- عبد اللطيف بلغرسة "عولمة أم أمركة" مجلة الأمل، العدد الثاني، جامعة  
عنابة، 2002.
- 111- عبد المجيد قدي، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة، الملتقى  
الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة البليدة: 20-21 ماي  
، 2002 ص 3.
- 112- كرم الله علي عبد الرحمان، التنبؤ ودوره في اتخاذ القرار، الإدارة العامة،  
مجلة دورية يصدرها معهد الإدارة العامة، العدد 32، السعودية، 1982.
- 113- محمد راتول، الجزائر، المغرب، تونس "التقدم في مجال التنمية، مجلة  
اقتصاديات شمال إفريقيا، 2004.
- 114- مراد ناصر، تقييم فعالية الإصلاح الضريبي في الجزائر، مجلة علوم  
الاقتصاد و التسيير و التجارة، العدد 09، 2003، جامعة الجزائر.

- 115- مصيطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية و مؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث عدد 2008/06، جامعة ورقلة.
- 116- هيثم الزغي، حسن أبو الزيت، مبادئ و أسس الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، الأردن، 2000.

د- التقارير:

- 117- إسماعيل محمد هاشم، النقود و البنوك، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2005.
- 118- التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2002/2003/2004 .
- 119- تقرير البنك العالمي "التنمية الاقتصادية وآفاقها: ارتفاع أسعار النفط وتسيير المداخيل"، جريدة الخبر، العدد 4448 الموافق لـ 16-07-2005.
- 120- الدكتور محمد لكساسي، الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية بالجزائر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004.
- 121- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2001، ص 253.
- 122- العولة و إدارة الاقتصادات الوطنية، وقائع الندوة المنعقدة (في 18 و 19 نوفمبر 2000 أبو ظبي).
- 123- كريم النشاشي، ألان فيلير، دراسة خاصة الجزائر تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد، واشنطن، 1998.
- 124- كريم النشاشي وآخرون، "الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"، صندوق النقد الدولي، 1998.

- 125- لقاء حكومة ومنتدى رؤساء يكشف تباينا في وجهات النظر ، جريدة الخبر ، العدد 4284 الموافق لـ 06-01-2000.
- 126- المجلس الاقتصادي و الاجتماعي : تقويم أجهزة الشغل الدورة 20،2002 ص55
- 127- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعمير الهيكلي، نوفمبر 1998.
- 128- مداخلة عبد اللطيف بلغرسة، اقتصاد العولمة و فعالية السياسة الاقتصادية بين تسبب النتائج و تأثير العوامل، مقدمة بملتقى السياسات الاقتصادية واقع وآفاق بجامعة تلمسان، 2004.
- 129- أ.شيببي عبد الرحيم ، أ.د بن بوزيان محمد، أ. شكوري سيدي محمد، الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية، جامعة تلمسان الجزائر.
- 130- منظمة العمل العربية و وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، المؤتمر العربي الأول حول تشغيل الشباب فندق الأوراسي من 15 إلى 17 نوفمبر 2009.

**هـ- القوانين والمراسيم:**

- 131- قانون المالية لسنة 1991-1993.
- 132- قانون المالية لسنة 2004-2010.
- 133- قانون 88-02 المؤرخ في 02/01/1988 الخاص بإصلاح منظومة التخطيط بالجزائر.
- 134- المرسوم التنفيذي رقم 91-75 المؤرخ في 16/03/1991.
- 135- المرسوم التنفيذي رقم 92-267 المؤرخ في 08/11/1992.
- 136- المرسوم التنفيذي 95/22 المؤرخ في 26/08/1995.

137- الجريدة الرسمية المتعلقة بقانون القرض و النقد 11/03، الصادرة 27

أوت 2003 العدد 52

-II بالأجنبية

-1 بالفرنسية

- 138- A. Akkche Bans, Capitaux étrangers et libération économique, l'expérience Algérienne cite H. Bali : Dans son mémoire de D.E.S
- 139- Abdelmadjid Bouzidi, les années 90 de l'économie Algérienne, EL Watan, Alger, 2001.
- 140- Ain Euzéby, Marie Luise Herschtel, Finances Publiques, Une Approche Economique, Edition Dunod, Paris, 1990.
- 141- Allain Pirotte, L'économétrie des origines aux développements récents , Edition CNRS, Paris, 2004.
- 142- André Chaineau, Mécanisme et Politique Monétaire, Edition Economica, Paris, 1993.
- 143- Banque d'Algérie (2001), Décret exécutif n° : 01-310 du 16/10/2001 fixant les conditions de rachat par le trésor des créances que les banques détiennent sue des entreprises publiques et des EPIC dissous, revue Media Bank n° 56.
- 144- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2002.
- 145- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2005.
- 146- Baumol (W.J), Théorie Economique et analyse opérationnelle, Dunod, 1964, P 294.
- 147- Bermond J, Geledan. A, Dictionnaire économique et social , Paris, 1981,
- 148- Bernard Bernier, Yves Simen, imitation à la macro économie, (8eme édition Dunod, paris, 2001.
- 149- Berthomieu (C), La Gestion des Entreprises Nationalisées, PUF, 1970.
- 150- Christian Marmuse, Les aides à la décision –Techniques quantitatives de gestion-, 2<sup>ème</sup> édition Fernand Nathan 1983.

- 151- Claude Alquier , Economie Politique, 3 ème édition, Economica, Paris, 1990.
- 152- D Bernard , M.Redon, La monnaie: politique et institutions , Dunod,paris, 1985.
- 153- De List Worrel, Monetary and Fiscal coordinations in small open economies international monetary fund, working paper, n° 56, 2000.
- 154- Denise Flouzat, Economie contemporaine, croissance, crise et stratégies Economique, 1<sup>ère</sup> edition, Presse, universitaire de France, Paris, 1980.
- 155- Didier Bruneel, La Monnaie, La revue, Banque Editeur, Pris, 1992.
- 156- Dominick Salvador, eugenea, diulio, Principes d'economie, cours et problème, séries schaum, M G gravv, Hill, paris 1984
- 157- Frédéric Teulon, ,Croissance, Crises Et Développement, 6<sup>ème</sup> Edition, Press Universitaire, France, 2001.
- 158- Gerard Duthil et Wiliam Marois, Politique Economique, Edition Ellipses, France, 1998.
- 159- Gérard Duthil et William Marois, Edition Ellipses, Paris, 1997.
- 160- Henri Guitton, Gérard Bramoullé , Economie politique, 3 ème édition, Dalloz, paris, 1984.
- 161- Hocine Benissad, L'ajustement Structurel, L'expérience du Magreb, Office des Publications Universitaire, Alger, 1999.
- 162- Jacques Généreux, Introduction à la politique économique , 3 ème édition du seuil, Pris, 1999.
- 163- Jacques Percebois, Fiscalité et croissance, édition economica, France, 1977.
- 164- Jean Pierre Patat, Monnaie, système financier et politique monétaire, 6 édition, economica, 2002.
- 165- Jean-Pierre Patat, Monnaie, Institution Financière et Politique Monétaire, 5<sup>ème</sup> Edition Economica, Paris, 1993.
- 166- Jean-Pierre patate, Monnaie, institution financières et politique monétaire , 5 édition, economica, Paris, 1993.
- 167- Lagrange .Garrigou , Economie politique , Edition Dalloz, 1965.

- 168- Llau (P) et Martin (G), Introduction à la théorie Economique de l'état, Document de Travail, I,E,P, Grenoble, 1974.
- 169- média Bank, N° 64spéciale, mars 2003.
- 170- média Bank, N° 64, avril 2003.
- 171- Michelle de Mourgues, La monnaie, Système financier et théorie monétaire, Economica, Paris, 9 Ed, 1993.
- 172- Michelle de Mourgues, La Monnaie, Système Financier et Théorie Monétaire, 3<sup>ème</sup> Edition, Economica, Paris, 1993.
- 173- Muriel Trémour, La Politique Publique du Contrôle Fiscal Analyse Rétrospective sur les Deux Dernières Décennies, Edition Economica, Paris, 1993.
- 174- Mustapha Baba Ahmed, l'Algérie diagnostic d'un non développement, éd l'harmattan, paris.
- 175- Mustapha Mekedeché, L'Algérie entre Economie de Rente et Economie Emergente, Edition, Dahlab, 2000.
- 176- Nathalie Mourgues, Financement et Coût du Capital de L'entreprise, Edition Economica, Paris, 1993.
- 177- Organisation de Coopération et de Développement Economique, Fiscalité et Economie, Analyse Comparative Des Pays de L'OCDE. ?n°6, 2001.
- 178- Patrick Artus, Pierre Marin, Macro économie appliquée , Presse Universitaires de France, édition économie, 1991.
- 179- Paul Liwenthal, Economie et finance publiques, 2<sup>ème</sup> édition, ouvertures économiques, Paris, 1996.
- 180- Philippe Jaffré , Monnaie et Politiques monétaires , 4 éd , Economica, paris 1996.
- 181- R.G.D Allen, Théorie Macro économique: une étude mathématique, 2<sup>ème</sup> édition, librairie Armand colin, paris, 1969.
- 182- Raymond Muzellec, Finance Public, 1<sup>ère</sup> Edition, Dalloz, Paris, 2002.
- 183- Régis bourbonnais ,Econométrie, 2<sup>ème</sup> édition, dunod, Paris 1998.
- 184- Sandrine Lardic et Valerie mignon , Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financières , Economica, Paris, 2002.
- 185- Thomas, Jean Paul, Les Politiques Economiques au Xxe siècle , Armand Colin, Paris, 1994

186- White (W.I), La politique Fiscale et Le Taux de Croissance Désiré, Economie Appliquée, n° 3, 1959.

-2 بالانجليزية:

187- A.N.Agrawal, Economics of development and planning kundani lal", second edition 1993.

188- A.W.Philips, Employment, Inflation and Growth , Economica, News Series Vol 29, 1962, Reprinted in : M.G.Mueller, Readings In Macroeconomics, 2nd, Holt, Rinehart and Winston, New York, 1970

189- A.W.Phillips, The Relation Between Unemployment and The Rate Of Change In Money Wage Rates In The United Kingdom, 1862-1957, Econometrica, 1958

190- Bator, F.M, The simple analytics of welfare maximization, AER, March 1957.

191- Bela A.Belassa, The Hungarian Experience in Economic Planning , New haven, Yale university press, 1959

192- Christ (C.F), A Model of Monetary and Fiscal Policy Effects on the Money Stock, Price Level and Real Out put, Journal of Money, Credit, Banking, November 1969.

193- Cornwall (J), The structure of Fiscal Models, Quarterly Journal of Economics, novembre, 1965.

194- Cornwall (J), Three Paths to Full Employment Growth, Quarterly Journal of Economics, n° 1, février 1963.

195- Foley (D.K), Shell (K) et Sidrauski (M), Optimal Fiscal and Monetary Policy and Economic Growth, Journal of Political Economy, Juillet- Aout, 1969.

196- G.Tintner, Mathematics And Statistics For Economists, Holt, Rinehart And Winston, New York, 1963

197- H.C. Combs, Role of central banks in economic development Karatchi, 1964

198- Hansen bent, The economic theory of fiscal policy ; london 1967 pp 30-38

199- Hicks (J.R), The Fondations of Welfare Economics, Economic, Journal, décembre, 1939..

200- IMF Country Report No: 05/50. (2005).

201- Inagaki (M), Optimal Economic Growth, North Holland, 1970.

- 202- J.Timbergen, On The Theory Of Economic Policy, North Holland Publishing Company, Amsterdam, 1966
- 203- Kaldor (N), Welfar Propositions of Economics and Interpersonals Comparisons of Utility, Economic Journal, septembre 1939.
- 204- Kurihara (K.K), A Linear Programming Fiscal Policy Model of Capacity Growth, Public Finance, n° 3-4, 1965.
- 205- Kurihara (K.K), Growth Models and Fiscal Policy Parameters, Public Finance, n° 2, 1956.
- 206- Kurihara (K.K), Macroeconomics and Programming, Allen and Unwin, Londres, 1964.
- 207- M.L.Jhingan, The Economics Of Development And Planning,-Vrinda Publication, 32<sup>nd</sup> Revised And Enlarged, London, Edition, 1999.
- 208- Nehans (J), Efficient Monetary and Fiscal Policies in Balanced Growth, Journal of Money, credit, Banking, mai 1969.
- 209- Ott (D.S) et Ott (A.F), Monetary and Fiscal Policy: Goals and The Choice of Instructions, Quarterly Journal of Economics, mai 1968.
- 210- Peacock (A.T) et Shaw (G.K), The Economic Theory of Fiscal Policy, Allen and Unwin, Londres, 1971.
- 211- Peacock (A.T), The public Sector and Economic Growth, Scottish Journal of Political Economy, Février, 1961.
- 212- Phelps (E.S), Golden Rules of Economic Growth, Norton, New-York, 1966.
- 213- R.J.Bhatia, Unemployment and The Rate Of Change In Money Earnings In The United State, 1900-1958,Econometrica, August 1961
- 214- Sato (R), The Harrod-Domar versus the Neoclassical Groxth Model, Economic Journal, Juin, 1964.
- 215- Shoup (C), Theory and Background of the Value Added Tax, Proceedings of the National Tax Association, Octobre 1965.
- 216- Smith (W.L), et Teitgen (R.L), Reading On Money, National Income and Stabilization Policy, R.D, Irwin, 1965.
- 217- Smith (W.L), Monetary Fiscal Policy and Economic Growth, Quarterly Journal of Economics, Février, 1957.
- 218- Statistical appendix (1998/2004/2006/2009): IMF staff country report
- 219- T.F.Dernburg Et D.M.Mcdougall : Macroeconomics, 3 Rd, Ed, Mcgraw-Hill Company, 1968.



السلامة

---

صحة

الجدول رقم 1: تقدير النموذج 3 للناتج الداخلي الخام:

Null Hypothesis: LOG\_PIB has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Bandwidth: 1 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.535178	0.8003
Test critical values:		
1% level	-4.205004	
5% level	-3.526609	
10% level	-3.194611	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.009684
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.011417

Phillips-Perron Test Equation  
Dependent Variable: D(LOG\_PIB)  
Method: Least Squares  
Date: 05/02/13 Time: 21:22  
Sample (adjusted): 1971 2010  
Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_PIB(-1)	-0.126044	0.093776	-1.344107	0.1871
C	1.452442	0.939867	1.545369	0.1308
@TREND(1970)	0.018764	0.015276	1.228331	0.2271
R-squared	0.080678	Mean dependent var		0.155455
Adjusted R-squared	0.030985	S.D. dependent var		0.103942
S.E. of regression	0.102319	Akaike info criterion		-1.649401
Sum squared resid	0.387361	Schwarz criterion		-1.522735
Log likelihood	35.98802	Hannan-Quinn criter.		-1.603603
F-statistic	1.623522	Durbin-Watson stat		1.574119
Prob(F-statistic)	0.210937			

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقاً من بيانات صندوق النقد الدولي باستخدام برنامج Eviews 6.

## الجدول رقم 2: تقدير النموذج 2 للناتج الداخلي الخام

### Intercept

Null Hypothesis: LOG\_PIB has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 3 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.260269	0.6385
Test critical values:		
1% level	-3.605593	
5% level	-2.936942	
10% level	-2.606857	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.010079
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.011199

### Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(LOG\_PIB)

Method: Least Squares

Date: 05/02/13 Time: 21:30

Sample (adjusted): 1971 2010

Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_PIB(-1)	-0.011343	0.008661	-1.309687	0.1982
C	0.306788	0.116691	2.629066	0.0123
R-squared	0.043189	Mean dependent var		0.155455
Adjusted R-squared	0.018010	S.D. dependent var		0.103942
S.E. of regression	0.103002	Akaike info criterion		-1.659432
Sum squared resid	0.403157	Schwarz criterion		-1.574988
Log likelihood	35.18864	Hannan-Quinn criter.		-1.628900
F-statistic	1.715281	Durbin-Watson stat		1.697401
Prob(F-statistic)	0.198165			

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقاً من بيانات صندوق النقد الدولي باستخدام برنامج Eviews 6.

### الجدول رقم 3: تقدير النموذج 3 للفروق الأولى بالنسبة للناتج الداخلي الخام.

Null Hypothesis: D(LOG\_PIB) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Bandwidth: 2 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.487675	0.0003
Test critical values:		
1% level	-4.211868	
5% level	-3.529758	
10% level	-3.196411	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.009639
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.009620

Phillips-Perron Test Equation  
 Dependent Variable: D(LOG\_PIB,2)  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/02/13 Time: 21:35  
 Sample (adjusted): 1972 2010  
 Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_PIB(-1))	-0.884257	0.161119	-5.488210	0.0000
C	0.183967	0.046788	3.931969	0.0004
@TREND(1970)	-0.002067	0.001487	-1.390559	0.1729
R-squared	0.456054	Mean dependent var		0.003717
Adjusted R-squared	0.425835	S.D. dependent var		0.134857
S.E. of regression	0.102186	Akaike info criterion		-1.650234
Sum squared resid	0.375914	Schwarz criterion		-1.522267
Log likelihood	35.17956	Hannan-Quinn criter.		-1.604320
F-statistic	15.09154	Durbin-Watson stat		1.966669
Prob(F-statistic)	0.000017			

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقاً من بيانات صندوق النقد الدولي باستخدام برنامج Eviews 6.

الجدول رقم 4: تقدير النموذج الثاني للفروق الأولى بالنسبة للناتج الداخلي الخام.

**intercept**

Null Hypothesis: D(LOG\_PIB) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Bandwidth: 1 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.255390	0.0001
Test critical values:		
1% level	-3.610453	
5% level	-2.938987	
10% level	-2.607932	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.010157
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.010309

Phillips-Perron Test Equation  
Dependent Variable: D(LOG\_PIB,2)  
Method: Least Squares  
Date: 05/02/13 Time: 21:37  
Sample (adjusted): 1972 2010  
Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_PIB(-1))	-0.837482	0.159545	-5.249203	0.0000
C	0.133316	0.029733	4.483754	0.0001
R-squared	0.426838	Mean dependent var		0.003717
Adjusted R-squared	0.411347	S.D. dependent var		0.134857
S.E. of regression	0.103468	Akaike info criterion		-1.649196
Sum squared resid	0.396105	Schwarz criterion		-1.563885
Log likelihood	34.15932	Hannan-Quinn criter.		-1.618587
F-statistic	27.55413	Durbin-Watson stat		1.951413
Prob(F-statistic)	0.000007			

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقاً من بيانات صندوق النقد الدولي باستخدام برنامج Eviews 6.

## الجدول رقم 5: تقدير النموذج 3 للنفقات العامة باستخدام برنامج Eviews

### Trend

Null Hypothesis: LOG\_DPUB has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Bandwidth: 0 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.026993	0.5692
Test critical values:		
1% level	-4.205004	
5% level	-3.526609	
10% level	-3.194611	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.063641
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.063641

Phillips-Perron Test Equation  
 Dependent Variable: D(LOG\_DPUB)  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/02/13 Time: 21:43  
 Sample (adjusted): 1971 2010  
 Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_DPUB(-1)	-0.137771	0.067968	-2.026993	0.0499
C	1.272013	0.613335	2.073927	0.0451
@TREND(1970)	0.025589	0.011099	2.305517	0.0268
R-squared	0.130290	Mean dependent var		0.128855
Adjusted R-squared	0.083279	S.D. dependent var		0.273955
S.E. of regression	0.262300	Akaike info criterion		0.233381
Sum squared resid	2.545642	Schwarz criterion		0.360046
Log likelihood	-1.667610	Hannan-Quinn criter.		0.279179
F-statistic	2.771457	Durbin-Watson stat		1.720459
Prob(F-statistic)	0.075584			

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقاً من بيانات صندوق النقد الدولي باستخدام برنامج Eviews 6.

الجدول رقم 6: تقدير النموذج الثاني للنفقات العامة .

**Intercept**

Null Hypothesis: LOG\_DPUB has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 1 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	0.370744	0.9791
Test critical values:		
1% level	-3.605593	
5% level	-2.936942	
10% level	-2.606857	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.072784
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.082136

Phillips-Perron Test Equation  
 Dependent Variable: D(LOG\_DPUB)  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/02/13 Time: 21:45  
 Sample (adjusted): 1971 2010  
 Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_DPUB(-1)	0.010494	0.023217	0.451999	0.6538
C	0.001823	0.284432	0.006408	0.9949
R-squared	0.005348	Mean dependent var		0.128855
Adjusted R-squared	-0.020827	S.D. dependent var		0.273955
S.E. of regression	0.276793	Akaike info criterion		0.317614
Sum squared resid	2.911348	Schwarz criterion		0.402058
Log likelihood	-4.352279	Hannan-Quinn criter.		0.348146
F-statistic	0.204303	Durbin-Watson stat		1.739892
Prob(F-statistic)	0.653840			

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقاً من بيانات صندوق النقد الدولي باستخدام برنامج Eviews 6.

الجدول رقم 7: تقدير النموذج الأول للنفقات العامة .

Null Hypothesis: LOG\_DPUB has a unit root  
 Exogenous: None  
 Bandwidth: 1 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	2.832434	0.9984
Test critical values:		
1% level	-2.624057	
5% level	-1.949319	
10% level	-1.611711	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.072784
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.082126

Phillips-Perron Test Equation  
 Dependent Variable: D(LOG\_DPUB)  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/02/13 Time: 21:48  
 Sample (adjusted): 1971 2010  
 Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_DPUB(-1)	0.010641	0.003526	3.017672	0.0045
R-squared	0.005347	Mean dependent var		0.128855
Adjusted R-squared	0.005347	S.D. dependent var		0.273955
S.E. of regression	0.273222	Akaike info criterion		0.267615
Sum squared resid	2.911352	Schwarz criterion		0.309837
Log likelihood	-4.352301	Hannan-Quinn criter.		0.282881
Durbin-Watson stat	1.740147			

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقاً من بيانات صندوق النقد الدولي باستخدام برنامج Eviews 6.



الجدول رقم 8: تقدير النموذج 3 للفروق الأولى بالنسبة للنفقات العامة

**trend**

Null Hypothesis: D(LOG\_DPUB) has a unit root  
Exogenous : Constant, Linear Trend  
Bandwidth: 1 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. T-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.336436	0.0005
Test critical values :		
1% level	-4.211868	
5% level	-3.529758	
10% level	-3.196411	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.071612
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.069732

Phillips-Perron Test Equation  
Dependent Variable : D(LOG\_DPUB,2)  
Method : Least Squares  
Date : 05/02/13 Time : 21 :51  
Sample (adjusted) : 1972 2010  
Included observations : 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_DPUB(-1))	-0.889077	0.166255	-5.347689	0.0000
C	0.034311	0.094533	0.362956	0.7188
@TREND(1970)	0.003881	0.004045	0.959463	0.3437
R-squared	0.442815	Mean dependent var		-2.80 <sup>E</sup> -05
Adjusted R-squared	0.411861	S.D. dependent var		0.363189
S.E. of regression	0.278530	Akaike info criterion		0.355225
Sum squared resid	2.792851	Schwarz criterion		0.483191
Log likelihood	-3.926881	Hannan-Quinn criter.		0.401138
F-statistic	14.30527	Durbin-Watson stat		2.046296
Prob(F-statistic)	0.000027			

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقاً من بيانات صندوق النقد الدولي باستخدام برنامج Eviews 6.

الجدول رقم 9: تقدير النموذج الثاني للفروق الأولى للنفقات العامة .

**intercept**

Null Hypothesis: D(LOG\_DPUB) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 0 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.267783	0.0001
Test critical values:		
1% level	-3.610453	
5% level	-2.938987	
10% level	-2.607932	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.073443
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.073443

Phillips-Perron Test Equation  
 Dependent Variable: D(LOG\_DPUB,2)  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/02/13 Time: 21:54  
 Sample (adjusted): 1972 2010  
 Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_DPUB(-1))	-0.857156	0.162717	-5.267783	0.0000
C	0.111648	0.049339	2.262853	0.0296
R-squared	0.428567	Mean dependent var		-2.80E-05
Adjusted R-squared	0.413123	S.D. dependent var		0.363189
S.E. of regression	0.278231	Akaike info criterion		0.329192
Sum squared resid	2.864268	Schwarz criterion		0.414503
Log likelihood	-4.419253	Hannan-Quinn criter.		0.359801
F-statistic	27.74954	Durbin-Watson stat		2.074622
Prob(F-statistic)	0.000006			

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقاً من بيانات صندوق النقد الدولي باستخدام برنامج Eviews 6.

الجدول رقم 10: تقدير النموذج الأول للنفقات العامة .

None

Null Hypothesis: D(LOG\_DPUB) has a unit root  
Exogenous: None  
Bandwidth: 2 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.600274	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.625606	
5% level	-1.949609	
10% level	-1.611593	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.083607
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.092890

Phillips-Perron Test Equation  
Dependent Variable: D(LOG\_DPUB,2)  
Method: Least Squares  
Date: 05/02/13 Time: 21:57  
Sample (adjusted): 1972 2010  
Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_DPUB(-1))	-0.698949	0.154692	-4.518331	0.0001
R-squared	0.349486	Mean dependent var		-2.80E-05
Adjusted R-squared	0.349486	S.D. dependent var		0.363189
S.E. of regression	0.292928	Akaike info criterion		0.407527
Sum squared resid	3.260660	Schwarz criterion		0.450183
Log likelihood	-6.946780	Hannan-Quinn criter.		0.422832
Durbin-Watson stat	2.213836			

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقاً من بيانات صندوق النقد الدولي باستخدام برنامج Eviews 6.

الجدول رقم 11: تقدير النموذج 3 للجباية البترولية .

## Trend

Null Hypothesis: LOG\_FP has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Bandwidth: 0 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.271941	0.4388
Test critical values:		
1% level	-4.205004	
5% level	-3.526609	
10% level	-3.194611	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.075015
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.075015

Phillips-Perron Test Equation  
Dependent Variable: D(LOG\_FP)  
Method: Least Squares  
Date: 05/02/13 Time: 22:00  
Sample (adjusted): 1971 2010  
Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_FP(-1)	-0.193102	0.084994	-2.271941	0.0290
C	1.847586	0.689491	2.679638	0.0109
@TREND(1970)	0.025804	0.014457	1.784805	0.0825
R-squared	0.166506	Mean dependent var		0.175636
Adjusted R-squared	0.121453	S.D. dependent var		0.303823
S.E. of regression	0.284775	Akaike info criterion		0.397807
Sum squared resid	3.000591	Schwarz criterion		0.524473
Log likelihood	-4.956140	Hannan-Quinn criter.		0.443605
F-statistic	3.695730	Durbin-Watson stat		1.328763
Prob(F-statistic)	0.034411			

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقاً من بيانات صندوق النقد الدولي باستخدام برنامج Eviews 6.

الجدول رقم 12 : تقدير النموذج الثاني للجباية البترولية.

**Intercept**

Null Hypothesis: LOG\_FP has a unit root  
Exogenous: Constant  
Bandwidth: 1 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.873336	0.3411
Test critical values:		
1% level	-3.605593	
5% level	-2.936942	
10% level	-2.606857	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.081473
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.105079

Phillips-Perron Test Equation  
Dependent Variable: D(LOG\_FP)  
Method: Least Squares  
Date: 05/02/13 Time: 22:03  
Sample (adjusted): 1971 2010  
Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_FP(-1)	-0.047030	0.023582	-1.994289	0.0533
C	0.711665	0.272742	2.609302	0.0129
R-squared	0.094746	Mean dependent var		0.175636
Adjusted R-squared	0.070924	S.D. dependent var		0.303823
S.E. of regression	0.292850	Akaike info criterion		0.430396
Sum squared resid	3.258928	Schwarz criterion		0.514840
Log likelihood	-6.607921	Hannan-Quinn criter.		0.460928
F-statistic	3.977188	Durbin-Watson stat		1.395900
Prob(F-statistic)	0.053332			

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقاً من بيانات صندوق النقد الدولي باستخدام برنامج Eviews 6.

الجدول رقم 13 : تقدير النموذج الثالث للفروق الأولى بالنسبة للجباية البترولية.

**Trend**

Null Hypothesis: D(LOG\_FP) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Bandwidth: 4 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.348097	0.0071
Test critical values:		
1% level	-4.211868	
5% level	-3.529758	
10% level	-3.196411	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.079056
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.071832

Phillips-Perron Test Equation  
 Dependent Variable: D(LOG\_FP,2)  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/02/13 Time: 22:09  
 Sample (adjusted): 1972 2010  
 Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_FP(-1))	-0.701310	0.158793	-4.416519	0.0001
C	0.226822	0.109530	2.070867	0.0456
@TREND(1970)	-0.004957	0.004246	-1.167397	0.2507
R-squared	0.352517	Mean dependent var		-0.005067
Adjusted R-squared	0.316546	S.D. dependent var		0.353992
S.E. of regression	0.292649	Akaike info criterion		0.454120
Sum squared resid	3.083171	Schwarz criterion		0.582086
Log likelihood	-5.855343	Hannan-Quinn criter.		0.500033
F-statistic	9.799966	Durbin-Watson stat		1.809070
Prob(F-statistic)	0.000400			

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقاً من بيانات صندوق النقد الدولي باستخدام برنامج Eviews 6.

الجدول رقم 14 : تقدير النموذج الثاني للفروق الأولى بالنسبة للجباية البترولية.

**Intercept**

Null Hypothesis: D(LOG\_FP) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 3 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.246321	0.0018
Test critical values:		
1% level	-3.610453	
5% level	-2.938987	
10% level	-2.607932	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.082048
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.081720

Phillips-Perron Test Equation  
 Dependent Variable: D(LOG\_FP,2)  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/02/13 Time: 22:11  
 Sample (adjusted): 1972 2010  
 Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_FP(-1))	-0.664949	0.156469	-4.249709	0.0001
C	0.116099	0.055049	2.108997	0.0418
R-squared	0.328006	Mean dependent var		-0.005067
Adjusted R-squared	0.309844	S.D. dependent var		0.353992
S.E. of regression	0.294081	Akaike info criterion		0.439995
Sum squared resid	3.199887	Schwarz criterion		0.525306
Log likelihood	-6.579905	Hannan-Quinn criter.		0.470604
F-statistic	18.06002	Durbin-Watson stat		1.809496
Prob(F-statistic)	0.000139			

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقاً من بيانات صندوق النقد الدولي باستخدام برنامج Eviews 6.

الجدول رقم 15 : تقدير النموذج الأول للفروق الأولى بالنسبة للجباية البترولية.

None

Null Hypothesis: D(LOG\_FP) has a unit root  
Exogenous: None  
Bandwidth: 1 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.490133	0.0009
Test critical values:		
1% level	-2.625606	
5% level	-1.949609	
10% level	-1.611593	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.091912
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.087532

Phillips-Perron Test Equation  
Dependent Variable: D(LOG\_FP,2)  
Method: Least Squares  
Date: 05/02/13 Time: 22:12  
Sample (adjusted): 1972 2010  
Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_FP(-1))	-0.494037	0.139788	-3.534180	0.0011
R-squared	0.247224	Mean dependent var		-0.005067
Adjusted R-squared	0.247224	S.D. dependent var		0.353992
S.E. of regression	0.307133	Akaike info criterion		0.502232
Sum squared resid	3.584554	Schwarz criterion		0.544887
Log likelihood	-8.793517	Hannan-Quinn criter.		0.517536
Durbin-Watson stat	1.926265			

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقاً من بيانات صندوق النقد الدولي باستخدام برنامج Eviews 6.



الجدول رقم 16: تقدير النموذج الثالث للاستثمار الأجنبي المباشر .

**Trend**

Null Hypothesis: LOG\_IDE has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Bandwidth: 0 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.714634	0.2365
Test critical values:		
1% level	-4.205004	
5% level	-3.526609	
10% level	-3.194611	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	2.702385
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2.702385

Phillips-Perron Test Equation  
 Dependent Variable: D(LOG\_IDE)  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/02/13 Time: 22:23  
 Sample (adjusted): 1971 2010  
 Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_IDE(-1)	-0.303202	0.111692	-2.714634	0.0100
C	0.551197	0.611616	0.901214	0.3733
@TREND(1970)	0.081727	0.033755	2.421160	0.0205
R-squared	0.174473	Mean dependent var		0.151632
Adjusted R-squared	0.129850	S.D. dependent var		1.832338
S.E. of regression	1.709239	Akaike info criterion		3.982012
Sum squared resid	108.0954	Schwarz criterion		4.108678
Log likelihood	-76.64024	Hannan-Quinn criter.		4.027810
F-statistic	3.909928	Durbin-Watson stat		2.241551
Prob(F-statistic)	0.028809			

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقاً من بيانات صندوق النقد الدولي باستخدام برنامج Eviews 6.

## الجدول رقم 17: تقدير النموذج الثاني للاستثمار الأجنبي المباشر

### Intercept

Null Hypothesis: LOG\_IDE has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 4 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.012883	0.7395
Test critical values:		
1% level	-3.605593	
5% level	-2.936942	
10% level	-2.606857	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	3.130532
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2.226095

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(LOG\_IDE)

Method: Least Squares

Date: 05/02/13 Time: 22:24

Sample (adjusted): 1971 2010

Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_IDE(-1)	-0.108394	0.082274	-1.317481	0.1956
C	0.893430	0.631981	1.413697	0.1656
R-squared	0.043682	Mean dependent var		0.151632
Adjusted R-squared	0.018516	S.D. dependent var		1.832338
S.E. of regression	1.815295	Akaike info criterion		4.079080
Sum squared resid	125.2213	Schwarz criterion		4.163524
Log likelihood	-79.58160	Hannan-Quinn criter.		4.109612
F-statistic	1.735755	Durbin-Watson stat		2.426449
Prob(F-statistic)	0.195566			

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقاً من بيانات صندوق النقد الدولي باستخدام برنامج Eviews 6.

الجدول رقم 18: تقدير النموذج الأول للاستثمار الأجنبي المباشر .

None

Null Hypothesis: LOG\_IDE has a unit root  
Exogenous: None  
Bandwidth: 11 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	0.298937	0.7674
Test critical values:		
1% level	-2.624057	
5% level	-1.949319	
10% level	-1.611711	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	3.295176
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.772463

Phillips-Perron Test Equation  
Dependent Variable: D(LOG\_IDE)  
Method: Least Squares  
Date: 05/02/13 Time: 22:25  
Sample (adjusted): 1971 2010  
Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_IDE(-1)	-0.004771	0.037841	-0.126086	0.9003
R-squared	-0.006613	Mean dependent var		0.151632
Adjusted R-squared	-0.006613	S.D. dependent var		1.832338
S.E. of regression	1.838387	Akaike info criterion		4.080337
Sum squared resid	131.8070	Schwarz criterion		4.122559
Log likelihood	-80.60673	Hannan-Quinn criter.		4.095603
Durbin-Watson stat	2.581179			

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقاً من بيانات صندوق النقد الدولي باستخدام برنامج Eviews 6.

الجدول رقم 19: تقدير النموذج الثالث للفروق الأولى بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر

**Trend**

Null Hypothesis: D(LOG\_IDE) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Bandwidth: 1 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-10.20783	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.211868	
5% level	-3.529758	
10% level	-3.196411	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	2.136088
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2.402239

Phillips-Perron Test Equation  
 Dependent Variable: D(LOG\_IDE,2)  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/02/13 Time: 22:26  
 Sample (adjusted): 1972 2010  
 Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_IDE(-1))	-1.406941	0.133833	-10.51269	0.0000
C	0.263812	0.516536	0.510734	0.6127
@TREND(1970)	0.003921	0.021781	0.180026	0.8581
R-squared	0.755972	Mean dependent var		0.121486
Adjusted R-squared	0.742415	S.D. dependent var		2.997302
S.E. of regression	1.521215	Akaike info criterion		3.750699
Sum squared resid	83.30742	Schwarz criterion		3.878666
Log likelihood	-70.13864	Hannan-Quinn criter.		3.796612
F-statistic	55.76211	Durbin-Watson stat		1.705310
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقاً من بيانات صندوق النقد الدولي باستخدام برنامج Eviews 6.

الجدول رقم 20: تقدير النموذج الثاني للفروق الأولى بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر

**Intercept**

Null Hypothesis: D(LOG\_IDE) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 0 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-10.69980	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.610453	
5% level	-2.938987	
10% level	-2.607932	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	2.138011
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2.138011

Phillips-Perron Test Equation  
 Dependent Variable: D(LOG\_IDE,2)  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/02/13 Time: 22:28  
 Sample (adjusted): 1972 2010  
 Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_IDE(-1))	-1.404242	0.131240	-10.69980	0.0000
C	0.345724	0.241295	1.432784	0.1603
R-squared	0.755753	Mean dependent var		0.121486
Adjusted R-squared	0.749151	S.D. dependent var		2.997302
S.E. of regression	1.501193	Akaike info criterion		3.700317
Sum squared resid	83.38242	Schwarz criterion		3.785628
Log likelihood	-70.15618	Hannan-Quinn criter.		3.730926
F-statistic	114.4857	Durbin-Watson stat		1.708479
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقاً من بيانات صندوق النقد الدولي باستخدام برنامج Eviews 6.

الجدول رقم 21: تقدير النموذج الأول للفروق الأولى بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر

None

Null Hypothesis: D(LOG\_IDE) has a unit root  
Exogenous: None  
Bandwidth: 1 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-10.12694	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.625606	
5% level	-1.949609	
10% level	-1.611593	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	2.256634
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2.589050

Phillips-Perron Test Equation  
Dependent Variable: D(LOG\_IDE,2)  
Method: Least Squares  
Date: 05/02/13 Time: 22:28  
Sample (adjusted): 1972 2010  
Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_IDE(-1))	-1.387910	0.132543	-10.47140	0.0000
R-squared	0.742201	Mean dependent var		0.121486
Adjusted R-squared	0.742201	S.D. dependent var		2.997302
S.E. of regression	1.521847	Akaike info criterion		3.703033
Sum squared resid	88.00873	Schwarz criterion		3.745689
Log likelihood	-71.20915	Hannan-Quinn criter.		3.718338
Durbin-Watson stat	1.648089			

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقاً من بيانات صندوق النقد الدولي باستخدام برنامج Eviews 6.

الجدول رقم 22: تقدير النموذج الثالث للجباية العادية

**Trend**

Null Hypothesis: LOG\_FO has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Bandwidth: 3 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.595448	0.7771
Test critical values:		
1% level	-4.205004	
5% level	-3.526609	
10% level	-3.194611	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.006497
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.010609

Phillips-Perron Test Equation  
 Dependent Variable: D(LOG\_FO)  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/02/13 Time: 22:30  
 Sample (adjusted): 1971 2010  
 Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_FO(-1)	-0.079757	0.062293	-1.280355	0.2084
C	0.831382	0.510141	1.629710	0.1116
@TREND(1970)	0.010253	0.009268	1.106287	0.2757
R-squared	0.084085	Mean dependent var		0.147938
Adjusted R-squared	0.034576	S.D. dependent var		0.085297
S.E. of regression	0.083809	Akaike info criterion		-2.048514
Sum squared resid	0.259886	Schwarz criterion		-1.921848
Log likelihood	43.97029	Hannan-Quinn criter.		-2.002716
F-statistic	1.698382	Durbin-Watson stat		1.186168
Prob(F-statistic)	0.196934			

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقاً من بيانات صندوق النقد الدولي باستخدام برنامج Eviews 6.

الجدول رقم 23: تقدير النموذج الثاني للجباية العادية

**Intercept**

Null Hypothesis: LOG\_FO has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 2 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.280957	0.6291
Test critical values:		
1% level	-3.605593	
5% level	-2.936942	
10% level	-2.606857	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.006712
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.009647

Phillips-Perron Test Equation  
 Dependent Variable: D(LOG\_FO)  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/02/13 Time: 22:32  
 Sample (adjusted): 1971 2010  
 Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_FO(-1)	-0.011374	0.007739	-1.469751	0.1499
C	0.275376	0.087720	3.139275	0.0033
R-squared	0.053789	Mean dependent var		0.147938
Adjusted R-squared	0.028889	S.D. dependent var		0.085297
S.E. of regression	0.084056	Akaike info criterion		-2.065972
Sum squared resid	0.268482	Schwarz criterion		-1.981528
Log likelihood	43.31944	Hannan-Quinn criter.		-2.035440
F-statistic	2.160167	Durbin-Watson stat		1.225000
Prob(F-statistic)	0.149861			

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقاً من بيانات صندوق النقد الدولي باستخدام برنامج Eviews 6.



الجدول رقم 24: تقدير النموذج الثالث للفروق الأولى بالنسبة للجباية العادية

**Trend**

Null Hypothesis: D(LOG\_FO) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Bandwidth: 2 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.960701	0.0186
Test critical values:		
1% level	-4.211868	
5% level	-3.529758	
10% level	-3.196411	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.005915
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.006436

Phillips-Perron Test Equation  
 Dependent Variable: D(LOG\_FO,2)  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/02/13 Time: 22:35  
 Sample (adjusted): 1972 2010  
 Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_FO(-1))	-0.637930	0.165324	-3.858663	0.0005
C	0.099280	0.041698	2.380903	0.0227
@TREND(1970)	-0.000318	0.001199	-0.265433	0.7922
R-squared	0.305883	Mean dependent var		0.000728
Adjusted R-squared	0.267321	S.D. dependent var		0.093517
S.E. of regression	0.080048	Akaike info criterion		-2.138589
Sum squared resid	0.230674	Schwarz criterion		-2.010623
Log likelihood	44.70249	Hannan-Quinn criter.		-2.092676
F-statistic	7.932239	Durbin-Watson stat		1.647139
Prob(F-statistic)	0.001399			

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقاً من بيانات صندوق النقد الدولي باستخدام برنامج Eviews 6.

الجدول رقم 25: تقدير النموذج الثاني للفروق الأولى بالنسبة للجباية العادية

**Intercept**

Null Hypothesis: D(LOG\_FO) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Bandwidth: 2 (Newey-West using Bartlett kernel)

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.108512	0.0026
Test critical values:		
1% level	-3.610453	
5% level	-2.938987	
10% level	-2.607932	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.005926
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.006455

Phillips-Perron Test Equation  
 Dependent Variable: D(LOG\_FO,2)  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/02/13 Time: 22:36  
 Sample (adjusted): 1972 2010  
 Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_FO(-1))	-0.624241	0.155089	-4.025051	0.0003
C	0.090627	0.025671	3.530273	0.0011
R-squared	0.304525	Mean dependent var		0.000728
Adjusted R-squared	0.285728	S.D. dependent var		0.093517
S.E. of regression	0.079036	Akaike info criterion		-2.187916
Sum squared resid	0.231125	Schwarz criterion		-2.102605
Log likelihood	44.66437	Hannan-Quinn criter.		-2.157308
F-statistic	16.20104	Durbin-Watson stat		1.665955
Prob(F-statistic)	0.000271			

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقاً من بيانات صندوق النقد الدولي باستخدام برنامج Eviews 6.

## الجدول رقم 26: إختبار التكامل المتزامن Johanson

### Johanson

Sample (adjusted): 1972 2010

Included observations: 39 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: D(LOG\_PIB) D(LOG\_FO) D(LOG\_IDE) D(LOG\_FP) D(LOG\_DPUB) D(TCH) D(INF) D(TVER)

Exogenous series: D(LOG\_PIB) D(LOG\_FO) D(LOG\_IDE) D(LOG\_FP) D(LOG\_DPUB) D(TCH) D(INF) D(TVER)

Warning: Critical values assume no exogenous series

Lags interval (in first differences): 1 to 1

#### Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.987703	462.6394	159.5297	0.0000
At most 1 *	0.945018	291.1021	125.6154	0.0000
At most 2 *	0.829825	177.9730	95.75366	0.0000
At most 3 *	0.743952	108.9067	69.81889	0.0000
At most 4 *	0.575453	55.77343	47.85613	0.0076
At most 5	0.330958	22.36084	29.79707	0.2789
At most 6	0.129334	6.686433	15.49471	0.6144
At most 7	0.032414	1.285073	3.841466	0.2570

Trace test indicates 5 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقاً من بيانات صندوق النقد الدولي باستخدام برنامج Eviews 6.

## الملخص:

تعدّ السياسة الاقتصادية بمختلف أشكالها ، النقدية ، المالية و الجبائية مظهرا من مظاهر تدخل الدولة في الاقتصاد ، و هي تسعى من خلالها إلى تحقيق جملة من الأهداف ، في مقدمتها النمو الاقتصادي. إن السياسة الجبائية في الجزائر تم النظر إليها على أنها جزء متكامل من أجزاء السياسة الاقتصادية الكلية، فليس لها توجه فقط نحو السماح بتحقيق الأهداف الظرفية القصيرة الأجل، ولكنها عنصر محدد لكل ديناميكية تحدث في الأجل الطويل سواء لأنها عامل مفسر لمعدل النمو الاقتصادي، أو لأنها أداة مفضلة لتحقيق النمو الأمثل. و هذا ما يتضح من خلال دراسة العلاقة بين الجبائية و النمو الاقتصادي من خلال استخدام أسلوب من أساليب التنبؤ واتخاذ القرار و هو طريقة التكامل المتزامن باعتباره نموذج من النماذج الاقتصادية القياسية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الاقتصادية، السياسة النقدية، السياسة المالية، السياسة الجبائية، النمو الاقتصادي، المعادلات الجبائية، طريقة التكامل المتزامن.

## Résumé :

La politique économique, représentée en ses formes monétaire, budgétaire et fiscale, étant l'un des instruments d'intervention de l'état, vise à atteindre un ensemble d'objectifs à savoir, entre autres, la croissance économique.

La politique fiscale en Algérie, en tant qu'une partie intégrante de la politique macroéconomique, pourrait permettre non seulement la réalisation des objectifs conjoncturelles de court terme, mais elle constitue un élément spécifique pour chaque dynamisme qui se produira à long terme, soit parce qu'elle est un facteur explicatif du taux de croissance économique, ou parce qu'elle est un outil favorable pour la réalisation de la croissance optimale, qui est expliqué en étudiant la relation entre la fiscalité et la croissance économique à travers l'utilisation de l'un des méthodes de prévision et de prise de décision à savoir la cointégration.

Mots clés: la politique économique, la politique monétaire, la politique budgétaire, la croissance économique, les équations fiscales, la méthode de cointégration.

## Abstract

The economic policy in its various forms, monetary, financial and taxation is one of the state's intervention for shaping the economy. Through it, states are searing to achieve a whole of goals, in the forefront, the economic growth. The Algerian policy tax has been viewed as an integral part among the macro- economic policy, it has not been directed only toward allowing the achievement of short-term situational goals, but it is viewed as a specific component for each dynamic occur in the long term either because it is an expounder factor for the rate of economic growth, or because it is favorite tool to achieve the perfect growth. This is what it had been noticed through the study of the relationship between taxes and economic growth through the use of one of the forecasting and decision-making methods which is the cointegration method as an standard economic models.

Keys words: economic policy, monetary policy, fiscal policy, economic growth, tax equation, cointegration method.